

التحليل المالى

وجهة نظر محاسبية إدارية

أ.د محمد الصيرفى

دار الفجر للنشر والتوزيع



التحــليل المـــالى


المنهل
ALMANHAL



التحليل المالى

وجهة نظر ادارية محاسبية

تأليف

أ.د محمد الصيرفى

دار الفجر للنشر والتوزيع
2014



التحليل المالى

وجهة نظر ادارية محاسبية

تأليف

أ.د محمـــد الصيـرفـى

رقم الإيداع	حقوق النشر
21390	الطبعة الأولى 2014
الترقيم الدولي I.S.B.N.	جميع الحقوق محفوظة للناشر
978-977-358-303-3	

دار الفجـــر للنشـــر والتـــوزيـــع

٤ شارع هاشم الأشقـــر – النــزهة الجديـــدة

القاهـــرة – مصـــر

تليفون : 26242520 – 26246252 (00202)

فاكس : 26246265 (00202)

E-mail :info@daralfajr.com



المحتويات









تقديم

لم تعد المحاسبة كنظام للمعلومات في حاجة إلى التأكيد على أهميتها أو الحاجة إليها. فمع تعدد وتنوع العمليات المالية والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها منشآت الأعمال ظهرت الحاجة إلى المحاسبة وتأكدت أهميتها كمنهج لتحليل وتسجيل تلك العمليات وذلك بالشكل الذي يسهل معه تبويب وتلخيص المعلومات المتعلقة بهذه العمليات والتقرير عن نتائجها وتفسيرها.

والمحاسبة كنظام للمعلومات تتكون من مجموعة من المراحل المنهجية والتي تكون فيما بينها ما يسمى بالمنهج المحاسبي. ويتكون المنهج المحاسبي من أربعة مراحل متكاملة ترتبط ببعضها البعض وتتم وفقاً لترتيب منظم كالآتي:

1- التحليل والتسجيل.

2- التبويب.

3- التلخيص.

4- العرض والتفسير.

ويقصد بمرحلة التحليل والتسجيل تحديد الدلالة الرئيسية لكل عملية مالية وتحليلها إلى طرفيها المدين والدائن، وتسجيلها بالدفاتر المحاسبية طبقاً لهذا التحليل. ويتم ذلك وفقاً لنظرية القيد المزدوج والتي تعكس حقيقة أن العمليات التي يتم تسجيلها تتكون من موضوعات اقتصادية متكافئة وبذلك تتحقق طبيعة التطابق في كل عملية أيا كان أطراف التعامل فيها.

أما مرحلة التبويب فيقصد بها فرز وتصنيف العمليات التي تم تسجيلها في مجموعات متجانسة تجانساً أساسه طبيعة العمليات والأحداث التي تتضمنها. ويتم ذلك بترحيل القيود التي سبق تسجيلها بدفتر أو دفاتر اليومية إلى الحسابات المتعلقة بها بدفتر أو دفاتر الأستاذ.



وتختص المرحلة الثالثة - مرحلة التلخيص - ببلورة العمليات السابق تبويبها في صورة نتائج إجمالية مختصرة. ويتم ذلك باستخدام ميزان المراجعة.

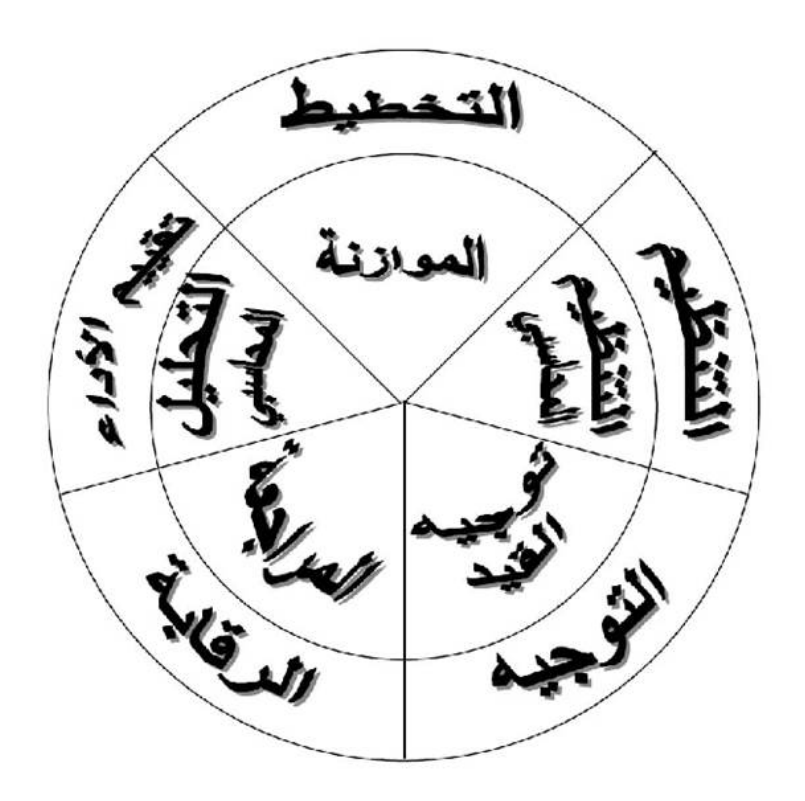
أما المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل المنهج المحاسبي فتختص بعرض النتائج الإجمالية في شكل قوائم مالية، كما تتضمن تفسير النتائج التي تعرضها هذه القوائم.

ونحن في هذا المرجع نحاول تقديم فكرة مبسطة عن الحسابات الختامية والكيفية التي يتم من خلالها تحليل الميزانية وذلك حتى يمكن لغير المتخصصين من استيعاب تلك العمليات المحاسبية...

والله ولي التوفيق ....

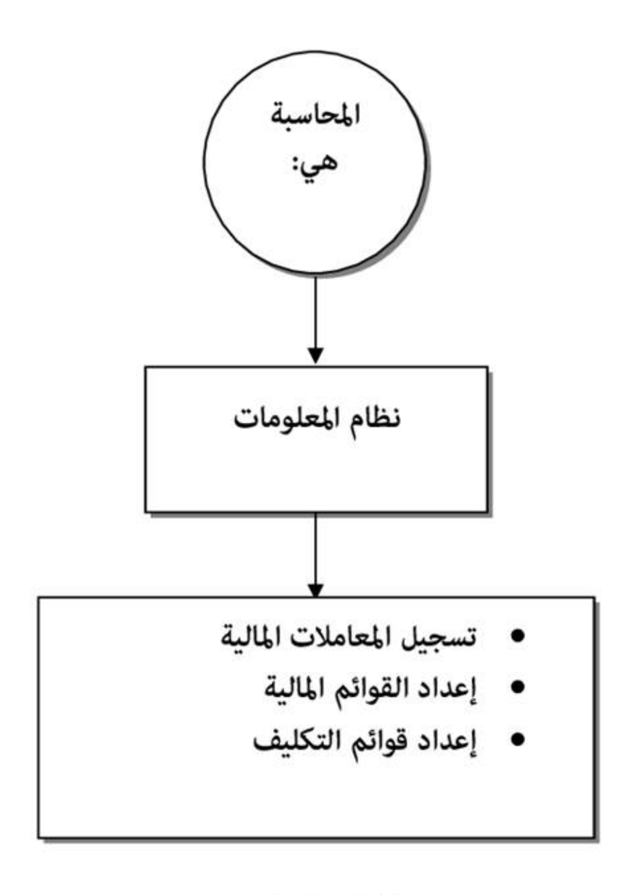
أ. د. محمد الصيرفي

خدمة القارئ المبتدئ



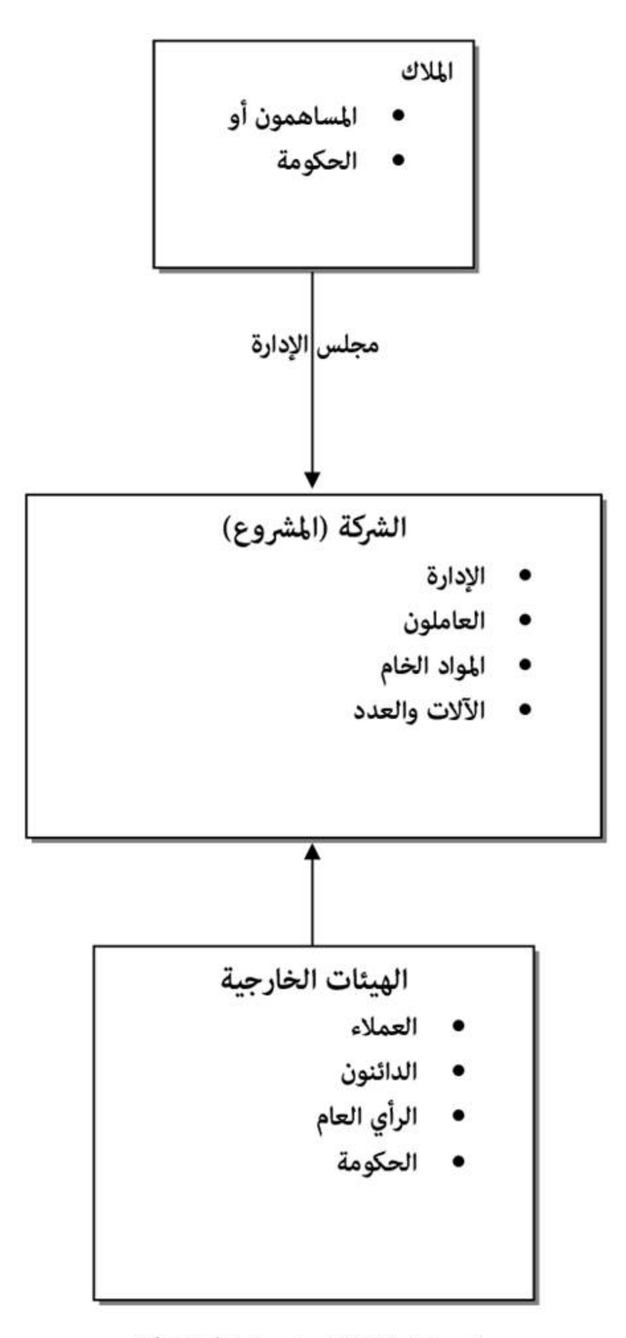
التكامل بين وظيفة الإدارة ووظيفة المحاسبة





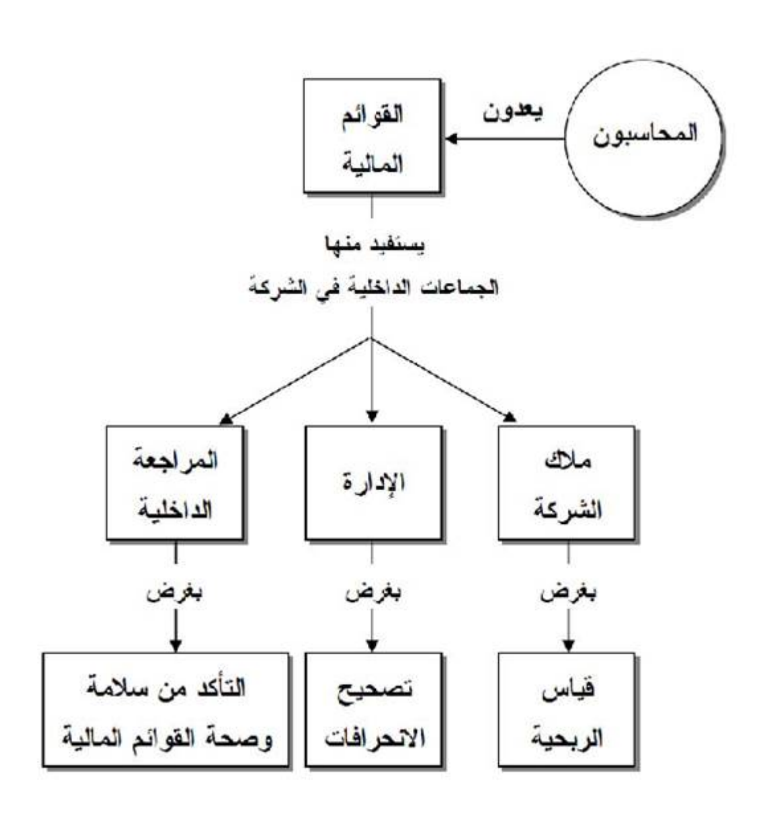
النظام المحاسبي



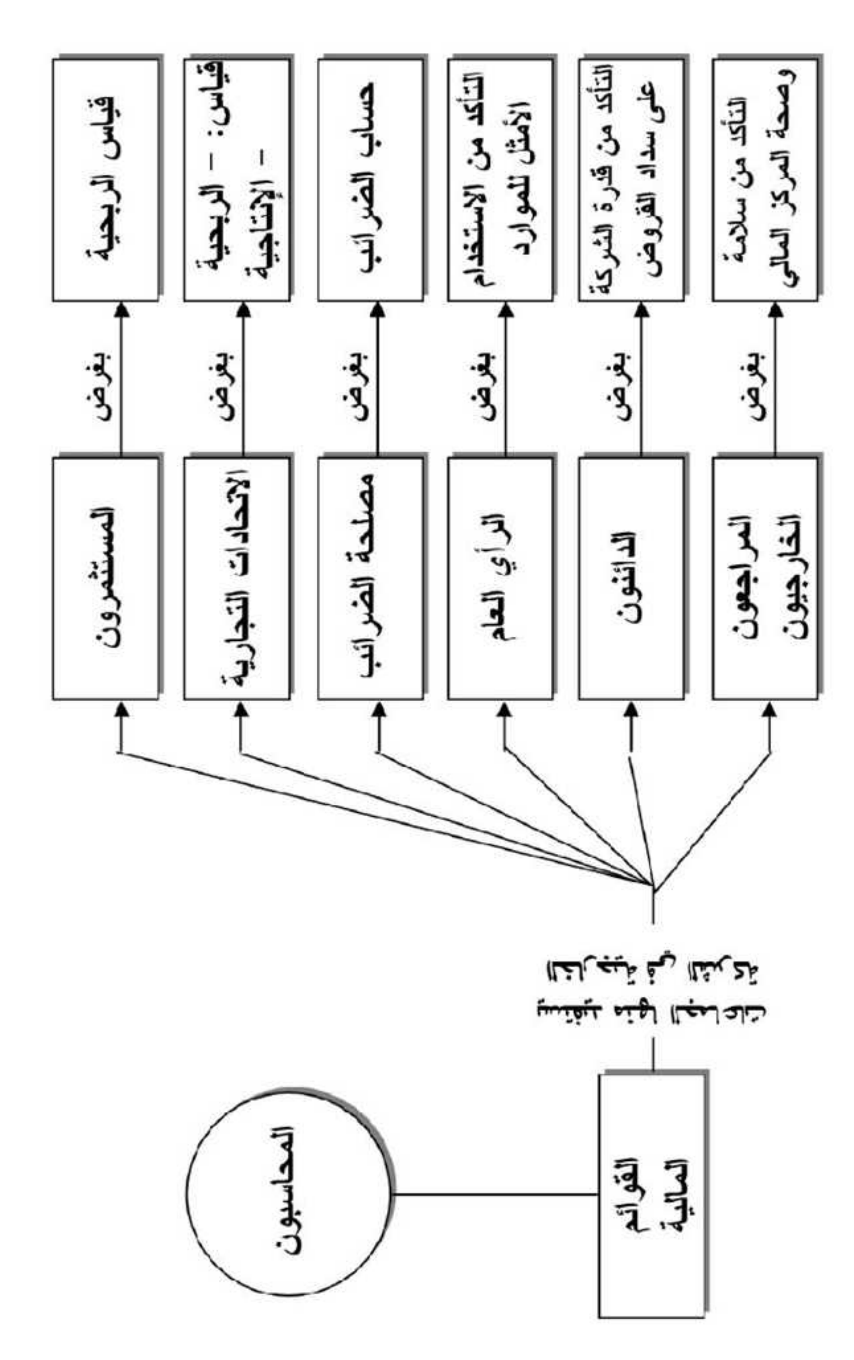


الجهات المؤثرة على نشاط الشركة





القوائم المالية وجهات الاستخدام الداخلي لها

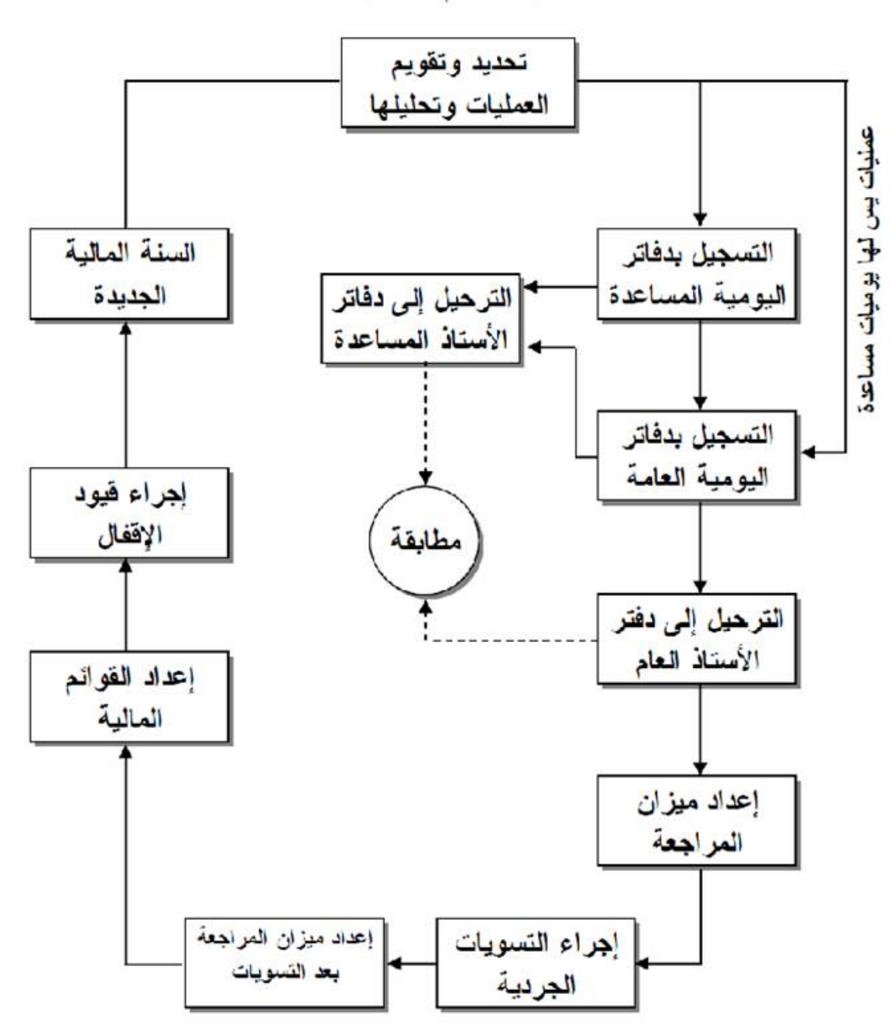


القوائم المالية وجهات الاستخدام الخارجي لها



الدورة المحاسبية وتدفق البيانات

طبقاً لنظام الدفاتر المتعددة





نموذج لقائمة الدخل

الإيرادات		
المبيعات		××
مصاريف التشغيل		
المواد الخام	×	
أجور ومرتبات	×	
أخرى	×	
تكلفة البضاعة المباعة	××	
مجمل الربح		××
المصاريف الإدارية	×	
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب		××
فوائد التمويل	×	
صافي الربح قبل الضرائب		××
الضرائب	×	
صافي الربح بعد الضرائب (صافي الدخل)		××



نموذج لقائمة المركز المالي

الأصول			الخصوم		
الأصول المتداولة			**الخصوم المتداولة**		
	×	نقدية (صندوق/بنك)		×	القروض المصرفية قصيرة الأجل
	×	أوراق قبض ومدينون		×	أوراق دفع
	×	مخزون سلعي		×	دائنون
×××		إجمالي الأصول المتداولة	×××		إجمالي الخصوم المتداولة
الأصول الثابتة			**الخصوم طويلة الأجل**		
	×××	آلات ومعدات		×	قرض سندات
	(×)	مجمع الإهلاك		×	قرض مصرفي طويل الآجل
×××		صافي الأصول الثابتة	×××		إجمالي الخصوم طويلة الأجل
الأصول الأخرى			**حقوق المساهمين**		
				×	أسهم رأس المال
				×	أرباح محتجزة
			×××		إجمالي حقوق المساهمين
×××		إجمالي الأصول	×××		إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين



الأصول:	الخصوم:
– الثابتة	– المتداولة
– المتداولة	– طويلة الأجل
– أخرى	+
	حقوق المساهمين:
	– رأس المال
	– احتياطيات
	– أرباح مرحلة

معادلة قائمة المركز المالي



الفصل الأول

مفاهيم ومصطلحات

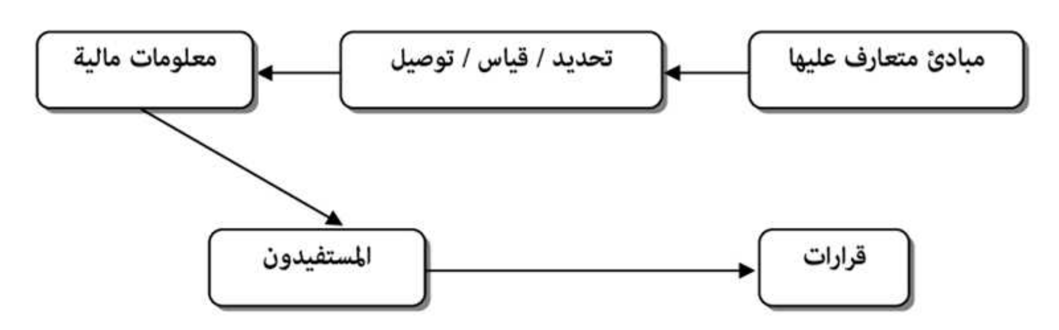




الفصل الأول
مفاهيم ومصطلحات

<u>مفهوم المحاسبة المالية:</u>

المحاسبة هي:



كما يمكن تعريف المحاسبة المالية بأنها مجموعة من المبادئ العملية المتعارف عليها، التي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيم المالية المتعلقة بمنشأة معينة (أي مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي) في مجموعة من الدفاتر والسجلات، بقصد تحديد نتيجة أمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، وكذلك تحديد المركز المالي لهذه المنشأة في نهاية هذه الفترة.

<u>أهداف المحاسبة المالية:</u>

يمكن القول بأن المحاسبة المالية تهدف إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

1- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية، التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

2- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة.

3- تحديد المركز المالي للمنشأة في نهاية هذه الفترة المالية المعينة، وذلك للتعرف على ما للمنشأة من ممتلكات متمثلة في الأصول التي تمتلكها، وما عليها من التزامات للغير، وكذلك تحديد حقوق أصحاب المنشأة ومقدار التغيرات التي طرأت عليها.

4- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة الأطراف الداخلية، المتمثلة في إدارة المنشأة واللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات المقبلة، وكذا إحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع أو التلاعب أو الاختلاس.



5- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة الأطراف الخارجية، المتعاملة مع المنشأة من دائنين وموردين ومستثمرين وغيرهم، مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم في ظل رؤية واضحة.

الدفاتر المحاسبية:

أولاً: دفتر اليومية:

وهو عبارة عن سجل تقيد به العمليات المالية أولاً بأول حسب التسلسل التاريخي لحدوثها، أي أن البيانات تبوب في هذا الدفتر على أساس زمني دون النظر إلى طبيعة ونوعية العمليات التي يتم تسجيلها، وهنا يتم التأكيد على أهمية دفتر اليومية في أنه يمثل مصدراً رئيساً ونظامياً لحصر العمليات المالية التي حدثت داخل المنشأة نتيجة لمزاولة نشاطها، ونظراً لأهمية هذا الدفتر فإنه يجب العناية به سواء من حيث تصميمه أو طريقة التسجيل فيه أو حفظه وحمايته من التلف والضياع، كما لا يجوز إجراء أي كشط أو شطب في هذا الدفتر مهما كانت الأسباب.

تسطير دفتر اليومية:

لإيضاح ما سبق يمكن إظهار دفتر اليومية كما يلي وكنموذج لإحدى صفحاته:

المبلغ				البيان	رقم المسلسل	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	التاريخ
منه		له						
قرش	جنيه	قرش	جنيه					
				بعده				

ويتضح من التسطير السابق لدفتر اليومية ما يلي:



1- خانة المبلغ وتشمل خانتين فرعيتين الأولى للمبالغ المدينة وتسمى "منه" والثانية للمبالغ الدائنة تسمى "له".

2- خانة البيان وتشمل:

أ- قيد لكل عملية يوضح فيه الحساب المدين والحساب الدائن ويكون أمام الحساب المدين بالقيد المبلغ الخاص به في خانة "منه" بالمبالغ، وأمام الحساب الدائن بالقيد المبلغ الخاص به في خانة "له" بالمبالغ، ودائماً يتساوى مجموع الجانب المدني مع الجانب الدائن وذلك في كل قيد لكل عملية.

ب- يتم شرح كل قيد شرحاً موجزاً مبسطاً يوضح معنى القيد ويكون هذا الشرح أسفل القيد مباشرة في خانة البيان.

3- خانة الرقم المسلسل: ويسجل فيها رقم القيود حسب تسجيلها بدفتر اليومية ويكون هذا التسجيل متفقاً مع ترتيب حدوث كل عملية زمنياً.

4- خانة رقم صفحة الأستاذ: عند ترحيل القيود إلى الدفتر الأستاذ يرحل المبالغ الخاص بكل حساب مذكور بقيود اليومية إلى صفحة هذا الحساب بدفتر الأستاذ وحسب حالة الحساب بالقيد سواء أكان مديناً أم دائناً ويتم تسجيل رقم صفحة الحساب بدفتر الأستاذ في خانة رقم صفحة الأستاذ بدفتر اليومية.

5- رقم المستند: لتسهيل الرجوع إلى المستندات تعطي أرقاماً مسلسلة وتسجل في خانة رقم المستند بدفتر اليومية.

6- خانة التاريخ: يسجل تاريخ كل عملية في دفتر اليومية ويكون ترتيب العمليات وبالتالي قيودها باليومية حسب حدوثها الزمني.

7- ملاحظات أخرى:

أ- في نهاية كل صفحة لابد من تساوي مجموع المبالغ في خانة "منه" مع مجموع المبالغ في خانة "له" وفقاً لطريقة القيد المزدوج.

ب- في نهاية كل صفحة وبعد إيجاد مجاميع المبالغ المدينة ومجاميع المبالغ الدائنة ويذكر أمامها كلمة "بعده" أو بنقل بعده وذلك حتى يتم نقل تلك المجاميع في أول سطر من الصفحة التالية ويذكر أمام نفس المجاميع في الصفحة التالية كلمة (ما قبله) ويتم تكملة باقي القيود بنفس الطريقة وهكذا.



ج- قد يكون هناك فراغ في نهاية صفحة اليومية ولكنه لا يكفي لتسجيل عملية كاملة مع الشرح الخاص بها، لذلك ووفقاً لمقتضيات القانون يتم تسطير هذا الفراغ بخط مائل وعدم تركه فارغاً.

تسجيل العمليات المالية:

يتم تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية حسب تسلسل حدوثها التاريخي، أي أن البيانات مبوبة تبويباً زمنياً في هذا السجل. وتعتمد عملية التسجيل في دفتر اليومية على قاعدة أو نظام القيد المزدوج *Double Entry System* وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التسجيل في دفتر اليومية تسبقه عملية ذهنية، تتمثل في تحليل أية عملية مالية إلى طرفين (مدين ودائن)، وتعد هذه العملية في غاية الأهمية حث أن أي خطأ فيها سوف يتبعه بالضرورة خطأ في مرحلة التسجيل والمراحل الأخرى التي تلي عملية التسجيل.

طريقة القيد المزدوج:

تعتبر طريقة القيد المزدوج هي أنسب طرق التسجيل والقيد الفني للمحاسبة عن العمليات المالية في الدفاتر أو بمعنى آخر هي أسلوب لتسجيل أثر العمليات التي تتم داخل المنشأة.

وقد ظهرت هذه الطريقة في إيطاليا وتم تطبيقها ابتداء من عام 1494 في مدينة البندقية.

أولاً: مفهوم طريقة القيد المزدوج:

تقوم طريقة القيد المزدوج على القاعدة التالية: "أن لكل عملية طرفين متقابلين متساويين أحدهما دائن والآخر مدين وبنفس القيمة" وتكون تلك العملية متعلقة بحركة نشاط المنشأة سواء في مجودات أو سلع للإتجار فيها أو خدمات ويتم تقييمها بالنقود حتى يسهل إثباتها بالدفاتر ومتابعتها.

وطرفا كل عملية هما:

1- الطرف الدائن:

وينشأ لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

أ- إعطاء الشئ.

ب- النقص في ممتلكات المنشأة.

ج- تيسير الخدمات أو المنافع للغي رمن خلال تقديمها له.



2- الطرف المدين:

وينشأ لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

أ- أخذ الشئ.

ب- الزيادة في ممتلكات المنشأة.

ج- الحصول على منفعة أو خدمة من الغير.

ثانياً: تحليل العملية التجارية:

تسمى الأعمال التي تقوم بها المنشأة في مزاولة نشاطها بالعمليات التجارية أو المالية وتنشأ من وراء كل عملية علاقة ذات طرفين أحدهما مدين والآخر دائن.

والطرف المدين يكون الطرف الذي أخذ أو زاد أو استفاد من منفعة أو خدمة بسبب إتمام العملية.

والطرف الدائن يكون الطرف الذي أعطى أو نقص أو قدم منفعة أو خدمة بسبب إتمام نفس العملية. وتكون النقود هي الوسيلة المناسبة لإمكانية إثبات تلك العملية وتحديد ما لكل طرف وما على كل طرف. وفي العملية الواحدة تكون القيمة التي يصبح طرف مديناً بها هي نفس القيمة التي يصبح الطرف الآخر دائناً بها.



تدريب (1):

فيما يلي العمليات المالية التي تمت بمنشأة القصيم للخدمات العامة خلال شهر يناير 2005م.

أ- في 1 يناير أودع صحب المنشأة 100.000 جنيهاً في حساب جار باسم المنشأة في البنك كرأس مال للمنشأة.

ب- في 3 يناير تم سحب مبلغ 20.000 جنيهاً من البنك وأودع صندوق المنشأة.

ج- في 5 يناير تم شراء أثاث بمبلغ 10.000 جنيهاً بشيك.

د- في 7 يناير تم شراء سيارة من معرض الجميل للسيارات بمبلغ 30.000 جنيهاً سدد منها 10.000 جنيهاً نقداً والباقي يسدد على أقساط.

هـ- في 10 يناير تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ 30.000 جنيهاً أودع صندوق المنشأة.

و- في 12 يناير تم أداء خدمات لعملاء المنشأة بمبلغ 20.000 جنيهاً حصل نصفها بشيك والباقي يحصل بعد عشرة أيام.

ز- في 15 يناير سحب صاحب المنشأة 5.000 جنيهاً نقداً لسداد مصاريف أولاده بالمدارس.

ح- في 20 يناير تم سداد رواتب العاملين بمبلغ 8.000 جنيهاً بشيك.

ط- في 22 يناير تم تحصيل المبلغ المستحق على العملاء بشيك.

ي- في 25 يناير تم سداد 10.000 جنيهاً نقداً إلى البنك كجزء من قيمة القرض الذي حصلت عليه المنشأة.

ك- في 28 يناير تم سداد مبلغ 5.000 جنيهاً نقداً إلى معرض الجميل للسيارات قيمة القسط الأول للسيارة.

ل- في 30 يناير بلغت مصروفات الخدمات المؤداة للعملاء والمدفوعات للجهات الحكومية 4.000 جنيهاً سددت نقداً.

المطلوب: تحديد الطرف المدين والدائن لكل عملية من العمليات السابقة.



الحــــل

يمكن تحديد الطرف المدين والدائن لكل عملية كما في الجدول التالي...

رقم العملية	التاريخ	تأثير العملية المالية	المبلغ	مدين/ دائن
أ	1 يناير	زيادة أصل – البنك زيادة حقوق الملكية – رأس المال	100.000 100.000	مدين دائن
ب	3 يناير	زيادة أصل – الصندوق نقص أصل – البنك	20.000 20.000	مدين دائن
ج	5 يناير	زيادة أصل – أثاث نقص أصل – البنك	10.000 10.000	مدين دائن
د	7 يناير	زيادة أصل – السيارات نقص أصل – الصندوق زيادة خصم – الدائنون	30.000 10.000 20.000	مدين دائن دائن
هـ	10 يناير	زيادة أصل – الصندوق زيادة خصم – القروض	30.000 30.000	مدين دائن
و	12 يناير	زيادة أصل – البنك زيادة أصل – المدين زيادة حقوق الملكية – الإيرادات	10.000 10.000 20.000	مدين مدين دائن
ز	15 يناير	نقص حقوق الملكية – رأس المال نقص أصل – الصندوق	5.000 5.000	مدين دائن
ح	20 يناير	نقص حقوق الملكية – المصروفات نقص أصل – البنك	8.000 8.000	مدين دائن
ط	22 يناير	زيادة أصل – البنك نقص أصل – المدينون	10.000 10.000	مدين دائن
ك	25 يناير	نقص خصم – قروض نقص أصل – الصندوق	10.000 10.000	مدين دائن



تدريب (2):

العمليات الآتية تمت في محلك التجاري والمطلوب أن تبين في شكل جدول الطرف (الحاسب) المدين والطرف (الحاسب) الدائن مع ذكر نوع الحساب وسبب المديونية أو الدائنية:

1- بدأت أعمالك برأسمال 12000 جنيه أودعتها صندوق المحل.
2- دفعت مبلغ 300 جنيه قيمة إيجار المحل عن ثلاثة شهور.
3- اشتريت بضاعة من المنفلوطي بمبلغ 2000 جنيه نقداً.
4- اشتريت بضاعة من السمالوطي بمبلغ 3000 جنيه على الحساب.
5- بعت بضاعة بمبلغ 4000 جنيه نقداً.
6- بعت بضاعة إلى الفيومي بمبلغ 3200 جنيه على الحساب.
7- اشتريت أثاثاً لاستخدامه في المحل بمبلغ 1500 جنيه نقداً.
8- سددت إلى السمالوطي المستحق له نقداً.
9- حصلت من الفيومي مبلغ 3000 جنيه نقداً.
10- حصلت إيراداً لعقار تابع للمحل بمبلغ 100 جنيه.
11- أفلس العميل الفيومي وأعتبر الباقي عليه ديناً معدوماً.

الحـــل

العملية			المديونية			الدائنية		
الرقم	المبلغ	البيان	الحساب	نوعه	سبب المديونية	الحساب	نوعه	سبب الدائنية
1	12000	رأس المال نقداً	الصندوق	حقيقي	زاد	رأس المال	شخصي	أعطى
2	300	دفع إيجار	الإيجار	اسمي	مصروف	الصندوق	حقيقي	نقص
3	2000	شراء بضاعة نقداً	البضاعة	حقيقي	زاد	الصندوق	حقيقي	نقص
4	3000	شراء بضاعة بالأجل من السمالوطي	البضاعة	حقيقي	زاد	السمالوطي	شخصي	أعطى
5	4000	بيع بضاعة نقداً	الصندوق	حقيقي	زاد	البضاعة	حقيقي	نقص
6	3200	بيع بضاعة بالأجل إلى الفيومي	الفيومي	شخصي	أخذ	البضاعة	حقيقي	نقص
7	1500	شراء أثاث نقداً	الأثاث	حقيقي	زاد	الصندوق	حقيقي	نقص
8	3000	سداد دين عليك للسمالوطي	السمالوطي	شخصي	أخذ	الصندوق	حقيقي	نقص
9	3000	تحصيل دين لك من الفيومي	الصندوق	حقيقي	زاد	الفيومي	شخصي	أعطى
10	100	تحصيل إيراد عقار	الصندوق	حقيقي	زاد	إيراد عقار	اسمي	إيراد
11	200	إعداد دين على عميل أفلس	ديون معدومة	اسمي	خسارة	الفيومي	شخصي	أعطى



يلاحظ أن...

1- الحسابات الحقيقية:

وهذه الحسابات تمثل القيم المادية والمعنوية للموجودات والممتلكات الخاصة بالمنشأة سواء أكانت تلك الممتلكات ملموسة أي يمكن عدها أو قياسها أو وزنها، وتحديد قيمتها بالنقود، أو غير ملموسة أي تمثل ملكاً خاصاً بالمنشأة أو نفعاً خاصاً بها دون أن يكون لها وجود ملموس.

ومن أمثلة الحسابات الحقيقية الملموسة البضاعة، الآلات، الأدوات، الأثاث، السيارات، العقارات (المباني)، الأوراق المالية، الأراضي الفضاء، الصندوق أي كل ما يمكن رؤيته ولمسه ومبادلته واستخدامه.

ومن أمثلة الحسابات الحقيقية غير الملموسة ما يكون للمنشأة من شهرة، براءة اختراع، علامة تجارية.

وعندما تكون هناك عملية أو أكثر خاصة بأي من الحسابات الحقيقية ملموسة أو غير ملموسة تكون هذه الحسابات مدينة بقيمة ما تزيد به، أو دائنة بقيمة ما تنقص به ويظهر ذلك واضحاً في الحسابات الحقيقية الملموسة.

ب- الحسابات الشخصية:

وهذه الحسابات تمثل كل من يتعامل مع المنشأة وتنشأ من معاملته دائنية أو مديونية وقد يكون الشخص أحد اثنين:

الأول: وهو الشخص الطبيعي مثل: محمد، محمود، علي، فهمي .... إلخ.

الثاني: وهو الشخص الاعتباري أو المعنوي مثل منشأة كذا، شركة كذا ... إلخ.

وهناك نوعان لتلك الحسابات الشخصية:

الأول: بسبب المديونية، وتمثل الديون المستحقة على الغير سواء أكان طبيعياً أو اعتبارياً ومن أمثلتها أوراق القبض، البنك (حساب جاري)، الذمم (المدينون - العملاء).

الثاني: بسبب الدائنية، وتمثل الحقوق المطلوبة للغير سواء أكان طبيعياً أو اعتبارياً ومن أمثلتها أوراق الدفع، البنك (سحب على المكشوف)، المطلوبات (الدائنون - الموردون).

وتجعل الحسابات الشخصية مدينة بقيمة ما تأخذه أو تحصل عليه سواء سلعة أو شئ أو نقود وتجعل دائنة بما تعطيه أو تدفعه سواء سلعة أو شئ أو نقود.



ج- الحسابات الأسمية (الوهمية):

وهي تمثل الحسابات التي لا تتعلق بأشياء مادية أو معنوية أو بأشخاص طبيعيين أو اعتباريين. وهي تمثل الإيرادات والأرباح، وكذلك المصرفات والخسائر.

وتكون الحسابات الأسمية مدينة بقيمة المصروفات والخسائر وتكون دائنة بقيمة الإيرادات والأرباح. ومن الممكن تصور المديونية والدائنية لكافة أنواع الحسابات كما يلي:

نوع الحساب	مدين	دائن
حقيقي	زاد	نقص
شخصي	أخذ	أعطى
اسمي (وهمي)	مصروفات	إيراد أو ربح

تدريب (3): على التسجيل في دفتر اليومية:

بدأت منشأة الشروق شاطها التجاري في أول يناير 2003م برأس مال قدره 1.000.000 جنيهاً، أودعته ببنك القاهرة باتصال إيداع رقم (1010). وفيما يلي العمليات التي تمت خلال الثلث الأول من عام 2003م.

1- في 4 يناير سحبت مبلغ 150.000 جنيهاً من البنك بشيك رقم (1) أودعته الصندوق.

2- في 10 يناير اشترت مباني من الشركة العقارية بمبلغ 250.000 جنيهاً، وسددت نصف القيمة بشيك والباقي على الحساب.

3- في 15 يناير اشترت سيارات من شركة الزاهد بمبلغ 100.000 جنيهاً، بمقدم 20.000 جنيهاً سددت نقداً بإيصال رقم (1005) والباقي ستحق بعد شهرين من تاريخه.

4- في 20 يناير اشترت أثاثاً بمبلغ 25.000 جنيهاً من شركة العبد اللطيف، بالفاتورة رقم (505) وسددت القيمة نقداً.

5- في 25 يناير اشترت آلات ومعدات مكتبية بمبلغ 30.000 جنيهاً من مكتبة جرير، بفاتورة رقم (303) وسددت القيمة بشيك.

6- في 30 يناير سددت رواتب وأجور العمال والموظفين عن شهر يناير، بمبلغ 20.000 جنيهاً بشيك رقم (4).

7- في 5 فبراير اشترت بضاعة بمبلغ 250.000 جنيهاً من محلات السلام، بفاتورة رقم (1050) وسددت نصف القيمة بشيك والباقي على الحساب.



8- في 10 فبراير باعت بضاعة بمبلغ 150.000 جنيهاً إلى محلات الوفاء، بفاتورة رقم (1) وحصلت نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب.

9- في 15 فبراير سددت المستحق للشركة العقارية بشيك وبإيصال سداد رقم (1110).

10- في 20 فبراير سددت نصف المستحق لمحلات السلام نقداً بإيصال سداد رقم (301).

11- في 25 صفر سددت فاتورة الكهرباء بمبلغ 350 جنيهاً وفاتورة الهاتف بمبلغ 650 جنيهاً نقداً.

12- في 28 فبراير سددت رواتب وأجور العمال والموظفين عن شهر فبراير بمبلغ 25.000 جنيهاً بشيك رقم (7).

13- في 3 مارس اشترت بضاعة بمبلغ 200.000 جنيها من محلات النصر بفاتورة رقم (650) وسددت نصف القيمة نقداً والنصف الثاني بشيك.

14- في 9 مارس باعت بضاعة بمبلغ 300.000 جنيهاً إلى محلات السعادة بفاتورة رقم (2) وحصلت ثلث القيمة نقداً والثلث الثاني بشيك والباقي على الحساب.

15- في 16 مارس سددت المستحق لشركة الزاهد نقداً بإيصال سداد رقم (1015).

16- في 20 مارس حصلت نصف المستحق على محلات الوفاء بإيصال تحصيل رقم (2).

17- في 25 مارس الأول اشترت أدوات كتابية بمبلغ 5.000 جنيهاً من مكتبة جرير، بفاتورة رقم (14150) وسددت القيمة نقداً.

18- في 30 مارس سددت رواتب وأجور العمال والموظفين عن شهر مارس بمبلغ 25.000 جنيهاً نقداً.

19- في 5 إبريل حصلت باقي المستحق على محلات الوفاء بشيك رقم (1170).

20- في 9 إبريل اشترت بضاعة بمبلغ 100.000 جنيهاً في محلات النصر، بفاتورة رقم (930) على الحساب.

21- في 14 إبريل باعت بضاعة بمبلغ 150.000 جنيهاً إلى منشأة الخليج، بفاتورة رقم (3) على الحساب.

22- في 19 إبريل سددت نصف المستحق لمحلات النصر بشيك رقم (8).

23- في 22 إبريل سددت فاتورة الكهرباء بمبلغ 450 جنيهاً، وفاتورة الهاتف بمبلغ 750 جنيهاً نقداً.

24- في 25 إبريل حصلت نصف المستحق على منشأة الخليج نقداً بإيصال تحصيل رقم(3).

25- في 28 إبريل قام صاحب المنشأة بسحب مبلغ 15.000 جنيهاً نقداً من خزينة المنشأة لشراء جهاز حاسب آلي لإبنه الطالب بكلية الهندسة.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العملية المالية التي تمت خلال الثلث الأول من عام 2003 بدفتر يومية منشأة الشروق

الحـــل

أولاً: التسجيل في دفتر يومية منشأة الشروق

مدينه (منه)	دائن (له)	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
1.000.000		حـ/بنك	1	1010		2003/1/1
	1.000.000	حـ/ رأس المال				
		إيداع المبلغ ببنك القاهرة لبدء النشاط)				
150.000		حـ/ الصندوق	2	1		2003/1/4
	150.000	حـ/ البنك				
		(سحب المبلغ من الحساب الجاري بالبنك وإيداعه بصندوق المنشأة)				
250.000		حـ/ المباني	3			2003/1/10
		مذكورين				
	125.000	حـ/ البنك				
	125.000	حـ/ الدائنون - الشركة العقارية				
		(شراء مباني وسداد نصف القيمة بشيك والباقي على الحساب)				
100.000		حـ/ السيارات	4	1005		2003/1/15
		مذكورين				
	20.000	حـ/ الصندوق				
	80.000	حـ/ الدائنون - شركة الزاهد				
		(شراء سيارات وسداد 20.000 نقداً والباقي على الحساب)				
1.500.000	1.500.000	المجموع				
1.500.000	1.500.000	ما قبله				
25.000		حـ/ الأثاث	5	505		2003/1/20
	25.000	حـ/ الصندوق				
		(شراء أثاث وسداد القيمة نقداً)				



مدينه (منه)	دائن (له)	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
30.000		حـ/ الآلات ومعدات مكتبية	6	303		2003/1/25
	30.000	حـ/ البنك				
		(شراء آلات ومعدات مكتبية بشيك)				
20.000		حـ/ مصروف الرواتب والأجور	7	4		2003/1/30
	20.000	حـ/ البنك				
		(سداد الرواتب والأجور بشيك)				
250.000		حـ/ المشتريات	8	1050		2003/2/5
		مذكورين				
	125.000	حـ/ البنك				
	125.000	حـ/ الدائنون - محلات السلام				
		(شراء بضاعة وسداد نصف القيمة بشيك والباقي على الحساب)				
		مذكورين	9	1		2003/2/10
75.000		حـ/ الصندوق				
75.000		حـ/ المدينون - محلات الوفاء				
	150.000	حـ/ المبيعات				
		(بيع بضاعة وتحصيل نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب)				
1.975.000	1.975.000	المجموع				
1.975.000	1.975.000	ما قبله				
125.000		حـ/ الدائنون - الشركة العقارية	10	1110		2003/2/15
	125.000	حـ/ البنك				
		(سداد المستحق للشركة العقارية بشيك)				
62.500		حـ/ الدائنون - محلات السلام	11	301		2003/2/20
	62.500	حـ/ الصندوق				
		(سداد نصف المستحق لمحلات السلام نقداً)				
		مذكورين	12			2003/2/25
350		حـ/ مصروف الكهرباء				
650		حـ/ مصروف الهاتف				
	1.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصروفات الكهرباء والهاتف نقداً)				
25.000		حـ/ مصروف الرواتب	13	7		2003/2/30



مدينه (منه)	دائن (له)	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
		والأجور				
	25.000	حـ/ البنك				
		(ســداد مصروف الرواتــب والأجــور				
		بشيك)				
200.000		حـ/ المشتريات	14	650		2003/3/3
		مذكورين				
	100.000	حـ/ الصندوق				
	100.000	حـ/ البنك				
		(شراء بضـاعة وسـداد النصـف نقـداً				
		والنصف الثاني بشيك)				
2.388.500	2.388.500	المجموع				
2.388.500	2.388.500	ما قبله				
		مذكورين	15	2		2003/3/9
100.000		حـ/ الصندوق				
100.000		حـ/ البنك				
100.000		حـ/ المدينون –				
		محلات السعادة				
	300.000	(بيع بضاعة وتحصيل ثلث القيمة نقداً				
		والثلـث الثـاني بشـيك والبـاقي عـلى				
		الحساب)				
80.000		حـ/ الدائنون-شركة الزاهد	16	1015		2003/3/16
	80.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد المستحق لشركة الزاهد نقداً)				
37.500		حـ/ الصندوق	17	2		2003/3/20
	37.500	حـ/ المدينون				
		محلات الوفاء				
		(تحصيل نصف المستحق عـلى محـلات				
		الوفاء نقداً)				
5.000		حـ/ أدوات كتابية	18	4150		2003/3/15
	5.000	حـ/ الصندوق				
		(شراء أدوات كتابية نقداً)				
25.000		حـ/ مصروف الرواتب	19			2003/3/30
		والأجور				
	25.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصروف الرواتب والأجور نقداً)				
37.500		حـ/ البنك	20	1170		2003/4/5
	37.500	حـ/ المدينون				
		محلات الوفاء				
		(تحصيل باقي المسـتحق عـلى محـلات				
		الوفاء)				
100.000		حـ/ المشتريات	21	930		2003/4/9
	100.000	حـ/ الدائنون				
		محلات النصر				
		(شراء بضاعة من محلات النصر على				



مدينه (منه)	دائن (له)	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
		الحساب)				
2.973.500	2.973.500	المجموع				
2.973.500	2.973.500	ما قبله				
150.000		حـ/ المدينون-منشأة الخليج	22	3		2003/4/14
	150.000	حـ/ المبيعات				
		(بيع بضاعة إلى منشأة الخليج على الحساب)				
50.000		حـ/ الدائنون	23	8		2003/4/19
		محلات النصر				
	50.000	حـ/ البنك				
		(سداد نصف المستحق لمحلات النصر بشيك)				
		مذكورين	24			2003/4/22
450		حـ/ مصروف الكهرباء				
750		حـ/ مصروف الهاتف				
	1.200	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصروفات الكهرباء والهاتف نقداً)				
75.000		حـ/ الصندوق	25	3		2003/4/25
	75.000	حـ/ المدينون				
		منشأة الخليج				
		(تحصيل نصف المستحق على منشأة الخليج نقداً)				
15.000		حـ/ المسحوبات	26			2003/4/28
	15.000	حـ/ الصندوق				
		(ما سحبه صاحب المنشأة من خزينة المنشأة نقداً)				
3.264.700	3.264.700	المجموع				



ثانياً: دفتر الأستاذ:

تعريف الدفتر الأستاذ:

هو السجل الذي تثبت فيه العمليات المالية مبوبة وموزعة في شكل حسابات فيثبت في كل حساب منها العمليات الخاصة به سواء كانت مدينة أو دائنة بما يمكننا من الوصول لحالة كل حساب في أي وقت وفي نهاية السنة المالية...

والدفتر الأستاذ ينقسم إلى حسابات حيث يخصص لكل حساب صفحة أو أكثر وذلك حسب مدى استخدام هذا الحساب في العمليات المالية.

الغرض من استخدام الدفتر الأستاذ:

1-تحديد نتيجة عمليات المنشأة مع الغير أي ما لها من ديون وما عليها من مطلوبات.

2-تحديد ما لدى المنشأة من موجودات وقيمة كل منها.

3-تحديد مصروفاتها وخسائرها وكذلك إيرادتها وأرباحها.

4-استخدام هذه الحسابات يمكن المنشأة من سهولة الوصول إلى نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك تحديد مركزها المالي.

وسنتناول فيما يلي الآتي...

أولاً: تسطير الحسابات في الدفتر الأستاذ.

ثانياً: الترحيل إلى الحسابات بالدفتر الأستاذ

ثالثاً: ترصيد الحسابات بالدفتر الأستاذ وإعادة فتحها

تسطير الحساب في الدفتر الأستاذ:

منه　　　　　　　　حـ/ -　　　　　　　　له

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			



ويلاحظ من الشكل السابق للحساب بالدفتر الأستاذ وجود جانبين أحدهما مدين والآخر دائن. ويتضمن كل جانب ما يلي:

1-خانة المبلغ ويذكر بها المبلغ الخاص بالحساب في قيد اليومية حسب حالة الحساب مدين أو دائن.

2-خانة البيان ويذكر فيها اسم الحساب المقبل في قيد اليومية.

3-خانة رقم صفحة اليومية وبذكر هذا الرقم يمكن الرجوع لصفحة اليومية التي جاء منها الترحيل وذلك للتأكد من صحة الترحيل.

4-خانة التاريخ ويذكر فيها تاريخ القيد الذي يكون الحساب طرفاً فيه.

يتم المرور على قيود اليومية قيد بقيد حسب التسلسل التاريخي المسجلة به، ويبدأ الترحيل لأي قيد بالطرف المدين حسابٌ حساباً ثم الطرف الدائن حساباً حسباً وذلك حسب حالة القيد بسيط أو مركب.

فمثلاً عند ترحيل الطرف المدين من أي قيد يتم أخذ الحساب الأول وتكون حالته بالطبع مدينة فيسجل المبلغ المذكور أمامه بالقيد في الجانب المدين بخانة المبلغ بهذا الحساب بدفتر الأستاذ ثم يذكر في خانة البيان الطرف المقابل من نفس القيد، ثم يتم تسجيل رقم صفحة اليومية التي بها القيد وأخيراً يسجل في خانة التاريخ بالجانب المدني للحساب بالدفتر الأستاذ نفس التاريخ المذكور أمام الحساب بالقيد في اليومية.

وتتم هذه العملية لكافة الحسابات بكافة القيود حسب حالتها بتلك القيود.

وببساطة أكثر إذا كانت حالة الحساب بالقيد مدينة يتم الترحيل بالجانب المدني بنفس الحساب بالدفتر الأستاذ.

وإذا كانت حالة الحساب بالقيد دائنة يتم الترحيل بالجانب الدائن بنفس الحساب بالدفتر الأستاذ ويتم ذلك مع ذكر التاريخ ورقم صفحة اليومية وذكر الطرف المقابل بالقيد باليومية في خانة البيان بالحساب بالدفتر الأستاذ.

تدريب:

الآن بيان بالعمليات التي تمت خلال الأسبوع الأول من شهر يناير سنة 2010 بمنشأة الصدق:

في أول يناير تم شراء بضاعة بمبلغ 15000 جنيه من منشأة السلام.

في 7 يناير سددت المستحق لمنشأة السلام النصف بشيك والباقي نقداً.

والمطلوب:

1- قيود اليومية المناسبة بدفتر يومية منشأة الصدق.

2- الترحيل إلى الدفتر الأستاذ لكافة الحسابات.

وذلك مع العلم بأن رصيد الصندوق في 2010/1/1 مبلغ 20000 جنيه ورصيد البنك في نفس التاريخ 25000 جنيه.

الحـــل

1- القيد في اليومية:

منه	لـه	البيـــان	م	رقم الأستاذ	التاريخ
15000		من حـ/ المشتريات	1		2010/1/1
	15000	إلى حـ/ منشأة السلام			
		(المشتريات على الحساب بالفاتورة رقم)			
15000		من حـ/ منشأة السلام	2		2010/1/7
		إلى مذكورين			
	7500	حـ/ الصندوق			
	7500	حـ/ البنك			
		(سداد المستحق لمذكور النصف نقداً والنصف بشيك)			

2- الترحيل إلى الدفتر الأستاذ:

يكون ذلك في دفتر آخر مقسم إلى حسابات هو الدفتر الأستاذ كما بينا وبالمرور على قيود اليومية حسب ترتيبها يتضح لنا أن الحسابات التالية مطلوبة في الدفتر الأستاذ:

- حـ/ المشتريات
- حـ/ منشأة السلام
- حـ/ الصندوق
- حـ/ البنك جاري



ويتم فتح حسابات لهذه المسميات وتخصيص صفحة أو أكثر في الدفتر الأستاذ لكل منها ويكون ذلك حسب مدى تكرار هذا الحساب في عمليات المشروع بما يكفي ترحيل كافة الحالات الخاصة به (مدينة ودائنة) بدفتر اليومية إلى الدفتر الأستاذ.

ويلاحظ أن حـ/ منشأة السلام جاء مرة دائناً بالقيد الأول بتاريخ أول يناير، ومرة مديناً بالقيد الثاني بتاريخ 7 يناير، ولكننا كما قلنا نفتح الحساب مرة واحدة ونجمع فيه كل حالاته المدينة والدائنة حتى يمكننا تحديد حالته في أي وقت وخاصة في نهاية السنة المالية.

ويتم فتح السحابات والترحيل إليها كما يلي:

منه   حـ/ -   له

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			
	1500	إلى حـ/ منشأة السلام	1	2010/1/1					

منه   حـ/ -   له

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			
	1500	إلى مذكورين	2	2010/1/7		15000	من حـ/ المشتريات	1	2010/1/1

منه   حـ/ -   له

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			
	20000	رصيد	-	2010/1/1		7500	من حـ/ منشأة السلام	2	2010/1/7



منه حـ/ - له

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			
	25000	رصيد	-	2010/1/1		7500	من حـ/ منشأة السلام	1	2010/1/1

ترصيد الحسابات وإعادة فتحها:

حتى يتحقق الهدف المنشود من استخدام الدفاتر في القيد سواء أكانت دفتر يومية أو دفتر أستاذ يتم من آن لآخر وحسب ظروف العمل ترصيد الحسابات ويكون ذلك كل أسبوع أو كل شهر أو كل شهرين وذلك حسب ظروف كل منشأة وكذلك في نهاية السنة المالية.

وترصيد الحساب هو تحديد حالته سواء كان مديناً أو دائناً وذلك بمقابلة كافة المبالغ المدينة في الحساب بكافة المبالغ الدائنة في نفس الحساب.

ويعتبر الرصيد عن المتمم الحسابي بين مجموع جانبي الحساب.

وحتى يمكن الوصول لرصيد أي حساب يتم إيجاد مجموع الجانب الأكبر ونقله بخط أفقي مواز إلى الجانب الآخر، ثم يتم إيجاد الفرق، أي المتمم الحسابي، أي الرصيد.

ودائماً ما يظهر الصيد أو المتمم الحسابي لأي حساب في الجانب صاحب المجموع الأصغر وذلك لكي يتممه ويكمله.

وهذا المتمم تكون حالته من نفس حالة الجانب الأكبر للحساب (سواء أكانت مدينة أو دائنة). ويذكر أمام الرصيد المستخرج كلمة (رصيد مرحل) كما يذكر تاريخ إيجاد الرصيد.

ويتم إعادة فتح الحساب وذلك بنقل الرصيد المرحل أسفل مجموع الجانب الأكبر مباشرة في نفس الحساب وبذلك تكون حالته (مدينة أو دائنة) من نفس حالة الجانب الأكبر للحساب كما قيل من قبل، ويسمى (رصيد منقول) ويذكر أمامه في خانة التاريخ اليوم التالي مباشرة، وهكذا تتم الدورة من فترة لأخرى حسب ظروف وطبيعة الحساب.

ولتوضيح ذلك سيتم ترصيد وإعادة فتح بعض الحسابات للمثال السابق مباشرة.

وقبل ذلك يجب معرفة أن الحسابات عند ترصيدها قد تكون

1- حسابات ذات مبالغ في جانب واحد فقط سواء مدني أو دائن.
2- حسابات تكون مبالغها في أحد الجانبين أكبر من مبالغها في الجانب الآخر.

3- حسابات تكون مبالغها متساوية في كلا الجانبين.

ومن النوع الأول في مثالنا السابق حساب المشتريات كمثال.

ومن النوع الثاني في نفس المثال حساب الصندوق كمثال أيضاً.

ومن النوع الأخير في نفس المثال حساب منشأة السلام.

وسيتم تناولها من المثال السابق كما يلي مع ترصيدها وإعادة فتحها.

1- حسابات ذات مبالغ في جانب واحد فقط:

منه   حـ/ -   له

المبلغ: قرش	المبلغ: جنيه	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ: قرش	المبلغ: جنيه	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
	15000	إلى حـ/ منشأة السلام	1	2010/1/1		15000	رصيد مرحل	-	2010/1/1
	15000	-		2010/1/8		15000			
	15000	رصيد منقول	-	2010/1/8					

2- حسابات ذات مبالغ في أحد الجانبين أكبر من المبالغ في الجانب الآخر:

منه   حـ/ -   له

المبلغ: قرش	المبلغ: جنيه	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ: قرش	المبلغ: جنيه	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
	20000	رصيد منقول	-	2010/1/1		7500	من حـ/ منشأة السلام	2	2010/1/7
						12500	رصيد مرحل	-	2010/1/7
	20000					20000			
	12500	رصيد منقول		2010/1/8					



3- حسابات ذات مجموع مبالغ متساوية في الجانبي:

منه　　　　　　　　　　ح/ -　　　　　　　　　　له

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			
	15000	إلى مذكورين	2	2010/1/4		15000	من حـ/ المشتريات	1	2010/1/7
	15000					15000			

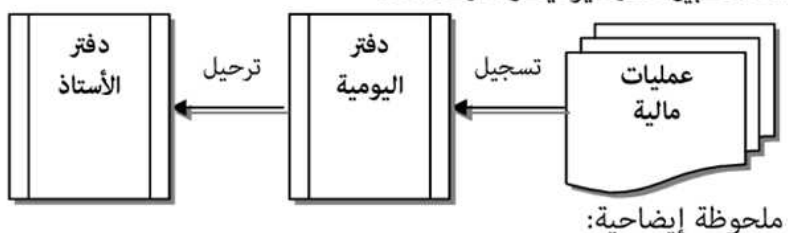
ويلاحظ على الحسابات السابقة وأرصدتها ما يلي:

أ- أن الرصيد المنقول جاء أسفل مجموع الجانب الأكبر وتكون حالته من حالة الجانب الأكبر وفي اليوم التالي مباشرة لتاريخ الرصيد المرحل.

ب- أن الحسابات التي تكون مجاميع مبالغها في الجانبين متساوية ليس لها رصيد، وهذا أمر طبيعي.

تنويه: بعد قيام المنشأة باستخراج أرصدة الحسابات تقوم بإعداد قائمة تشمل أرصدة الحسابات المدينة وكذلك أرصدة الحسابات الدائنة وهي ما تسمى بميزان المراجعة.

العلاقة بين دفتر اليومية ودفتر الأستاذ:



ملحوظة إيضاحية:

1- النموذج المبسط للحساب:

الجانب الأيمن أو الجانب المدين	الجانب الأيسر أو الجانب الدائن



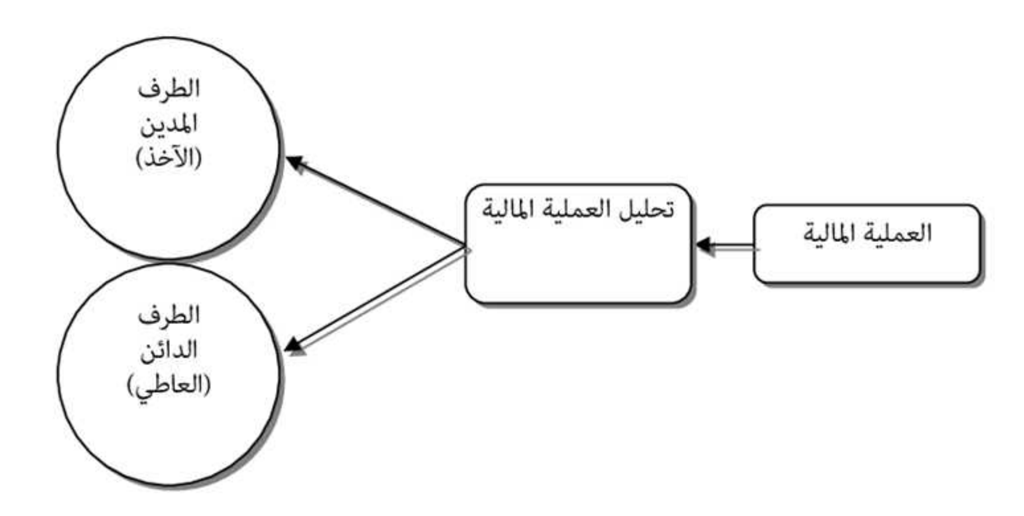
2- قواعد التسجيل في الحسابات:

الزيادة الجانب المدين	النقص الجانب الدائن

حسابات الخصوم والإيرادات وحقوق الملكية

النقص الجانب المدين	الزيادة الجانب الدائن

<u>كيفية تحليل العملية المالية:</u>



نماذج حسابات الأصول والمصروفات والخصوم حقوق الملكية والإيرادات:

دائن حسابات الأصول

مدين

الزيادة تسجل بجعلها مدينة	النقص يسجل بجعله دائناً



مدين	حسابات المصروفات	دائن
الزيادة تسجل بجعلها مدينة		النقص يسجل بجعله دائناً

مدين	حسابات الخصوم	دائن
الزيادة تسجل بجعلها مدينة		النقص يسجل بجعله دائناً

مدين	حسابات حقوق الملكية	دائن
الزيادة تسجل بجعلها مدينة		النقص يسجل بجعله دائناً

مدين	حسابات الإيرادات	دائن
الزيادة تسجل بجعلها مدينة		النقص يسجل بجعله دائناً

جدول قواعد تحديد الطرف المدين والدائن:

تأثير العملية المالية	حسابات الأصول والمصروفات (طبيعتها مدينة)	حسابات الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات (طبيعتها دائنة)
زيادة	مدين	دائن
نقص	دائن	مدين

نموذج القيد البسيط:

××	حـ / الطرف المدين	
	××	حـ/ الطرف الدائن



أشكال القيد المركب:

		مذكورون
xx		حـ/ الطرف المدين
xx		حـ/ الطرف المدين
	xx	حـ/ الطرف الدائن

xx		حـ / الطرف المدين
		مذكورون
	xx	حـ/ الطرف الدائن
	xx	حـ/ لطرف الدائن

		مذكورون
xx		حـ / الطرف المدين
xx		حـ/ الطرف المدين
		مذكورون
	xx	حـ/ الطرف الدائن
	xx	حـ/ الطرف الدائن

أنموذج صفحة في دفتر اليومية:

المبلغ		البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
مدين	دائن					
		حـ/ الطرف المدين حـ/ الطرف الدائن				



تدريب توضيحي شامل:

بدأت منشأة الدمياطي نشاطها في أول عام 2005، وفيما يلي العمليات التي تمت بالمنشأة خلال العام:

في أول يناير:	قام صاحب المنشأة بإيداع مبلغ 200.000 جنيه في حساب جار باسم المنشأة في بنك القاهرة كرأسمال للمنشأة، كما نقل ملكية إحدى السيارات التي يمتلكها وقيمتها 30.000 جنيه إلى المنشأة لزيادة رأس المال.
في 15 يناير:	تم شراء أثاث بمبلغ 50.000 جنيه سدد نصف المبلغ بشيك والباقي يسدد على أقساط.
في 20 يناير:	تم تحويل مبلغ 30.000 جنيهاً من الحساب الجاري للمنشأة بالبنك إلى الصندوق.
في 5 فبراير:	تم شراء حاسب آلي بمبلغ 21.000 جنيهاً سدد ثلث المبلغ بشيك والثلث الثاني نقداً والباقي على أقساط.
في 20 فبراير:	تم سداد فاتورة الكهرباء عن شهر يناير وقيمتها 500 جنيهاً بشيك.
في 28 فبراير:	تم سداد رواتب العاملين المستحقة عن شهرين والبالغة 2.000 جنيهاً نقداً.
في 15 مارس:	تم تحصيل إيرادات عن خدمات مؤداة للعملاء بمبلغ 30.000 جنيهاً حصل منها 10.000 نقداً والباقي بشيك.
في 25 مارس:	تقدمت المنشأة بطلب إلى بنك الجزيرة للحصول على قرض لفتح فرع للمنشأة ومازال الطلب تحت الدراسة
في 15 إبريل:	وافق بنك القاهرة على منح قرض للمنشأة بمبلغ 50.000 جنيهاً وتم إيداع المبلغ في الحساب الجاري للمنشأة بالبنك.
في 23 إبريل:	تم سداد مبلغ 5.000 جنيه قيمة قسط الأثاث بشيك.
في 10 مايو:	تم أداء خدمات لبعض العملاء بمبلغ 20.000 جنيهاً سدد منها العملاء 15.000 جنيهاً نقداً والباقي يسدد بعد 3 أشهر.



في 28 مايو: تم سداد مصاريف مستحقة لإدارة الجمارك بمبلغ 8.000 جنيهاً بشيك.
في 5 يونيه: تم سداد فاتورة الهاتف وقيمتها 1.500 جنيه بشيك.
في 20 يونيه: تم سداد 3.000 جنيه قيمة قسط الحاسب الآلي نقداً.
في 1 يوليو: تقدم بعض العلماء بطلبات استقدام عمالة أجنبية.
في 20 يوليو: تم تنفيذ طلبات الاستقدام وبلغت المبالغ المستحقة على العملاء 20.000 جنيهاً سدد منها 15.000 جنيهاً نقداً والباقي يحصل خلال شهر.
في 10 أغسطس: تم تحصيل 5.000 جنيهاً بشيك من المبالغ المستحقة على العملاء.
في 15 سبتمبر: تم سداد نصف قيمة القرض المستحق لبنك القاهرة بشيك.
في 18 أكتوبر: تقدم أحد العملاء بطلب استقدام عمالة أجنبية إلا أن الطلب رفض لعدم الاتفاق على الشروط المناسبة.
في 12 نوفمبر: تم سداد رواتب العاملين والبالغة 5.000 جنيهاً بشيك.
في 20 ديسمبر: تم سداد مصاريف استقدام لإدارة الجوازات بمبلغ 10.000 جنيهاً نقداً.
في 30 ديسمبر: تم سداد مصاريف متنوعة بمبلغ 3.000 جنيهاً بشيك.

المطلوب:

أولاً: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العملية المالية التي تمت خلال عام 2005 بدفتر يومية منشأة الدمياطي.

ثانياً: إجراء عمليات الترحيل اللازمة إلى الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ مع تحديد رصيد كل حساب من تلك الحسابات في نهاية العام.



الحـــل

أولاً: قيود اليومية:

المدين (منه)	الدائن (لـه)	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورون	1			أول يناير
200.000		حـ/ البنك				
30.000		حـ/ السيارات				
	230.000	حـ/ رأس المال				
		(تكوين رأس مال المنشأة)				
50.000		حـ/ الأثاث	2			20 يناير
		مذكورون				
	25.000	حـ/ البنك				
	25.000	حـ/ الدائنون				
		(شراء أثاث بشيك وعلى الحساب)				
30.000		حـ/ الصندوق	3			5 فبراير
	30.000	حـ/ البنك				
		(تحويل مبلغ من البنك إلى الصندوق)				
21.000		حـ/ الحاسب الآلي	4			20 فبراير
		مذكورون				
	7.000	حـ/ البنك				
	7.000	حـ/ الصندوق				
	7.000	حـ/ الدائنون				
		(شراء حاسب آلي نقداً وبشيك وعلى الحساب)				
500		حـ/ مصاريف الكهرباء	5			30 فبراير
	500	حـ/ البنك				
		(سداد فاتورة الكهرباء بشيك)				
2.000		حـ/ مصاريف رواتب العاملين				
	2.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد رواتب العاملين نقداً)				
		مذكورون	6			15 مارس
10.000		حـ/ الصندوق				
20.000		حـ/ البنك				
	30.000	حـ/ الإيرادات				
		(تحصيل إيرادات نقداً وبشيك)				
363.500	363.500	المجموع				
363.500	363.500	ما قبله				
50.000		حـ/ البنك	7			15 إبريل
	50.000	حـ/ قرض بنك القاهرة				
		(الحصول على قرض وإيداع قيمته بالحاسب الجاري للمنشأة)				
5.000		حـ/ الدائنون	8			23 إبريل
	50.000	حـ/ البنك				
		(سداد مبالغ مستحقة للدائنين بشيك)				
		مذكورون				



المدين (منه)	الدائن (لـه)	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
15.000		حـ/ الصندوق	9			10 مايو
5.000		حـ/ المدينون				
	20.000	حـ/ الإيرادات				
		(إثبات الإيرادات النقدية والآجلة)				
8.000		حـ/ مصاريف الاستقدام	10			28 مايو
	8.000	حـ/ البنك				
		(سداد مصاريف الاستقدام بشيك)				
1.500		حـ/ مصاريف الهاتف	11			5 يونيه
	1.500	حـ/ البنك				
		(سداد فاتورة الهاتف بشيك)				
3.000		حـ/ الدائنون	12			20 يونيه
	3.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مبالغ مستحقة للدائنين نقداً)				
		مذكورون				
15.000		حـ/ الصندوق	13			20 يوليو
5.000		حـ/ المدينون				
	20.000	حـ/ الإيرادات				
		(إثبات الإيرادات النقدية والآجلة)				
5.000		حـ/ البنك	14			10أغسطس
	5.000	حـ/ المدينون				
		(تحصيل مبالغ مستحقة على المدينين بشيك)				
476.000	476.000	المجموع				
476.000	476.000	ما قبله				
25.000		حـ/ قرض بنك القاهرة	15			15أغسطس
	25.000	حـ/ البنك				
		(سداد جزء من القرض بشيك)				
5.000		حـ/ مصاريف رواتب العاملين	16			12 سبتمبر
	5.000	حـ/ البنك				
		(سداد رواتب العاملين بشيك)				
10.000		حـ/ مصاريف الاستقدام	17			20 أكتوبر
	10.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصاريف الاستقدام نقداً)				
3.000		حـ/ المصاريف المتنوعة	18			30 أكتوبر
	3.000	حـ/ البنك				
		(سداد مصاريف متنوعة بشيك)				
519.000	519.000	المجموع				



ويلاحظ أن العمليات التي حدثت في أيام 25 مارس وأول أغسطس و18 أكتوبر لم تسجل بدفتر اليومية لعدم توافر شروط العملية المالية فيها.

ثانياً: الترحيل إلى الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ مع تحديد رصيد كل حساب في نهاية عام 2005:

تظهر حسابات دفتر الأستاذ بعد عمليات الترحيل والترصيد على النحو التالي:

مدين — حـ/ البنك — دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
200.000	حـ/ رأس المال	أول يناير	25.000	حـ/ الأثاث	20 يناير
20.000	حـ/ الإيرادات	15 مايو	30.000	حـ/ الصندوق	5 فبراير
50.000	حـ/ قرض بنك القاهرة	15 يونيه	500	حـ/ مصاريف الكهرباء	20 فبراير
5.000	حـ/ المدينون	10 مايو	5.000	حـ/ الدائنون	23 يونيه
			80.000	حـ/ مصاريف استقدام	10 مايو
			1.500	حـ/ مصاريف هاتف	5 يونيه
			25.000	حـ/ قرض بنك القاهرة	15 سبتمبر
			5.000	حـ/ مصاريف رواتب العاملين	12 نوفمبر
			3.000	حـ/ مصاريف متنوعة	30 ديسمبر
275.000			275.000		
	رصيد منقول	2006/1/1			

مدين — حـ/ الصندوق — دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
30.000	حـ/ البنك	5 فبراير	2.000	حـ/ مصاريف رواتب العاملين	28 فبراير
10.000	حـ/ الإيرادات	15 مايو	3.000	حـ/ الدائنون	20 يونيه
15.000	حـ/ الإيرادات	10 مايو	10.000	حـ/ مصاريف استقدام	20 ديسمبر
15.000	حـ/ الإيرادات	20 إبريل			
			55.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
70.000			70.000		
55.000	رصيد منقول	2006/1/1			



مدين — حـ/ رأس المال — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـــان	التاريخ
			230.000	من مذكورين	1 يناير
230.000	رصيد مرحل	30 نوفمبر			
230.000			230.000		
			230.000		2006/1/1

مدين — حـ/ الدائنون — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـــان	التاريخ
5.000	حـ/ البنك	23 إبريل	25.000	حـ/ الأثاث	20 يناير
3.000	حـ/ الصندوق	20 يونيه			
17.000	رصيد مرحل	30 نوفمبر			
25.000			25.000		
			17.000	رصيد منقول	2006/1/1

مدين — حـ/ البنك — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـــان	التاريخ
500	حـ/ البنك	20 يناير			
			500	رصيد	30 ديسمبر
500			500		



مدين — حـ/ البنك — دائن

المبلغ	البيــان	التاريخ	المبلغ	البيــان	التاريخ
30.000	مذكورون	15 مارس			
20.000	مذكورون	10 مايو			
20.000	مذكورون	20 يوليو			
			70.000	رصيد	30 ديسمبر
70.000			70.000		

وينبغي التأكيد على أن أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات لم تنقل إلى الفترة المحاسبية التالية وهي عام 2006م حيث إن أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات ترتبط بفترة محاسبية معينة ولا يمتد تأثيرها للفترة أو الفترات التالية، بينما حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية يمتد تأثيرها لأكثر من فترة محاسبية، مع التأكيد على أن أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات ينقل رصيدها داخل الفترة المحاسبية الواحدة من يوم إلى يوم أو من شهر إلى شهر... إلخ.

ملحوظات إيضاحية:

1- نموذج حساب:

مدين — حساب .... — دائن

المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ		البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
قرش	جنيه				قرش	جنيه			

2- نموذج مبسط للحساب:

مدين — حساب .... — دائن

المبلغ	البيـــــان	التاريخ	المبلغ	البيـــــان	التاريخ



التقارير المالية *Financial Reports*:

تعتبر التقارير المالية بمثابة المنتج النهائي أو مخرجات النظام المحاسبي، وتبرز أهمية التقارير المالية في أنها الوسيلة التي يتم من خلالها نقل وتوصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين منها.

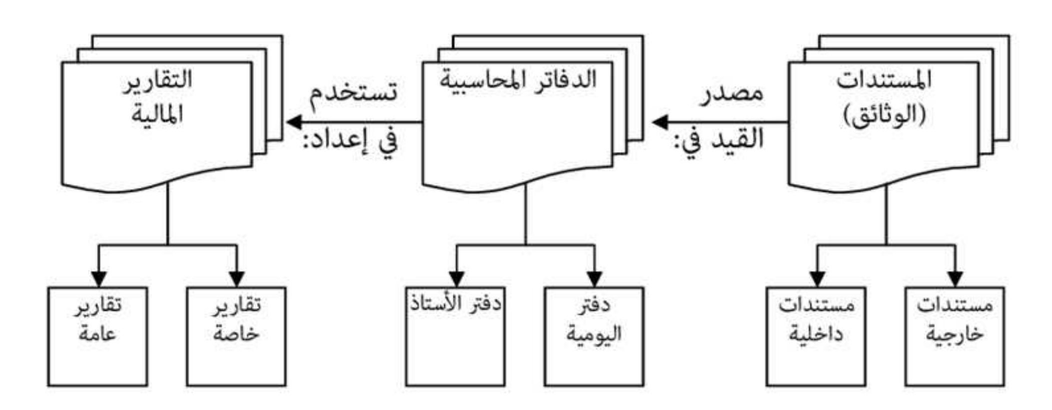
وتنقسم التقارير المالية من حيث شكلها إلى نوعين هما:

أ- تقارير خاصة *Special Purpose Reports*:

وهي التقارير التي تطلبها الإدارة من المحاسب لخدمة غرض معين مثل تقرير المبيعات، تقرير الإنتاج، تقرير المخزون ... إلخ.

ب- تقارير عامة *General Purpose Reports*:

وهي التقارير التي تعد في نهاية السنة المالية وتعرف بالقائم المالية، ويتم إعدادها وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وهي قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية وقائمة الدخل...





ثالثاً: إعداد ميزان المراجعة *Trial Balance*:

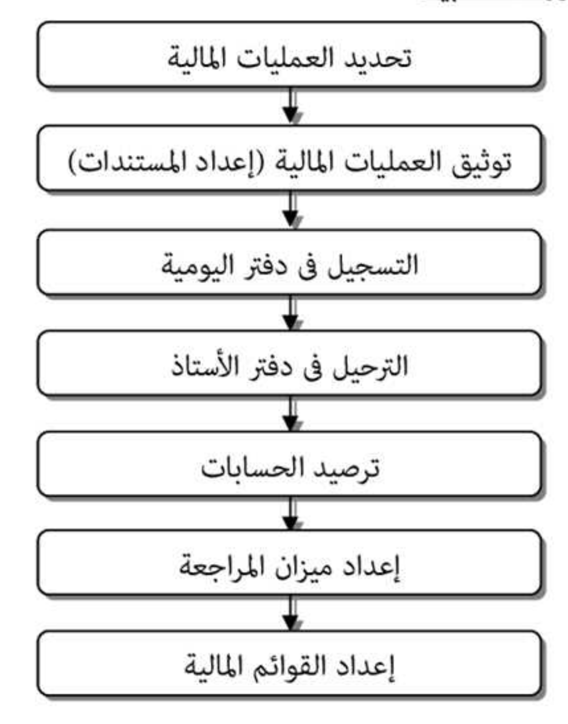
ميزان المراجعة عبارة عن كشف أو قائمة لها جانبان، جانب مدين يخصص للأرصدة المدينة أو مجموع الجانب المدين لجميع الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام، وجانب دائن يخصص للأرصدة الدائنة أو مجموع الجانب الدائن لجميع الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام، كما توجد بميزان المراجعة خانة البيان تخصص لإثبات أسماء الحسابات المختلفة أمام كل من الأرصدة أو المجاميع المدينة والدائنة لهذه الحسابات. والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التحقق من صحة تطبيق نظام القيد المزدوج، والتأكد من توازن مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة تمهيداً لتحديد نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة، والتعرف على مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.

ويتضح مما سبق أنه يوجد طريقتان لإعداد ميزان المراجعة هما:

1- ميزان المراجعة بالأرصدة.

2- ميزان المراجعة بالمجاميع.

خطوات الدورة المحاسبية:





ملحوظة إيضاحية:

1- نموذج ميزان المراجعة:

اسم الشركة: ××× ميزان المراجعة في × / × / ××××		
الأرصدة المدينة	**الأرصدة الدائنة**	**اسم الحساب**
××		....
	××	....
×××	×××	الإجمالي

2- محتويات ميزان المراجعة:

اسم الشركة: ××× ميزان المراجعة في × / × / ××××		
الأرصدة المدينة	**الأرصدة الدائنة**	**اسم الحساب**
××		الأصول
××		المصروفات
	××	الخصوم
	××	حقوق الملكية
	××	الإيرادات
×××	×××	الإجمالي



تدريب عام:

فيما يلي العمليات المالية التي تمت في مؤسسة الصيرفي للخدمات الاستشارية خلال العام المنتهي في 2004/12/30.

في أول يناير:	قام صاحب المؤسسة بإيداع مبلغ 200.000 جنيهاً في صندوق المؤسسة و250.000 جنيهاً في حساب جار باسم المؤسسة في بنك القاهرة، كما قام بنقل ملكية مبنى قيمته 150.000 جنيهاً إلى المؤسسة.
في 5 يناير:	تم شراء أثاث وتجهيزات بمبلغ 50.000 جنيهاً لتجهيز مبنى المؤسسة حيث سدد من المبلغ 10.000 جنيهاً بشيك و5.000 جنيهاً نقداً والباقي يسدد على أقساط.
في 20 يناير:	تم شراء سيارتين يبلغ سعر الواحدة منهما 20.000 جنيهاً وقد تم سداد نصف المبلغ بشيك والباقي يسدد على أقساط.
في 30 يناير:	تم شراء حاسب آلي لتنظيم الأعمال الإدارية والمالية بمبلغ 50.000 جنيهاً واتفق على سداد المبلغ على أقساط بدون مقدم، على أن يسدد أول قسط بعد شهر من تاريخه.
في 15 فبراير:	تم شراء أثاث وتجهيزات بمبلغ 10.000 جنيهاً لاستكمال تجهيز المؤسسة وسددت القيمة نقداً.
في 28 فبراير:	تم سداد رواتب العاملين بالمؤسسة عن شهرين وتبلغ قيمتها 20.000 جنيهاً عن كل شهر وتم السداد بشيك.
في 10 مارس:	تم سداد فاتورة الكهرباء بمبلغ 2.000 جنيهاً من الحساب الجاري للمؤسسة بالبنك.
في 30 مارس:	تم الانتهاء من تقديم خدمات لبعض عملاء المؤسسة تبلغ قيمتها 100.000 جنيهاً، ولقد حصلت نصف المبالغ المستحقة بشيك والباقي يحصل بعد شهرين.
في 5 إبريل:	تم سداد 15.000 جنيهاً مصاريف انتقال نقداً.
في 15 مايو:	تم سداد فاتورة الهاتف وقيمتها 10.000 جنيهاً بشيك.



في 18 مايو: تـم سـداد 5.000 جنيهـاً نقـداً للـدائنين قيمـة القسـط الأول للأثـاث والتجهيزات.

في 30 مايو: تم تحصيل المبالغ المستحقة على عملاء المؤسسة نظير القيـام بتقـديم خدمات لهم تبلغ قيمتها 50.000 جنيهاً بشيك.

في 24 يونيه: تم شراء فاكس بمبلغ 5.000 جنيهاً بشيك.

في 3 يونيه: تـم الانتهـاء مـن تقـديم خـدمات استشـارية لـبعض عمـلاء المؤسسـة وبلغت أتعاب المؤسسة نظير ذلك 150.000 جنيهاً حصل ثلثـي المبلـغ بشيك والباقي يحصل بعد شهر.

في 15 يوليو: تم سداد القسط الأول المتعلق بالحاسب الآلي وقيمتـه 10.000 جنيهـاً نقداً.

في 1 أغسطس: تم سـداد فـواتير الكهربـاء ولاميـاه والهـاتف والبالغـة 4.000، 3.000، 5.0000 جنيهاً على التوالي نقداً.

في 3 أغسطس: تم تحصيل 25.000 جنيهـاً نقـداً قيمـة نصـف المبـالغ المسـتحقة عـلى عملاء المؤسسة نظير تقديم خدمات استشارية لهم.

في 25 أغسطس: تـم سـداد 10.000 جنيهـاً نقـداً مصـاريف انتقـال الخـبراء العـاملين بالمؤسسة.

في 17 سبتمبر: تـم سـداد 8.000 جنيهـاً بشـيك مقابـل مصـاريف الـبرامج التدريبيـة للخبراء والعاملين بالمؤسسة.

في 15 أكتوبر: تـم سـداد 5.000 جنيهـاً نقـداً للـدائنين قيمـة القسـط الثـاني للأثـاث والتجهيزات.

في 24 أكتوبر: تم إعداد دراسات جدوى لبعض عملاء المنشأة وبلغت أتعاب المنشـأة نظير ذلك 80.000 جنيهاً حصلت نصف القيمـة نقـداً والنصـف الآخـر بشيك.

في 5 نوفمبر: تم صرف 10.000 جنيهاً نقداً مكافآت للخبراء العاملين بالمنشأة مقابـل إعداد دراسات الجدوى للعملاء في الوقت المتفق عليه.

في 14 نوفمبر: تم سداد مصاريف إدارية متنوعة قيمتها 15.000 جنيهاً بشيك.

في 20 نوفمبر: تـم سـداد فـواتير الكهربـاء والميـاه والهـاتف البالغـة 2.000 جنيهـاً، و3.000، و6.000 جنيهاً بشيك.

في 30 ديسمبر: تم سداد رواتب العاملين بالمنشأة بمبلغ 20.000 جنيهاً نقداً.



المطلوب:

أولاً: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية.

ثانياً: إجراء عمليات الترحيل اللازمة إلى الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ، مع ترصيد تلك الحسابات.

ثالثاً: إعداد ميزان المراجعة في 2005/12/30.

2- تصوير صفحة اليومية لتسجيل كل عملية من العمليات المالية بعد تحليلها إلى طرفيها المدين والدائن.

3- تصوير الحسابات ذات العلاقة في دفتر الأستاذ لترحيل قيود اليومية السابق تسجيلها.

4- ترصيد الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ.

5- تصوير ميزان المراجعة من واقع أرصدة الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ.

الحـــل

أولاً: قيود اليومية في دفتر اليومية:

دفتر اليومية

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورون				
200.000		حـ/ الصندوق	1			أول يناير
250.000		حـ/ البنك				
150.000		حـ/ المباني				
	600.000	حـ/ رأس المال				
		(إثبات رأس المال النقدي والعيني للمؤسسة)				
50.000		حـ/ أثاث وتجهيزات				
		مذكورون				
	10.000	حـ/ البنك	2			5 يناير
	5.000	حـ/ الصندوق				
	35.000	حـ/ الدائنون				
		(شراء أثاث وتجهيزات بشيك ونقداً وبالآجل)				
40.000		حـ/ السيارات				
		مذكورون				
	20.000	حـ/ البنك	3			
	20.000	حـ/ الدائنون				
		(شراء سيارتين بشيك وبالآجل)				



مدين	دائن	البيان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
690.000	690.000	المجموع				
690.000	690.000	ما قبله				
50.000		حـ/ الحاسب الآلي	4			30 يناير
	50.000	حـ/ الدائنون				
		(شراء حاسب آلي بالآجل)				
10.000		حـ/ أثاث وتجهيزات	5			15 فبراير
	10.000	حـ/ الصندوق				
		(شراء أثاث وتجهيزات نقداً)				
40.000		حـ/ مصاريف رواتب العاملين	6			28 فبراير
	40.000	حـ/ البنك				
		(سداد رواتب العاملين بشيك)				
2.000		حـ/ مصاريف الكهرباء	7			10 مارس
	2.000	حـ/ البنك				
		(سداد فاتورة الكهرباء بشيك)				
		مذكورون				
50.000		حـ/ البنك				
50.000		حـ/ المديون	8			30 مارس
	100.000	حـ/ الإيرادات				
		(إثبات الإيرادات النقدية والآجلة)				
15.000		حـ/ مصاريف انتقال	9			5 إبريل
	15.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصاريف انتقال نقداً)				
10.000		حـ/ مصاريف الهاتف	10			15 مايو
	10.000	حـ/ البنك				
		(سداد فاتورة الهاتف بشيك)				
5.000		حـ/ الدائنون	11			18 مايو
	5.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد القسط الأول للأثاث والتجهيزات نقداً)				
922.000	922.000	المجموع				
922.000	922.000	ما قبله				
50.000		حـ/ البنك	12			30 مايو
	50.000	حـ/ المدينون				
		(تحصيل مبالغ من المدينين بشيك)				
5.000		حـ/ الفاكس	13			24 يونيه
	5.000	حـ/ البنك				
		(شراء فاكس بشيك)				
		مذكورون				



مدين	دائن	البيان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
100.000		حـ/ البنك				
50.000		حـ/ المدينون				3 يوليو
	150.000	حـ/ الإيرادات				
		(إثبات الإيرادات النقدية والآجلة)				
10.000		حـ/ الدائنون	15			15 يوليو
	10.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد القسط الأول للحاسب الآلي نقداً)				
		مذكورون				
4.000		حـ/ مصاريف الكهرباء				
3.000		حـ/ مصاريف المياه	16			1 أغسطس
5.000		حـ/ مصاريف الهاتف				
	12.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصروفات الكهرباء والمياه والهاتف نقداً)				
25.000		حـ/ الصندوق	17			3 أغسطس
	25.000	حـ/ المدينون				
		(تحصيل مبالغ من المدينين نقداً)				
10.000		حـ/ مصاريف انتقال	18			25أغسطس
	10.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصاريف انتقال نقداً)				
1.209.000	1.209.000	المجموع				
1.209.000	1.209.000	ما قبله				
8.000		حـ/ مصاريف برامج تدريبية				
	8.000	حـ/ البنك	19			17 سبتمبر
		(سداد مصاريف برامج تدريبية بشيك)				
5.000		حـ/ الدائنون	20			15 أكتوبر
	5.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد القسط الثاني للأثاث والتجهيزات نقداً)				
		مذكورون				
40.000		حـ/ الصندوق				
40.000		حـ/ البنك				
	80.000	حـ/ الإيرادات	21			24 أكتوبر
		(تحصيل إيرادات نقداً وبشيك)				
10.000		حـ/ مصاريف مكافآت العاملين				
	10.000	حـ/ الصندوق	22			5 نوفمبر
		(سداد مكافآت العاملين نقداً)				
15.000		حـ/ مصاريف إدارية متنوعة	23			14 نوفمبر



مدين	دائن	البيـــان	رقـم القيد	رقـم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
	15.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد مصاريف منوعة نقداً)				
		مذكورون				
2.000		حـ/ مصاريف الكهرباء				
3.000		حـ/ مصاريف المياه				
6.000		حـ/ مصاريف الهاتف	24			20 نوفمبر
	11.000	حـ/ البنك				
		(سداد مصروفات بشيك)				
20.000		حـ/ مصاريف رواتب العاملين	25			30 ديسمبر
	20.000	حـ/ الصندوق				
		(سداد رواتب العاملين نقداً)				
1.358.000	1.358.000	المجموع				

ثانياً: الترحيل إلى الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ وترصيد تلك الحسابات:

مدين — حـ/ الصندوق — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
200.000	حـ/ رأس المال	أول يناير	5.000	حـ/ أثاث وتجهيزات	5 يناير
25.000	حـ/ المدينون	3 أغسطس	10.000	حـ/ أثاث وتجهيزات	15 فبراير
40.000	حـ/ الإيرادات	24 أكتوبر	15.000	حـ/ مصاريف انتقال	5 إبريل
			5.000	حـ/ الدائنون	18 مايو
			10.000	حـ/ الدائنون	15 يوليو
			12.000	مذكورون	1 أغسطس
			10.000	حـ/ مصاريف انتقال	25أغسطس
			5.000	حـ/ الدائنون	5 أكتوبر
			10.000	حـ/ مصاريف مكافآت العاملين	5 نوفمبر
			15.000	حـ/ مصاريف إدارية متنوعة	14 نوفمبر
			20.000	حـ/ مصاريف رواتب العاملين	30 ديسمبر
			148.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
265.000			265.000		
148.000	رصيد منقول	2005/1/1			



مدين		حـ/ البنك			دائن
المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
250.000	حـ/ رأس المال	أول يناير	10.000	حـ/ أثاث وتجهيزات	5 يناير
50.000	حـ/ الإيرادات	30 مارس	20.000	حـ/ السيارات	20 يناير
50.000	حـ/ المدينين	30 مايو	40.000	حـ/ مصاريف رواتب العاملين	28 فبراير
100.000	حـ/ الإيرادات	3 يونيه	2.000	حـ/ مصاريف الكهرباء	10 مارس
40.000	حـ/ الإيرادات	24 يوليو	10.000	حـ/ مصاريف الهاتف	18 مارس
			5.000	حـ/ الفاكس	24 مايو
			8.000	حـ/ مصاريف برامج تدريبية	17 يونيه
			11.000	مذكورون	20 سبتمبر
			384.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
490.000			490.000		
384.000	رصيد منقول	2005/1/1			

مدين		حـ/ المباني			دائن
المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
150.000	حـ/ رأس المال	أول يناير			
			150.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
150.000			150.000		
150.000	رصيد منقول	2005/1/1			

مدين		حـ/ رأس المال			دائن
المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
			600.000	مذكورين	أول يناير
600.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر			
600.000			600.000		
			600.000	رصيد مرحل	2005/1/1



مدين — حـ/ أثاث وتجهيزات — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
50.000	مذكرون	أول يناير			
10.000	حـ/ الصندوق	15 فبراير			
			60.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
60.000			60.000		
60.000	رصيد منقول	2005/1/1			

مدين — حـ/ الدائنون — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
5.000	حـ/ الصندوق	18 مايو	35.000	حـ/ أثاث وتجهيزات	5 يناير
10.000	حـ/ الصندوق	15 فبراير	20.000	حـ/ السيارات	20 يناير
5.000	حـ/ الصندوق	15 أكتوبر	50.000	حـ/ الحاسب الآلي	20 يناير
85.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر			
105.000			105.000		
			85.000	رصيد منقول	2005/1/1

مدين — حـ/ السيارات — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
40.000	مذكورون	20 يناير			
			40.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
40.000			40.000		
40.000	رصيد منقول	2005/1/1			



مدين — حـ/ الحاسب الآلي — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
50.000	حـ/ الدائنون	30 يناير			
			50.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
50.000			50.000		
50.000	رصيد منقول	2005/1/1			

مدين — حـ/ مصاريف رواتب العاملين — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
40.000	حـ/ البنك	28 فبراير			
20.000	حـ/ الصندوق	30 ديسمبر			
			60.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
60.000			60.000		
60.000	رصيد منقول				

مدين — حـ/ مصاريف الكهرباء — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
2.000	حـ/ البنك	10 مارس			
4.000	حـ/ الصندوق	1 أغسطس			
2.000	حـ/ البنك	20 نوفمبر			
			8.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
8.000			8.000		
8.000	رصيد منقول				



مدين حـ/ الإيرادات دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
			100.000	مذكورون	30 مارس
			150.000	مذكورون	3 يوليو
330.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر	80.000	مذكورون	24 أكتوبر
330.000			330.000		
			330.000	رصيد منقول	

مدين حـ/ مصاريف انتقال دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
15.000	حـ/ الصندوق	5 إبريل			
10.000	حـ/ الصندوق	25أغسطس			
			25.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
25.000			25.000		
25.000	رصيد منقول				

مدين حـ/ مصاريف الهاتف دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
10.000	حـ/ البنك	15 مايو			
5.000	حـ/ الصندوق	1 أغسطس			
6.000	حـ/ البنك	20 نوفمبر			
			21.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
21.000			21.000		
21.000	رصيد مرحل				

مدين   حـ/ المدينون   دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
50.000	حـ/ الإيرادات	30 مايو	50.000	حـ/ البنك	30 مارس
50.000	حـ/ الإيرادات	3 يوليو	25.000	حـ/ الصندوق	3 أغسطس
			25.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
100.000			100.000		
25.000	رصيد منقول	2005/1/1			

مدين   حـ/ الفاكس   دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
5.000	حـ/ البنك	24 يونيه			
			5.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
5.000			5.000		
5.000	رصيد منقول	يناير2005			

مدين   حـ/ مصاريف المياه   دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
3.000	حـ/ الصندوق	1 أغسطس			
3.000	حـ/ البنك	20أغسطس			
			6.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
6.000			6.000		
6.000	رصيد منقول				



مدين حـ/ مصاريف البرامج التدريبية دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
8.000	حـ/ البنك	17 سبتمبر			
			8.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
8.000			8.000		
8.000	رصيد منقول				

مدين حـ/ مصاريف مكافآت العاملين دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
10.000	حـ/ الصندوق	5 نوفمبر			
			10.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
10.000			10.000		
10.000	رصيد منقول				

مدين حـ/ مصاريف إدارية متنوعة دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
15.000	حـ/ الصندوق	14 نوفمبر			
			15.000	رصيد مرحل	30 ديسمبر
15.000			15.000		
15.000	رصيد منقول				



ثالثاً: ميزان المراجعة في 2005/12/30م

مؤسسة الصيرفي للخدمات الاستشارة ميزان المراجعة في 2005/12/30		
اسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
الصندوق		148.000
البنك		384.000
المباني		150.000
رأس المال	600.000	
أثاث وتجهيزات		60.000
الدائنون	85.000	
السيارات		40.000
الحاسب الآلي		50.000
مصاريف رواتب العاملين		60.000
مصاريف الكهرباء		8.000
الإيرادات	330.000	
مصاريف انتقال		25.000
مصاريف الهاتف		21.000
المدينون		25.000
الفاكس		5.000
مصاريف المياه		6.000
مصاريف البرامج التدريبية		8.000
مصاريف مكافآت العاملين		10.000
مصاريف إدارية متنوعة		15.000
المجموع	1.015.000	1.015.000

أسس التفرقة بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة للحسابات عند عمل ميزان المراجعة:



تختلف أرصدة الحسابات من حيث كونها أرصدة مدينة أو أرصدة دائنة حسب طبيعة تلك الحسابات، وعند إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة يمكن الاستعانة بهذا الجدول لتحديد أرصدة الحسابات المدينة وأرصدة الحسابات الدائنة

الأرصدة		اسم الحساب
المدينة	الدائنة	
		أ- الحسابات الحقيقية:
××		(أراضي – مباني – آلات – سيارات – البضاعة – أوراق مالية – النقدية)
		ب- الحسابات الشخصية
××		حسابات الديون (مدينون – عملاء – أوراق قبض)
	××	حسابات المطلوبات (دائنون – موردون – أوراق دفع – بنك سحب على المكشوف)
	××	(رأس المال – الحسابات الشخصية الدائنة)
××		(المسحوبات – الحسابات الشخصية المدينة)
		ج- الحسابات الاسمية (الوهمية):
××		المصروفات والخسائر
	××	الإيرادات والأرباح



تدريب عام:

في أول يناير سنة 1990 بدأ الجيزاوي مزاولة نشاطه في تجارة الأدوات المنزلية بمدينة الجيزة والآتي بيان تفاصيل العمليات التي تمت خلال شهر يناير سنة 1989:

في أول يناير: بدأ الجيزاوي مزاولة نشاطه في تجارة الأدوات المنزلية والآتي بيان تفاصيل العمليات التي تمت خلال شهر يناير سنة 1989

في أول يناير: بدأ أعماله التجارية برأسمال قدره 9000 جنيه أودعه صندوق المحل

في 4 يناير: سدد إيجار ثلاثة شهور بواقع 60 جنيهاً شهرياً.

في 5 يناير: اشترى أثاث قيمته 1200 جنيه نقداً.

في 9 يناير: اشترى بضاعة من البنهاوي بمبلغ 800 جنيه بخصم تجاري 10% وسدد النصف نقداً.

في 14 يناير: دفع 50 جنيه أدوات كتابية، 120 جنيه إعلان.

في 15 يناير: اشترى بضاعة من الدمنهوري بمبلغ 1000 جنيه وحرر له بالقيمة سنداً لأمر يستحق بعد شهرين.

في 16 يناير: باع بضاعة إلى النجمة بمبلغ 1200 جنيه قبض نصف الثمن نقداً.

في 20 يناير: اشترى بضاعة بمبلغ 1800 جنيه نقداً.

في 25 يناير: باع بضاعة بمبلغ 2100 جنيه نقداً.

في 31 يناير: دفع أجور شهر يناير وقدرها 1100 جنيه.

المطلوب:

أولاً: تدوين العمليات في دفتر اليومية...

ثانياً: ترحيل العمليات إلى الحسابات الخاصة بها في الدفتر الأستاذ ثم ترصيد الحسابات.

ثالثاً: عمل ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 31 يناير سنة 1990.



الحـــل

المـــدين (منه)	الـــدائن (لـه)	البيـــان	رقـــم القيد	صـفحة الأستاذ	التاريخ
900		من حـ/ الصندوق	1	2	1990
	900	إلى حـ/ رأس المال (قيمة ما بدأت به أعمالنا التجارية)		1	أول يناير
180		من حـ/ الإيجار	2	3	
	180	إلى حـ/ الصندوق (الإيجار المدفوع عن 3 أشهر بإيصال رقم)		2	4 يناير
1200		من حـ/ الأثاث	3	4	
	1200	إلى حـ/ الصندوق (الأثاث المشترى نقداً بالإيصال رقم)		2	5 يناير
720		من حـ/ المشتريات	4	5	
		إلى مذكورين			9 يناير
	360	حـ/ الصندوق		2	
	360	حـ/ البنهاوي (مشترياتنا بالفاتورة رقم بخصم 10% سدد النصف غدا)		6	
11100	11100	ما بعده			
11100	11100	ما قبله			
		من مذكورين			
50		حـ/ الأدوات الكتابية	5	7	14 يناير
120		حـ/ الإعلان		8	
	170	إلى حـ/ الصندوق (الأدوات الكتابية المشتراة والإعلان المدفوع بالإيصال)		2	
1000		من حـ/ المشتريات	6	5	15 يناير
	1000	إلى حـ/ الدمنهوري (المشتريات بالفاتورة رقم)		9	
1000		من حـ/ الدمنهوري		9	15 يناير
	1000	إلى حـ/ أوراق الدفع (السند لأمر الذي حررناه لأمر المذكور استحقاق شهرين)	7	10	
		من مذكورين:			
600		حـ/ النجمة	8	11	16 يناير
600		حـ/ الصندوق		2	
	1200	إلى حـ/ المبيعات (المبيعات بالفاتورة رقم حصل النصف نقداً)		12	
1800		من حـ/ المشتريات	9	5	20 يناير



المــدين (منه)	الـــدائن (لـه)	البيـــان	رقـــم القيد	صــفحة الأستاذ	التاريخ
	1800	إلى حـ/ الصندوق (قيمة المشتريات النقدية)			
2100		من حـ/ الصندوق		2	
	2100	إلى حـ/ المبيعات (قيمة المبيعات النقدية)	10	12	25 يناير
1100		من حـ/ الأجور	11	13	31 يناير
	1100	إلى حـ/ الصندوق (دفع الأجور عن شهر يناير)		2	
19470	19470	المجموع			

منه — حـ/ رأس المال — لـه

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
9000	رصيد مرحل	1/31	9000	حـ/ الصندوق	أول يناير
9000			9000		
			9000	رصيد منقول	أول فبراير

منه — حـ/ الصندوق — لـه

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
9000	إلى حـ رأس المال	1/1	180	من حـ/ الإيجار	1/4
600	إلى حـ/ المبيعات	1/16	1200	من حـ/ الأثاث	1/5
2100	إلى حـ/ المبيعات	1/25	360	من حـ/ المشتريات	1/9
			170	من مذكورين	1/14
			1800	من حـ/ المشتريات	1/20
			1100	من حـ/ الأجور	1/31
			6890	رصيد مرحل	1/31
11700			11700		
6890	رصيد منقول	2/1			



منه — حـ/ الإيجار — لـه

المبلغ	البيــان	التاريخ	المبلغ	البيــان	التاريخ
180	إلى حـ/ الصندوق	1/4	180	رصيد مرحل	1/31
180			180		
180	رصيد منقول	2/1			

منه — حـ/ الأثاث — لـه

المبلغ	البيــان	التاريخ	المبلغ	البيــان	التاريخ
1200	إلى حـ/ الصندوق	1/5	1200	رصيد مرحل	1/31
1200			1200		
1200	رصيد منقول		2/1		

منه — حـ/ المشتريات — لـه

المبلغ	البيــان	التاريخ	المبلغ	البيــان	التاريخ
720	إلى حـ/ المذكورين	1/9	3520	رصيد مرحل	1/31
1000	إلى الدمنهوري	1/15			
1800	إلى حـ/ الصندوق	1/20			
3520			3520		
3520	رصيد منقول	أول فبراير			

منه — حـ/ البنهاوي — لـه

المبلغ	البيــان	التاريخ	المبلغ	البيــان	التاريخ
360	رصيد مرحل	1/31	360	من حـ/ المشتريات	1/9
360			360		
			360	رصيد منقول	أول فبراير



منه — حـ/ الأدوات الكتابية — لـه

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
50	حـ/ الصندوق	1/14	50	رصيد مرحل	1/31
50			50		
50	رصيد منقول	أول فبراير			

منه — حـ/ الإعلان — لـه

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
120	إلى حـ/ الصندوق	1/14	120	رصيد مرحل	1/31
120			120		
120	رصيد منقول	أول فبراير			

منه — حـ/ الدمنهوري — لـه

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
1000	إلى حـ/ أوراق الدفع	1/15	1000	من حـ/ المشتريات	1/15
1000			1000		
			1000	رصيد منقول	أول فبراير

منه — حـ/ أوراق الدفع — لـه

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
1000	رصيد مرحل	1/31	1000	من حـ/ الدمنهوري	1/15
1000			1000		
			1000	رصيد منقول	أول فبراير

منه — حـ/ النجمة — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
600	إلى حـ/ المبيعات	1/16	600	رصيد مرحل	1/31
600			600		
600	رصيد منقول	أول فبراير			

منه — حـ/ المبيعات — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
3300	رصيد مرحل	1/31	1200	من مذكورين	1/16
			2100	من حـ/ الصندوق	1/25
3300			3300		
			3300	رصيد منقول	أول فبراير

منه — حـ/ الأجور — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
1100	إلى حـ/ الصندوق	1/31	1100	رصيد مرحل	1/31
1100			1100		
1100	رصيد منقول	أول فبراير			



ميزان المراجعة حتى 31 يناير 1990

المجاميع		الأرصدة		أسماء الحسابات	رقم صفحة الأستاذ
منه	له	منه	له		
-	900	-	900	رأس المال	1
11700	4810	6890	-	الصندوق	2
180	-	180	-	الإيجار	3
1200	-	1200	-	الأثاث	4
3520	-	3520	-	المشتريات	5
-	360	-	360	البنهاوي	6
50	-	50	-	الأدوات الكتابية	7
120	-	120	-	الإعلان	8
1000	1000	-	-	الدمنهوري	9
-	1000	-	1000	أوراق الدفع	10
600	-	600	-	النجمة	11
-	3300	-	3300	المبيعات	12
110	-	1100	-	الأجور	13
19470	19470	13660	13660		



الفصل الثاني

الحسابات الختامية





الفصل الثاني

الحسابات الختامية

<u>أولاً: حساب المتاجرة</u>

يمثل حساب المتاجرة المرحلة الأولى في تحديد وقياس نتيجة الأعمال...

تعريف حساب المتاجرة:

هو الحساب الذي يتعلق بحركة البضاعة من المشتريات ومصروفاتها ومردوداتها وكذلك المبيعات ومردوداتها لإظهار مجمل (أو محمل الخسارة) خلال السنة المالية.

ومحمل الربح هذا هو عبارة عن زيادة صافي قيمة المبيعات على ثمن تكلفة هذه المبيعات. بينما محمل الخسارة وهو عبارة عن نقص قيمة المبيعات عن ثمن تكلفة هذه المبيعات.

بضاعة آخر المدة:

لكي يتم إعداد حساب المتاجرة لابد من معرفة قيمة بضاعة آخر المدة والتي يتم تحديدها من واقع الجرد الفعلي لهذه البضاعة والذي يشمل:

1- حصر البضاعة:

يتم إعداد كشوف تشمل البضاعة المتبقية بالمنشأة آخر المدة وتعتبر قانوناً ملكاً للمنشأة ويتم حصرها كالآتي:

مجموع:

أ- البضاعة الموجودة في المنشأة أو مخازنها.

ب- البضاعة الموجودة بفروع المنشأة.

ج- البضاعة الموجودة بمخازن الاستيداع على ذمة المنشأة.

د- البضاعة التي تم شراؤها فلا ولم تصل لمخازنها بعد (بضاعة بالطريق)

ناقصاً:

أ- البضاعة الموجودة التي تم بيعها فعلاً ومازالت في مخازن المنشأة وقت الجرد (لم تسلم بعد).

ب- البضاعة الموجودة لدى المنشأة بصفة آمنة لبيعها لحساب الغير.



2- تقويم البضاعة:

يتم تقويم البضاعة المتبقية آخر المدة على أساس التكلفة أو سعة السوق أيهما أقل، والمقصود بالتكلفة ثمن الشراء الفعلي لهذه البضاعة مضافاً إليها مصروفات شرائها، والمقصود بسعر السوق السعر الذي تستطيع المنشأة أن تشتري به من السوق العام ما يماثل البضاعة التي لديها في نهاية المدة التجارية (سعر الاستبدال).

إعداد حساب المتاجرة *Preparing Trading Account*[1]:

يتطلب إعداد حساب المتاجرة إجراء مجموعة من القيود في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ بهدف إقفال الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع بمناسبة ترحيلها إلى حساب المتاجرة.

وتنقسم هذه القيود إلى مجموعتين رئيسيتين على النحو التالي:

أولاً: قيود تؤدي إلى جعل حساب المتاجرة مديناً:

تقفل الحسابات التالية ذات الأرصدة المدينة في حساب المتاجرة بجعلها دائنة وحساب المتاجرة مديناً، وتشمل هذه الحسابات ما يلي:

1- حساب بضاعة أو مخزون أول المدة.
2- حساب المشتريات.
3- حساب مصاريف نقل المشتريات
4- حساب مصاريف البيع والتوزيع
5- حساب مردودات المبيعات

وفيما يلي القيود الخاصة بإقفال هذه الحسابات في حساب المتاجرة:

1- بضاعة (مخزون) أول المدة *Opening Inventory*:

وتشمل البضاعة المتبقية بمخازن المنشأة في نهاية الفترة المالية السابقة والتي رحلت إلى العام الحالي. ويتم إجراء قيد في دفتر اليومية في نهاية السنة الحالية لإقفال حساب بضاعة أول المدة في حساب المتاجرة على النحو التالي:

---

(1) د. طايل بن علي الوابل وآخرون - أصول المحاسبة المالية - المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني - الرياض - 1998 - ص 39 وما بعدها.



التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيـــان	دائن	مدين
12/30	-	-	-	حـ/ المتاجرة حـ/ بضاعة أول المدة (إقفال حـ/ بضاعة أول المدة إلى حـ/ المتاجرة)	×××	×××

2- المشتريات *Purchases*:

وهـي البضـاعة المشـتراة خـلال الفـترة الماليـة الحاليـة، ونظـراً لأن رصـيد حسـاب المشتريات بطبيعته مديناً، لذا فإنه يتم إقفاله في حساب المتاجرة بالقيد التالي:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيـــان	دائن	مدين
12/30	-	-	-	حـ/ المتاجرة حـ/ المشتريات (إقفال حـ/ المشتريات في حـ/ المتاجرة)	×××	×××

3- مصاريف نقل المشتريات *Freight in Expenses*:

إذا كانت شروط البيع تقضي بتسـليم البضـاعة المشـتراة محـل البـائع (مسـتودعات البائع)، فإن المشتريات يتحمل تكلفة نقل المشتريات من مستودعات البـائع إلى مسـتودعاته. ومن ثم فإن مصاريف نقل المشتريات تدخل ضمن تكلفـة المشـتريات. ويـتم إقفـال حسـاب مصاريف نقل المشتريات في حساب المتاجرة بالقيد التالي:

التاريخ	صـفحة الأستاذ	رقـم المستند	رقـم القيد	البيـــان	دائن	مدين
12/30	-	-	-	حـ/ المتاجرة حـ/ مصاريف نقل المشتريات (إقفال حـ/ مصاريف نقـل المشـتريات في حـ/ المتاجرة)	×××	×××



4- مصاريف نقل المبيعات *Freight out Expenses*:

نظراً لأن مصاريف نقل المبيعات تتعلق مباشرة بالمبيعات، لذا فإن الأمر يقتضي إظهارها بحساب المتاجرة شأنها في ذلك شأن مصاريف نقل المشتريات، وذلك حتى تكون نتيجة الأعمال الإجمالية للمنشأة معبرة بصدق عن نتيجة عملية البيع والشراء، ويتم إقفال حساب مصاريف نقل المبيعات بترحيل رصيده إلى حساب المتاجرة بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××	×××	حـ/ المتاجرة حـ/ مصاريف نقل المبيعات (إقفال حـ/ مصاريف نقل المبيعات في حـ/ المتاجرة)	-	-	-	12/30

5- مردودات المبيعات *Sales Returns*:

يتم إقفال حساب مردودات المبيعات أو المردودات الداخلية *Returns Inwards* نهاية الفترة المالية بترحيل رصيده إلى حساب المتاجرة بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××	×××	حـ/ المتاجرة حـ/ مردودات المبيعات (إقفال حـ/ مردودات المبيعات في حـ/ المتاجرة)	-	-	-	12/30

ويمكن إجراء قيد واحد مركب لإقفال الحسابات السابقة في حساب المتاجرة على النحو التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××		حـ/ المتاجرة	-	-	-	12/30
		مذكورين حـ/ بضاعة أو مخزون أول المدة				



		حـ/ المشتريات حـ/ مصاريف نقل المشتريات حـ/ مصاريف نقل المبيعات حـ/ مردودات المبيعات (إقفال الحسابات السابقة في حـ/ المتاجرة)				

ثانياً: قيود تؤدي إلى جعل حساب المتاجرة دائناً:

تقفل الحسابات التالية ذات الأرصدة الدائنة بجعلها مدينة وحساب المتاجرة دائنـاً، وتشمل هذه الحسابات ما يلي:

1- حساب المبيعات.

2- حساب مردودات المشتريات.

3- حساب بضاعة أو مخزون آخر المدة.

وفيما يلي قيود اليومية الخاصة بإقفال هذه الحسابات في حساب المتاجرة:

1- المبيعات *Sales*:

يمثل رصيد حساب المبيعات إجمالي قيمة البضاعة المباعة خلال الفترة الماليـة. ويـتم إقفال حساب المبيعات آخر السنة بترحيل رصيده إلى حساب المتاجرة بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxx	xxx	حـ/ المبيعات حـ/ حساب المتاجرة (إقفال حـ/ المبيعات في حـ/ المتاجرة)	-	-	-	12/30

2- حساب مردودات المشتريات *Purchases Returns*:

يمثـل رصـيد حسـاب مـردودات المشـتريات أو المـردودات الخارجيـة *Returns Outwards* إجمالي قيمة البضاعة المشتراة المرتدة خلال الفترة المالية، إما لوجود عيوب بها أو عدم مطابقتها للمواصفات. ويـتم إقفال حسـاب مـردودات المشـتريات بترحيـل رصـيده إلى حساب المتاجرة بالقيد التالي:



مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxx	xxx	حـ/ مردودات المشتريات حـ/ المتاجرة (إقفال حـ/ مردودات المشتريات في حـ/ المتاجرة)	-	-	-	12/30

3- بضاعة (مخزون) آخر المدة *Closing Inventory*:

يطلق لفظ بضاعة أو مخزون آخر المدة على قيمة البضاعة ا لمتبقية بمخازن المنشأة في نهاية السنة المالية، ويتم حصر كمية هذه البضاعة وتحديد قيمتها عن طريق جرد هذه البضاعة جرداً فعلياً، ولهذا الغرض يتم إعداد كشوف أو قوائم معينة تسمى كشوفاً أو قوائم الجرد تدرج بها كميات الأصناف الموجودة بالمخازن، ثم تستخرج قيمتها بضرب كمية كل صنف من الأصناف في سعر الوحدة من الصنف، وبجمع قيم تلك الأصناف نحصل على قيمة بضاعة أو مخزون آخر المدة.

ونظراً لأن قيمة هذه البضاعة لم يسبق إثباتها بالدفاتر والسجلات المحاسبية، لذا فإنه يتم إجراء قيد في دفتر اليومية لإثبات قيمة بضاعة آخر المدة، وذلك بجعل حساب بضاعة أو مخزون آخر المدة مديناً وحساب المتاجرة دائناً من واقع كشوف أو قوائم الجرد الفعلي على النحو التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxx	xxx	حـ/ بضاعة آخر المدة حـ/ المتاجرة إثبات قيمة البضاعة المتبقية في آخر المدة من واقع كشوف أو قوائم الجرد الفعلي)	-	-	-	12/30

يلاحظ أن حساب بضاعة أو مخزون آخر المدة قد جعل مديناً لأن هذا الحساب يمثل أحد حسابات الأصول التي تظهر في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية.

ويمكن إجراء قيد واحد مركب لإقفال حسابي المبيعات ومردودات المشتريات وإثبات بضاعة آخر المدة على النحو التالي:



مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××		مذكورين حـ/ المبيعات	-	-	-	12/30
×××		حـ/ مردودات المشتريات				
×××		حـ/ بضاعة آخر المدة				
	××××	حـ/ المتاجرة (إقفـال حسـابي المبيعـات ومـردودات المشتريات وإثبات بضاعة آخر المدة في حـ/ المتاجرة)				

يمثل رصيد حساب المتاجرة نتيجة الأعمال الإجمالية للمنشأة من ربح أو خسارة، والتي نتجت عن عمليات البيع والشراء التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية. ويطلق على رصيد حساب المتاجرة مجمل ربح *Gross Profit* إذا كان مجموع الجانب الدائن لحساب المتاجرة أكبر من مجموع الجانب المدني، أو مجمل خسارة *Gross Loss* إذا كان مجموع الجانب المدني لحساب المتاجرة أكبر من مجموع الجانب الدائن. ويتم إقفال حساب المتاجرة في حالة ما إذا كان رصيده دائناً (يمثل مجمل ربح) بترحيل رصيده إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××		حـ/ المتاجرة	-	-	-	12/30
	×××	حـ/ الأرباح والخسائر (إقفـال حـ/ المتـاجرة في حـ/ الأربـاح والخسائر)				

أما إذا كان رصيد حساب المتاجرة مديناً (يمثل مجمل خسارة) فيتم إقفاله بترحيل رصيده إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××		حـ/ الأرباحوالخسائر	-	-	-	12/30
	×××	حـ/ المتاجرة (إقفـال حـ/ المتـاجرة في حـ/ الأربـاح والخسائر)				

وبعد ترحيل أرصدة الحسابات السابقة إلى حساب المتاجرة بغرض إقفالها فإنه يظهر على النحو التالي:



حـ/ المتاجرة

عن السنة المالية المنتهية في 12/30/

مدين دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
xxxx	حـ/ بضاعة أول المدة	12/30	xxxx	حـ/ المبيعات	12/30
xxxx	حـ/ المشتريات		xxxx	حـ/ مردودات المشتريات	
xxxx	حـ/ مصاريف نقل المشتريات		xxxx	حـ/ بضاعة آخر المدة	
xxxx	حـ/ مصاريف نقل المبيعات		xxxx	أو حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الخسارة)	
xxxx	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)				
xxxxx			xxxxx		

تدريب (1):

الآتي بيان أرصدة الحسابات المتعلقة بالبضاعة والمستخرجة من ميزان المراجعة الخاص بأحد المشروعات التجارية في 1989/12/31 (المبالغ بالجنيهات):

5000 بضاعة أو المدة، 25000 المشتريات، 34000 المبيعات، 200 مصاريف نقل المشتريات، 34000 المبيعات، 200 مصاريف نقل المشتريات، 300 عمولة وكلاء شراء، 400 مردودات المشتريات (خارجة)، 300 عمولة وكلاء شراء، 400 مردودات المشتريات (خارجة)، مردودات المبيعات (داخلة).

وتضح من الجرد العملي لبضاعة آخر المدة أن قيمتها تقدر على أساس التكلفة بمبلغ 6000 جنيه وعلى أساس سعر السوق بمبلغ 7800 جنيه.

المطلوب:

أولاً: 1- التعرف على مجمل الربح أو مجمل الخسارة حسابياً بإعداد قائمة.

2- التعرف على مجمل الربح أو مجمل الخسارة محاسبياً بإعداد حساب المتاجرة.

ثانياً: قيود اليومية الخاصة بإقفال أرصدة الحسابات المتعلقة بحساب المتاجرة.



الحـــل

أولاً: 1- التعرف على مجمل النتيجة حسابياً:

المبيعات		3400	
- مردودات المبيعات		200	33800
بضاعة أول المدة		5000	
المشتريات	25000		
- مردودات المشتريات	400		
صافي المشتريات	24600		
+ مصاريف نقل المشتريات	200		
+ عمولة وكلاء شراء	300		
ثمن تكلفة المشتريات		25100	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		30100	
بضاعة آخر المدة		6000	
تكلفة المبيعات			2400
مجمل الربح			9700



2- التعرف على مجمل النتيجة محاسبياً:

الأسلوب الأول:

حـ/ المتاجرة

عن السنة المالية المنتهية 2011/12/31

منه ... لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
5000	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	12/31	34000	من حـ/ المبيعات	12/31
25000	إلى حـ/ المشتريات	12/31	400	من حـ/ مردودات المشتريات	12/31
200	إلى حـ/ مردودات المبيعات		6000	من حـ/ بضاعة آخر المدة	12/31
	مصروفات المشتريات	12/31			
200	إلى حـ/ م نقل مشتريات	12/31			
300	إلى حـ/ عمولة وكلاء شراء	12/31			
9700	إلى حـ/ أ. خ. (مجمل الربح)				
40400			40400		

الأسلوب الثاني:

حـ/ المتاجرة
عن السنة المنتهية في 2011/12/31

منه | لـه

كلي	جزئي	البيان	التاريخ	كلي	جزئي	البيان	التاريخ
5000		إلى حـ/ بضاعة أول المدة	1989 12/31		34000	من حـ/ المبيعات	1989
	25000	إلى حـ/ المشتريات	12/31		200	مردودات المبيعات	12/31
	400	إلى حـ/ مردودات المشتريات	12/31	33800			
24600		مصروفات المشتريات		6000		من حـ/ بضاعة آخر المدة	12/31
	200	حـ/ مصاريف نقل المشتريات	12/31				
	300	حـ/ عمولة وكلاء شراء					
500							
9700		حـ/ أ. خ (مجمل الربح)					
39800				39800			

ويلاحظ:

1- الأسلوب الأول يتمشى مع الإجراءات التقليدية المتبعة في ترحيل القيود طبقاً لقواعد القيد المزدوج حيث ترحل القيود إلى الجانب المماثل.

2- الأسلوب الثاني يهدف إلى إظهار قيمة كل من المشتريات الصافية والمبيعات بعد استبعاد مردوداتها، وهذه القيمة الصافية للمشتريات والمبيعات قد تكون مطلوبة لأغراض المقارنة وللأغراض الإدارية المختلفة.

ويلاحظ أن هذا الأسلوب لا يؤثر في التوازن الحاسبي ولا على نتيجة الأعمال الإجمالية.

ثانياً: قيود اليومية الخاصة بإقفال أرصدة الحسابات المتعلقة بحساب المتاجرة:

إذا تأملنا حساب المتاجرة لوجدنا أن الأرصدة التي وضعت في جانبه المدين كانت مدينة بميزان المراجعة، والأرصدة التي وضعت في جانبه الدائن كانت دائنة بميزان المراجعة فيما عدا مبلغ بضاعة آخر المدة فإننا نحصل عليه من الجرد الفعلي للبضاعة كما سبق القول.

ولما كان حساب المتاجرة يظهر بدفتر الأستاذ العام للمنشأة فالمفروض أن تصويره بهذا الشكل لابد أن يتم بناء على قيود بدفتر اليومية شأنه في ذلك شأن أي حساب يوجد بالدفتر الأستاذ.



وعلى ذلك فإن قيود اليومية التي يقوم على أساسها حساب المتاجرة هي كما يلي:

30700		من حـ/ المتاجرة	1989
		إلى مذكورين	31 ديسمبر
	5000	حـ/ بضاعة أول المدة	
	25000	حـ/ المشتريات	
	200	حـ/ مردودات المبيعات	
	200	حـ/ مصاريف نقل المشتريات	
	300	حـ/ عمولة وكلاء الشراء	
		(قفل الحسابات المدينة المذكورة في حساب المتاجرة)	
		من مذكورين:	
34000		حـ/ المبيعات	31 ديسمبر
400		حـ/ مردودات المشتريات	
	34400	إلى حـ/ المتاجرة	
		(قفل الحسابات الدائنة المذكورة في حساب المتاجرة)	
6000		من حـ/ بضاعة آخر المدة	
	6000	إلى حـ/ المتاجرة	31 ديسمبر
		(إثبات بضاعة آخر المدة بناء على الجرد الفعلي)	
9700		حـ/ المتاجرة	
	9700	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	31 ديسمبر
		(ترحيل رصيد حساب المتاجرة (مجمل الربح) إلى حساب الأرباح والخسائر)	

ويلاحظ:

1- رصيد بضاعة أول المدة كان ضمن الأرصدة المختلفة في ميزان المراجعة، وهو رصيد مدين أقفل مع حساب المتاجرة ضمن الحسابات المعنية به.

2- بضاعة آخر المدة لم يكن لها رصيد في ميزان المراجعة ويتم تحديد قيمتها بناء على الجرد الفعلي ولذلك يظهر لها رصيد مدين بناء على قيد خاص في دفتر اليومية يجعل فيه حـ/ بضاعة آخر المدة مديناً وحـ/ المتاجرة دائناً. وهذا الرصيد المدين لبضاعة آخر المدة يظهر ضمن الأرصدة المدينة كأصل متداول في الميزانية العمومية كما سيرد فيما بعد.

3- رصيد حساب المتاجرة نفسه (مجمل الربح) أقفل في قيد خاص مع الحساب الختامي التالي له وهو حساب الأرباح والخسائر - وسيكون هذا القيد الخاص معكوساً لو كانت نتيجة المتاجرة خسارة.

4- جميع الحسابات التي تضمنها حساب المتاجرة سوف تقفل بالدفاتر نتيجة ترحيل قيود اليومية السابقة إليها.



تدريب (2):

ظهر ميزان المراجعة لمنشأة السلام التجارية في 2000/12/30 على النحو التالي:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
50.000		مخزون أول المدة (2000/1/1)
25.000		مدينون
30.000		أوراق قبض
15.000		أوراق مالية
750.000		المشتريات
	1.150.000	المبيعات
	35.000	دائنون
	20.000	أوراق دفع
15.000		خصم مسموح به
	10.000	خصم مكتسب
450.000		مباني
	150.000	مخصص استهلاك مباني
25.000		مردودات المبيعات
	15.000	مردودات المشتريات
150.000		سيارات
	50.000	مخصص استهلاك سيارات
30.000		مصاريف نقل المشتريات
35.000		مصاريف نقل المبيعات
	1.000	إيرادات أوراق مالية
100.000		أثاث
	25.000	مخصص استهلاك أثاث
120.000		مصروف الرواتب والأجور
15.000		مصروف مياه وكهرباء
25.000		مصروف الهاتف والفاكس
20.000		مصروف الدعاية والإعلان
10.000		مصروف أدوات كتابية
	409.000	رأس المال
1.865.000	1.865.000	

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة في 2000/12/30 قدرت بمبلغ 75.000 جنيهاً

فالمطلوب:

إعداد حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في 2000/12/30



الحـــل

حـ/ المتاجرة

عن السنة المالية المنتهية في 2000/12/31

مدين | دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
50.000	حـ/ بضاعة أول المدة	12/30	1.150.000	حـ/ المبيعات	12/30
750.000	حـ/ المشتريات		15.000	حـ/ مردودات المشتريات	
30.000	حـــ/ مصـــاريف نقـــل المشتريات		75.000	حـ/ بضاعة آخر المدة	
35.000	حـــ/ مصـــاريف نقـــل المبيعات				
25.000	حـ/ مردودات المبيعات				
350.000	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)				
1.240.000			1.240.000		

ويتضح من المثال السابق ما يلي:

1- تم الاستعانة بأرصدة الحسابات المتعلقـة بعمليـات الشراء والبيـع فقـط في إعداد حساب المتاجرة، أما باقي الحسابات الأخرى الموجودة في ميزان المراجعة فتسـتخدم في إعداد حساب الأرباح والخسائر وإعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.

2- عدم وجود رصيد لحساب بضاعة أو مخزون آخر المدة بدفتر الأستاذ، وبالتـالي لا يظهر هذا الحساب في ميـزان المراجعـة، نظـراً لأن هـذا الحسـاب لم يسـبق إثباتـه في الـدفاتر المحاسبية، وإنما هو نتيجة الجرد الفعلي للبضاعة المتبقية بالمخازن في نهاية السنة المالية.

3- يؤدي إعداد حساب المتاجرة إلى إقفال الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع وإثبات بضاعة أو مخزون آخر المدة في نفس الوقت.



ثانياً: حساب الأرباح والخسائر:

يمثل حساب الأرباح والخسائر المرحلة الثانية في تحديد وقياس نتيجة الأعمال....

تعريف حساب الأرباح والخسائر:

وهو الحساب الذي يتضمن مقابلة أرباح وإيرادات المنشأة بمصروفات وخسائرها لإظهار صافي الربح أو "صافي الخسارة" خلال السنة المالية.

ويتكون هذا الحساب بصفة أساسية من ثلاثة عناصر هي:

1- مجمل الربح أو مجمل الخسارة المرحل من حساب المتاجرة.
2- كافة الإيرادات والأرباح التي تظهر بميزان المراجعة.
3- كافة المصروفات والخسائر التي تظهر بميزان المراجعة.

ويتمثل صافي الربح في زيادة كافة الإيرادات والأرباح على كافة المصروفات والخسائر.

ويتمثل صافي الخسارة في نقص كافة الإيرادات والأرباح عن كافة المصروفات والخسائر.

إعداد حساب الأرباح والخسائر:

يتطلب إعداد حساب الأرباح والخسائر بغرض تحديد صافي الأرباح أو صافي الخسائر إتباع مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

أولاً: ترحيل مجمل الربح أو مجمل الخسارة من حساب المتاجرة إلى حساب الأرباح والخسائر.

ثانياً: يضاف إلى مجمل الربح جميع الإيرادات الأخرى التي حصلت عليها المنشأة وهي الإيرادات غير المتعلقة بالنشاط العادي للمنشأة ولكنها ناتجة من مصادر أخرى، ومن أمثلة هذه الإيرادات ما يلي:

1- إيراد الأوراق المالية.
2- الخصم المكتسب.
3- إيراد العقارات المؤجرة للغير
4- الديون المعدومة المحصلة.
5- أرباح بيع الأصول الثابتة
6- تعويضات مقبوضة.
7- فوائد التأخير المحصلة من المدينين
8- فوائد دائنة.... إلخ.



ثالثاً: يطرح من مجمل الربح أو يضاف إلى مجمل الخسارة جميع المصروفات أو الأعباء المتعلقة بمزاولة النشاط وعمليات التمويل والإدارة العامة. ومن أمثلة هذه المصروفات ما يلي:

1- الخصم المسموح به. 2- الديون المعدومة.

3- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

4- خسائر بيع الأصول الثابتة.

5- مصروفات استهلاك الأصول الثابتة.

6- تعويضات مدفوعة. 7- مصروفات الدعاية والإعلان.

8- غرامات تأخير. 9- الفوائد المدينة.

10- مصروفات إدارية عامة أخرى مثل:

- مصروف الرواتب والأجور. - مصروف المياه والكهرباء.
- مصروف الهاتف والفاكس. - أدوات كتابية وقرطاسية.
- أتعاب الخبراء والمراجعين. - مصروف الإيجار... إلخ.

رابعاً: إقفال حسابات الإيرادات بترحيل أرصدتها إلى حساب الأرباح والخسائر، وذلك بإجراء قيد في دفتر اليومية تجعل فيه حسابات الإيرادات مدينة، وحساب الأرباح والخسائر دائناً وبذلك يصبح رصيدها صفراً.

خامساً: إقفال حسابات المصروفات بترحيل أرصدتها إلى حساب الأرباح والخسائر، وذلك بإرجاء قيد في دفتر اليومية يجعل فيه حساب الأرباح والخسائر مديناً وحسابات المصروفات دائنة، وبذلك يصبح رصيدها صفراً.

ويتم إقفال حسابات الإيرادات وحسابات المصروفات بإجراء القيدين المركبين التاليين في دفتر اليومية:



مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
		مذكورين	-	-	-	12/30
xxx		حـ/ إيراد أوراق مالية				
xxx		حـ/ الخصم المكتسب				
xxx		حـ/ إيراد العقارات				
xxx		حـ/ ديون معودة محصلة				
xxx		حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة				
xxx		حـ/ تعويضات مقبوضة				
xxx		حـ/ فوائد تأخير محصلة				
xxx		حـ/ فوائد دائنة				
	xxx	حـ/ الأرباح والخسائر				
		(إقفال حسابات الإيرادات المختلفة في حـ/ الأرباح والخسائر)				
xxxx		حـ/ الأرباح والخسائر				
		مذكورين				
	xxx	حـ/ الخصم المسموح به				
	xxx	حـ/ ديون معدومة				
	xxx	حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها				
	xxx	حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة				
	xxx	حـ/ استهلاك مباني				
	xxx	حـ/ استهلاك آلات				
	xxx	حـ/ استهلاك سيارات				
	xxx	حـ/ استهلاك أثاث				
	xxx	حـ/ تعويضات مدفوعة				
	xxx	حـ/ غرامات تأخير				
	xxx	حـ/ الرواتب والأجور				
	xxx	حـ/ الهاتف والفاكس				
	xxx	حـ/ أدوات كتابية				
		(إقفال حسابات المصروفات المختلفة في حـ/ الأرباح والخسائر)				



إقفال نتيجة الأعمال من صافي ربح أو خسارة:

يتم إقفال نتيجة أعمال المنشأة من صافي ربح أو صافي خسارة، والتي تمثل رصيد حساب الأرباح والخسائر في حساب رأس المال. فإذا كانت نتيجة الأعمال صافي ربح أي (رصيداً دائناً) فإنه يرحل إلى الجانب الدائن من حساب رأس المال بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxx	xxx	حـ/ الأرباح والخسائر حـ/ رأس المال (إقفال حـ/ الأرباح والخسائر في حـ/ رأس المال)	-	-	-	12/30

أما إذا كانت نتيجة الأعمال صافي خسارة أي (رصيداً مديناً) فإنه يرحل إلى الجانب المدين من حساب رأس المال بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxx	xxx	حـ/ رأس المال حـ/ الأرباح والخسائر (إقفال حـ/ الأرباح والخسائر في حـ/ رأس المال)	-	-	-	12/30

ويعتبر ترحيل أرصدة حسابات الإيرادات وحسابات المصروفات إلى حساب الأرباح والخسائر بغرض إقفالها وقفل حساب الأرباح والخسائر في حساب رأس المال، فإنه يظهر على النحو التالي:



حـ/ الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية في 12/30/....

مدين | دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
×××	حـ/ الخصم المسموح به	/12/30	×××	حـــ/ المتــاجرة (مجمــل الربح)	/12/30
×××	حـ/ ديون معدومة		×××	حـ/ إيراد أوراق مالية	
×××	حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		×××	حـ/ الخصم المكتسب	
×××	حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة		×××	حـ/ إيراد العقارات	
×××	حـ/ استهلاك الآلات		×××	حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة	
×××	حـ/ استهلاك السيارات		×××	حـ/ تعويضات مقبوضة	
×××	حـ/ تعويضات مدفوعة		×××	حـ/ فوائد تأخير محصلة أو	
				حـ/ رأس المال (صافي الخسارة)	
×××	حـ/ الرواتب والأجور				
×××	حـ/ الأجور				
×××	حـ/ الهاتف وافاكس				
×××	حـ/ أدوات كتابية				
×××	حـ/ رأس المال (صافي الربح)				
××××××			××××××		

إقفال حسابات المسحوبات:

تمثل المسحوبات قيمة المبالغ النقدية التي سحبها صاحب المنشأة لاستخدامه الشخصي، وتمثل هذه المسحوبات تخفيضاً في قيمة رأس المال، وبالتالي فهي تخفيض لحقوق صاحب المنشأة أو أمواله المستثمرة في المنشأة، لذا يتم إقفال حساب المسحوبات في نهاية السنة المالية بترحيل رصيده إلى حساب رأس المال بالقيد التالي:



مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××	×××	حـ/ رأس المال حـ/ المسحوبات (إقفـال حــ/ المســحوبات في حــ/ رأس المال)	-	-	-	12/30

تدريب (1):

الآتي بيان أرصدة الحسابات المستخرجة من ميزان المراجعة الخاص بأحد المشرعات التجارية في 2006/12/31 (وذلك بعد\ عمل حساب المتاجرة): 9700 جنيهاً مجمل الربح (حـ/ المتاجرة) – 2000 جنيه مرتبات وأجور، 100 جنيه خصم مسموح به، 200 جنيه خصم المكتسب، 400 جنيه إعلان، 200 جنيه نقل للخارج، 300 جنيه فوئد مدينة، 100 جنيه فوائد دائنة، 800 جنيه مصروفات عمومية، 900 جنيه إيجار.

المطلوب:

أولاً: إعداد حساب الأرباح والخسائر.

ثانياً: إجـراء قيـود اليوميـة لإقفـال الحسـابات التـي يتضـمنها حسـاب الأربـاح والخسائر

الحـــل

أولاً:

حـ/ الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية في 2006/12/31

مدين دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
2000	إلى حـ/ مرتبات وأجور	12/31	9700	مـن حــ/ المتـاجرة (مجمـل الربح)	12/31
900	إلى حـ/ الإيجار		100	من حـ/ الفوائد الدائنة	
400	إلى حـ/ الإعلان		200	من حـ/ الخصم المكتسب	
200	إلى حـ/ نقل للخارج				
100	إلى حـ/ الخصم المسموح به				
300	إلى حـ/ فوائد مدينة				
800	إلى حـ/ مصروفات عمومية				
5300	رصيد مرحل (صافي الربح)				
10000			10000		



ومن الممكن إظهار المصروفات بحساب الأرباح والخسائر في شكل مجموعات متجانسة وذلك كما يلي:

مصروفات إدارية:

وهي المصروفات التي تدفعها المنشأة بصفة مستمرة وفترات دورية منتظمة ولا يمكن تلافيها ما دامت المنشأة قائمة ومن أمثلتها:

المرتبات والأجور - مصروفات النور والمياه - تأمين الحريق أو السرقة - المصاريف النثرية - الإيجار - اشتراك التليفون - التصليحات - الأدوات الكتابية.

مصروفات بيعية:

وهي المصروفات التي تتحملها المنشأة في سبيل بيع للبضاعة وتوزيعها ومن أمثلتها:

- عمولة وكلاء البيع - مصروفات النقل للخارج.
- خصم مسموح به - مصروفات اللف والتحزيم.
- خصم الكمية المدين - إيجار المعارض.
- مصروفات الإعلان والدعاية - الديون المعدومة.

مصروفات مالية:

وهي الأعباء نتيجة للسياسة المالية التي تتبعها المنشأة ومن أمثلتها:

- عمولة البنك - مصاريف تحصل الأوراق التجارية.
- فوائد مدينة.
- مصاريف القطع (الأجيو).

ثانياً: قيود اليومية لإقفال الحسابات التي يتضمنها حساب الأرباح والخسائر:

إذا تأملنا حساب الأرباح والخسائر لوجدنا أن الأرصدة التي وضعت في جانبه المدين وهي المصروفات والخسائر كانت مدينة بميزان المراجعة، والأرصدة التي وضعت في جانبه الدائن وهي الإيرادات والأرباح كانت دائنة في ميزان المراجعة.

ولما كان حساب الأرباح والخسائر يظهر بدفتر الأستاذ العام للمنشأة فالمفروض أن تصويره بهذا الشكل لابد أن يتم بناء على قيود في دفتر اليومية شأنه في ذلك شأن حساب المتاجرة وأي حساب آخر يوجد بالدفتر الأستاذ. وعلى ذلك فإن قيود اليومية هي كما يلي:



4700		من حـ/ الأرباح والخسائر	2006
		إلى مذكورين:	
	2000	حـ/ مرتبات وأجور	31 ديسمبر
	900	حـ/ الإيجار	
	400	حـ/ الإعلان	
	200	حـ/ نقل للخارج	
	100	حـ/ خصم مسموح به	
	300	حـ/ فوائد مدينة	
	800	حـ/ مصروفات عمومية	
		قفل الحسابات المذكورة في حساب الأرباح والخسائر	
		من مذكورين:	
100		حـ/ الفوائد الدائنة	31 ديسمبر
200		حـ/ الخصم المكتسب	
	300	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
		قفل الحسابات المذكورة في حساب الأرباح والخسائر	

يلاحظ:

1- الرصيد الخاص بمجمل الربح (مجمل الخسارة) المرحل من حساب المتاجرة لا يجري له قيد يومية حيث سبق إجراء هذا القيد عند إعداد حساب المتاجرة.

2- جميع الحسابات التي تضمنها حساب الأرباح والخسائر سوف تقفل بالدفاتر بعد ترحيل قيود اليومية السابقة إليها.

3- رصيد حـ/ الأرباح والخسائر سواء كان ربحاً أو خسارة تقوم المنشأة بقفله مع حساب رأس المال أو ترحيله إلى حساب جاري صاحب المنشأة وسيتم معالجة ذلك عند شرح موضوع حقوق صاحب المنشأ.



تدريب (2):

ظهر ميزان المراجعة لمنشأة الوفاء التجارية في 2005/12/30 على النحو التالي:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
25.000		مخزون أول المدة (2005/1/1)
75.000		مدينون
20.000		أوراق قبض
30.000		أوراق مالية
850.000		المشتريات
	1.250.000	المبيعات
	25.000	دائنون
	30.000	أوراق دفع
20.000		خصم مسموح به
	10.000	خصم مكتسب
500.000		مباني
	190.000	مخصص استهلاك مباني
25.000		مصاريف نقل مشتريات
40.000		مصاريف نقل مبيعات
	5.000	إيراد أوراق مالية
	25.000	إيراد العقارات
	10.000	ديون معدومة محصلة
	7.000	فوائد دائنة
125.000		الرواتب والأجور
60.000		الإيجار
20.000		الهاتف والفاكس
50.000		المسحوبات
	8.000	فوائد تأخير محصلة
	15.000	أرباح بيع أصول ثابتة
45.000		مردودات المبيعات
	30.000	مردودات المشتريات
20.000		ديون معدومة
	300.000	رأس المال
1.905.000	1.905.000	

فإذا علمت أن بضاعة (مخزون) آخر المدة في 2005/12/30 قدرت بمبلغ 45.000 جنيهاً.



فالمطلوب:

1- إعداد حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/30.

2- إعداد حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/30.

3- تصوير حـ/ رأس المال، حـ/ المسحوبات في 2005/12/30

الحـــــل

حـ/ المتاجرة

عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31

مدين — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
25.000	حـ/ بضاعة أول المدة	12/30	1.250.000	حـ/ المبيعات	12/30
850.000	حـ/ المشتريات		30.000	حـ/ مردودات المشتريات	
25.000	حـ/ مصاريف نقل المشتريات		45.000	حـ/ بضاعة آخر المدة	
40.000	حـ/ مصاريف نقل المبيعات				
45.000	حـ/ مردودات المبيعات				
340.000	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)				
1.325.000			1.325.000		

ثانياً: إعداد حساب الأرباح والخسائر:

حـ/ الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31

مدين — دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
20.000	حـ/ الخصم المسموح به	12/30	340.000	حـ/ المتاجرة (مجمل الربح)	12/30
15.000	حـ/ تعويضات مدفوعة		10.000	حـ/ الخصم المكتسب	
10.000	حـ/ غرامات تأخير مدفوعة		5.000	حـ/ إيراد أوراق مالية	

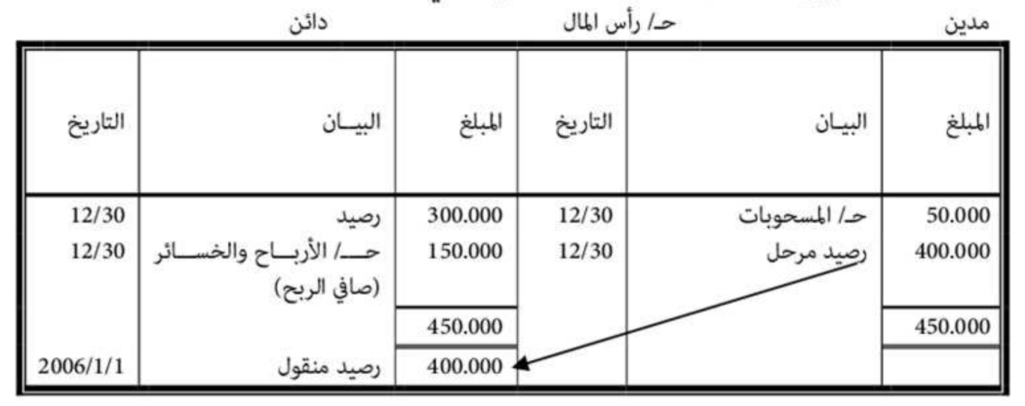
مدين | دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
125.000	حـ/ مصروفات الرواتب والأجور		25.000	حـ/ إيراد العقارات	
60.000	حـ/ مصروف الإيجار		10.000	حـ/ ديون معدومة محصلة	
20.000	حـ/ مصروف الهاتف والفاكس		7.000	حـ/ فوائد دائنة	
20.000	حـ/ ديون معدومة		8.000	حـ/ فوائد تأخير محصلة	
150.000	حـ/ رأس المال (صافي الربح)		15.000	حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة	
420.000			420.000		

إجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال حساب الأرباح والخسائر وحساب المسحوبات:

مدين	دائن	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
150.000		حـ/ الأرباح والخسائر	-	-	-	12/30
	150.000	حـ/ رأس المال				
		(إقفال حـ/ الأرباح والخسائر في حـ/ رأس المال)				
50.000		حـ/ رأس المال				12/30
	50.000	حـ/ المسحوبات				
		(إقفال حـ/ المسحوبات في حـ/ رأس المال)				

2- تصوير حـ/ رأس المال، وحـ/ المسحوبات في 2005/12/30



مدين | حـ/ رأس المال | دائن

المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
50.000	حـ/ المسحوبات	12/30	300.000	رصيد	12/30
400.000	رصيد مرحل	12/30	150.000	حـ/ الأرباح والخسائر (صافي الربح)	12/30
450.000			450.000		
			400.000	رصيد منقول	2006/1/1



مدين		حـ/ المسحوبات			دائن
المبلغ	البيـان	التاريخ	المبلغ	البيـان	التاريخ
50.000	رصيد	12/31	50.000	حـ/ رأس المال	12/20
50.000			50.000		

ويتضح من المثال السابق ما يلي:

1- تم الاستعانة بأرصدة الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع فقط في إعداد حساب المتاجرة.

2- أدى إعداد حساب المتاجرة إلى إقفال الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع وإثبات بضاعة أو مخزون آخر المدة في نفس الوقت.

3- تم إقفال حسب المتاجرة بترحيل رصيده من مجمل ربح إلى حساب الأرباح والخسائر.

4- تم الاستعانة بأرصدة حسابات الإيرادات وحسابات المصروفات في إعداد حساب الأرباح والخسائر، بفرض تحديد نتيجة أعمال المنشأة النهائية من صافي ربح أو صافي الخسارة.

5- أدى إعداد حساب الأرباح والخسائر إلى إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات.

6- تم افتراض عدم وجود تسويات جردية متعلقة ببنود الإيرادات والمصروفات، ولهذا فإن أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات الظاهرة بميزان المراجعة هي التي تخص الفترة المالية.

7- تم إقفال حساب الأرباح والخسائر بترحيل رصيده من صافي ربح إلى حساب رأس المال، مما أدى إلى زيادة حقوق صاحب المنشأة.

8- تم إقفال حساب المسحوبات بترحيل رصيده إلى حساب رأس المال، مما أدى إلى تخفيض حقق صاحب المنشأة بقيمة هذه المسحوبات.



ملحوظات هامة:

حساب المتاجرة *Trading Account*:

هو حساب يتم فتحه في دفتر الأستاذ في نهاية السنة المالية، تقفل فيه أرصدة الحسابات المتعلقة بحساب صافي المبيعات وتكلفة المبيعات، بهدف تحديد نتيجة الأعمال الإجمالية للمنشأة من مجمل ربح أو مجمل خسارة.

مجمل الربح *Gross Profit*:

هو الربح الناتج عن عمليات الشراء والبيع فقط.

مجمل الخسارة *Gross Loss*:

هو الخسارة الناتجة عن عمليات الشراء والبيع فقط.

حساب الأرباح والخسائر *Profit and Loss Account*:

هو حساب يتم فتحه في دفتر الأستاذ في نهاية السنة المالية، ويرحل إليه أولاً مجمل الربح أو مجل الخسارة الظاهرة في حساب المتاجرة، ثم تقفل فيه أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات المتعلقة بعمليات الإدارة العامة والخاصة بالسنة بهدف تحديد نتيجة الأعمال النهائية للمنشأة من صافي ربح أو صافي خسارة.

ملحوظات إيضاحية:

1- مفهوم الأصول:

الأصول ← ممتلكات وحقوق المنشأة

2- مفهوم الخصوم:

الخصوم ← التزامات مستحقة على المنشأة تجاه الغير

3- مفهوم حقوق الملكية:

حقوق الملكية ← التزامات مستحقة على المنشأة تجاه صاحب (مالك) المنشأة

4- مفهوم مصادر الأموال:

مصادر الأموال = حقوق الملكية + الخصوم



5- مفهوم استخدامات الأموال:

استخدامات الأموال = الأصول

6- العلاقة بين استخدامات الأموال ومصادر الأموال:

استخدامات الأموال = مصادر الأموال

7- معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

ثالثاً: قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي هي عبارة عن قائمة أو تقرير توضح مصادر الأموال التي حصلت عليها المنشأة، وكيفية استثمارها في المجالات المختلفة لأنشطة المنشأة، ويتطلب إعداد قائمة المركز المالي في المنشآت التجارية إجراء التسويات الجردية لحسابات الإيرادات والمصروفات (حسابات نتيجة الأعمال)، وكذا إجراء التسويات الجردية لعناصر المركز المالي من أصول وخصوم. ثم يُعد بعد ذلك ميزان مراجعة نهائية متضمناً كل الآثار التي نتجت عن الجرد والتسويات التي نشأت عنه، ومن ثم فإن قائمة المركز المالي أو الميزانية تعد من واقع ميزان المراجعة النهائي، حيث ظهر الأرصدة المدينة في جانب الأصول والأرصدة الدائنة في جانب الخصوم، ويتطلب العرض السليم لهذه العناصر في الميزانية ضرورة تبويبها بشكل يساعد القارئ على تفهم الغرض من إعداد الميزانية، والتعرف على رأس المال الذي استثمره صاحب أو أصحاب المنشأة، وما طرأ عليه من زيادة أو نقص، وكذا التعرف على الالتزامات الأخرى التي على المنشأة للغير، ممثلة في الخصوم المتداولة (قصير الأجل) والخصوم الثابتة (طويلة الأجل). وأيضاً عض الأصول المختلفة في مجموعات توضح الغرض من اقتناء كل نوع من أنواع الأصول.

ويوضح الشكل التالي نموذجاً لقائمة المركز المالي أو الميزانية على النحو التالي:



منشأة ....

قائمة المركز المالي أو الميزانية في 30/12/ ...

أصول				خصوم		
الأصول المتداولة:				الخصومات المتداولة:		
نقدية بالصندوق		xxx		دائنون	xxx	
نقدية بالبنك		xxx		أوراق دفع	xxx	
استثمارات في أوراق مالية		xxx		قروض قصيرة	xxx	
أوراق قبض		xxx		مصروفات مستحقة	xxx	
مدينون	xxx			إيرادات مقبوضة مقدماً	xxx	
يطرح مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(xxx)			مجموع الأصول المتداولة		xxx
		xxx				
مصروفات مدفوعة		xxx		الخصوم طويلة الأجل:		
إيرادات مستحقة		xxx		قروض طويلة الأجل		xxx
تأمينات مستردة		xxx				
أدوات كتابية		xxx		حقوق الملكية:		
بضاعة (مخزون) آخر المدة		xxx		رأس المال	xxx	
				يضاف صافي الربح	(xxx)	
مجموع الأصول المتداولة			xxxxx		xxx	
				يطرح: المسحوبات	(xxx)	
الأصول الثابتة						xxxxx
أراضي ومباني	xxx					
يطرح: مخصص استهلاك مباني	(xxx)					
		xxx				
آلات ومعدات	xxx					
يطرح: مخصص استهلاك آلات ومعدات	(xxx)					
سيارات	xxx					
يطرح: مخصص استهلاك سيارات	(xxx)					
		xxxx				

هذا ويلاحظ أن هذه القائمة تتكون أساساً من ثلاثة عناصر تربطهم المعادلة الآتية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

ونظرياً لأهمية تلك العناصر نوليها مزيداً من الشرح وذلك في الفصول التالية....





الفصل الثالث

التحليل المالي





الفصل الثالث
التحليل المالي

مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع ا لخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح[1].

* كما يقصد بالتحليل المالي تلك العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[2].

* ويعرف التحليل المالي: بأنه مجموعة العمليات التي تعين بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل[3].

ويعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحهان ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيهان وأيضًا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

* وقد يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه للوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار. وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

---

(1) خلدون إبراهيم الشريفات – إدارة وتحليل مالي – دار وائل للنشر – عمان – الأردن، 2001 ص93.

(2) د. محمد مطر – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي – دار وائل للنشر – عمان – الأردن، 2003 ص 3.

(3) هيثم محمد الزغبي – الإدارة والتحليل المالي – دار الفكر للطباعة والنشر – عمان – الأردن – 2000، ص 157.



1- التركيب المالي لمؤسسة المتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.

2- دورتها التشغيلية المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة)، وبيعها وتحصيل ثمنها.

3- الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة.

4- المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

مما تقدم، نستطيع القول بأن التحليل المال يهو عبارة ع ن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزهان وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لهان وذلك من خللا القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة[1].

<u>الإطار العام للتحليل المالي:</u>

يتكون التحليل المالي من فرعين أساسيين هما:

أولاً: التحليل المالي للشركات (المؤسسات) *Analysis*:

وغاية هذا الفرع هي مساعدة المستثمرين والمدرين والأطراف الأخرى في تقييم قرارات الاستثمار الرأسمالية والتمويل والقرارات الأخرى ذات الأثر المالي في وضع الشركة لأن جميع القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة لها نوع من الآثار المالية، لذا يركز المحللون على تقدير هذه الآثار ووصفها إن لم يستطيعوا تحديدها كميًا ومن المجالات التي يتناولها هذا التحليل:

أ- القرارات الاستثمارية طويلة الأجل.

ب- هيكل رأس المال.

ج- سياسة توزيع الأرباح.

د- إدارة رأس المال العامل.

هـ- مصادر التمويل طويلة الأجل.

و- إدارة المطلوبات.

ز- التخطيط المالي.

---

(1) مفلح محمد عقل – مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي – دار المستقبل للنشر والتوزيع – عمان – الأردن 2000 ص 28.

ثانياً: تحليل الأوراق المالية *securities Analysis*:

وغاية هذا النوع من التحليل هي مساعدة المستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية في تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة.

أغراض التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. ويمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

1- تقيم ربحية المشروع.
2- تقييم المركز المالي للمشروع.
3- تقييم المركز الائتماني للمشروع.
4- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
5- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
6- تقييم المركز التنافسي للمشروع.
7- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي).
8- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الأداء.

أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها:

1- تحديد المركز المالي للمنشأة، وتحديد قيمتها السوقية.
2- تحديد مركز المنشأة الائتماني سواء كان قدرة المنشأة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها.
3- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
4- تحديد اتجاهات المنشأة وطريقة أدائها وسياساتها المالية.
5- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط.
6- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.



7- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.

8- توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.

9- تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال الملك في كل منشأة ودرجة المخاطرة المرافقة لها.

10- تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافهان ونسبة الأرباح المحققة.

مقومات التحليل المالي:

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمهان ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

وبناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

1- إن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموثوقية *Reliability*، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية *Objectivity* من جهة والملاءمة *Relevance* من جهة أخرى.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً *Scientific Approach* يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم أساليب وأدوات *Techniques and Tools* تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

أ- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- أن يبرز الفروض *Assumptions* التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات *Variables* الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

ج- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

-3 أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق *facts* كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

معايير التحليل المالي:

لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم. تشمل المعايير ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

-1 المعيار النمطي المطلق: وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد ومن الأمثلة على العيار النمطي المطلق أن نسبة التداول يجب أن لا تقل عن 2 : 1 ونسبة السيولة السريعة 1 : 1.

-2 معيار الصناعة: حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع آخر وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة. وإذا كانت النسبة في الشركة مساوية لمعيار الصناعة نقول أنها ضمن المعدل السائد في الصناعة أما إذا كانت النسبة أقل فنقول أن الشركة دون المعدل وإذا كانت النسبة أكبر فنقول أن الشركة فوق المعدل.

-3 المعيار التاريخي: وهو معيار يعتمد على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للشركة. ويعاب على هذا المعيار انه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي.

-4 معيار التحليل المالي المخطط: عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقًا لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المنشأة تحققه مع ما حققته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً وذلك خلال فترة مالية محددة.

خصائص معايير التحليل المالي المثالية:

-1 الشمول: وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة.

-2 الاستمرارية: وهو أن تستمر فعالية العيار لفترات مالية متتابعة.

-3 الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابل للتطبيق.

-4 الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابت نسبياً وغير متقلب ومتغير.



5- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.

6- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءان وقابلاً للمقارنة

استخدامات معايير التحليل المالي:

1- تفسير الظاهر المالية المختلفة وإعطاؤها وصفاً كمياً.

2- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.

3- تحليل أداء المنشأة المالي.

4- كشف الانحرافات.

5- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

أركان التحليل المالي:

عملية التحليل المالي تتم من خلال الأركان التالية:

1- تقييم وتحليل البناء المالي للمنشأة من أصول ثابتة وأصول متداولة ومصادر التمويل.

2- تقييم وتحليل عمليات المنشأة المالية أو دورتها التشغيلية من مراحل صنع أو إنتاج السلعة أو الخدمة ثم بيعها وتحصيل ثمنها.

3- تقييم وتحليل اتجاهات المنشأة المالية التي تسير على وفقها وتنتهجها.

4- تقييم وتحليل مرونة المنشأة في التعامل مع العمليات الطارئة والأحداث غير المتوقعة كالانحرافات في التدفقات النقدية أو الانحرافات في المبيعات المتوقعة.

خطوات التحليل المالي:

1- التصنيف:

وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئاتها التي تتكون منهان ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

2- المقارنة:

وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمت إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.



3- الاستنتاج:

عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل. وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكمًا سليمًا على المركز المالي للمنشأة، وقدر إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

1- مصادر معلومات داخلية.

2- مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية *quantitative* أم مؤشرات وصفية.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:

1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

3- التقرير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.

5- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

6- المكاتب الاستشارية.

الجهات التي تستعمل وتستفيد من التحليل المالي:

1- إدارة المنشأة نفسها:

يستعمل المدراء المتخصصون في المنشأة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض الآتية:

أ- التخطيط المالي لفترات مالية مقبلة.

ب- تقييم كفاءة عمليات المنشأة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المنشأة وسلامة أدائها المالي.



ج- اكتشاف الانحرافات في مخطط المنشأة.

د- تحليل نسب ربحية المنشأة.

هـ- تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المنشأة.

و- مقارنة نتائج التحليل المالي للمنشأة بنتائج منشآت أخرى.

ز- الرقابة المالية للتأكد من تطبيق الخطط الموضوعة، وطرق إنفاق إدارات المنشأة لمخصصاتها المالية.

ح- تقييم كفاءة إدارة الموجودات. وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة.

ط- تقييم كفاءة إدارة الديون، والتعامل مع العملاء.

2- موظفو ومستخدمو المنشأة:

يستفيد العاملون في المنشأة من التحليل المالي للأغراض الآتية:

أ- تقوية الروح المعنوية لدى العملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمنشأة التي تطلعهم دائماً على نتائج عملياتها.

ب- إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين ومـاً إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفشل.

ج- إن إطلاع الموظفين على المركز المالي للمنشأة يدفع الموظفين لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المنشأة المالية.

3- أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:

يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض الآتية:

أ- تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة الأجل، وطويلة الأجل.

ب- تحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة.

ج- تحليل سياسة توزيع الأرباح، ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة.

د- تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة.

هـ- تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها.

و- تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم نحو المنشأة.

ز- مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشآت أخرى مشابهة لها.

ح- تحليل قدرات المنشأة على التوسع والنمو، أو مواجهة الانكماش والفشل.

4- أصحاب الديون على المنشأة:

يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المنشأة من التحليل المالي للأغراض الآتية:

أ- تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المنشاة في إطارها.



ب- تحليل قدرة المنشاة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها.

ج- تحليل سيولة المنشاة ونسبة التدفق النقدي.

د- تحليل سلامة المركز المالي والائتماني للمنشأة.

هـ- تحليل سياسة المنشأة تجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على السداد.

5- المؤسسة الحكومية:

تستفيد المؤسسات الحكومية من التحليل المالي للمنشآت للأغراض الآتية:

أ- الرقابة على أداء المنشأة وتماشيه مع القوانين والأنظمة.

ب- تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية.

ج- تحليل سياسات المنشأة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.

6- الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

أ- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي.

ب- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.

ج- تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

7- المنشآت التي تعمل في مجال التحليل المالي:

يستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية:

أ- الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي، وتدريب أفرادها على التحليل.

ب- مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.

<u>أنواع مداخل التحليل المالي:</u>

تتنوع مداخل التحليل المالي وفقاً لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها. بناء لما تقدم تقسم مداخل التحليل المالي من حيث المضمون إلى قسمين رئيسيين هما:

1- المدخل الكمي للتحليل المالي:

وبموجب هذا المخل أو المنهج في التحليل تنحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل.



2- المدخل النوعي:

وبموجب هذا المدخل أو المنهج يتعدى اهتمام ونطاق مهام المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة. بقصد التمييز بين المدخلين الكمي والنوعي في التحليل المالي لو فرضنا مثلاً بأن المنشأتين أ ، ب قد حققتا مبيعات متساوية من حيث القيمة، وكانت مصروفاتهما الدفترية متساوية أيضاً من حيث القيمة، لكن المنشأة (أ) تتبع سياسات محاسبية متشددة من حيث الاعتراف بالإيراد والمصروفات وكذلك في قياسهما وذلك بعكس المنشأة (ب) التي تتبع سياسات محاسبية متراخية في هذين المجالين. في هذه الحالة فإن التحليل المالي الكمي سيقود المحلل المالي إلى أن أداء المنشأتين من حيث الربحية متعادل، لكن النتيجة ستختلف حتماً لو قرن تحليله الكمي المشار إلهي بتحليل نوعي. إذ ستكون المنشأة (أ) هي الأفضل أداء لأن السياسات المحاسبية المتشددة التي تتبعها في مجال قياس الربح تضفي على أرباحها المحققة سمة إضافية من حيث الكيف أو النوع لا تتوفر بالتأكيد لأرباح المنشأة (ب). وهذه السمة هي سمة استمرارية الأرباح.

لكن من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم مداخل التحليل المالي إلى أربعة هي:

1- تحليل الاستثمار:

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

أ- القوة الإيرادية للمنشأة حاضراً ومستقبلاً.

ب- فرص استمرارية المنشأة حاضراً ومستقبلاً.

ج- مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياساتها التمويلية (التمويل) ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة (الاستثمار، وإدارة الأصول).

د- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه كما يلي:

- مؤشرات الربحية.
- مؤشرات الرفع المالي أو الملاءة.
- مؤشرات الأداء.
- مؤشرات السوق.

2- تحليل الائتمان:

ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل، وذلك بقصد الحصول على معلومات حول:



أ- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين *Principal* وتسديد فوائده *Interest* عند استحقاقها.

ب- سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنشأة.

ج- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس.

د- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات الفدية في هذا المجال:

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير.
- مؤشرات الملاءة أو الرفع المالي في الأجل الطويل.
- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

3- تحليل الأداء:

ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة لذلك. بل غالباً ما تتوفر تلك البيانات "وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب" في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية. إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية، وسياساتها في التمويل والاستثمار.
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات. من هذه المؤشرات مثلاً: معدل دوران الذمم المدينة والذمم الدائنة، ومعدل دوران الاستثمارات، ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول.

4- مداخل أخرى للتحليل المالي:

بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها أعلاه، برزت حديثاً مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

أ- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

ب- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات.

ج- تحليل المحافظ الاستثمارية.

د- التحليل المالي لأغراض دمج المشروع.

هـ- تحليل نوعية الأرباح.

و- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (*SWOT*).



<u>أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة:</u>

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرة البيانات.

ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منج المقارنة، لذا تتعدد أساليب حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

1- فسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسياً *Vertical* متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية كالمقارنة مثلاً بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة. ويطلق على هذا النوع من التحليل أي التحليل الرأسي مصطلح *Commonisze Statements*.

2- كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقياً *Horizontal* متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتالية أو أكثر. كالمقارنة مثلاً بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو بمقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق. ويطلق على هذا النوع من التحليل أي التحليل الأفقي مصطلح تحليل الاتجاهات *Trend Analysis*.

ولعل القوائم المالية المقارنة *Comparable Financial Statements* هي من أبسط أشكال التحليل المقارن. إذ يتم من خلال مقارنة الأرقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة الدخل أو بنود الميزانية العمومية وعلى مدار فترتين ماليتين متتاليتين إبراز التغير الحادث في البند على مدارهما وإظهار هذا التغير أما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية.

وبخصوص التحليل الأفقي تجدر الإشارة بأن موضوعية وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني *Time Horizon* للفترات المالية المقارنة. فعندما تغطي فترة المقارنة خمس سنوات مثلان تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها فيما لو اقتصرت فترة المقارنة على سنتين فقط. ذلك على أساس أن الاتجاه *Trend* المحدد إحصائيًا بموجب خمس نقاط على خريطة الانتشار الممثلة للظاهرة، يكون أكثر تمثيلاً لواقع الظاهرة الفعلي من الاتجاه المحدد بموجب نقطتين فقط على تلك الخريطة.

3- ويمكن التحليل المالي أن يتخذ شك النسب المالية *Ratios* وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى معدة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها. كأن تتم المقارنة مثلاً بين صافي الربح في قائمة الدخل وقيمة المبيعات في القائمة نفسها ليتم اشتقاق ما يعرف بنسبة حافة أو هامش الربح *Profit*

Margin أو بمقارنة قيمة الربح المشار إليه في قائمة الدخل، بالقيمة الإجمالية للأصول في الميزانية المعدة في نهاية العام نفسه لاشتقاق ما يعرف بالعائد على الأصول (*ROA*).

4- ومن أحدث أساليب التحليل المالي، ما يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات. ويطلق على هذا الأسلوب من الأساليب التحليل المالي مصطلح تحليل المكونات *Decompositions*.

وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة كسر *Fraction*. ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغرتمية *Logarithmic Function* ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية.

1- التحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة كما أشرنا سابقاً فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية *Percentages*. كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائم الدخل مثلاً إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

2- التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات:

يلجأ رجال الأعمال إلى تحليل الاتجاهات لتلافي سمة الجمود المشار إليها سابقاً في التحليل النسبي وذلك بدراسة حركة البند، أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة. ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلاً من 5 - 10 سنوات. وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك أظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية في شكل (%) نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس. كما يمكن أن يقتصر تحليل الاتجاهات على البنود الرئيسية فقط ويمكن تطبيق تحليل الاتجاهات على النسب المالية المشتقة من البيانات المقارنة في الجدول أعلاه، لتكون حصيلة هذا التحليل سلسلة زمنية من النسب المالية تحقق لرجال الأعمال فوائد جمة في تقييم جوانب كثيرة من أنشطة المنشأة مثل ربحية المنشأة، أو سيولتها أو كفاءة سياساتها الإدارية سواء في مجال التمويل أو الاستثمار أو في مجال إدارة الأصول.



3- تحليل النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي (رغم بعض محددات استخدامه) الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات.

وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. فحافة مجمل الربح مثلاً تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة الدخل وهذان البندان هما: مجمل الربح، صافي المبيعات. في حين يمثل العائد على الأصول *ROA* العلاقة بين بندين أحدهما يظهر بقائمة الدخل وهو ربح التشغيل، في حين يظهر الآخر وهو جملة الموجودات بالميزانية[1].

---

(1) د. محمد مطر - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - مرجع سبق ذكره، ص 19 وما بعدها.



الفصل الرابع

تحليـــل الأصـــول


المنهل
ALMANHAL



الفصل الرابع

تحليل الأصول[1]

يبدأ رأس المال عادة في التجارة على شكل نقود (صندوق أو بنك) وقد يبدأ بأشكال أخرى كالبضائع والآلات أو بمنشأة قائمة وقد يتخذ شكلاً غير مادي أي معنوي مثل شهرة الملح وحقوق الاختراع.

ودورة رأس المال خلال المدة التجارية كلها تبدأ بنقود وتنتهي بالنقود فنحن نشتري معدات الإنتاج من آلات وأدوات ومباني وأراضي وبطلق على هذا اسم أصول ثابتة والغرض من اقتنائها المعاونة على الإنتاج. شراؤها لا يتم لغرض بيعها وتحقيق الربح عن هذا الطريق ولكنها تؤدي خدمات لابد من أخذها في الحسبان عند حر تكاليف المبيعات لغرض الوصول إلى نتيجة أعمال المشروع بدقة وهذه تهلك خلال حياة المشروع وبسبب أنتاجه وتتحول إلى نقود عن طريق الاستهلاك، وبمجرد استرداد قيمة الأصل تقتني أصول أخرى بدلاً من الأصول الهالكة حتى يستمر المشروع في نشاطه فكأن الاستهلاك بهذه الصفة يعتبر عبء على حساب الأرباح والخسائر، وقيد الاستهلاك واجب حتى لو حقق سعر البيع خسارة للمشروع وأن قيمة الأصل الثابت تسترد بالاستهلاك التدريجي.

وبالنقود تشتري البضائع أو المواد الأولية وينفق عليها من الأجور والمصروفات الصناعية المختلفة حتى تصبح هذه المواد بضاعة تامة الصنع وتتفق عليها مصروفات أخرى (إدارية وعمومية وبيعية) حتى يتم بيعها. ثم تباع أما نقداً وتتم دورة رأس المال أو لأجل ثم تحصل نقوداً ويطلق على هذه اسم أصول متداولة وهي الغرض الأصلي من التجارة - ودورتها هو تحقيق الربح.

والفرق بين النقود التي تبدأ بها الدورة والنقود التي تنتهي بها يمثل الربح أو الخسارة وعدد دورات رأس المال في المدة التجارية يسمى بالقوة الإنتاجية التي تقاس بخارج قسمة رقم المبيعات على رأس المال.

---

(1) مفيد لويس برسوم - محاضرات في الإدارة المالية والتخطيط المالي - مرجع سبق ذكره، ص 20 وما بعدها.



وتتوقف الأصول الثابتة في المشروع عدداً أو كمية وقيمة على:

1-نوع السلع التي يقوم بإنتاجها المشروع (صنع سيارة يتطلب من الأصول الثابتة خلاف ما يتطلبه صنع سلعة أو حذاء).

2-عمليات الصنع وما تتطلبه من أطوار وبالتالي من آلات وأدوات وما يستتبعه من مباني وأراضي.

3-حجم المنشأة ورقم إنتاجها.

كما تتوقف كمية رأس المال المتداول اللازم الاقتناء الأصول المتداولة اللازمة للمشروع على:

1-رقم الإنتاج: (قيمة الوحدات المنتجة خلال المدة التجارية مقدرة بالتكاليف).

2-مدة الدورة: وهي الفترة التي تمر بين بدء عملية التحويل من نقود إلى مواد أولية.

3-نوع السلعة المنتجة وما تستلزمه كل وحدة من نفقات لصنعها (ارتفاع تكاليف الوحدات يستلزم أموالاً متداولة كبيرة).

4-سياسة المشروع في البيع والشراء بالنقد أو بالأجل (الشراء بالنقد والبيع لأجل يطيل من فترة التحويل إلى نقود ويتطلب وجود رأس مال متداول أكبر).

5-سياسة الشراء والتخزين.

علاقة الأصول ببعضها:

تنقسم الأصول إلى:

أولاً: أصول ثابتة

ثانياً: أصول متداولة

ثالثاً: أصول وهمية.

وسوف نقوم الآن بشرح موجز لهذه الأنواع كالتالي:

أولاً: الأصول الثابتة:

الأراضي والمباني والآلات والأدوات كلها أصول ثابتة لابد من تدبير المال اللازم لشرائها حتى يتمكن المشروع الصناعي من أنتاج السلع التي سيبيعها وهي تحتفظ بشكلها مدى حياة المشروع وتسدي خدمات في سبيل الصنع فتفنى تدريجاً ويحل محلها أصل جديد. وما يهلك

منها يدخل في تكاليف الإنتاج يقيد استهلاك في تكاليف الصنع ليسترد ضمن ثم البيع. والأصول الثابتة غير قابلة للتحويل إلى نقود أثناء حياة المشروع بالبيع إلا عرضاً لاستنفاد أغراضها.

ويمكن حصر الأصول الثابتة في الأقسام الآتية:

1- أصول ثابتة معنوية.
2- أصول ثابتة عقارية.
3- أصول ثابتة منقولة.

1- الأصول الثابتة المعنوية:

وتشمل شهرة المحل وحقوق الامتياز - وتتميز هذه الأصول بأن قيمتها تتوقف على ما يحققه المشرع من أرباح تزيد على الأرباح العادية نتيجة لرفع الكفاية في المشروع - وإذ انقضى المشروع تفقد قيمتها - وعليه فإن تقديرها في الدفاتر بأية قيمة عدا تكلفتها أو ثمن شرائها أمر غير مرغوب فيه بسبب بتعرض قيمتها للضياع.

2- الأصول الثابتة العقارية:

وتشمل الأراضي وكل ما عليها من مباني لازمة لاستغلال المشروع - كما تشمل أي عقارات أخرى يستثمر فيها المشروع جزء من أمواله لتدر إيراداً بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- الأصول الثابتة المنقولة:

وتشم الآلات والأدوات والأثاث اللازم للمشروع كما تشمل محفظة الأوراق المالية إذا استثمر المشروع بعض أمواله في أوراق مالية ويدخل ضمن تكاليف الأصل كل ما ينفق عليه حتى يصبح قليلاً للاستغلال.

والمال اللازم لاقتناء جميع هذه الأصول لابد أن يدير من موارد دائمة أي من شركاء يقدر الإمكان ولا يمكن أن تقتنيها بمال مقترض خصوصاً عند بدء إنشاء المشروع لقلة الأرباح أو انعدامها ولعدم مقدرة المشروع سد القرض موعده.

وفي أثناء حياة المشروع قد يمكن الالتجاء إلى القروض طويلة الأجل لغرض التوسع إذا تحقق من إمكان دفع الفوائد الدورية في مواعيدها وسداد قيمة القرض عند استحقاقه من إيراداته العادية دون أن يؤثر ذلك على رأس المال العامل للمشروع - ولا يجب الالتجاء إلى القروض في هذه الحالة إلا بعد التحقق من عدم احتمال تعرض المشروع لاضطراب مالي ذلك عن طريق الميزانيات التقديرية إذ أن العجز عن سد الديون أو دفع الفوائد في مواعيدها سيكون له أوخم العواقب على المشروع.



هذا وتعطي إدارة الأصول الثابتة عناية هامة للأسباب التالية:

1- أهميتها الكبيرة ضمن موجودات المؤسسة الصناعية الخاصة.

2- صعوبة معالجة الآثار الناتجة عن الأخطاء الحاصلة في إدارتها لسنوات عديدة، بعكس الأخطاء في الموجودات المتداولة والممكن معالجتها خلال أيام أو أسابيع.

3- عدم التأكد بالنسبة للعائد المتوقع منها بسبب التغير في التوقعات.

4- ظهور تطورات تكنولوجية قد تقصر العمر الاقتصادي بها.

5- الخسارة الكبيرة التي قد تنتج عن البيع الجبري للموجودات الثابتة الزائدة عن الحاجة والتي تقادمت فنيًا.

هذا وقد أدى الاعتراف بأهمية النقاط السابقة في إدارة الأصول الثابتة إلى بذلك المؤسسات المزيد من العناية للتأكد من اختيار البديل الأفضل من بين كل الخيارات المتاحة، وللمزيد من العناية في نوعية هذه القرارات طوّرت هذه المؤسسات أساليب كمّية لهذه الغايات.

أهمية الاستثمار في الأصول الثابتة:

تتفاوت أهمية الموجودات الثابتة بحسب طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، حيث تبلغ في شركات المنافع العامة وأدناها في المؤسسات التجارية، هذا قد وجدت في دراسة أجريت في أمريكا عام 1969 أن الموجودات الثابتة تشكل 40% من معل موجودات الشركات الصناعية، كما وجد أن هذه النسبة تشكل حوالي 90% من موجودات شركات توليد وتوزيع الكهرباء، وتشكل 87% من موجودات شركات النقل بينما تمثل 13% من موجودات شركات صناعية الملابس.

وفي دراسة الأسباب التي تؤثر في الاستثمار في هذه الحصول، تبين ما يلي:

1- المستوى التكنولوجي لنشاط المؤسسة، فشركات صناعة الألبسة تتميز ببساطة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، لذا كان الاستثمار فيها قليلاً، بعكس الحال بالنسبة لشركات توليد الكهرباء وشركات النقل والاتصالات.

2- قدرة المؤسسة على اعتاد موردين لبعض مكونات الصناعة تجنبًا لزيادة الاستثمار، فشركات صناعة السيارات والإلكترونيات تعتمد على الآلف الموردين بدلاً من إنتاج جميع المكونات بأنفسهم مع ما يتطلب ذلك من استثمارات يستحيل القيام بها جميعًا.

-3 استخدام آليات مستعملة لأن كلفة الآليات المستعملة تكون أقل، لكن لا ينصح باللجوء إلى هذا البديل إلا في الحالات التي يكون التطور في طرق الإنتاج فيها بطيئًا، ولم تحدث عليه تطورات أساسية تجعل من المعدات القديمة غير ذات جدوى.

-4 استعمال تكنولوجيا قديمة، وتصلح هذه الدول في بداية مراحل التصنيع، حيث أن بالإمكان شراء تكنولوجيا من دول متقدمة ترغب في إدخال تكنولجيا متطورة لا تستطيع الدول النامية إدخالها.

تقييم كفاءة إدارة الأصول الثابتة:

هناك ثلاث غايات لإدارة الأصول الثابتة هي:

-1 المحافظة على مستوى مناسب للعائد الذي تحققه المؤسسة، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل في الموجودات الثابتة.

-2 تفادي الوقوع في أزمة سيولة، لأن الاستثمار يؤدي إلى استعمال موارد المؤسسة في أصول غير سائدة قد لا تكون قادرة على توليد النقد الكافي لخدمة دين المؤسسة المستعمل في تمويلها.

-3 الكفاءة في استخدام الأصول في الغايات التي تمت حيازتها لأجلها، ويمكن الحكم على كفاءة إدارة الأصول من خلال بينها وبين المبيعات المتحققة نتيجة لاستعمالها. وتعتبر معدلات الدوران أفضل المؤشرات الصالحة للحكم على ذلك، إذ أنه باستعمال هذه المعدلات نستطيع تعرف مؤشرات عن:

أ- كفاءة استخدام الأصول الثابتة.

ب- وجود زيادة أو نقص في الأصول الثابتة.

ج- حالة الأصول ومدى الحاجة إلى تجديدها.

د- نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الموجودات[1].

ثانياً: الأصول المتداولة:

يقصد بالأصول المتداولة القيمة التي تمكن من تحقيق دوره الأموال التي تتطلبها طبيعة التجارة (نقود - بضائع - مدينون أو أوراق قبض - نقود).

(1) مفلح محمد عقل - مقدمة في الإدارة والتحليل المالي - مرجع ساق ذكره - ص 247 وما بعدها.



فالغرض من اقتناء الأصول المتداولة تحويلها بأسرع ما يمكن إلى نقود لتثمر ميزات أخرى فبقاؤها على شكلها مدى طويلة شئ غير مرغوب فيه بعكس الحال في الأصول الثابتة.

ويمكن حصر الأصول المتداولة فيما يلي:

1- النقدية بأشكالها المختلفة (نقدية بالخزانة وبالبنوك).

2- مخزون سلعي على شكل مواد أولية (خامات).

3- مخزون سلعي على شكل مواد في سبيل الصنع.

4- مخزون سلعي على شكل بضائع مصنوعة.

5- ديون المنشأة لدى الغير – مدينون وأوراق قبض.

وهناك مفهومان شائعان لراس المال العامل هما:

أولاً: المفهوم الصافي لرأس المال العامل:

ويعرف بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وبعبارة أخرى هو عبارة عن الموجودات المتداولة مطروحًا منها المطلوبات المتداولة.

وتكمن أهمية هذا التعريف في إعطائه مقياسًا كميًا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل. وهو يصفح كمقياس يستعمل من قبل الدائنين لتعرف متانة مركز المؤسسة المالي ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند ميعاد الاستحقاق، إذ كلما زاد مقدار الأصول المتداولة بالمقارنة مع المطلوبات المتداولة، كان ذلك دليلاً كميًا على قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات بسهولة والعكس صحيح، إلا أن القدرة الفعلية للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تتوقف أيضًا على نوعية الموجودات المتداولة.

ثانياً: المفهوم الإجمالي لرأس المال العامل:

يعرف إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد خلال سنة، وهذه الأصول تشمل النقد والأوراق المالية والحسابات المدينة والبضاعة.

ويتجاهل هذا التعريف الخصوم المتداولة، ويقوم على أساس تقسيم الموجودات إلى موجودات ثابتة تتصف ببطء الحركة، وموجودات متداولة تتصف بسرعة الحركة حيث تمر خلال كل دورة تجارة بحالة النقد ثم البضاعة ثم الديون ثم النقد، لتبدأ بعد ذلك دورة جديدة وهكذا.



ولإجمال رأس المال العامل أهمية خاصة كمؤشر التعرف مدى مناسبته لعمليات الشركة، وكذلك أهميته النسبية لإجمالي الموجودات، لأن تدني هذه الأهمية النسبية قد يكون أحد المؤشرات السلبية إلى وضع الشركة.

ومن المناسب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بنوع مكونات رأس المال العامل، إلى جانب الاهتمام بكمها لأن الكم وحده لن يكون كافيًا للتعبير عن سلامة هذا البند.

وإدارة رأس المال العامل هي عملية مستمر تتضمن العديد من العمليات والقرارات اليومية التي تحدد ما يلي:

1- مستوى استثمار المؤسسة في الموجودات المتداولة.

2- نسبة الدين قصير الأجل وطويل الأجل الذي ستستعمله المؤسسة لتمويل الموجودات.

3- مستوى الاستثمار في كل بند من بنود الموجودات.

4- مصادر التمويل وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر.

5- يختلف الاستثمار في الموجودات المتداولة عن الاستثمار في الموجودات الثابتة في مدى الإطار الزمني اللازم لاستعادة الأموال المستثمرة في أصل معين، ففي حالة الاستثمار في الموجودات الثابتة مثل الأرض والأبنية والآلات، فإن المؤسسة تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة ما استثمر، في حين يتم تصفية المستثمر في الموجودات المتداولة خلال فترة قصيرة تعتمد في طولها على طول الدورة التجارية المؤسسة.

تحليل دور رأس المال العامل *Operating Cycle Analysis*:

تتكون الدورة التشغيلية لأية مؤسسة من ثلاثة أنشطة رئيسية، هي:

1- شراء المواد (خام أو جاهزة).

2- الإنتاج (في حالة المؤسسات الصناعية).

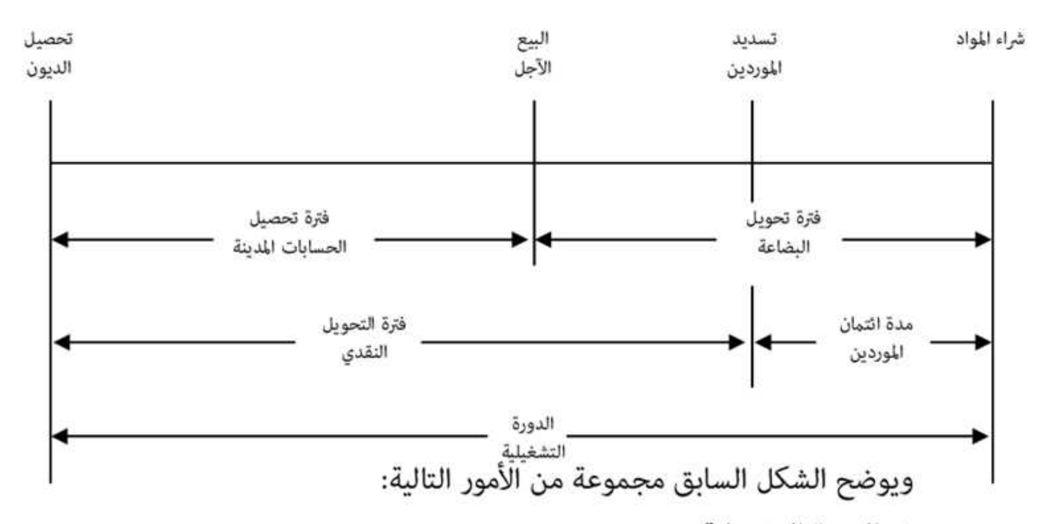
3- البيع.

وتؤدي ممارسة هذه الأنشطة إلى تدفق الأموال من وإلى المؤسسة، وتتصف هذه التدفقات بعدم التزامن وعدم التأكد. فعدم التزامن ينتج عن خروج الأموال لتسديد ثمن المشتريات قبل أن تباشر المؤسسة ببيعها ودخول الأموال إلى المؤسسة نتيجة لذلك. أما عدم التأكد، فناتج عن كون المبيعات المتوقعة والكلفة المرتبطة بذلك هي أمور غير مؤكدة بدقة.

لهـذين السـببين معـًا، وُجـد أن متطلبـات التشـغيل الجيـد تتطلـب اسـتثمارًا في الموجودات المتداولـة، فالاسـتثمار في النقـد يمكـن المؤسسـة مـن دفـع مـا يترتـب عليهـا مـن التزامات، والاستثمار في البضاعة يمكّنها من مواجهة طلبات العملاء بـالشراء، أمـا الاسـتثمار في الحسابات المدينة فيمكّنها من البيع لأجل، ويوضح الشكل التالي الدورة الشتغيلية للمؤسسة، وهذه الدورة تساوي في طولها طول فترة تحويل البضـاعة والحسـابات المدينـة، حيـث سـتتم الإشارة إلى مفاهيم مختلف مكونات هذه الفترة بعد الشكل مباشرة.

هذا ويمكن توضيح الدورة التشغيلية لمؤسسة ما من خلال الشكل التالي...

الدورة التشغيلية للمؤسسة



ويوضح الشكل السابق مجموعة من الأمور التالية:

1- الدورة التشغيلية:

وهي الفترة الزمنية اللازمة لشراء المواد الخام وتحويلها وبيعها، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

الدورة التشغيلية = فترة تحويل البضاعة + فترة تحصي الحسابات المدينة

2- فترة تحويل البضاعة:

وهي الفترة الزمنية اللازمة لإنتـاج البضـاعة وبيعها ويمكـن التعبـير عنها بالمعادلـة التالية:

فترة تحويل البضاعة = رصيد البضاعة × 365



كلفة المبيعات

3- فترة تحصيل الحسابات المدينة:

وهي الفترة اللازمة لتحصيل الديون، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{فترة تحصيل الديون (يوم)} = \frac{\text{رصيد الحسابات المدينة} \times 365}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

4- فترة ائتمان الموردين:

وهي الفترة الزمنية بين شراء المواد الخام ودفع قيمتها للموردين، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{فترة ائتمان الموردين (يوم)} = \frac{\text{الدائنون} \times 365}{\text{المشتريات}}$$

5- فترة التحويل النقدي:

تمثل المدى الزمني بين دفع ثمن المشتريات وتحصيل قيمة المبيعات، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

دورة النقد = الدورة التشغيلية – مدة ائتمان الموردين.

أهمية إدارة رأس المال العامل:

تتضمن إدارة راس المال العامل عددًا من المظاهر التي تجعل منه موضوعًا كبير الأهمية:

1- أثبتت الأبحاث أن الجزء الأكبر من وقت الإدارة المالية مكرس لأمور المؤسسة الداخلية اليومية، ويعتبر رأس المال العامل الجزء الأهم من بين هذه الأمور.

2- لأن الموجودات المتداولة تشكل جزءًا هامًا من الموجودات الكلية للمؤسسة، ولأنها سريعة الحركة، لذا فهي تستحق عناية الإدارة المالية الخاصة.

3- لإدارة رأس المال العامل أهمية خاصة لدى المؤسسات الصغيرة، فبالرغم من أن هذه المؤسسات تستطيع تخفيض استثمارها في الموجودات الثابتة عن طريق الاستئجار، إلا أنها لا تستطيع تجنب الاستثمار في النقد والحسابات المدينة والبضاعة، كذلك فإن محدودية



مصادر التمويل طويلة الأجل المتاحة لها تجبرها على الاعتماد الكبير على المصادر قصيرة الأجل، وكلا الأمرين يزيد من أهمية إدارة رأس المال العامل لمثل هذه المؤسسات.

4- وجود علاقة ارتباط قوية بين نمو المبيعات والاستثمار في الموجودات المتداولة، فالمؤسسة التي تبيع بمعدل (2500) جنيهاً يومياً لمدة 40 يوماً يصل الاستثمار في الحسابات المدينة لديها إلى (100000) جنيهاً، وستضاعف مثل هذا الاستثمار إذا زادت المبيعات التي (5000) جنيهاً يومياً مع بقاء مدة الائتمان كما هي.

ولما كان مثل هذا النمو يحدث سريعاً، لذا يترتب على الإدارة المالية أن تبقى ملمة بشكل مستمر بالتطورات التي تستجد على رأس المال العامل، لأن مثل هذه التطورات تحتاج إلى معالجة آنية.

مستويات الاستثمار في رأس المال العامل:

تتناول السياسية العامة لإدارة المال العامل موضوعين هامين هما:

أ- مستوى الاستثمار في رأس المال العامل.

ب- كيفية تمويل هذا الاستثمار.

وعلى المؤسسة أن تحدد الأثر المشترك لهذين العاملين معاً على كل من عوائدها، ومخاطرها.

واستكمالاً لهذه الغاية، سنتناول ما يلي ببعض التفصيل:

1-قرار الاستثمار في رأس المال العامل.

2-قرار تمويل رأس المال العامل.

3-الأثر المشترك للقرارين معاً.

هذا ويمكن تدبير التمويل اللازم باستعمال عدة مدخل منها:

1- مدخل المقابلة:

حسب هذا المدخل، يتم تدبير تمويل يتقابل في استحقاقه وعمر الأصول التي سيمولها هذا المدخل. وبالتحديد يقوم هذا المدخل على تمويل التغيرات الموسمية في الموجودات المتداولة باقتراض قصير الأجل، وتمويل الموجودات الطويلة الأجل (الثابتة) بتمويل طويل الأجل (رأسمال وديون طويلة الأجل)، أما الجزء طويل الأجل من الموجودات المتداولة، فيتم تمويله بمصدر طويل الأجل، وضمن هذا المدخل ينظم جدول الافتراض والتسديد للاقتراض قصير الأجل ليعكس



الذبذبة الموسمية في الموجودات المتداولة، و كما يلاحظ أن الاقتراض قصير الأجل ينخفض إلى الصفر في نهاية الموسم.

وكما يظهر، فإن الموجودات الثابتة والجزء الدائم من الموجودات المتداولة يتم تمويلها من مصادر طويلة الأجل مثل رأس المال والقروض طويلة الأجل، أما الموجودات المتداولة المتغيرة فيتم تمويلها من مصادر قصيرة الأجل.

2- المدخل المتحفظ لتمويل رأس المال العامل:

يقوم هذا المدخل على فكرة أن التدفقات الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها لا يمكن تزامنها بشكل كامل، كما يدّعي مدخل المقابلة، لذا تحاول الإدارة المالية للمؤسسة من خلال هذا المدخل بناء هامش أمان في جدول استحقاق الديون منطلقة في ذلك من القاعدة التي مفادها أنه "كلما قصر أجل الدين، زادت مخاطر عدم القدرة على وفائه" وتستطيع المؤسسة التقليل من خطر عدم الوفاء بطويل مدة استحقاق ديونها، ويمكن تحقيق ذلك بتمويل جزء من الاحتياجات الموسمية بدين طويل الأجل، وتؤدي مثل هذه السياسية إلى وجود فوائض نقدية لدى المؤسسة.

وحسب هذا المدخل، يتم استعمال نسبة عالية من الدين الطويل الأجل ونسبة منخفضة من التمويل قصير الأجل، ومثل هذا المدخل يقلل مخاطر الاقتراض القصير الأجل المتمثلة في احتمالات عدم القدرة على تسديدها، كما يخفض مخاطر الفائدة، وسيؤدي مثل هذا المدخل إلى تخفيض العائد على حقوق المالكين بسبب ارتفاع كلفة الاقتراض طويل الأجل.

ويمكن وصف هذا المدخل في إدارة رأس المال العامل بأنه مدخل متحفظ، لأن هامش الأمان المستعمل فيه يؤدي إلى صافي رأسمال عامل أعلى ونسبة تداول أعلى من الحالات التي لا يوجد فيها مثل هذا الهامش.

أولاً: قرار الاستثمار في رأس المال العامل:

يتأثر كل من حجم وطبيعة الاستثمار في الموجودات المتداولة لأية مؤسسة بمجموعة من العوامل المختلفة من ضمنها:

1-طبيعة منتجات المؤسسة.

2-طويل الدورة التشغيلية.

3-حجم المبيعات.

4-سياسة الاحتفاظ بالبضاعة.



5-سياسة الإئتمان.

6-كفاءة إدارة الموجودات المتداولة.

المقايضة بين الوائد والمخاطر عند مستويات رأس المال العامل المتفاوتة:

توجد مقاييس متعددة للتعبير عن العائد الذي يمكن أن تحققه المؤسسة والخطر الذي تتعرض له في سبيل ذلك، ولغايات تقييم إدارة رأس المال العامل، سيتم قياس عائد المؤسسة بصافي ربح العمليات مقسومًا على الموجودات). أما الخطر فسيتم قياسه بمقدار صافي رأس المال العامل ونسبة التداول، ويعبرا عن احتمال عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

وقبل أن تقرر إدارة المؤسسة المستوى لمناسب للاستثمار في رأس المال العامل، عليها أن توازن بين الربحية المتوقعة نتيجة لهذا المستوى من الاستثمار والمخاطر المتوقعة منه أيضاً.

والمستوى الأمثل للاستثمار في رأس المال العامل هو ذلك الذي تتعاظم في ظله ثروة المالكين، أي زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، وحيث أن مثل هذه النتيجة هي محصلة لمجموعة من العوامل منها المبيعات والتدفقات النقدية ودرجة الرفع المالي والتشغيلي، لذا نستطيع القول بأنه لا توجد سياسة للاستثمار في رأس المال العامل وحيدة ومثلى لجميع المؤسسات، إلا أنه مع ذلك يمكن الإشارة إلى معايير الصناعة، والتي تم بحثها عند الحدث عن التحليل المالي بالنسب، كمرجع يمكن قبوله على أساس أنها تمثل السياسة المعتدلة للاستثمار في رأس المال العامل.

ثانياً: تمويل رأس المال العامل:

يمول رأس المال العامل عادة من تركيبة مناسبة من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وتعتبر النسبة التي يمزج بها هذان المصدران من أهم الأمور التي تستحوذ على اهتمام الإدارة المالية للمؤسسة، لأنها تتضمن الكثير من المفاضلة بين العوائد والمخاطر.

ومصادر التمويل طويلة الأجل أكثر كلفة من مصادر التمويل قصير الأجل، لكن مخاطر التمويل قصير الأجل أعلى من مخاطر التمويل طويل الأجل بسبب الحاجة.

3- المدخل الجرئ:

يقوم هذا المدخل على استعمال المؤسسة لنسبة عالية من القروض قصيرة الأجل للاستفادة من الكلفة المنخفضة للاقتراض قصير الأجل، ويؤدي إتباع هذه السياسة إلى الاعتماد على هامش أمان سالب.

وباعتماد هذا المدخل، تكون المؤسسة قد اعتمدت على صافي رأسمال عامل منخفض، ونسبة تداول منخفضة أيضاً بالمقارنة مع المؤسسات التي تبنت المدخل المتحفظ.

ومن نتائج هذا المدخل، زيادة مخاطر السيولة لدى المؤسسة بالإضافة إلى احتمالات مواجهة صعوبة في تجديد قروضها قصيرة الأجل كلما استحقت، وكذلك مواجهة الذبذبة في أسعار الفوائد قصيرة الأجل.

هذا ونلاحظ أن التمييز الدقيق بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة عسير وغير متيسر بدقة رياضية فكلاهما يتم دوره. وقد يعتبر الأصل ثابتاً أو متداولاً تبعاً للمشروع الذي يقتنيه وطبيعة أعماله فمثلاً محفظة الأوراق المالية قد تعتبر أصلاً ثابتاً أو غير ثابتاً.

وربما كانت النية عند اقتناء الأصل والدور الذي يقوم به في المشروع هو خير أساس لإجراء هذه التفرقة مع اعتبار أن حياة المشروع والمستمرة مقسمة إلى فترات منتظمة يطلق على كل منها اسم المدة التجارية (عادة السنة).

فإن كانت النية الاحتفاظ بالأصل للمساعدة على الإنتاج لضرورة حتمية تستدعيها طبيعة أعمال المشروع اعتبر الأصل ثابتاً لضرورته للمشروع ممثلاً بذلك استثمار دائماً - كما يستتبع ذلك أن كل مصروف ينفق على هذا الأصل حتى يصبح قابلاً للاستعمال أي مهيناً للعمل يعتبر جزءاً من تكاليف الأصل وأن كانت النية استخدام الأصل في تمام الدورة لغرض تحقيق الربح (أي شرائه وبيعه لتحقيق الربح) فإنه يصبح أصلاً متداولاً - ويستتبع ذلك أن كل المصروفات التي تتفق كضرورة محتمة على هذه الأصول إلى أن تباع فعلاً يعتبر جزءاً من تكاليف هذه الأصول.

على أن هذا الأساس في التفرقة لا تعتبر قاعدة دقيقة واضحة. فالأصول الثابتة تعتبر متداولة ولكن ببطء - فجزء منها يندمج مع الأصول المتداولة ويدور معها لمحاولة استرداد ما نقص منها ضمن ثمن البيع. فمثلاً كلما أنتجت الآلة سلعة معينة فإن جزءاً من تكاليف الآلة يندمج في تكاليف الإنتاج لهذه السلعة وما يصدق على الآلات يصدق على جميع الأصول الثابتة الأخرى (عدا الأراضي) فهي تتم دورة تشبه دورة رأس المال المتداول ولكنها أبطأ وبالرغم من ضعف الحجة وصعوبة التفرقة بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة فإن التمييز الواضح بينهما مهم جداً من الناحية العملية إذ سيترتب عليه قياس مقدار نجاح المشروع ومتانة مركزه المالي.

ثالثاً: الأصول الوهمية:

يطلق هذا المصطلح على الخسائر والمصروفات التي يرغب في توزيعها على عدة سنوات لثقل عبئها على مدة تجارية واحدة.

ووجود الأصول الوهمية حالة استثنائية فلا نجدها في الميزانيات إلا عند بدء نشأة المشروع وإذا وجدت فإنها لا تمثل قيمة مادية أو معنوية ولكن مجرد خسائر أو مصاريف يرغب في توزيعها على عدة سنوات مقبلة.

الأهمية العلمية للتمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة:

للتفرقة بين الأصول الثابتة والمتداولة أهمية من عدة نواح أهمها:

1- تحديد نتيجة أعما المشروع من ربح أو خسارة.
2- قياس حالة اليسر في المشروع وقدرته على سد مطلوباته.
3- قياس قدرة المشروع على مقاومة الأزمات.
4- طريقة تقدير الأصول الثابتة والأصول المتداولة في المحاسبة.
5- تحديد رأس المال العامل.
6- تحديد علاقات ارتباط بين مختلف بنود الكشوف المالية.

وسوف نقوم بشرح تلك النقاط بإيجاز فيما يلي:

1- تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة:

يجب أن يتضافر ويتعاون رأس المال الثابت ورأس المال المتداول (في المعنى الاقتصادي) في استغلال المشروع. فبينما رأس المال الثابت هو السبب في الحركة وبدونه لا يمكن أن تبدأ دورة التجارة (دورة الأموال) إلا أنه وحده لا يتمم الدورة فهو يحقق الربح ويسدي خدمات ويعين على تحويل المواد إلى بضائع مصنوعة وفي نفس الوقت فإنه عرضة للهلاك ونقص القيمة بسبب مصروفات الإصلاح والصيانة كما أننا نجد أن رأس المال المتداول هو الذي يحقق الدورة والمفروض أن يسترد رأس المال المتداول وما هلك من أصول ثابتة ضمن ثمن البيع علاوة على الربح المراد تحقيقه من وراء هذه الدورة فرأس المال المتداول هو الذي يغطي جميع المصروفات ويجلب الربح بدورته وعلى ذلك يمكن استخلاص المبدأين الآتيين:

أ- أن نسبة الربح الصافي في مشروع ما تتناسب عكسياً مع القيمة الاستبدالية للأصول الثابتة بمعنى أنه كلما كبرت هذه القيمة قل الربح وإذا قلت زاد الربح فإذا فرض واستهلك



المشروع أصوله الثابتة كلها أو معظمها في السنة الأولى من اقتنائه لها فإن رقم الأرباح يرتفع في السنوات التالية لأن أرباح السنون التالية لن تتحمل إلا بعبء هذا الاستهلاك.

ب- أن نسبة الربح الصافي في المشروع تزداد طردياً مع رأس المال المتداول (في المعنى الاقتصادي) فكلما زاد رأس المال المتداول زادت الأرباح الصافية على أننا لابد أن نلاحظ أن دورته السريعة تزيد من هذه الأرباح أو تقلل من الخسائر.

ولكن المهم هو ضرورة التفريق بين الأرباح والخسائر الاستغلالي والأرباح والخسائر الاستثنائية من أصول ثابتة. فالأولى هي المتكررة المنتظمة التي تعتبر الغرض من إنشاء المشروع وهي التي يقاس بها نجاح المشروع ما الثانية فعرضية ولذلك يطلب عليها اسم أرباح وخسائر رأس مالية بينما يطلق على الأخرى اسم أرباح وخسائر إيرادية ولذلك لابد أن نفرق بين المصروفات والخسارة الرأسمالية والمصروفات والخسائر الإيرادية والإيرادات والأرباح الرأسمالية والإيرادات والأرباح الإيرادية.

2- قياس حالة اليسر في المشروع وقدرته على سد مطلوباته:

المقصود بحالة اليسر قدرة المشروع على سداد مديونيته في مواعيدها بدون إعسار أو التعرض لارتباك مالي.

ويمكن تصور ثلاث حالات لقياس حالة اليسر في المشروع:

أ- حالة اليسر عند التصفية.،

ب- حالة اليسر من واقع الميزانية.

ج- حالة اليسر في تاريخ معين لديون معينة معروف استحقاقها.

أ- حالة اليسر عند التصفية:

نفترض في هذه الحالة تصفية المشروع نهائياً أي تحويل أصوله جميعها إلى نقد سائل لسد مطلوباته (أموال الغير وأموال أصحاب المشروع).

ب- حالة اليسر من واقع الميزانية:

ونعني حالة اليسر من واقع الميزانية مقدرة المشروع على سد ديونه قصيرة الأجل الظاهرة في الميزانية العمومية. ويمكن تصور أربع وسائل يلجأ إليها المشروع للوفاء بتعهداته وهي:

* من أرباحه التي يحققها خلال المدة.
* بزيادة رأس ماله من أصحاب المشروع.

* بالتجاء إلى الاقتراض (أموال الغير) مرة أخرى.
* يبيع جزء من أصوله.

والوسائل الثلاث الأولى لا يمكن أن نأخذها في الحسبان عند قياس درجة اليسر من واقع الميزانية، فالأرباح قد لا تحقق وقد يتعذر زيادة رأس المال سواء من أصحاب المشروع أو عن طريق الاقتراض فلا يبقى بعد ذلك غير الوسيلة الأخيرة وهي بيع بعض أصول المنشأة. وهنا تظهر أهمية التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة. وواضح أنه إذا أريد للمشروع البقاء والاستمرار في نشاطه فلا مجال لبيع أي من أصوله الثابتة لأن بيعها سيشل حركة الإنتاج في المشروع كما أنها غالباً ما تباع بخسائر كبيرة. وعلى ذلك يمكن تقرير أن حالة المنشأة من واقع الميزانية لا يمكن إلا أن نربطها بالأصول المتداولة وحدها دون غيرها بل الأمر يستلزم ضرورة تحليل هذه الأصول للتعرف على مدى سيولتها أو تحويلها إلى نقد سائل.

ولذلك طريقتان أولهما:

* النسبة العادية أو نسبة التداول أي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة وهي تبين عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي الخصوم المتداولة.
* النسبة الجامدة أو النسبة النقدية وهي نسبة مجموع النقدية والاستثمارات سهلة التحويل أي نقدية إلى الخصوم المتداولة وهنا نستبعد البضائع أو الأصول المتداولة المشكوك في إمكان تحويلها إلى نقود كالديون.

والخلاصة أن حالة اليسر من واقع الميزانية تتأثر بنسبة الأصول المتداولة وخاصة النقدية إلى الخصوم المتداولة كما تتأثر إلى حد كبير بالنسبة بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

ج- حالة اليسر الوقتي أي في تاريخ معين:

هي مقدرة المشروع على سد ديونه الحالية في تاريخ معين أو خلال بضعة أيام قليلة قادمة كورقة دفع أو شراء بضائع بالنقد ودفع أجور ومهايا وواضح أنه في هذه الحالة لا مجال لمقارنة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة والغالب أن يلجأ المشروع إلى النقد أو الاستثمار المضمونة أو خصم أوراق القبض أو بيع جزء صغير من الضائع بهذا الترتيب خاصة إذا كانت إدارة المشروع ساهرة على مصالحه وتحقق فيه مبدأ السيولة باستمرار.



3- قياس مقدرة المشروع على مقاومة الأزمات:

من الواضح أن المشروع الذي تشمل أصوله نسبة أقل من الأصول المتداولة أقل مناعة على مقاومة الأزمات حيث أن حالة اليسر فيه ضعيفة إلا أننا عندما نتكلم عن مقدرة المشروع على مقاومة الأزمات فإننا ننظر من وجهة نظر خاصة وهي أن المشروع الذي يتوسع في اقتناء الأصول الثابتة حتى ولو كان مصدر تمويلها أصحاب المشروع فقد مرونته ويتعرض في أوقات الكساد والشدة إلى انخفاض نشاطه وتعرضه للانهيار بنسبة أكبر مما لو كان قد توسع في تخزين بضائع أو مواد أولية أو بمعنى آخر توسع في أصوله المتداولة.

ففي حالة الكساد وحدة الأزمة فإن الأصول الثابتة تتعطل عن عملها جزئياً على الأقل بسبب كثرة العرض وقلة الطلب مما يكلفه كثيراً من الخسائر الناتجة عن الاستهلاك ومصروفات الصيانة للأصول الثابتة.

فمن وجهة تحديد نتيجة أعمال المشروع وقياس حالة اليسر التي يكون عليها المشروع ومقدرته على مقاومة الأزمات نجد أن وجود أصول متداولة أكثر من الأصول الثابتة يعتبر إلى حد كبير أقل خطراً على المشروع.

وسوف نرى أيضاً أن الأصول المتداولة أكثر قابلية لأن تظهر بقيمتها الحقيقية من الأصول الثابتة أي أن رأس المال المتداول (الأصول المتداولة) في تقديره بالميزانية أقرب إلى الدقة وسلامة التقدير من رأس المال الثابت (الأصول الثابتة).

4- طريقة تقدير الأصول الثابتة والأصول المتداولة في المحاسبة:

الأصل أنه لا يمكن تحديد المركز المالي أو نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة إلا بعد تمام تصفية أعمال المشروع ولما كان ذلك لا يرضي المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في المشروع لذلك تقسم حياة المشروع إلى مدد تجارية لتحديد نتيجة أعمال المشروع في نهاية كل مدة كما جرى العرف على الاتفاق على طرق عرضية تحكمية لتقدير الأصول لاستحالة تحديد قيمة الأصول بالدقة الرياضية الواجبة لأنه أمر يخص المستقبل المجهول.

والأصل أن تقدر الأصول جميعاً على أساس ثمن التكلفة وفي حالة الأصول المتداولة يلجأ إلى التقدير بسعر السوق إذا كان أقل من ثمن التكلفة وهذان الأساسان للتقدير تمليهما اعتبارات عملية وإدارية أكثر من أي شئ آخر وعلى ذلك يتضح أن الأصول الثابتة تسعر تسعر على أساس ثابت بينما الأصول المتداولة تسعر بأقل سعرين.



الأصول الثابتة:

تسعر بشعر الشراء رائداً جميع المصروفات التي تتفق عليها حتى ولو كانت إيرادية بطبيعتها حتى يصبح الأصل قابلاً للاستغلال ولما كانت قيمة الأصول الثابتة تتغير باستمرار فلا يمكن أن نتصور سعر البيع أو سعر السوق في التقدير للأسباب الآتية:

1-أنها غير قابلة للبيع بطبيعتها خلال حياة المشروع وإذا بيعت عرضاً فما يتحقق من ربح أو خسارة نتيجة لذلك يعتبر ربح استثنائي.

2-في كثير من الأحوال لا توجد سوق لتحديد سعرها.

3-بما أنها لن تباع فعلاً خلال حياة المشروع فتسعيرها بسعر البيع يكون أرباح أو خسائر صورية.

4-تنقص قيمة الأصول الثابتة باستمرار بالاستعمال ومضى الزمن ولا يمكن تحديد سعر المثل بدقة.

وعلى ذلك لا يبقى إلا سعر التكلفة لتسعيرها به إلا أن تسعيرها بسعر التكلفة ولو أنه أقرب إلى الدقة لا يوفى إلى الأغراض المالية التي يعمل من أجلها الاستهلاك.

هذا وتتأثر قيمة الأصول الثابتة في المشروع بثلاث أنواع من التقلبات:

أ- تقلبات غير إدارية كارتفاع دائم أو انخفاض دائم في قيمتها كحالة الأراضي التي ترفع قيمتها بسبب تحسينات في المنطقة كفتح طريق. أو حالة الآلات التي تنخفض قيمته باستمرار سواء بسبب الاستعمال أو لأسباب خارجية.

ب- تقلبات مباشرة كزيادة رأس المال زيادة عينية وإضافة أصول جديدة إلى الأصول الموجودة.

ج- أسباب إدارية راجعة لطبيعة العمل في المنشأة وذلك عن طريق الحركة بين الأصول الثابتة والمتداولة.

الأصول المتداولة:

جرى العرف المحاسبي على تسعيرها بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل ولأسباب إدارية فإن هذا السعر أقرب إلى الحقيقة في تاريخ عمل الميزانية لأن أغلب الظن أنها ستباع خلال المدة التجارية القادمة وبأسرع ما يمكن فالتنبؤ أيسر لقصر المدة.



وطالما لا يمكن الوصول إلى حل علمي لمشكلة التقدير فعلينا أن نعـي هـذا الوضع لتقدير وفحص محتويات أصول الميزانية إذا أردنا أن نرتب عليها نتائج مالية أو تنبؤية حتى نأخذ الأرقام بمنتهى الحذر ونعلم حدودها لاستنتاج النتائج منها.

هذا مـع ملاحظـة أن الأصـول المتداولـة تختص بعوامـل زيـادة أو نقـص ترجـع إلى طبيعتها وظروفها إلى تميزها في المنشأة وهي أن هدفها الأرباح والخسـائر التـي تتولـد نتيجـة الدورات المستمرة وبجانب ذلك فهي تخضع لنفس الظروف التي تخضعها لها الأصول الثابتة.

5- رأس المال العامل:

ويطلق على مجموعة الأصول المتداولة اسم رأس المال العامل. أما صـافي رأس المـال العامل فهو مقـدار زيـادة الأصـول المتداولـة عـلى رأس المـال المتـداول (أي المطلوبـات التـي تستحق في أقل من مدة تجارية وحدة).

ويجب أن تزيد الأصول المتداولة عـن الخصـوم السـائرة بقـدر معـين حتـى يتحقـق أصحاب الخصوم السائرة من الـدفع الفوريـة لاسـتحقاقهم. وتحديـد صـافي رأس المـال العـام يستلزم التمييز الدقيق بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة. كما يستلزم التفريق بين الخصوم السائرة (المتداولة) والخصوم الدائمة طويلة الأجل الثابتة.

6- تحديد علاقات ارتباط بين مختلف بنود الكشوف الماليـة وأقسـام الميزانيـة العمومية:

يتطلب التحليل المالي إيجاد نسب تبين علاقات بـين مختلـف بنـود حسـاب الأربـاح والخسائر ومختلف الأصول والخصوم بالميزانية العموميـة مـما يمكـن أن يفيـد في تبـين متانـة المركز المالي للمشروع ومدى كفايته.

هذا ويلاحظ أن البيانات المالية توجـد في ثـلاث قـوائم رئيسـية ومـا يرفـق بهـا مـن إيضاحات أو جداول مكملة، والقوائم المالية المقصودة هنا هي:

1- قائمة المركز المالي أو بيان الميزانية العمومية:

وتمثل أصول المنشأة مقارنة بالالتزامات المترتبة على هذه الأصول في لحظـة زمنيـة هـي نهاية الفترة المالية المعدة عنها البيانات. وبعبارة أخرى توضح الميزانية العمومية مصـادر الأمـوال (المطلوبة وحقوق الملاك) مع أوجه استخدامات هذه الأموال (الأصول). وتختلف صـور الميزانيـة العموميـة، فبيـنما يتخـذ شـكلها التقليـدي صـورة حسـاب يظهـر أصـول المنشـأة في الجانـب



الأيمن مقابل المطلوبات وحقوق الملاك في الجانب الأيسر، هناك اتجاه متزايد نحو تصويرها في شكل قائمة تظهر الأصول معروضة مع المطلوبات وحقوق الملاك في جانب واحد ولكن بطريقة تربط مصادر الأموال باستخداماتها.

وإذا كانت ميزة الشكل التقليدي للميزانية كما يتمثل بالجدول رقم (1) هي تيسير عملية المقارنة بين أرقام الأصول من جهة وأرقام المطلوبات وحقوق الملاك من جهة أخرى، فإن ما يعاب عليه هو عدم توضيح العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها. أما تصويرها في شك قائمة فيتلافى هذا العيب بربط مصادر التمويل طويل الأجل (حقوق الملاك والخصوم طويلة الأجل) باستخدامات الأموال طويلة الأجل (الأصول الثابتة) وكذلك بربط مصادر التمويل قصير الأجل (المطلوبات المتداولة) باستخدامات الأموال قصيرة الأجل (الأصول المتداولة) بقصد الإفصاح عن صافي رأس المال العامل كما تتمثل بالجدول رقم (2).

وأيا كانت الصورة التي تظهر بها الميزانية العمومية فهناك عدة اعتبارات، لابد من مراعاتها، ومن أهم هذه الاعتبارات بالإضافة إلى الشروط الشكلية، تطبيق مبدأ الأهمية النسبية سواء في:

أ- مجال تبويب عناصر وذلك بحيث تكون الأولوية في الترتيب للأصول المدرة للإيراد حسب طبيعة نشاط المنشأة وذلك في جانب الأصول، يقابلها مصادر تمويل هذه الأصول في جانب المطلوبات وحقوق الملكية.

ففي الشركات الصناعية مثلاً، يراعى تسبيق باب الأصول الثابتة وهي المدرة للإيراد على بقية الأبواب الأخرى، كما تسبق حقوق المساهمين على أية أبواب أخرى للالتزامات. بينما في الشركات المالية كالبنوك التجارية مثلاً تعطى الأولوية للأصول المتداولة على غيرها من الأصول كما تعطى الأولوية للمطلوبات المتداولة على غيرها من الالتزامات.

ب- أو في مجال دمج عناصرها وذلك بمراعاة تحديد مستوى الدمج المنسب لمفردات الأبواب، الذي يجعل خسارة المعلومات المترتبة على الدمج عند حدها الأدنى.

2- قائمة الدخل أو بيان الأرباح والخسائر والأرباح المحتجزة:

وتوضح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية، مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحاً أو خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الأرباح وما يتم احتجازه منها.



وتختلف الصور التي تظهر بها هذه القائمة في البيانات المالية المنشورة إذ بينما يميل البعض إلى إظهارها في شكلها التقليدي وهو الحساب، هناك اتجاه متزايد نحو تصويرها في شكل قائمة.

وكما هو الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي لابد أيضاً من توفر بعض الشروط في قائمة الدخل لجعلها مناسبة لأغراض التحليل المالي من قبل رجال الأعمال. فبالإضافة لشروطها الشكلية لابد هنا أيضاً من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح المناسب سواء في تبويبها أو في دمج عناصرها وذلك بكيفية تحقق ما يلي:

أ- الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها، مما يتطلب إظهار إيراد المنشأة من نشاطها العادي مستقلاً عن إيراداتها المحققة من مصادر أخرى. وهذا ما يستدعي بالمقابل إظهار مصروفات النشاط مستقلة عن المصروفات والخسائر الأخرى.

ب- الإفصاح عن كل من مجمل ربح النشاط، وصافي ربحه في بندين مستقلين وذلك قبل الوصول إلى صافي الربح العام.

3- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها أو بيان التغيرات في المركز المالي:

وتوضح هذه القائمة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال من أوجه استخدامات هذه الأموال، خلال الفترة المالية. لذا يمكن إذا ما أعدت في صورة مقارنة ولعدة فترات مالية متتالية أن توفر معلومات مفيدة عن سياسات التمويل والاستثمار في المنشأة. كما أنها إذا ما أعدت وفقاً للمدخل النقدي أي في صورة قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها كأداة جيدة من أداة تحليل الائتمان.

ويمكن إعداد هذه القائمة في ثلاث صور حسب الغرض من أعدادها:

أ- كأن تعد بشكلها التقليدي الذي يوضح مصادر الأموال المتاحة للمنشأة من جميع المصادر وكذلك أوجه استخداماتها في جميع المجالات. ويطلق على القائمة المعدة بهذا الشكل وبصورة متوازنة "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها".

ب- كما يمكن إعدادها بشكل آخر يبرز التغيرات الحادثة في صافي رأس المال العامل فقط. فتسمى حينئذ قائمة مصادر واستخدامات رأس المال العامل أو قائمة التغيرات في المركز المالي.

ج- ويمكن إعدادها في صورة ثالثة تلخص التغيرات الحادثة فقط في البنود التي تترك آثاراً على النقدية بمعنى أن التركيز هنا يكون على التدفقات النقدية *Cash Flows* وليس التدفقات المالية *Funds Flows* وعلى المركز النقدي للمنشاة لا مركزها المالي. والقائمة بشكلها الأخير تدعى قائمة التدفقات النقدية وهي الأكثر استخداماً في العصر الحاضر.

الشركة (س)

الميزانية العمومية في 12/31/ ....

الأصول	جزئي	كلي	الأصول	جزئي	كلي
الأصول المتداولة			مطلوبات متداولة		
نقدية	××		دائنون	××	
مدينون (صافي)	××		أوراق دفع	××	
مخزون	××		قروض قصيرة الأجل	××	
جملة الأصول		××	جملة المطلوبات المتداولة		×××
الأصول الثابتة			مطلوبات طويلة الأجل		
أراضي	××		قروض طويلة الأجل	××	
مباني (صافي)	××		سندات طويلة الأجل	××	
معدات وآلات صافي	××				
جملة الأصول الثابتة		×××	جملة المطلوبات طويلة الأجل		×××
			جملة المطلوبات		×××
أصول غير ملموسة			حقوق المساهمين		
شهرة	××		راس المال من الأسهم العادية	××	
علامات تجارية	××		احتياطيات	××	
			أرباح محتجزة	××	
جملة الأصول غير الملموسة		×××	جملة حقوق المساهمين		×××
جملة الأصول		×××	جملة المطلوبات وحقوق المساهمين		×××

جدول

الشركة (س)

الميزانية العمومية في 12/31/ ....

بيـــان	جزئي	كلي
أصول متداولة		
نقدية	××	
مدينون (صافي)	××	
مخزون	××	
		×××
يطرح المطلوبات المتداولة		
دائنون	××	
أوراق دفع	××	
قروض قصيرة الأجل	××	
جملة المطلوبات المتداولة		(×××)
صافي رأس المال		×××
يضاف الأصول الثابتة		
أراضي	××	
مباني (صافي)	××	
آلات ومعدات (صافي)	××	
جملة الأصول الثابتة		×××
جملة استخدامات الأموال		×××
مطلوبات طويلة الأجل		
قروض طويلة الأجل	××	
سندات طويلة الأجل	××	
جملة المطلوبات طويلة الأجل		×××
حقوق المساهمين		
رأس المال من الأسهم العادية	××	
احتياطيات	××	
أرباح محتجزة	××	
جملة حقوق المساهمين		×××
جملة مصادر الأموال		×××



جدول

الشركة (س)

قائمة الدخل والأرباح المحتجزة للسنة المنتهية في 12/31/ ....

بيـــــان	جزئي	كلي
صافي المبيعات	××	
يطرح: تكلف المبيعات	××	
مجمل الربح		××
يطرح: مصروفات التشغيل		
بيت وتسويق	××	
إدارية وعمومية	××	
جملة المطلوبات المتداولة		(××)
ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب		××
EBIT		
مصروفات الفوائد		(××)
صافي الربح قبل الضريبة *EBT*		××
يطرح ضريبة الدخل		(××)
صافي الربح		××
يضاف: رصيد الأرباح المحتجزة في بداية العام		
		××
الأرباح المتاحة للتوزيع		××
يطرح: توزيعات أرباح		(××)
رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية العام		××

جدول

الشركة (س)

قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في 12/31/ ....

كلي	جزئي	بيـــــان
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:
	××	النقدية المحصلة من العملاء
	(××)	النقدية المدفوعة للموردين
	(××)	النقدية المدفوعة للمصروفات
×××		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:
	××	نقدية محصلة من بيع أراضي
	××	نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل
	(××)	نقدية المدفوعات لشراء آلات ومعدات
	(××)	نقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل
×××		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
		التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:
	××	نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل
	××	نقدية محصلة من إصدار أسهم
	(××)	توزيعات أرباح نقدية
×××		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
×××		صافي التدفق النقدي خلال العام
×××		يضاف: رصيد النقدية في بداية العام
×××		رصيد النقدية في نهاية العام

هذا ويلاحظ أن البيانات المالية التي تحتوي عليها هذه القوائم تعاني من نواحي القصور التالية:

1- البيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي. ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لتأثير نوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المنشأة بشأن الاعتراف *Recognition* بكل من الإيرادات والمصروفات وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما كالسياسات المتبعة مثلاً في مجال: استهلاك الموجودات الثابتة، وتقييم المخزون، والرسملة، وكذلك حسب درجة تحفظ السياسات التي تتبناها إدارة المنشأة في مجال تكوين



المخصصات والاحتياطيات. ذلك يعني أن منشأتين (أ، ب) مثلاً متساويتان في جميع نواحي نشاطهما التشغيلي لكن أحدهما ولتكن (أ) مثلاً تستخدم سياسات متشددة في القياس كطريقة القسط المتناقض في استهلاك موجودات الثابتة، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً *LIFO* في تقييم مخزونها السلعي، في حين تستخدم الأخرى (ب) طريقة القسط الثابت، وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً *FIFO*، سيظهران سواء في قائمة الدخل أو في الميزانية العمومية أرقاماً متناظرة مختلفة. بمعنى أن صافي الربح الذي تظهر (أ) في قائمة الدخل سيكون منخفضاً وبدرجة ملحوظة عن قائمة الدخل للمنشأة (ب). كما أن الموجودات الثابتة والمخزون السلعي للأولى (أ) سيظهران في ميزانيتها أيضاً بقيم قد تختلف وبصورة جوهرية عن نظائرها في ميزانية المنشأة (ب) ذلك ينعكس بالطبع على مدى موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي عن أداء المنشأتين لتصبح تلك المؤشرات بلا معنى وغير قابلة للمقارنة.

2- كما تعد البيانات المحاسبية المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ والافتراضات أو الفروض منها مثلاً: فرض القياس النقدي، وفرض ثبات وحدة النقد، ومبدأ التكلفة التاريخية، وفرض استمرارية المشروع.

وتترك هذه الفروض بصمات واضحة على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات. فهي تاريخية طبيعتها في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المشروع. كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة وغير صالحة للتحليل المالي خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبياً. زد على ذلك فإن فرض الاستمرارية لا تعتمد صحته في جميع الظروف والأحيان فيصبح مجالاً للشك وبالتالي يفقد تلك البيانات أهم ركيزة لها.

3- من جانب آخر فالبيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية ومع أن البيانات الكمية عنصر هام من مدخلات القرار، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية إن لم تزد عنها في كثير من الأحوال. من هنا على رجل الأعمال لكي ينجح في اتخاذ قراره أن يسعى لاستكمال الجانب الوصفي من مدخلات القرار من مصادر أخرى للمعلومات غير البيانات المالية المنشورة وذلك مثل دراسات السوق، الاستشارات، أو الاتصالات المباشرة.



الفصل الخامس

تحليل الخصوم - أقسامها وأنواعها

"جانب الخصوم في الميزانية"





الفصل الخامس
تحليل الخصوم – أقسامها وأنواعها
" جانب الخصوم في الميزانية "

مصادر رأس المال :

1- تدبير المال من أصحاب المشروع.

2- تدبير المال من الغير عن طريق الاقتراض أو ما شاكل ذلك كالشراء الأجل

ولا شك أن أفضل الطرق هي الحصول على المال عن طريق أصحاب المشروع لأن المال في هذه الحالة لا يكلف المشروع فوائد - كما أن المشروع لا يكون مهدداً بدفع القرض خال حياته. فهذا النوع الأول من التمويل أدعى إلى ثبات المشروع واستقراره فالتمويل يجب أن يعتمد أساساً على أموال أصحاب المشروع وخاصة في اقتناء الأصول الثابتة ومعظم الأصول المتداولة. ولا يجب أن يلجأ المشروع إلى أموال الغير عن طريق الاقتراض إلا للخروج من مأزق وقتي أو انتهاز فرصة للشراء بأسعار مخفضة أو للتمويل الموسمي فالالتجاء إلى الاقتراض وخاصة في فترة الإنشاء يعرقل نمو المشروع في بدء حياته من تحقيقها إلا على حساب نقص في رأس ماله العامل.

ومن أخطر الأمور على المشروع الالتجاء إلى الاقتراض لاقتناء أصول ثابتة فهي بطبيعتها لا تدر أرباحاً يمكن عن طريقها دفع الفوائد الدورية كما أنها غير قابلة للبيع حتى يمكن سد القروض منها.

ويتخذ رأس مال أصحاب المشروع أشكالاً تختلف باختلاف الشكل القانوني للمشروع التاجر الفرد (رأس المال) شركات التضامن (حساب رأس المال الشريك، حساب جاري الشريك) شركات التوصية (رأس مال الشريك الموصي، رأس مال الشريك المتضامن شركات المساهمة (أسهم عادية، ممتازة، مجمعة أرباح... إلخ).

كما يعتبر من قبيل رأس المال أصحاب المشروع الاحتياطيات (عدا المخصصات والأرباح المرحلة.

كما يتخذ رأس مال الغير عدة أشكل تنحصر في ثلاثة أنواع: قروض طويلة الأجل – قروض متوسطة الأجل – قروض قصيرة الأجل أو تحت الطلب. ويعتبر ضمن القروض قصيرة



الأجل الشراء لأجل، وتحصل شركات المساهمة عادة على القروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل بإصدار السندات أو بعقد القروض برهن ممتلكاتها.

ولا شك أن الإقدام على إنشاء مشروع ما قبل تقدير وحسبان رؤوس الأموال اللازمة وتدبيرها أمر من الخطورة بمكان لأن المشروع سيقع في ورطة أن عاجلاً أو آجلاً فأما أن يوقف المشروع أعماله وأما أن يلجأ إلى الاقتراض وكلا الحالتين يضر بمصير المشروع.

ويجب أن يكون رأس المال كافياً لحاجات المشروع لأنه إذ قل على الحاجة علق نمو المشروع ونجاحه فلا يتمكن من انتهاز فرص الشراء بأحسن الشروط وترتفع ثمن التكلفة ويقل الربح وربما يلجأ إلى الاقتراض فيضطر إلى دفع فوائد باهظة.

وإذا زاد رأس المال كثيراً عن حاجة المشروع فإن الفائض يبقى عاطلاً وبذلك لا يتمكن المشروع من توزيع أرباح كافية وتضطر الإدارة إلى المخاطرة بالأموال الزائدة في المضاربات.

وتوجد طريقة ثالثة للتمويل وهي حجز جزء من أرباح المشروع التي تتحقق سنوياً ويطلق على هذه الطريقة اسم طريقة التمويل الذاتي أو التمويل الداخلي.

وهذه الطريقة في التمويل طريقة مثلى إذا استعملت بالحذر الواجب وتدعم مركز الشركة في أوقات الأزمات. إلا أنه يعاب عليها أنها تحرم أصحاب رأس المال من أرباح تحققت كما تغري المديرين على التوسع في الأعمال والانحراف عن أغراض المشروع.

ويعتبر اختلال التوازن بين رأس مال أصحاب المشروع ورأس مال الغير (المقترض) سبباً مهماً من أسباب فشل المشروعات وخاصة في أوقات الكساد.

ولا يجب أن نستنتج أن الاقتراض يعرض مركز المشروع دائماً للتزعزع فطالما يتمكن المشروع من دفع الفوائد في مواعيدها ومقابلة التزاماته في الميعاد المحدد فلا ثمة خطر بالمرة.

مقارنة الأصول بعضها والخصوم بعضها والأصول بالخصوم وأهمية ذلك في إبراز معلومات تدل على قوة المركز المالي للمشروع ومدى كفايته:

لقد أجريت عدة محاولات لوضع مقاييس نمطية (أي ارتباطات ممثلة في نسب بيان مختلف الأصول والخصوم وبنود حسابات النتيجة) يستدل منها على حال المشروع من حيث مركزه المالي ومدى كفايته. على أن هذه المقاييس لا تعتبر مقاييس نموذجية ولكنها فقط مقاييس نسبية فإذا لم تتوافر هذه المقاييس في أصول وخصوم الميزانية وحسابات النتيجة فإنها تستعدي إقصاء الانحرافات لمعرفة أسبابها.

ونلاحظ أن بعض هذه النسب يدل على درجة السيولة وبعضها يدل على كفاية استثمار الأموال وبعضها على نسبة تدبيره عن مصدرة. كما توجد نسب تدل على الربحية وكلها تتعلق بالمال وحسن استثماره في أعمال المشروع.

1- نسبة الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة:

يطلق عليها اسم نسبة التداول وتدل هذه النسبة على مقدرة المنشأة على سد ديونها من واقع الميزانية أي أنها تبين عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي بها الخصوم المتداولة.

وقد تستعمل نسبة أكثر حذراً وهي النسبة النقدية بمقارنة النقدية والاستثمارات سهلة التحويل إلى نقود بالخصوم المتداولة (وهذه النسبة تعتبر معقولة جداً إذا كانت 1/2).

2- نسبة الخصوم المتداولة: صافي رأس مال أصحاب المشروع:

هذه النسبة تقيس نسب التمويل من أصحاب المشروع وتدل على متانة المركز المالي للمنشأة من حيث ضمان أموال أصحاب المشروع للمطلوبات المستحقة خلال سنة هذه النسبة تكون معقولة إذا كانت ما بين (21% إلى 68%).

3- نسبة أموال الغير: صافي رأس مال أصحاب المشروع:

تدل هذه النسبة على عدد الجنيهات المستثمرة من رأس المال المفترض مقابل كل جنيه مستثمر من رأس مال أصحاب المشروع.

وإذا زادت الخصوم الممثلة لأموال الغير عن صافي رأس مال أصحاب المشروع كان ذلك غالباً دليل على عدم كفاية الإدارة بنفس نسبة هذه الزيادة.

4- نسبة الديون طويلة الأجل: صافي رأس المال العامل:

تدل هذه النسبة على سلامة المركز المالي للمنشأة ومقدرتها على دفع فوائد ديونها طويلة الأجل في مواعيدها وإذا زادت الديون طويلة الأجل عن صافي رأس المال العامل فتكون هذه ظاهرة سيئة في المشروع.

5- نسب الأصول الثابتة: صافي رأس مال أصحاب المشروع:

تدل هذه النسبة على مدى تمويل الأصول الثابتة من صافي رأس المال العادي لأصحاب المشروع، وهذه النسبة تكون جيدة إذا كانت ما بين (50% إلى 60%) أي الجزء المجمد من رأس المال).



6- صافي المبيعات: بضاعة آخر المدة (المخزون السلعي):

تدل هذه النسبة على معدل سرعة دوران البضاعة أي عدد مرات بيع متوسط الموجودات، من البضاعة خلال مدة معينة لغرض تحقق الأرباح وتبرز مثل هذه النسبة مدى المقدرة والكفاية على استغلال الأموال.

7- نسبة المخزون السلعي: صافي رأس المال العامل:

وتستخدم هذه النسبة للمساعدة على الوصول إلى كمية البضاعة المناسبة للمنشأة وتعتبر هذه النسبة متممة للنسبة السابقة في الاستنتاج لأنه كلما زادت بضاعة آخر المدة زادت الخسائر الناتجة في حالة هبوط الأسعار وبذلك بسوء مركز رأس المال العامل.

8- نسب صافي المبيعات: رأس مال أصحاب المشروع:

تدل هذه النسبة على مدى الكفاية في استثمار أموال المنشأة

9- نسبة صافي المبيعات: صافي رأس المال العامل:

تمثل هذه النسبة معدل دوران رأس المال العامل.

10- نسبة صافي الربح: صافي رأس مال أصحاب المشروع:

وتبين هذه النسبة مدى مقدرة الإدارة على استغلال الأموال وتحقيق الأرباح.

11- نسبة صافي الأرباح: صافي المبيعات:

وتدل على كفاءة الإدارة والتحليل المقارن لعدد من الحسابات الختامية لنفس المنشأة يكون ذا دلالة أكبر لتحديد الاتجاهات مما يمكن من معرفة سير الظاهرة في الماضي وبالتنبؤ بالظروف المستقبلية يمكن تقدير سير الظاهرة في المستقبل مما يمكن من تكوين الميزانيات التقديرية.

12- نسبة صافي المبيعات: الأصول الثابتة:

وتدل هذه النسبة على سرعة دوران الأصول الثابتة.

13- نسبة صافي المبيعات: مجموع الأصول:

وتدل هذه النسبة على سرعة دوران الأصول جميعاً.

14- نسبة الأرباح الصافية: رأس المال العامل:

وتدل على مدى كثافة رأس المال وسرعة دورانه في تحقيق أرباح المشروع.



- وبعد هذا العرض لعناصر الميزانية نورد فيما يلي الكيفية التي يتم من خلالها استخدام تلك الميزانيات في التحليل وذلك من خلال استعراض طرق المقارنة الداخلية وذلك على النحو التالي:

1- المقارنة الداخلية لميزانيتين عموميتين متتاليتين:

تتمثل هذه المقارنة في إيجاد مقدار التغير في قيمة كل بند من بنود الميزانية لقائمتين متتاليتين لمنظمة واحدة وذلك على اعتبار أن السنة الأولى هي سنة الأساس والسنة الثانية هي سنة القياس ثم إيجاد نسبة هذا التغير وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي[1]:

شركة الشرق للملابس الجاهزة

الميزانية العمومية المقارنة في 2002/12/31 - 2003/12/31

المبيعات	1999	2000	2001	2003
الأصول				
الأصول الثابتة				
* أراضي	46	36	(10)	(%21.7)
* مباني	209	209	-	-
* آلات ومعدات	569	687	118	%20.7
	824	932	108	%13.1
فائض الإهلاك	(450)	(546)	26	%21.3
مجموع الأصول الثابتة	374	389	12	%3.2
الأصول المتداولة				
* نقدية	635	385	(350)	(%39.4)
* سندات حكومية	203	-	(203)	(%100)
* ذمم	979	1850	871	%88.9
* مخزون	2283	3890	607	%26.6
مجموع الأصول المتداولة	4100	5125	1025	%25
الأصول الأخرى				
* استثمارات	93	443	350	%37.6

(1) هيثم محمد الزغبي - مرجع سبق ذكره، ص 190 وما بعدها.



* أصول متنوعة	57	52	(5)	(%8.8)
مجموع الأصول الأخرى	150	495	345	%23
مجموع الأصول	4624	6006	1382	%29.9
الخصوم الثابتة				
حقوق الملكية				
* رأس المال المدفوع	1280	1500	220	%17.2
* أرباح محتجزة	1550	1970	420	%27.1
مجموع الخصوم الثابتة	2830	3470	640	%22.7
خصوم طويلة الأجل				
قروض طويلة الأجل	1075	925	(150)	(%13.9)
الخصوم المتداولة				
* قرض مصرفي	-	350	350	-
* موردون	244	436	192	%78.7
* دائنون مختلفون	250	500	250	%100
* مستحقات	133	298	175	%142.3
* أخرى	102	27	(75)	%73.5
مجموع الخصوم المتداولة	719	1611	892	%124.1
مجموع الخصوم	4624	6006	1382	%29.9

والآن يمكن ملاحظة الآتي:

1-زادت الأصول الثابتة في سنة القياس بنسبة 3.2% عما كانت عليه في سنة الأساس وهذا يزيد من مركز المنظمة المالي.

2-زادت الأصول المتداولة في سنة الأساس بنسبة 25% عن سنة الأساس وهذا يزيد من مركز المنظمة المالي.

3-زيادة الأصول المتداولة بنسبة أكبر من زيادة الأصول الثابتة تعني زيادة حجم السيولة والتدفق النقدي والقدرة على السداد.

4-زادت الخصوم المتداولة بنسبة 22.6% يعني تراجعاً في مركز المنظمة المالي.



5-زادت الخصوم المتداولة بنسبة 124.1% يعني خفضاً في التدفق النقدي لدى المنظمة.

6-نقصان القروض طويلة الأجل بنسبة 13.9% يعني تحسناً في قدرة المنظمة على السداد ويزيد ثقة الممولين بها.

7-زيادة الخصوم المتداولة بنسبة أكبر من زيادة الخصوم الثابتة تعني مخاطرة المنظمة بالسيولة أكثر من الأصول.

2- المقارنة الداخلية لعدة ميزانيات:

وهنا يتم ترتيب الأرقام الواردة من بنود الميزانية بجانب بعضها وذلك حتى يمكن للمحلل المالي مراجعة ومتابعة التغيير في تلك الأرقام ووضع التفسيرات المنطقية واكتشاف الاتجاهات الإيجابية والانحرافات فيها والجدول التالي يوضح ذلك:

شركة الشرق للملابس الجاهزة

الميزانية العمومية للأعوام 1999 & 2000 & 2001 & 2002 & 2003

المبيعات	1999	2000	2001	2002	2003
الأصول					
* صافي الأصول الثابتة	300	420	450	520	580
الأصول المتداولة					
* نقدية	30	40	50	60	80
* مدينون	140	180	210	260	310
* بضاعة	120	150	190	260	330
مجموع الأصول المتداولة	290	370	450	580	720
* مجموع الأصول	590	790	900	1100	1300
الخصوم					
حقوق الملكية					
* رأس مال مدفوع	260	310	310	310	310
* أرباح محتجزة	110	190	220	270	330
مجموع حقوق ملكية	370	500	503	580	640
خصوم طويلة الأجل					
* قروض طويلة الأجل	40	30	60	100	130



* مستحقات عاملين	50	70	80	110	130
مجموع خصوم طويلة الأجل	90	100	140	210	260
خصوم متداولة					
* دائنون	50	70	100	120	230
* مستحقات عمومية	80	120	130	140	170
مجموع الخصوم الثابتة	130	190	230	260	400
مجموع الخصوم	590	790	900	1100	1300

3- المقارنة الداخلية النسبية للميزانيات العمومية:

وفقاً لهذه الطريقة يتم استخراج نسبة كل بند من بنودا الميزانية من القيمة الكلية للميزانية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تمثيل بند معين} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{المبلغ الكلي للميزانية}} \times 100$$

وتتمثل أهمية هذه القائمة بإظهارها للأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية وتظهر ما يطرأ على هذه الأهمية من تطوير من سنة لأخرى والجدول التالي يوضح ذلك....

شركة الشرق للملابس الجاهزة

الميزانية العمومية المقارنة بالنسب في 2002/12/31 – 2003/12/31

البيـــان	2002/12/31	2003/12/31
الأصول		
الأصول الثابتة		
* أراضي	%1	%0.6
* مباني	%4.5	%3.5
* آلات ومعدات	%12.3	%11.4
	%17.8	%15.5
فائض الإهلاك	%9.7	%9.1
مجموع الأصول الثابتة	%8.1	%6.4
الأصول المتداولة		
* نقدية	%13.7	%6.4



* سندات حكومية	%4.4	-
* ذمم	%21.1	%30.8
* مخزون	%49.4	%48.2
مجموع الأصول المتداولة	%88.6	%85.4
الأصول الأخرى		
* استثمارات	%2	%7.4
* أصول متنوعة	%1.3	%0.8
مجموع الأصول الأخرى	%3.3	%8.2
مجموع الأصول	%100	%100
الخصوم		
الخصوم الثابتة		
حقوق الملكية		
* رأس المال المدفوع	%27.7	%25
* أرباح محتجزة	%33.5	%32.8
مجموع الخصوم الثابتة	%61.2	%57.8
خصوم طويلة الأجل		
قروض طويلة الأجل	%23.3	%15.4
الخصوم المتداولة		
* قرض مصرفي	-	%5.8
* موردون	%5.3	%7.3
* دائنون مختلفون	%5.4	%8.4
* مستحقات	%2.6	%4.9
* أخرى	%2.2	%0.4
مجموع الخصوم المتداولة	%15.5	%26.8
مجموع الخصوم	%100	%100



الفصل السادس

قائمة المصادر والاستخدامات

" قائمة التغيرات في المركز المالي/ قائمة حركة الأموال "





الفصل السادس

قائمة المصادر والاستخدامات

" قائمة التغيرات في المركز المالي/ قائمة حركة الأموال "

هي قائمة تظهر كيف تستخدم المنظمة الأموال المتوافرة لديها وكيف ستستخدم الأموال الجديدة وتتميز تلك القائمة بمجموعة خصائص من أهمها ما يلي:

1- أنها تشمل على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

2- أنها تشمل بالإضافة إلى المقبوضات والمدفوعات عمليات أخرى كالشراء بالآجل أو البيع بالآجل.

3- أنها تشمل بالإضافة إلى مفهوم النقد مفهوم الأموال شبه النقدية والمتمثلة في لاستثمارات والموجودات المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة.

<u>أهمية قائمة مصادر الأموال واستخداماتها[1]:</u>

1-توفير المعلومات المالية عن مصادر الأموال في المنظمة وكيفية استخدام تلك الأموال في نواحي النشاط المختلفة.

2-توفير المعلومات المالية التي تساعد على توزيع جزء أو كل الأرباح أو حجزها و عدم توزيعها والأسباب التي تمنع توزيعها.

3-تعتبر أداة لبيان أثر التغيير في رأس المال العامل.

4-تعتبر أداة لبيان أثر التغيرات في مصادر الأموال واستخداماتها على رصيد النقدية المتاح لدى المنظمة.

5-تعتبر أداة تخطيط ورقابة عند دراسة التغيرات التي يمكن أن تحدث بين قائمة المركز المالي الفعلية وقائمة المركز المالي المخططة وتحديد الانحرافات ومسبباتها.

6-توفير مؤشرات منطقية للحكم على كفاءة الإدارة في كيفية إدارة واستغلال الأموال المتاحة لديها.

طريقة إعداد قائمة المصادر والاستخدامات[2]:

1- رصد التغيرات في بنود الميزانية التي صرفت خلال فترة معينة.

---

(1) د. علي محمد حسن هويدي وآخرون - المحاسبة الإدارية - مرجع سبق ذكره، ص 423 وما بعدها.

(2) السابق



2- تصنيف تلك التغيرات طبقاً للقاعدة التالية:

* مصادر الأموال:

النقص في الأصول + الزيادة في الخصوم + الزيادة في حقوق الملكية.

* استخدامات الأموال:

الزيادة في الأصول + النقص في الخصوم + النقص في حقوق الملكية

مع ملاحظة أن تلك القائمة يجب أن تكون في حالة توازن مستمر بمعنى أن كافة التغيرات التي تحدث فيها يجب أن تؤدي إلى التوازن.

3- تصوير القائمة المبدئية لمصادر الأموال واستخداماتها والتي عادة ما تتخذ الشكل التالي:

البيـــان	سنة المقارنة	سنة الأساس	استخدام	مصدر
الأصول (-) مجمع الإهلاك				
صافي الأصول الثابتة				
نقدية أوراق مالية مدينون مخزون				
إجمالي الأصول المتداولة				
إجمالي الأصول				
رأس مال أسهم عادية رأس مال أسهم ممتازة احتياطيات أرباح محتجزة				
حقوق الملكية قروض طويلة الأجل				
الأصول الأخرى				
دائنون أوراق دفع قروض قصيرة الأجل التزامات أخرى				
إجمالي الخصوم المتداولة				
إجمالي الخصوم				
إجمالي				



4- إعداد القائمة الشاملة لمصادر الأموال وأوجه استخدامها وذلك بتعديل القائمة المبدئية، وعند أعداد تلك القائمة يجب مراعاة ما يلي[1]:

أ- يطلق لفظ الأموال (رأس المال) المتولدة من العمليات الجارية على صافي الربح بعد الضرائب بعد تعديله بإضافة إليه قسط الإهلاك (نظراً لأنه سبق أن تم خصمه من صافي الربح ولأنه لا يمثل مصدراً من مصادر الأموال أو استخداماً له وإنما يعبر عن أسلوب قياس محاسبي بغرض توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي) وأي مصروفات عبر نقدية أخرى (إهلاك أصول غير ملموسة)، وصافي الخسائر غير العادية وغير المتعلقة بالعمليات الجارية.

ب- عند حساب التغير في الأصول الثابتة الواردة بقائمتي المركز المالي يراعي عند ظهور الأصول بصافي قيمتها (أي بعد خصم مجمع الإهلاك منها) ابتاع المعادلة التالية:

التغير في صافي الأصول = صافي الأصول في نهاية العام + الإهلاك خلال العام – صافي الأصول في بداية العام.

ج- التغيرات في الأرباح المحتجزة بالمعادلة التالية:

التوزيعات خلال العام = صافي الربح بعد الضرائب في نهاية العام – رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية العام + رصيد الأرباح المحتجزة في بداية العام.

القائمة الشاملة لمصادر الأموال وأوجه استخدامها

مصادر الأموال		
صافي الربح		xx
+ إهلاك الأصول الثابتة	xx	
+ النقص في قيم الأصول الثابتة	xx	
+ النقص في قيم الأصول المتداولة	xx	
إجمالي مصادر الأموال	xx	xx
الاستخدامات		
يطرح منحها:		
النقص في قيم الخصوم الثابتة	xx	
النقص في الخصوم طويلة الأجل	xx	
الزيادة في الأصول الثابتة والمتداولة	xx	
إجمالي استخدامات الأموال	xx	xx

(1) المرجع السابق، ص 428 وما بعدها.



تدريب رقم (1):

الآتي بيانات الميزانية العمومية المقارنة وقائمة الدخل لشركة الأمانة الدولية للمنتجات الغذائية (القيمة بالألف جنيه)

البيـــان	2003	2004
الأصول		
أصول ثابتة	400	650
أصول متداولة	700	900
إجمالي الأصول	1100	1550
الخصوم		
الخصوم المتداولة	300	520
قروض طويلة الأجل	300	450
رأس المال	400	400
أرباح محتجزة	100	180
إجمالي الخصوم	1100	1550

والمطلوب:

بيان كيفية تحديد مصادر الأموال واستخداماتها.



الحـــل

يتم إجراء المقارنة بين عناصر المركز المالي في سنوات المقارنة وتحديد مصادر الأموال وأوجه استخدامها وإعداد القائمة المبدئية كما في الجدول التالي:

القائمة المبدئية لمصادر الأموال واستخداماتها...

البيـــان	سنوات المقارنة		التغيرات	
	2003	2004	استخدامات	مصادر
الأصول				
أصول ثابتة	400	650	250	
أصول متداولة	700	900	200	
إجمالي الأصول	1100	1550	450	
الخصوم				
الخصوم المتداولة	300	520		220
قروض طويلة الأجل	300	450		150
رأس المال	400	400		0
أرباح محتجزة	100	180		80
إجمالي الخصوم	1100	1550		450

من خلال القائمة السابقة يتضح أنه قد تم تمويل الاستخدامات في زيادة الأصول الثابتة بمبلغ 250.000 جنيه والأصول المتداولة بمبلغ 200.000 جنيه ومن ثم فإن إجمالي الاستخدامات = 250.000 + 200.000 = 45.000 جنيه. وقد تم تمويل تلك الاستخدامات من مصادر الأموال وهي الخصوم المتداولة 220000 جنيه والقروض طويلة الأجل بمبلغ وقدره 150000 جنيه والأرباح المحتجزة بمبلغ وقدره 80000 جنيه، ومن ثم فإن إجمالي مصادر الأموال = 220000 + 150000 + 80000 = 450000 جنيه.



قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

مصادر الأموال		
زيادة الخصوم المتداولة	220	
زيـادة القـروض طويلـة الأجل	150	
زيادة الأرباح المحتجزة	800	
إجمالي مصادر الأموال		450
الاستخدامات		
زيادة الأصول الثابتة	250	
زيادة الأصول المتداولة	200	
إجمالي استخدامات الأموال		450

ويلاحظ على حل التدريب السابق أنـه لا يـبرز التفاصـيل الخاصـة بالعمليـات التـي تمت خلال الفـترة ولها تـأثير عـلى مصـادر الأمـوال واسـتخداماها مثـل بيـع الأصـول الثابتـة والإهلاك المرتبط بـه وشراء أصـول ثابتـة جديـدة والتغـيرات في تفاصـيل الأصـول المتداولـة و الخصوم المتداولة والقروض طويلة الأجل والأرباح المحتجزة.



تدريب رقم (2) [1]:

البيـــان	2003	2004	التغيرات
الأصول			
* النقدية	65	40	25
* أ. ق.	13	-	13
* ذمم مدينة	90	120	(30)
* أ. مالية متداولة	45	25	20
* مخزون سلعي	50	74	(24)
* مصاريف مدفوعة مقدماً	3	2	1
* مخصص استهلاك الأراضي	(30)	(25)	5
* الأراضي	-	10	10
إجمالي الأصول	385	376	9
الخصوم وحقوق الملكية			
* أ. د.	45	86	(41)
* ذمم دائنة	20	40	(20)
* رأس المال المدفوع "أسهم عادية"	200	150	50
* الأرباح المحتجزة	120	100	20
إجمالي الخصوم والملكية	385	376	9

وإذا علمت أن تحليل رصيد الأرباح المحتجزة في 2004/12/31 كان كما يلي:

الرصيد في 2002/12/31		100
أرباح العمليات عام 2004	60	
+ أرباح بيع أراضي	5	
إجمال	65	165
(-) توزيعات أرباح		(45)
الرصيد في 2003/12/31		120

(1) د. رضوان وليد العمار - مرجع سابق، ص 635.



وإذا علمنا أن ربح العمليات لعام 2003 قد تضمن احتساب استهلاك بمبلغ 5000 جنيهاً للآلات.

فالمطلوب:

- تصوير قائمة رأس المال العامل.
- إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها من واقع بيانات الميزانية العمومية المقارنة والبيانات المكملة لها.

الحــل

قائمة رأس المال العامل

البيـــان	2002/12/31	2003/12/31	التغير في رأس المال	
			الزيادة	النقصان
الأصول المتداولة				
* النقدية	-	12	12	-
* أ. ق.	-	-	2	-
* ذمم مدينة	120	90	-	30
* أ. مالية متداولة	25	45	20	-
* مخزون سلعي	74	50	-	24
* مصاريف مدفوعة مقدماً	2	3	1	-
إجمالي الأصول المتداولة	216	265	35	54
الخصوم المتداولة				
* أ.د.	86	45	41	-
* ذمم دائنة	40	20	20	-
مجموع الخصوم المتداولة	126	65	-	-
صافي رأس المال العامل	135	200		
الزيادة في رأس المال العامل				65
			119	119

ولإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها تعد الآن القائمة المساعدة التالية:



القائمة المبدئية لإعداد قائمة المصادر والاستخدامات

البيـــان	2002/12/31	2003/12/31	الأموال	
			استخدامات	مصادر
صافي رأس المال العامل	135	200	65	-
الآلات	130	150	20	-
الأراضي	10	-	-	10
	250	220		
رأس المال المدفوع "أسهم عادية"	150	200		
أرباح محتجزة	100	120	-	50
مجموع الخصوم المتداولة	250	320		
ربح العمليات لعام 2003				60
ربيع بيع الأراضي				5
توزيعات أرباح			45	-
			130	130

وحيث أن الميزانية العمومية المقارنة قد أظهرت أن صافي الأرباح المحتجزة لعام 2003 تبلغ 20000 جنيهاً ويتكون هذا المبلغ من تحليل حساب الأرباح المحتجزة من ثلاثة مفردات هي:

60000 جنيهاً ربح عام 2003م.

5000 جنيهاً ربح بيع أراضي.

45000 جنيهاً توزيعات أرباح

وبالتالي تكون الأموال التي أمكن الحصول عليها قد بلغت 65000 جنيهاً بينما الأموال المستخدمة 45000 جنيهاً.

∴ ربح عمليات عام 2003 قد تضمن استهلاك 5000 جنيهاً للآلات وأن صافي الربح بعد خصم الاستهلاك 60000 جنيهاً فإن الأموال التي تم الحصول عليها من العمليات قد بلغت 65000 جنيهاً وبذلك تكون قائمة المصادر والاستخدامات كما يلي:



قائمة مصادر الأموال واستخداماتها المهنية عن السنة

المنتهية في 2003/12/31 بالألف جنيه

البيـــان	القيم	النسبة المئوية
مصادر الأموال		
* من العمليات		
صافي ربح عام 2003	60	%46.2
(+) استهلاك الآلات	5	%3.8
من بيع الأراضي	10	%7.7
+ ربح بيع الأراضي	5	%3.8
من زيادة رأس المال المدفوع	50	%38.5
إجمالي المصادر	130	%100
أوجه استخدامات الأموال		
لشراء الآلات	20	%15.4
توزيعات	45	%34.6
	65	%50
الزيادة في رأس المال العامل	130	%100
مجموع الاستخدامات	130	%100



تدريب محلول رقم (3):

كانت بيانات قائمة المركز المالي لشركة الكرة الذهبية لصناعة الأدوات الرياضية في 1998/12/31 كما يلي[1]:

قائمة المركز المالي في 1998/12/31

800000	الأصول الثابتة	500000	رأس المال
200000	(-) مجمع أهلاك الأصول الثابتة	200000	أرباح محتجزة
600000	صافي الأصول الثابتة	700000	حقوق الملكية
	أصول متداولة:	580000	سندات طويلة الأجل
360000	مخزون بضاعة		خصوم متداولة:
200000	مدينون	140000	دائنون
320000	نقدية بالخزينة	60000	أوراق الدفع
1480000		1480000	

فإذا علمت أن العمليات المختلفة التي قامت بها الشركة خلال عام 1999 كانت كما يلي:

- بلغت قيمة المبيعات الخاصة بالسنة مليون جنيه وقد بلغت قيمة المبيعات النقدية منها 600000 جنيه، كما بلغت تكلفة البضاعة المباعة 640000 جنيه.
- بلغت تكلفة المشتريات الآجلة 800000 جنيه كما بلغت مشتريات الأثاث في 1999/12/1 مبلغ 200000 جنيه سددت نقداً.
- بلغت قيمة القرض الممنوح من البنك للشركة في 1999/1/1 لمدة سنة 200000 جنيه.
- بلغت جملة المصروفات النقدية المختلفة عن العام 100000 جنيه، كما بلغت قيمة الإهلاك الخاص بالأصول الثابتة للعام 100000 جنيه.
- بلغت جملة المتحصلات من العملاء 480000 جنيه خلال العام كما بلغت التسديدات للدائنين 740000 جنيه.
- الأرباح المقرر توزيعها في 1999/12/31 مبلغ 80000 جنيه، كما بلغت قيمة السندات التي ردت لأصحابها 120000 جنيه.

(1) د. علي محمد حسن هريدي وآخرون، المحاسبة الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 442.



والمطلوب:

قائمة توضح التغيرات في رأس المال العامل (قائمة مصادر الأموال واستخداماتها).

الحـــل

حتى يمكننا أعداد قائمة مركز مالي مقارنة بين عامي 1998 و1999 فإنه يتعين علينا أولاً التوصل إلى عناصر المركز لمالي في عام 1999 بناء على مراعاة العمليات التي حدثت خلال العام وأثرها على أرصدة عناصر المركز المالي لعام 1998 كما يلي:

1- الأصول الثابتة ومجمع الإهلاك المرتبطة به: يلاحظ أن المنشأة قد اشترت أثاث خلال عام 1999 تبلغ قيمته 200000 جنيه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الموجودة من العام الماضي 1998 وقدرها 800000 جنيه، ومن ثم فإن إجمالي الأصول الثابتة سوف تصبح (800000 + 200000) 1000000 جنيه، كما يلاحظ أن مجمع الإهلاك المرتبط بعام 1999 يبلغ قيمته 100000 جنيه بالإضافة إلى مجمع أهلاك العام الماضي 1998 وقدره 200000 جنيه، ومن ثم فإن إجمالي مجمع الإهلاك المرتبطة بالأصول الثابتة سوف يصبح (200000 + 100000) 300000 جنيه.

2- مخزون للبضاعة: يلاحظ مخزون البضاعة في بداية العام 1999 هو رصيد مخزون البضاعة في ميزانية 1998 ويبلغ 360000 جنيه، كما يلاحظ أن تكلفة المشتريات من البضاعة خلال الفترة 1999 قد بلغت 800000 جنيه مما يؤدي إلى أن المتاح للبيع من البضاعة خلال الفترة قد بلغ 1160000 جنيه، بينما أن تكلفة المباع من تلك البضاعة قد بلغ 640000 جنيه الأمر الذي يؤدي إلى وجود رصيد في نهاية الفترة بلغت تكلفته (1160000 – 640000) 520000 جنيه.

3- المدينون: يلاحظ أن رصيد حساب المدينون الظاهر بميزانية 1998 يبلغ 200000 جنيه، وقد زادت حسابات المدينون بقيمة المبيعات الآجلة التي تم بيعها خلال عام 1999 بمبلغ 400000 جنيه ومن ثم فإن المستحق على المدينون يبلغ (200000 + 4000000) 600000 جنيه، ويلاحظ أنه قد تم تحصيل جزء من المستحق على المدينون تبلغ قيمته 480000 جنيه مما يؤدي إلى تخفيض رصيد الحساب بقيمة المحصل ليصبح رصيد حساب المدينون (600000 – 480000) 120000 جنيه.



4- نقدية بالخزينة: يلاحظ وجود رصيد لحساب النقدية بالخزينة ظاهر بميزانية 1998 يبلغ 320000 جنيه، ويزيد هذا الرصيد بالمتحصلات النقدية خلال عام 1999 وبيانها كما يلي:

600000	متحصلات من المبيعات النقدية.
200000	متحصلات من قرض البنك.
480000	متحصلات من العملاء
128000	

كما ينخفض هذا الرصيد بالمدفوعات النقدية خلال عام 1999 وبيانها كما يلي:

200000	مدفوعات مشتريات الأثاث.
100000	مدفوعات مصروفات نقدية.
740000	مدفوعات للدائنين.
120000	مدفوعات السندات التي تم ردها.
1160000	

ومن ثم فإن رصيد النقدية في نهاية عام 1999 =

320000 + 1280000 – 1160000 = 440000 جنيه.

5- الدائنون: يلاحظ أن رصيد الدائنون كما يظهر بميزانية عام 1999 تبلغ قيمته 140000 جنيه، وأن تكلفة المشتريات الآجلة خلال عام 1999 التي تؤدي إلى زيادة هذا الرصيد تبلغ تكلفتها 800000 جنيه، ومن ثم فإن رصيد هذا الحساب = 140000 + 800000 = 940000 جنيه، وقد تم سداد مبلغ وقدره 740000 جنيه من هذا الرصيد ليصبح رصيد نهاية الفترة مبلغ وقدره (940000 – 740000) 200000 جنيه.

6- أوراق الدفع: نظراً لعدم وجود أي تغيير على قيمة أوراق القبض خلال عام 1999 فإن قيمة أوراق القبض في عام 1998 هي نفس قيمتها في عام 1999 وتبلغ 60000 جنيه.

7- الأرباح المقرر توزيعها: نظراً لعدم وجود أي رصيد سابق ظاهر بميزانية عام 1998 فإن الأرباح المقرر توزيعها خلال عام 1999 هي التي تظهر كرصيد في ميزانية عام 1999 والتي تبلغ قيمتها 80000 جنيه.

-8 قرض البنك: نظراً لعدم وجود أي رصيد سابق ظاهر بميزانية عام 1998 فإن القرض المحصل خلال عام 1999 هو الذي يظهر كرصيد في ميزانية عام 1999 وتبلغ قيمته 200000 جنيه.

-9 سندات طويلة الآجل: يلاحظ أن قيمة السندات طويلة الأجل الظاهر بميزانية عام 1998 تبلغ 580000 جنيه وأنه قد تم رد جزء من لك السندات إلى أصحابها وتبلغ قيمتها 120000 جنيه ومن ثم فإن رصيد حساب السندات كما يظهر في نهاية عام 1999 تبلغ قيمته (580000 – 120000) 460000 جنيه.

-10 رأس المال: نظراً لعدم وجود أي زيادة أو تخفيض لرأس المال فإن الرصيد السابق الظاهر بميزانية عام 1998 هو نفس الرصيد الذي يظهر في ميزانية عام 1999 وتبلغ قيمته 500000 جنيه.

-11 أرباح محتجزة: يلاحظ أن الأرباح المحتجزة التي تظهر في ميزانية عام 1998 تبلغ قيمة 200000 جنيه، و قد بلغت صافي أرباح العام الحالي المقرر حجزها بعد توزيع جزء على المساهمين (160000 – 80000) مبلغ وقدره 80000 جنيه، ومن ثم فإن رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية عام 1999 (200000 + 80000) تبلغ قيمتها 280000 جنيه.

وقد تم التوصل لصافي الأرباح الخاصة بعام 1999 وذلك بإعداد قائمة الدخل عن عام 1999 كما يلي:

قائمة الدخل عن عام 1999

قيمة المبيعات		1000000
يطرح: تكلفة المبيعات		640000
مجمل الربح		360000
يطرح منها:		
مصروفات نقدية	100000	
إهلاك العام	100000	
إهلاك العام		200000
صافي الربح		160000

وذلك فإنه يمكن إعداد قائمة مركز مالي مقارنة بين عامي 1998، 1999 كما يلي:



البيـــان	1998/12/31	1999/12/31
الأصول الثابتة	800000	1000000
مجمع إهلاك الأصول الثابتة	200000	(300000)
صافي الأصول الثابتة	600000	700000
الأصول المتداولة		
مخزون بضاعة	360000	520000
مدينون	200000	120000
نقدية بالخزينة	320000	440000
إجمالي الأصول المتداولة	880000	1080000
إجمالي الأصول	1480000	1780000
خصوم متداولة		
دائنون	140000	200000
أوراق الدفع	60000	60000
أرباح مقرر توزيعها	-	80000
قرض البنك	-	200000
إجمالي الخصوم المتداولة	200000	540000
سندات طويلة الأجل	580000	460000
حقوق الملكية		
رأس المال	500000	500000
أرباح محتجزة	200000	280000
إجمالي حقوق الملكية	700000	740000
إجمالي الخصوم	1480000	17800000

وبملاحظة بيانات الميزانية المقارنة تلاحظ ما يلي:

زادت حقوق الملكية في عام 1999 عن عـام 1998 مـن 200000 جنيـه إلى 280000 جنيه نتيجة ترحيل جزء من الأرباح الخاص بعـام 1999 وقـدره 80000 جنيـه إليها في نهايـة عام 1999.

* التأثير الذي حدث في رأس المال العامل يتمثل فيما يلي:



البيـــان	السنوات		التغير في	
	1998	1999	الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة	880000	1080000	200000(+)	
الخصوم المتداولة	200000	540000		340000(+)
إجمالي	680000	540000	200000(+)	340000(+)
رأس المال العامل			140000 (-)	

ومن ثم فإنه يتبين أن هناك انخفاضاً في رأس المال العامل خلال العام قدره 140000 جنيه، مما يؤدي إلى انخفاض درجة السيولة وقدرتها على سداد التزاماتها في مواعيدها أو سداد الأرباح أو شراء أصول ثابتة على الرغم من تحقيق المنشأة أرباح قدرها 160000 جنيه خلال العام.

يمكن إبراز مقدرة الأموال التي أمكن الحصول عليها من العمليات (زيادة رأس المال العامل) بإجراء المقابلة بين التكاليف التي تعبر عن استخدام الأموال بقيمة المبيعات أي استبعاد الإهلاك من التكاليف المخصومة من قيمة المبيعات باعتباره عبئاً دفترياً لا يؤدي إلى زيادة أو نقص رأس المال العامل ومن ثم لا يعتبر استخدامها أو مصدراً للأموال كما يلي:

قيمة المبيعات		1000000
يطرح: تكلفة المبيعات		640000
مجمل الربح		360000
يطرح منها:		
مصروفات نقدية	100000	
إهلاك العام		100000
زيادة رأس المال العامل		260000

يمكن التوصل إلى رأس المال العامل بإجراء تسوية لصافي الربح المحقق بقيمة الأعباء الدفترية والمتمثلة في الإهلاك كما يلي:

صافي الربح من واقع قائمة الدخل	160000
يطرح منها: الإهلاك	100000
رأس المال العامل	260000



يمكن إعداد قائمة لتغير في رأس المال العامل كما يلي:

قائمة التغير في رأس المال العامل

مصادر رأس المال العامل من العمليات		260000
استخدامات رأس المال العامل:		
- شراء أصول ثابتة	200000	
- سداد السندات	120000	
- أرباح مدفوعة	80000	
		400000
زيادة الاستخدامات عن المصادر (نقص رأس المال العامل)		140000



تدريبات عامة

1- إذا توافرت لديك قائمتين المركز المالي المقارنة الخاصة بشركة الشرق للملابس الجاهزة عن السنوات المالية المنتهية في 2002/12/31، 2003/12/31 على التوالي "الأرقام بالألف جنيه".

2002	2003	الأصول	2002	2003	الخصوم
		أصول ثابتة			حقوق الملكية
550	700	عقارات	1000	1000	رأس المال
250	350	آلات وتركيبات	100	50	أرباح مرحلة
100	50	سيارات	1100	1050	صافي حقوق الملكية
100	50	أثاث			
1000	1150	إجمالي الأصول الثابتة			
			200	350	قروض طويلة الأجل
		أصول متداولة			حقوق متداولة
150	250	مخزون سلعي	300	400	دائنون
250	300	مدينون	300	250	أ. د.
150	100	أ.ق.	600	650	إجمالي الخصوم المتداولة
350	250	نقدية			
900	900	إجمالي الأصول المتداولة			
1900	2050	إجمالي الأصول	1900	2050	إجمالي الخصوم

المطلوب:

بيان كيفية تحديد مصادر الأموال واستخداماتها.

2- على ضوء الميزانية المقارنة والخاصة بشركة المروة للمنتجات الغذائية لعامي 2002/12/31، 2003/12/31 صور قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.



الميزانية العمومية المقارنة لشركة المروة للمنتجات الغذائية

في عامي 2002/12/31 – 2003/12/31م

2002	2003	الأصول	2002	2003	الخصوم
		أصول ثابتة			حقوق الملكية
180	230	نقدية	160	120	الموردون
240	200	ذمم مدينة	240	320	أ.د.
300	360	مخزون سلعي	100	140	حسابات دائنة
60	90	أصول متداولة أخرى	500	580	مجمـــوع الخصـــوم المتداولة
780	880	مجموع الأصول المتداولة			
80	60	استمارات شبه ثابتة			الخصوم طويلة الأجل
		الأصول الثابتة	320	400	السندات
400	480	الأراضي	80	100	القروض طويلة الأجل
200	240	صافي المباني			حقوق الملكية
290	220	صافي الآلات والمعدات	440	640	رأس المال المدفوع
30	20	صافي الأثاث	300	120	الاحتياطيات
920	1060	إجمالي الأصول الثابتة	140	160	الأرباح المحتجزة
1780	2000	إجمالي الأصول	1780	20000	مجمـــوع الخصـــوم وحقوق الملكية

3- في ضـوء قائمـة الـدخل التاليـة والميزانيـة العموميـة المقارنـة لشركـة الـنسر للملاحة المطلوب تصوير قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.



قائمة الدخل لشركة النسر للملاحة

عن السنة المنتهية في 2003/12/31

البيـــان	المبلغ بالجنيهات	المبلغ بالجنيهات
صافي المبيعات		51000
تكلفة المبيعات	(38000)	
مجمل الربح		13000
المصاريف		
مصروفات بيعية وإدارية	(7500)	
الإيجارات	(1000)	
قسط الاستهلاك	(500)	(9000)
إجمالي المصاريف		
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب		4000
+ أرباح أخرى		500
- فوائد مدينة	(1000)	
صافي الربح قبل الضريبة		3500
ضريبة 40%	(1400)	
صافي الربح بعد الضريبة		2100



الميزانية العمومية المقارنة

2003/12/31 – 2002/12/31

2002	2003	الأصول	2002	2003	الخصوم
		أصول متداولة			الخصوم المتداولة
1500	1400	نقدية	3200	3000	دائنون
8500	10000	ذمم مدينة	900	3400	أ.د.
11300	12000	مخزون سلعي	3800	3000	مصروفات مستحقة
6100	6100	أ. مالية	500	500	تأمينات من الغير
500	500	مصروفات مدفوعة مقدمة	8400	9900	مجموع الخصوم المتداولة
					الخصوم طويلة الأجل
		الأصول الثابتة	8000	7800	قروض طويلة الأجل
2000	2000	الأراضي	3000	2900	سندات
300	4000	مباني	11000	107000	مجموع خصوم طويلة الأجل
8200	8300	آلات			
13200	14300	إجمالي الأصول الثابتة	6200	6200	حقوق الملكية
(6800)	(7300)	استهلاك مجمع صافي الأصول الثابتة	8700	10200	أرباح محتجزة
6400	7000	صافي الأصول الثابتة	14900	16400	مجموع حقوق الملكية
34300	37000	إجمالي الأصول	34300	37000	إجمالي الخصوم





الفصل السابع

تحليل التدفقات النقدية





الفصل السابع

تحليل التدفقات النقدية

يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة في دنيا الأعمال وذلك لدوره الهام في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام وقرارات الائتمان منها بشكل خاص. ويمكن إجراء هذا التحليل في صورتين هما:

1- التحليل التاريخي للتدفق النقدي الذي ينصب على البيانات المالية التاريخية للمنشأة وبالتالي لا يراعي البعد الزمني أو توقيت التدفق النقدي ليتخطى بذلك ما يعرف بمفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد. والأداة المستخدمة حاليًا في هذا النوع من التحليل هي قائمة التدفق النقدي وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات ونسب مالية.

2- التحليل المستقبلي للتدفق النقدي الذي ينصب على بيانات مالية مستقبلية أو متوقعة وبالتالي يتطلب مراعاة البعد الزمني من خلال توقيت التدفقات النقدية خصوصاً إذا ما تجاوز توقيت هذه التدفقات السنة، مما يتطلب مراعاة مفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد، ويطلق على هذا النوع من التحلي لتحليل التدفقات النقدية المخصومة. وأكثر المجالات استخداماً لهذا النوع من لتحليل هو دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييما المشروعات.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلاً للشركة أو خارجاً منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المنشأة خلال الفترة الحالية من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول الفترة ورصيده في آخر الفترة، والتعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة. ولا شك في أن للتحقق من ذلك أهمية كبيرة من حيث بيان نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، والحكم على إحدى الفرضيات



المحاسبية الأساسية وهي الاستمرارية، بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلاً وذل من أجل معالجة الفائض أو العجز المتوقع والمشاكل والفرص التي قد تنشأ.

هذا ويظهر الجدول التالي الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي.

مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي(1)

م	بيـــان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
1-	تعريف الأموال	الأمـوال بمعنـى رأس المـال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقدية
2-	أهداف القائمة	إظهـار وتفسـير التغـيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهـار وتفسـير التغـيرات الحادث في رصد النقدية
3-	شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد مبوبة حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية.
4-	أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة، والطريقة الغير مباشرة، والطريقة غير المباشرة والطريقة الأولى هـي الأكثر شيوعاً
5-	العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
6-	جدول رأس المال العامل	يعـرض كجـزء لا يتجـزأ مـن القائمة	لا يعرض

(1) د. محمد مطر – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – مرجع سبق ذكره، ص 161.



أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائم التدفقات النقدية قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل التحليل بالنسب وتحليل التعادل، وبالتالي في تقوم بالأدوار التالية:

أ- التحليل التاريخي للأوضاع المالية للشركة وتطور هذه الأوضاع، مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف لدى الشركة وتقييم أدائها.

ب- تقدير الوضع المالي المستقبلي للشركة استناداً إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها.

ج- توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية لذا تعتبر هذه القائمة صلة الوصل بين هاتين القائمتين.

د- يمكن الاستفادة من المعلومات التي تفرضها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تفهم أوجه النشاط المختلفة ومن أمثلة هذه النسب والمجالات التي تخدمها ما يلي:

I- تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.

تحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

أ- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.

ب- مدفوعات أعباء الديون.

ج- الاتفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

د- سداد الديون المستحقة خلال العام.

2- مؤشر النقدية التشغيلية *Operating Cash Index*:

يحدد بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.



3- مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي *Operating Index*:

ويحدد هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي
____
ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

وتوضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

4- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

Cash Flow Return on Assets:

ويحدد بالمعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي التشغيلي
____
مجموع الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

5- نسبية التدفق النقدي التشغيلي *Operating Cash Ratio*:

جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
____
صافي المبيعات

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

II- تقييم السيولة:

1- نسبة تغطية النقدية *Cash Coverage*:

جملة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
____
جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية الاستثمارية ما يلي:

- الديون والقروض مستحقة الدفع.
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي.
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.
- توزيعات الأرباح.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون *Interest Paid Ratio*:

$$\frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

ويمن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون.

III- تقديم سياسات التمويل *Financing Polices*:

من أهم النسب المفيدة في هذا المجال:

1- نسبة التوزيعات النقدية *Dividends Paid Ratio*:

$$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة. كما تعتبر مؤشرًا لقدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

Interest and dividends received Ratio

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

3- نسبة الاتفاق الرأسمالي *Capital expenditure ratio*:

$$\frac{\text{الاتفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم.



مكونات قائمة التدفق النقدي:

تنقسم قائم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

Cash Flows From Operating Activities):

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة.
- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات.
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع.
- النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

Cash Flow From Investing Activities:

وهي التدفقات النقدي التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحيدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

3- التدفقات الندية من الأنشطة التمويلية:

Cash Flows From Financing Activities:

وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على المارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- النقد المدفوع لتسديد السندات.
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.



إعداد قائمة التدفق النقدي[1]:

ويتم إعداد هذه القائمة حسب الخطوات التالية:

1- تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة.

2- تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلباً أو إيجاباً). للأنشطة الثلاث التي تحتويها القائمة.

3- تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والمستخرج في البند السابق.

4- التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

ولتحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط تتبع الخطوات التالية:

أولاً: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

يمكن استخدام أحد الأسلوبين التاليين لاحتساب التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

أ- الأسلوب المباشر *Direct Approach*:

تتطلب هذه الطريقة تحويل قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتحديد مكونات التدفق النقدي على النحو التالي:

1- النقد المقبوض من العملاء (*Cash Collected From Customers*):

ويساوي:

صافي المبيعات	×××
يضاف: النقص في المدينين وأوراق القبض	×××
يطرح: الزيادة في المدينين وأوراق القبض	×××
النقد المقبوض من العملاء	×××

ملاحظة: يجب أن يستثنى تأثير قيود الديون المشكوك على حساب الذمم المدينة.

2- النقد المقبوض من المصادر الأخرى (*Cash Received From Miscellaneous Sources*):

(1) مفلح محمد عقل - مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي - مرجع سابق ذكره، ص 329 وما بعدها.



ومن أمثلتها الفوائد المقبوضة وأرباح الأسهم المقبوضة، ويحسب صافي التدفق النقدي من هذه المصادر كما يلي:

الدخل من الفوائد أو أرباح الأسهم	×××
يضاف: النقص في الإيرادات المستحقة غير المقبوضة	×××
يطرح: الزيادة في الإيرادات المستحقة غير المقبوضة	(×××)
مجموع النقد المقبوض من المصادر الأخرى	×××

3- النقد المدفوع للموردين (*Cash Paid To Suppliers*)/

ويحسب كما يلي:

تكلفة البضاعة المبيعة	×××
يضاف:ت الزيادة لي مخزون البضاعة	×××
يطرح: النقص في مخزون البضاعة	(×××)
قيمة المشتريات	×××
يضاف: النقص في الذمم الدائنة	×××
يطرح: الزيادة في الذمم الدائنة	×××
النقد المدفوع الموردين	×××

4- النقد المدفوع على المصاريف (*Cash Paid To Expenses*):

مجموع المصاريف خلال الفترة	
(دون الاستهلاكات والإطفاءات)	×××
يضاف: الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدماً	×××
النقص في المصاريف المستحقة غير المدفوعة	×××
يطرح: النقص في المصاريف المدفوعة مقدماً	(×××)
الزيادة في المصاريف المستحقة غير المدفوعة	(×××)
النقد المدفوع على المصاريف	×××

ب- الأسلوب غير المباشر (*Indirect or Addback Approach*):

تتطلب هذه الطرقة تحديد النقد من العمليات (الدخل النقدي) وذلك بإضافة المصروفات غير النقدية كالاستهلاكات إلى صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل، كذلك تحديد التغيرات في بنود رأس المال العامل الظاهرة في الميزانية وعلى النحو التالي:



صافي الربح	×××
يضاف: المصاريف غير النقدية (مثل الاستهلاك)	×××
النقد من العمليات	×××
يضاف: النقص في المدينين	×××
النقص في البضاعة	×××
النقص في المدفوعات مقدماً	
×××	
الزيادة لي الدائنين	×××
الزيادة في المصاريف المستحقة	×××
يطرح: الزيادة لي المدينين	(×××)
الزيادة في البضاعة	(×××)
الزيادة في المدفوعات مقدماً	
(×××)	
النقص في الدائنين	(×××)
النقص في المصاريف المستحقة	(×××)
يضاف: ضريبة الدخل المدفوعة	×××
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	×××

ثانياً: التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية

وتحديد هذا التدفق يعتمد على طبيعة بنود الميزانية التي يجري تحليلها، والتي من أمثلتها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء معدات جديدة:

ويساوي:

الكلفة الإجمالية للمعدات في نهاية الفترة	
(مضافاً إليها كلفة الأجهزة المستبعدة إن وجدت)	×××
يطرح: الكلفة الإجمالية للمعدات في بداية الفترة	×××

النقد المتحصل من بيع معدات:

ويساوي:

القيمة الدفترية للمعدات المبيعة	×××
يضاف: أرباح بيع معدات	×××



أو يطرح: خسارة بيع معدات	×××

ثالثاً: التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:

ويعتمد تحديد هذا التدفق النقدي أيضاً على طبيعة بنود الميزانية التي يجري تحليلها، ومن أمثلتها ما يلي:

- النقد المتحصل من زيادة رأس المال:

ويساوي:

الزيادة في قيمة رأس امال	×××

- النقد المدفوع على الأرباح الموزعة:

ويساوي:

الأرباح المقترح توزيعها في بداية الفترة	
(الظاهرة في الميزانية)	×××
يطرح: الأرباح المقترح توزيعها في نهاية الفترة	
(الظاهرة في الميزانية)	×××
يضاف: الأرباح المقترح توزيعها للفترة	
(الظاهرة في قائمة الدخل)	×××

- التدفق النقدي من القروض:

ويساوي:

رصيد القروض في نهاية الفترة	×××
يطرح: رصيد القروض في بداية الفترة	(×××)

إذا كان المبلغ موجباً تكون الشركة قد حصلت على قروض إضافية خلال الفترة، وبالعكس تكون الشركة قد قامت بتسديد كل أو جزء منها.



تمرين رقم (1):

ما يلي البيانات المالية لشركة الاتحاد المعدة في 2000/12/31

جدول رقم ( )

شركة الاتحاد

الميزانية العمومية المقارنة في 2000/12/31

بيـــان	1999	2000
موجودات متداولة		
نقدية	35000	15000
مديونية (صافي)	85000	105000
مخزون	120000	200000
مصروفات مدفوعة مقدماً	12000	25000
المجموع	252000	345000
موجودات ثابتة		
أراضي	200000	3000000
معدات وآلات	380000	470000
الاستهلاك المتراكم	(125000)	(192500)
المجموع	455000	577500
مجموع الموجودات	707000	922500
مطلوبات متداولة		
دائنون	30000	12500
مخصص ضريبة الدخل	12000	10000
المجموع	42000	22500
مطلوبات طويلة الأجل		
أ.د. مصرفية طويلة	90000	145000
أ.د. أخرى	20000	170000
سندات طويلة الأجل	185000	1100000
المجموع	295000	425000
مجموع المطلوبات	337000	447500
حقوق المساهمين		
رأس المال (القيمة الأسمية لسهم 5 جنيه)	60000	100000
علاوة الإصدار	100000	155000
أرباح محتجزة	210000	220000
مجموع حقوق المساهمين	370000	475000
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	707000	921500



جدول ( )

شركة الاتحاد

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2000/12/31

بيـــان	مبالـغ
المبيعات	900000
تكلفة البضاعة المباعة	(500000)
مجمل ربح العمليات	400000
مصروفـات التشـغيل والفوائـد	(340000)
المدينة	60000
صافي ربح التشغيل	20000
مكاسب بيع أراضي	80000
صافي الربح قبل الضريبة	(20000)
ضريبة الدخل 25%	60000
صافي الربح بعد الضريبة	

لاحظ الآن:

1- تم بيع أراضي تكلفتها 50 ألف جنيه بمبلغ 70 ألف جنيه نقداً.

2- تم شراء قطعة أرض تكلفتها 150 ألف جنيه بورقة دفع طويلة الأجل.

3- تم شراء معدات بمبلغ 90 ألف جنيه دفعت نقداً.

4- مصروف الاستهلاك عن السنة المشمول في مصاريف التشغيل 67.5 ألف جنيه.

5- تم إ"فاء سندات قيمتها الأسمية 75 ألف جنيه سددت نقداً.

6- تم الإعلان عن توزيع أرباح تشمل أسهم منحة بنسبة 50% من رأس المال. وتوزيعات نقدية سددت خلال العام قيمتها 20 ألف جنيه.

7- تم إصدار أسهم جديدة عددها 2000 سهم بسعر إصدار 32.5 جنيه للسهم الواحد وقد قبض ثمنها نقداً.

المطلوب:

1- إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

2- إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وفقاً لمدخل رأس المال العامل.

3- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لكل من:

أ- الأسلوب المباشر.

ب- الأسلوب الغير مباشر.

الحـــل

جدول رقم ( )

شركة الاتحاد

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها للسنة المنتهية في 2000/12/31

بيـــان	جزئي	كلي
مصادر الأموال من العمليات		
صافي الربح بعد الضريبة	60000	
يضاف مصروف الاستهلاك	67500	
مصادر الأموال من العمليات		127500
من مصادر أخرى:		
نقص النقدية	2000	
الزيادة في أ.د. مصرفية طويلة الآجل	55000	
الزيادة في أ.د. أخرى	150000	
الزيادة في رأس المال	65000	
		290000
مجموع مصادر الأموال		417500
استخدامات الأموال:		
زيادة المدينين	20000	
زيادة المخزون	80000	
زيادة المصروفات المدفوعة مقدماً	13000	
زيادة الأراضي	100000	
زيادة المعدات	90000	
نقص الدائنين	19500	
نقص السندات	75000	
توزيعات أرباح	20000	
مجموع استخدامات الأموال		417500



جدول رقم ( )

شركة الاتحاد

جدول التغيرات في صافي رأس المال العامل

للسنة المنتهية في 2000/12/31

بيـــــان	1999	2000	الأثر على صافي رأس المال العامل
الموجودات المتداولة			
نقدية	35000	15000	(20000)
مدينون	85000	105000	20000
مخزون	120000	200000	80000
مصروفات مدفوعة مقدماً	12000	25000	13000
مجموع	252000	345000	13000
المطلوبات المتداولة			
دائنون	30000	12500	17500
مخصص ضريبة الدخل	12000	10000	2000
مجموع	42000	22500	19500
صافي رأس المال العامل	210000	322500	
الزيادة في صافي راس المال العامل			112500



جدول رقم (   )

شركة الاتحاد

قائمة التغيرات في المركز المالي

للسنة المنتهية في 2000/12/31

بيـــان	جزئي	كلي
مصادر رأس المال العامل من العمليات		
صافي الربح بعد الضريبة	60000	
يطرح: مكاسب بيع أراضي	(20000)	
يضاف: مصروف الاستهلاك	67500	
		107500
من عمليات الاستثمار		
بيع أراضي		70000
من عمليات التمويل		
أ.د. مصرفية طويلة الأجل	55000	
أ.د. أخرى	150000	
إصدار أسهم	65000	
		270
مجموع مصادر راس المال العامل		447500
استخدامات رأس المال العامل		
في عمليات الاستثمار		
شراء أراضي	150000	
شراء معدات	90000	
		240000
في عمليات التمويل		
إطفاء سندات	75000	
توزيعات أرباح	20000	
		95000
مجموع استخدامات رأس المال العامل		335000
الفرق وتمثل الزيادة في صافي راس المال العامل		112500



جدول رقم ( )

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 12/31/.....

بالطريقة المباشرة

بيـــان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
المبيعات	900000	
تكلفة البضاعة المباعة	(500000)	
مصروفات التشغيل النقدية والفوائد المدينة	(272500)	
مصروف ضريبة الدخل	(20000)	
التدفق النقدي التشغيلي قبل التغيرات في بنود رأس المال العامل	107500	
الزيادة في المدينين	(20000)	
الزيادة في المخزون	(80000)	
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(13000)	
النقص في الدائنين	(17500)	
النقص في مخصص ضريبة الدخل	(2000)	
صافي التدفق الندي التشغيلي		(25000)
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		
النقد المحصل من بيع أراضي	70000	
النقد المدفوع لشراء معدات	(90000)	
صافي التدفق النقدي الاستثماري		(20000)
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		
النقد المحصل من أوراق دفع مصرفية	55000	
النقد المدفوع لإطفاء السندات	(75000)	
النقد المحصل من إصدار الأسهم	65000	
النقد المدفوع لتوزيعات الأرباح	(20000)	
صافي التدفق النقدي التمويلي		25000
صافي التدفق النقدي من جميع المصادر خلال العام		(20000)
+ رصيد النقدية من بداية العام	+	35000
رصيد النقدية في نهاية العام		15000

ملاحظات على الحل:

1- حددت قيمة مصروفات التشغيل النقدية الظاهرة في قائمة التدفق النقـدي عن طريق طرح مصروف الاستهلاك وقدره 67500 جنيهاً من مصروفات التشغيل الظـاهرة في قائمة الدخل وقدرها 340000 جنيه.

240000 + 67500 = 272500 جنيه

ذلك على أساس أن مصروف الاستهلاك لا يترتب عليه إنفاق نقدي.

2- لم يظهر ثمن شراء قطعة الأرض وقدره 150 ألف جنيه في القائمة ضمن التدفق النقدي للأنشطة الاستثمارية وكذلك لم يظهر بالمقابل ضمن التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية. ذلك لأن هذه الصفقة تمت بورقة دفع طويلة الأجل. ولذلك لم يترتب عليها أي دفق نقدي كما لم يترتب عليها أيضاً أي أثر على صافي رأس المال العامل.

3- النقد المحصل من إصدار أسهم يتمثل في ثمن الأسهم المصدرة وقدره 2000 × 32.5 = 65000 جنيه.

4- توزيعات الأرباح التي تمت في صورة أسهم منحة لم تظهر في القائمة لأنه لم يترتب عليها تدفق نقدي، بل كانت عبارة عن نقل جزء من الأرباح المحتجزة وقدره 30 ألف جنيه إلى رأس المال ليزيد بنفس المبلغ وبالتالي لم يؤثر على النقدية أو على صافي رأس المال العامل.

جدول رقم ( )

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2000/12/31

بالطريقة غير المباشرة

بيـــان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح بعد الضريبة	6000	
+ مصروف الاستهلاك	67500+	
- مكاسب بيع أراضي	(20000)	
صافي التدفق التشغيلي قبل التغير		
من بنود رأس المال العامل	107500	
الزيادة في المدينين	(20000)	
الزيادة في المخزون	(80000)	
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدمًا	(13000)	
النقص في الدائنين	(17500)	
النقص في مخصص ضريبة الدخل	(2000)	
صافي التدفق النقدي التشغيلي		(25000)

بعد ذلك تستكمل القائمة بعرض باب التدفق من الأنشطة الاستثمارية وباب التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية تماماً كما هو الحال في الطريقة المباشرة.

ملاحظات هامة:

1- بالرجوع إلى قائمة التدفق النقدي التي أعدت بالطريقة المباشرة يلاحظ تطابق رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي منها مع صافي التدفق النقدي التشغيلي حسب الطريقة غير المباشرة وينحصر الفرق فقط في طريقة التوصل إلى هذا الرقم حسب الطريقتين.



2- يلاحظ من بيانات الجدول رقم ( ) أعلاه طرح مكاسب بيع الأراضي المحققة وقدرها 20000 دينار من رقم صافي الربح بعد الضريبة. ذلك لأن هذه المكاسب لا تعتبر نتيجة النشاط التشغيلي للشركة وإنما هي مكاسب رأسمالية وقد ظهرت في القائمة ضمن ثمن بيع الأراضي تحت باب التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية.

كذلك تجدر الملاحظة أن الخسائر الرأسمالية إن حثت تعامل عكس ما تقدم أي تضاف إلى صافي الربح والضريبة.

تدريب (2):

فيما يلي البيانات اللازمة عن شركة أ ب ج والتي سيتم استخدامها لاستخراج ما يلي:

أولاً: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

ثانياً: قائمة التدفق النقدي:

أ- الأسلوب المباشر.

ب- الأسلوب الغير مباشر.

شركة أ ب ج

قائمة الدخل للفترة من 1/1/..... إلى 12/31/.....

بيـــان	مبالـغ (جنيه)
صافي المبيعات	51224
كلفة المبيعات	(38168)
مجمل ربح العمليات	13062
مصروفات بيع وتوزيع	(3100)
مصروفات إدارية وعمومية	(4853)
استهلاك	(998)
صافي دخل العمليات قبل الفوائد	4611
فوائد مدفوعة	(1237)
صافي دخل العمليات قبل الضريبة	3374
ضرائب	(1606)
صافي الدخل	1768
أرباح موزعة	150
عدد الأسهم القائمة	100000



شركة أ ب ج

الميزانية العمومية كما هي في 12/31/....

	2000	2001	التغير (±)
نقد	1512	1378	(134)
أوراق مالية	276	276	-
مدينون	8940	9921	981
بضاعة	11651	12217	566
مصروفات مدفوعة مقدماً	161	247	86
مجموع الموجودات المتداولة	22540	24039	1499
استمارات	1720	1720	-
آلات وماكنات	11209	12261	1052
الاستهلاك المتراكم	(7140)	(7638)	498
صافي الموجودات الثابتة	4069	4632	498
موجودات أخرى: حق امتياز	-	420	420
مجموع الموجودات	28329	30802	3473
دائنون	4211	3418	(793)
أوراق دفع	857	3788	2931
أجور مستحقة	3872	3110	(762)
الجزء القصير الأجل من الديون الطويلة	493	493	-
مجموع المطلوبات المتداولة	9433	10809	1376
ضرائب مؤجلة	1475	1447	(28)
إسناد قرض لقاء رهن	6600	6300	(300)
إسناد قرض عادية	3093	2900	(193)
مجمع التزامات طويلة الأجل	11168	10647	(512)
أسهم عادية	100	100	-
صميمة	2000	2000	-
أرباح غير موزعة	5628	7246	1618
مجموع حقوق المساهمين	7728	9346	1618
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	28329	30802	2473

الحـــل

أولاً: إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يمكن إعداد هذه القائمة بثلاثة أشكال، هي:

1-قائمة المصادر والاستخدامات، وتعد انطلاقاً من التفسير الواسع لكلمة الأموال التي تشمل الموجودات.

2-قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية، وتعد انطلاقاً من المفهوم الذي يقصر تعريف الأموال على النقد.

3-قائمة التغير في رأس المال العامل *Statement of Increase & Decrease in Working Capital*، وتعد انطلاقاً من المفهوم الذي يعرف الأموال بأنها صافي راس المال العامل.

1- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (مفهوم التغير في الأموال)

البيـــان	جنيه
المصادر	
صافي الدخل	1768
+ الاستهلاك	498
الدخل من العمليات	2266
نقص في النقد	134
زيادة في أوراق الدفع	2931
مجموع المصادر	5331
الاستخدامات:	
أرباح موزعة	150
زيادة في المدينين	981
زيادة في البضاعة	566
زيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	86
زيادة في الآلات والماكنات	1052
زيادة في حق الامتياز	420



البيــان	جنيه
نقص في الدائنين	793
نقص في الأجور المستحقة	762
نقص في الضرائب المؤجلة	28
نقص في إسناد قرض لقاء رهن	300
نقص في إسناد القرض العادية	193
مجموع الاستخدامات	5331

ولدى إمعان النظر في القائمة يلاحظ ما يلي:

أ- أننا اعتبرنا الزيادة في الأصول استخداما والزيادة في الخصوم وحقوق المساهمين مصدراً، كما اعتبر النقص في الأصول مصدراً والنقص في الخصوم وحقوق المساهمين استخداماً.

ب- أننا أخذنا الزيادة الإجمالية في قيمة الآلات والاستهلاك دون أ، نطرح منها الاستهلاكات (498 جنيهاً) لأننا لو فعلنا غير ذلك لوقعنا في خطأ الازدواج، وهو اعتبار الاستهلاك هنا مصدراً إلى جانب اعتبارنا له مصدراً عند احتساب الدخل من العمليات (استعملنا الاستهلاك مصدراً للأموال وذلك تبسيطاً للأمور، وليس لأن الاستهلاك في حد ذاته هو مصدر الأموال).

ج- أننا تجاهلنا الزيادة في الأرباح غير الموزعة الظاهرة بمقدار (1618) جنيه عند احتساب التغيرات الحاصلة على المركز المالي للمؤسسة والسبب أيضاً هو لتفادي ازدواج الاحتساب. فعندما اعتبرنا صافي الربح (1768) جنيه مصدراً للأموال واعتبرنا الأرباح الموزعة (150 جنيه) استخداماً للأموال نكون قد اعتبرنا زيادة صافية في المصادر مقدارها 1768 – 150 = 1618 جنيهاً وهي مقدار الأرباح غير الموزعة، لذا كانت إعادة اعتبارها ضمن المصادر ستؤدي ولا شك إلى ازدواج في الاحتساب.

2- قائمة المقبوضات والمدفوعات (مفهوم التغير في النقد):

في هذه الحالة نستبعد من المصادر والاستخدامات عنصر النقد وحسب، ويكون الفرق بين المصادر والاستخدامات هو مقدار التغير في النقد كما هو موضح فيما يلي:



	جنيه
أ- الدخل من العمليات (1)	2266
ب-يضاف: مصادر الأموال (الزيادة في أوراق الدفع) (2)	2931
ج- تطرح: استخدامات الأموال (حسب القائمة السابقة) (3)	5231
صافي التظغير في النقد (1+2-3)	(134)
+ رصيد النقد في أول المدة	1512
رصيد النقد نهاية المدة	1378

3- قائمة التغير في رأس المال العامل:

تعكس هذه القائمة أثر في كل من الموجودات الثابتة والمطلوبات الطويلة الأجل وحقوق المساهمين خلال الفترة الزمنية في رأس المال العامل.

	جنيه
مصادر الأموال (1):	
الدخل من العمليات	2266
الزيادة في المصادر الطويلة الأجل	-
مجموع مصادر الأموال	2266
استخدامات الأموال (2)	
أرباح موزعة	150
الزيادة في الآلات والماكنات	1052
الزيادة في حقوق الامتياز	420
النقص في الضرائب المؤجلة	28
النقص في إسناد القرض لقاء رهن	300
النقص في إسناد القرض العادية	193
مجمع استخدامات الأموال	2143
الزيادة في رأس المال العامل (1-2)	123

الزيادة الحاصلة في صافي رأس المال العامل هي عبارة عن التغير في صافي رأس المال العامل خلال الفترة، كما يتضح مما يأتي:



	2000	2001
الموجودات المتداولة	22540	24039
المطلوبات المتداولة	9433	10809
صافي رأس المال العامل	13107	13230
الزيادة في صافي رأس المال العامل		123+

تفسير الزيادة في رأس المال من خلال التغيرات التي تحدث على بنوده، علماً بأن الزيادة في الموجودات المتداولة تشكل مصدراً لرأس المال وتعتبر عنصراً إيجابياً فيه، والزيادة في المطلوبات المتداولة تشكل تخفيضاً لرأس المال العامل والعكس صحيح.

تحليل الزيادة (النقص) في رأس المال العامل:

	جنيه
نقص النقد	(143)
زيادة في المدينين	981
زيادة في البضاعة	566
زيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	86
نقص في الدائنين	793
زيادة في أوراق الدفع	(2931)
نقص في الأجور المستحقة	762
	123

ثانياً: إعداد قائمة التدفقات النقدية/ الأسلوب المباشر:

يعكس هذا الأسلوب أهمية العلاقة بين بنود رأس المال العامل (كما في الميزانية) وبنود الأنشطة التشغيلية (كما في قائمة الدخل) المرتبطة به حيث تظهر القائمة كما يلي:



أولاً: التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

	جنيه
الإيرادات	51224
يطرح: الزيادة في المدينين	(981)
النقد المقبوض من العملاء	50243
كلفة المبيعات	38168
يضاف: الزيادة في البضاعة	566
يضاف: النقص في الدائنين	793
النقد المدفوع للموردين	(39521)
مجموع المصاريف النقدية (1237+4583+3100)	9190
يضاف: الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	86
يضاف: النقص في الأجور المستحقة	762
النقد المدفوع على المصاريف	(10038)
ضريبة الدخل المدفوعة	(1606)
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(922)

ثانياً: التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية:

	جنيه
الزيادة في الآلات والماكينات	1053
الزيادة في حقوق الامتياز	420
صافي التدفق النقدي من العملات الاستثمارية	(1472)



ثالثاً: التدفق النقدي من العمليات التمويلية:

	جنيه
تسديد ضرائب مؤجلة	(28)
إطفاء أسناد قرض لقاء رهن	(300)
إطفاء أسناد قرض عادية	(193)
زيادة أوراق الدفع	2931
أرباح موزعة	(150)
صافي التدفق النقدي من العمليات التمويلية	2260
الزيادة (النقص في النقد)	(134)
النقد في بداية السنة	1512
النقد في نهاية السنة	1378

ثالثاً: إعداد قائمة التدفقات النقدية/ الأسلوب غير المباشر:

يعكس هذا الأسلوب مفهومي الدخل النقدي (صافي الربح + المصروفات غير النقدية) والتغير في رأس المال العامل حيث تظهر القائمة كما يلي بناء على هذا الأسلوب:

أولاً: التدفق النقدي من العمليات التشغيلية:

	جنيه
صافي الربح	1768
يضاف: مصروفات غير نقدية (الاستهلاكات)	498
الدخل النقدي (النقد من العمليات)	226
يطرح: الزيادة في المدينين	(981)
يطرح: الزيادة في البضاعة	(566)
يطرح: الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدماً	(86)
يطرح: النقص في الدائنين	(793)
يطرح: النقص في الأجور المستحقة	(768)
صافي التغير في رأس المال العامل	(3188)
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(922)



ثانياً: التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية:

	جنيه
الزيادة في الآلات والماكينات	1052
الزيادة في حقوق الامتياز	420
صافي التدفق النقدي من العملات الاستثمارية	(1472)

ثالثاً: التدفق النقدي من العمليات التمويلية:

	جنيه
تسديد ضرائب مؤجلة	(28)
إطفاء أسناد قرض لقاء رهن	(300)
إطفاء أسناد قرض عادية	(193)
زيادة أوراق الدفع	2931
أرباح موزعة	(150)
صافي التدفق النقدي من العمليات التمويلية	2260
الزيادة (النقص في النقد)	(134)
النقد في بداية السنة	1512
النقد في نهاية السنة	1378

يمكن الخروج بالملاحظات التالية حول قائمة التدفقات النقدية من المثال السابق:

1- يكمن التفريق بين أسلوبي استخراج قائمة التدفقات النقدية وهما الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر في كيفية الوصول إلى قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

2- يتميز الأسلوب المباشر عن الأسلوب غير المباشر بما يلي:

- إظهار المبيعات في القائمة والتي تعتبر مصدر الإيرادات التي يعتمد بقاء الشركة إلى حد ما عليها.
- توفير معلومات أكثر وذات فائدة، مثل بيان النقد المقبوض من العملاء، النقد المدفوع للموردين، النقد المدفوع على المصاريف.
- توفير معلومات تساعد في تقييم إدارة الشركة لرأس المال العامل عند ربط بنوده بما يتعلق بها من الأنشطة التشغيلية مثل علاقة المبيعات بالذمم المدينة، علاقة كلفة المبيعات بالذمم الدائنة والبضاعة، علاقة المصاريف بالمستحقات والمدفوعات مقدماً.



تدريبات عملية

1- صنف ما يلي ضمن المعلومات التي تعرض في قائمة التدفق النقدي حسب الجدول التالي:

م	بيـــان	تصنيف التدفق النقدي			الأثر على رصيد النقدية		
		تشغيلي	استثماري	تمويلي	زيادة	نقص	لا أثر
1	صافي الخسارة						
2	نقص رصيد المخزون						
3	زيادة رصيد المدينين						
4	زيادة رصيد التأمين المقدم						
5	إصدار أسهم مقابل النقد						
6	شراء أرض بورقة دفع طويلة الأجل						
7	شراء معدات نقداً						
8	توزيعات أرباح نقدية						
9	تزويع أرباح في صورة أسهم منحة						
10	دفع ضريبة الدخل						
11	إطفاء سندات وتسديدها نقداً						
12	بيع آلة مستخدمة مقابل النقد						
13	نقص رصيد الموردين						



2- ما يلي ميزانية مقارنة لشركة القاهرة التجارية كما تظهر في 2000/12/31

بيـــان	1999	2000
نقدية	18000	22000
مدينون	15000	14000
مخزون	8000	10000
مصروفات مدفوعة مقدماً	2000	1000
أراضي	30000	38000
سيارات	15000	18000
مجمع استهلاك سيارات	(10000)	(12000)
مجموع الأصول	78000	91000
دائنون	10000	6500
مصروفات مستحقة	3000	3500
رأس المال من الأسهم العادية	50000	58000
أرباح محتجزة	15000	23000
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	78000	91000

قائمة الدخل للسنة المنتهية
في 1999/12/31

	جنيه
صافي المبيعات	10000
تكلفة المبيعات	(60000)
مجمل الربح	40000
مصروفات التشغيل	(24000)
خسائر بيع أصول	(1000)
صافي الربح	15000

معلومات إضافية:

1- تم شراء قطعة أرض خلال العام 1999 بمبلغ 8000 جنيهاً مقابل إصدار أسهم عادية أصدرت بالقيمة الأسمية.

2- بيعت خلال العام سيارة مستعملة تكلفتها 8000 ومجمع استهلاكها بتاريخ البيع 5000 وحصل ثمنها نقداً مبلغ 2000 جنيهًا

3- توزيعات أرباح نقدية خلال العام 7000 جنيه.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الدفق النقدي وفقاً للطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

2- اشتقاق النسب المالية التي تخدم الأغراض التالية:

أ- تقييم وضع السيولة في الشركة.

ب- تقييم نوعية أو جودة أرباح الشركة.

ج- تقيمي سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركة.

2- ما يلي البيانات المالية المعدة لشركة الأمل التجارية في 2001/12/31:

شركة الأمل التجارية

الميزانية العمومية المقارنة في 2001/12/31

بيـــان	1999	2000
نقدية	40	82
مدينون (صافي)	150	180
بضاعة	200	170
آلات	140	200
مجمع استهلاك	(60)	(72)
مجمع الأصول	470	560
دائنون	80	100
أ.د. طويلة الأجل	50	100
رأس المال (أسهم عادية)	250	250
أرباح محتجزة	90	110
مجمع المطالبات وحقوق الملكية	470	560



قائمة الدخل الملخصة للسنة المنتهية في 2001/12/31

	جنيه
صافي المبيعات	450
تكلفة المبيعات	(250)
مجمل الربح	200
مصروفات التشغيل بما فيها الاستهلاك	(60)
ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة	140
EBIT	(7)
فوائد مدينة	133
	(13)
خسائر بيع الآلات	120
صافي الربح قبل الضريبة EBT	(36)
ضريبة الدخل 30%	84
صافي الربح بعد الضريبة	

معلومات إضافية:

1- إعداد قائمة التدفق النقدي بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

2- اشتقاق بعض النسب المالية المفيدة في تقييم

نوعية الأرباح، وضع السيولة، وضع الملاءة

3- ما يلي معلومات مستخرجة من البيانات المالية لشركة النجاح التجارية للسنة المنتهية في 2001/12/31 (المبالغ بالألف)

أولاً: من قائمة الدخل	بالآلاف
خسائر بيع أصول ثابتة	20
صافي الربح بعد الضريبة	80



ثانياً: من الميزانية العمومية المقارنة:

بيـــان	2000/12/31	2001/12/31
نقدية	40	50
مدينون	25	15
بضاعة آخر المدة	70	90
آلات ومعدات	80	100
مجمع استهلاك	40	55
دائنون	30	38
قروض قصيرة الأجل	40	30
مصروفات مستحقة	12	9

المطلوب:

من البيانات أعلاه، حدد صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة لعام 2001 بالطريقة غير المباشرة فقط.

4- ما يلي البيانات المالية لشركة الرائد التجارية المعدة في 2001/12/31

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2001/12/31

بيـــان	مبالغ بالآلاف
مبيعات	600
تكلفة المبيعات	(320)
مجمل الربح	280
مصروفات التشغيل	(120)
ربح التشغيلي قبل الفوائد والضريبة *EBIT*	160
فوائد مدينة	(20)
خسائر بيع سيارات	(5)
صافي الربح قبل الضريبة *EBT*	135
ضريبة الدخل (20%)	(27)
صافي الربح بعد الضريبة	108



الميزانية العمومية في 2001/12/31

بيـــان	2000/12/31	2001/12/31
نقدية	60	80
مدينون	80	65
بضاعة آخر المدة	90	120
مصروفات مدفوعة مقدماً	20	15
سيارات	65	80
مجمع استهلاك	(35)	(45)
مجموع الأصول	280	315
دائنون	70	60
قروض قصيرة الأجل	15	18
مخصص ضريبة الدخل	18	15
قروض طويلة الأجل	50	32
رأس المال (أسهم عادية)	80	100
أرباح محتجزة	47	90
مجمـوع المطلوبـات وحقـوق المساهمين	280	315

لاحظ أن:

1- بيعت خلال العام سيارة مستعملة بمبلغ 3 آلاف جنيه نقداً تكلفة السـيارة (18) ألف ومجمع استهلاكها بتاريخ البيع (10) آلاف.

2- أصدرت الشركة خلال العـام 10 آلاف سـهم بقيمتها الأسـمية وقدرها (1) جنيهاً وقبضت ثمنها نقداً.

3- وزعت على المساهمين أرباحاً قدرها 65 ألف منها 55 ألـف نقـداً والبـاقي أسهم منحة.

المطلوب:

1- إعداد قائمة التدفق النقدي بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

2- اشتقاق النسب المالية التالية:

أ- نسبة التوزيعات النقدية.

ب- نسبة التغطية النقدية.

ج- نسبة التغطية اللازمة لتسديد فوائد الديون.

د- مؤشر النقدية التشغيلية.

5- الآتي البيانات المالية لشركة الشرق الأوسط المعدة في 2000/12/31:

جدول رقم ( )

شركة الشرق الأوسط

الميزانية العمومية المقارنة في 2000/12/31

الأصول	مبالغ بالآلاف		المطلوب وحقوق المساهمين	مبالغ بالآلاف	
	1999	2000		1999	2000
الأصول المتداولة			المطلوبات المتداولة		
نقد في الصندوق ولدى البنك	614	942	موردون	1620	1404
استثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل.	500	300	مصاريف تشغيل مستحقة	180	156
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	(50)	(20)	فوائد مدينة مستحقة	40	30
مدينون	1030	1100	مخصص الضريبة	80	100
المخزون من البضاعة	1780	1620	مجمع المطلوبات المتداولة	1920	1690
مجموع الأصول المتداولة	3874	3942	قروض طويلة الأجل	2180	1580
استثمارات في شركة زميلة	780	840	مجموع المطلوبات	4100	3270
أصول ثابتة					
مباني ومعدات بالتكلفة	2140	2290			
الاستهلاك المتراكم	(560)	(690)	حقوق المساهمين		
صافي الأصول الثابتة	1580	1600	رأس المال من الأسهم العادية (القيمة الأسمية 10	1300	1700
			جنيه)	340	460
			رأس المال الإضافي (علاوة		
شهرة مشتراة بعد الإطفاء	226	218	الإصدار)	730	1170
مجموع الأصول			أرباح محتجزة	2370	3330
	6470	6600	مجموع حقوق المساهمين	6470	6600
			مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		

جدول رقم (   )

شركة الشرق الأوسط

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 2000/12/31

بيـــان	مبالغ بالآلاف	
مبيعات		3700
تكلفة المبيعات		2300
مجمل الربح		1400
يطرح:		
مصروفات التشغيل	(788)	
فوائد مدينة	(50)	
إيرادات متنوعة	108	
صافي الربح قبل الضريبة		730
ضريبة الدخل		670
صافي الربح بعد الضريبة		60

لاحظ أن:

يتمثل بند الاستثمارات في الشركة الزميلة بحصة شركة الشرق الأوسط في شركة كازبلانكا والممثلة بما يعادل 20% من رأسمال شركة كازبلانكا. وتحاسب الشركة الأم على استثماراتها في الشركة الزميلة بطريقة الملكية ولم توزع الشركة الزميلة أية أرباح في نهاية عام 2000 علماً بأن أرباحها المحققة خلال العام 300 ألف جنيه.

في 2000/1/1 باعت الشركة آلة تكلفتها 90 ألف جنيهاً في حين كانت صافي القيمة الدفترية لها 56 ألف جنيه. وبلغ ثمن بيع الآلة 36 ألف جنيه نقداً.

في 2000/5/1 باعت الشركة جزءاً من محفظة الأوراق المالية قصيرة الأجل بمبلغ 238 ألف جنيهاً.

في 2000/9/1 زادت الشركة رأسمالها بأن طرحت للاكتتاب العام 40 ألف سهم بيعت بسعر 13 جنيه/ للسهم الواحد.

في 1994/11/1 اشترت الشركة آلات وتجهيزات جديدة بكلفة قدرها 240 ألف جنيهاً.



في 2000/12/5 وزعت الشركة أرباحاً نقدية قدرها 170 ألف جنيه.

المطلوب:

1- إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة الأوسط لعام/2000 وذلك وفقاً للأسلوبين المباشر وغير المباشر.

2- استخدام المعلومات التي تعرضها القائمة في اشتقاق بعض المؤشرات التي تمكن من تقييم سيولة وربحية الشركة.





الفصل الثامن

النسب الماليـــــة





الفصل الثامن
النســب الماليــة

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال لأنه يوفر عددا كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنظمات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

وتعرف النسبة المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، وهناك بصفة عامة مجموعة من الحدود التي يجب أن يعمل في ظلها المحلل المالي إذا ما أراد الاستعانة بالنسب المالية وتمثل هذه الحدود فيما يلي[(1)]:

1- تحديد الهدف من عملية التحليل المالي.
2- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل.
3- تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل بند.
4- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة.
5- اختيار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل.
6- تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

أنواع النسب للمالية[(2)]:

تنقسم النسب المالية إلى ست مجموعات رئيسية هي:

أولاً: نسب السيولة[*]:

السيولة هي مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها فتعبر السيولة عن مقدرة المنشأة على تحويل قيمة أصولها المتداولة إلى نقود وللسيولة بعد ذلك البعد الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل. ولما كانت السيولة أساسية لاستمرار عمليات المنشأة فإنه من

---

(1) د. علي محمد حسن هريدي وآخرون – المحاسبة الإدارية – مرجع سبق ذكره – ص 423 وما بعدها.

(2) مفيد لويس برسوم – محاضرات في الإدارة المالية والتخطيط المالي – مرجع سبق ذكره، ص 30 وما بعدها.

(*) بصفة عامة تستخدم بنسب السيولة لأغراض التحليل في حالة الأقراض للأجل القصير.



الضروري تحديد درجة السيولة بالمنشأة وفي هذه الحالة فإن المدير المالي لا يقتصر في تحليل على مجموعة واحدة من النسب وإنما يقوم بتحليل ست مجموعات من النسب هي:

أ- نسبة التداول.

ب- نسبة السرعة.

ج- نسبة المركز النقدي.

د- نسبة المدفوعات النقدية اليومية.

هـ- نسبة رأس المال العامل الصافي.

و- نسبة المخزون السلعي.

وتستخدم نسب السيولة للحكم على مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى وعلى ذلك فإنه يلزم تعميق النظرة بالنسبة للقدرة النقدية الحاضرة على الوفاء بالتزامات المشروع وإمكانية استمرار المنشأة قادرة حتى في حالة الأحداث أو الكوارث.

أي أن نسب السيولة تختص بالالتزامات قصيرة المدى والأصول الأكثر ملائمة لتحويلها إلى نقود – أما في خارج المنشأة فإن المحلل الذي ينقصه بيانات ومعلومات عن تدفقات النقود المتوقعة من الأعمال يستخدم نسب السيولة كأسس تقريبية تضح القدرة المالية المتوقعة للمنشأة حتى يمكن مواجهتها لالتزاماتها قريبة الأجل أو حاجاتها لزيادة رأس المال من خلال عقد القروض وإصدار الأسهم.

ويمكن القول أن هدف نسب السيولة هو قياس مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها التي يحل موعد استحقاقها والنسب المالية المستخدمة بصفة خاصة في قياس السيولة تربط الأرصدة النقدية أو شبه النقدية بالمنشأة مع حجم الالتزامات أو المعاملات بها وهذا جانب واحد من جوانب السيولة ويتطلب التحليل الكامل للسيولة استخدام الميزانيات وبصفة خاصة الميزانية النقدية وتركز هذه الميزانيات على التدفقات النقدية الحالية كما تنتظر في المستقبل والنسب المالية، وفيما يلي شرح موجز لمجموعات النسب الخاصة بالسيولة:

أ- نسب التداول:

تعتبر هذه النسبة مقياس عام للسيولة وتمثل هذه النسبة نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$



وإذا كانت نتيجة قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تعطي ناتجاً أكبر من واحد صحيح فإن هذا يعني أن المنشأة لديها الأصول المتداولة الكافية لمقابلة التزاماتها الجارية وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت النسبة 2 : 1 فإن ذلك يعني أن هذه المنشأة لديها أصول متداولة تساوي ضعف الخصوم المتداولة.

وكمقياس للسيولة فإن نسبة التداول يؤخذ عليها مأخذان:

1- أنها تعامل الأصول المتداولة جميعاً معاملة واحدة ولا تميز بين النقدية وأوراق القبض والمخزون السلعي ويمكن أن تتضح أهمية التمييز بين أنواع الأصول المتداولة المختلفة من أن أوراق القبض تمثل قيمة مطالبة محدودة للمنشأة قبل العملاء وباستثناء حالة إفلاس هؤلاء العملاء فإن المنشأة تكون متأكدة من إمكان تحصيلها لهذه القيم المحدودة التي تتضمنها أوراق القبض بينما لا يصح مثل هذا القول بالنسبة للمخزون السلعي حيث أنه لا يوجد ضمان لإمكان بيع السلع المخزونة مستقبلاً بنفس قيمتها الجردية ومن الصعب التنبؤ بظروف السوق واتجاهات الأسعار المستقبلية وتزداد درجة عدم التأكد من الأسعار المستقبلية بالنسبة لذلك الجزء من المخزون السلعي غير تام الصنع أو حتى في حالة السلع تامة الصنع التي تخضع للتقلبات الموسمية وتغيير الموديلات.

وفي الجانب الآخر فإن النقدية سواء في ذلك النقدية المحتفظ بها لدى المنشأة أو كحساب جاري في البنوك تمثل بحق السيولة ويلاحظ أن السندات الحكومية تعتبر في وضع مماثل للنقدية باعتبار أنه يمكن طرحها في السوق واسترداد ثمنها في أي وقت على الرغم من بعض التغيرات الطفيفة في أثمانها في بعض الأحيان.

2- والمأخذ الثاني على نسبة التداول كمقياس للسيولة يرجع إلى معالجة المحاسبين للقيم المتداولة كأساس فإن المحاسب يعالج الأصول والخصم كقيمة متداولة إذا استحقت قيمته خلال الأثنى عشر شهراً التالية والسبب الرئيسي لاختيار هذه الفترة الزمنية هي أن الميزانية العمومية عادة تعتبر قائمة سنوية تعد في نهاية كل سنة على الرغم من أنه من المعتاد إعداد قوائم شهرية كتقارير مؤقتة من خلال السنة.

أما من وجهة نظر الإدارة المالية فإنه لا يعنيها معرفة أن أوراق القبض سيقوم تحصيلها خلال ثلاثة شهور أو أن المخزون السلعي سيباع ويحول إلى نقدية خلال ستة أو تسعة شهور إذا كانت التزامات المنشأة قبل مورديها ستستحق خلال شهر أو شهرين لأن معنى ذلك أن الالتزامات

ستحل قبل تحويل هذه الأصول المتداولة إلى نقدية وتعتبر المنشأة في مثل هذه الحالة قادرة على الوفاء بالتزاماتها من الناحية الفنية ولكن لا تتوفر لها درجة السيولة المطلوبة على الرغم من أن قيمة الأصول المتداولة بها تزيد على قيمة الخصوم المتداولة بمعنى أن وجهة نظر الإدارة المالية ومعالجتها للموضوع تختلف عن وجهة نظر المحاسبين ومعالجتهم للموضوع وهو ما أوضحناه في المأخذ الثاني.

ونتيجة للمأخذين الذين يوجهان إلى نسبة التداول كمقياس للسيولة فإن الكثير من المحللين الماليين ينظر بشك إلى هذه النسبة إذا قلت عن 2 : 1 ولكن ذلك ليس أمراً مطلقاً لأنه في بعض مجالات الأعمال تعتبر مثلاً نسبة التداول 0.5 إلى 1 أزيد من النسبة المطلوبة الكافية وقد يرجع ذلك إلى أن الأصول المتداولة تتضمن مخزوناً سلعياً من أصناف ذات أسعار مستقرة قابلة للتحويل إلى نقدية بسهولة وبسرعة إلى جانب أوراق قبض مستحقة لدى شركات قوية يمكن الاقتراض على قيمتها من البنوك دون صعوبة كما أن هناك بعض المجالات من الأعمال لا تكفي فيها نسبة التداول 2 إلى 1 وقد تعتبر نسبة 3 إلى 1 أو حتى 5 إلى 1 نسبة أقل من المناسب المعقولة الكافية.

ومن الأمثلة على ذلك أن الشركات التي يبيع ماكينات البيع الآلية تقل نسبة التداول في كثير منها عن (2 إلى 1) ومع ذلك تتمتع بدرجة سيولة كبيرة ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات عادة تتفق على تحديد تواريخ استحقاق الكمبيالات المطلوبة للموردين بعد شهر من تاريخ استلام الماكينات منها وفي نفس الوقت تقوم ببيع هذه الماكينات خلال أيام قليلة لعملائها وتحصل ثمنها منهم وتستطيع بذلك أن تسدد الكمبيالات في مدى عشرة أيام مثلاً وبالتالي تستحق خصم تعجيل الدفع.

ولا يقتصر الخلاف بين نسب التداول فيما بين الصناعات المختلفة فقط وإنما يوجد الاختلاف أيضاً في نسب التداول فيما بين المصانع وتجار الجملة القطاعي في مجال النشاط الواحد.

3- استخدام نسبة التداول لوحدها قد يعطي مؤشر مضلل عن مركز السيولة للمنشأة وقدرتها على السداد في الأجل القصير

فلو كان المحلل مثلاً بصدد تقييم مركز السيولة لشركتين أ و ب وكانت الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركتين كالتالي:



	شركة أ	شركة ب
الأصول المتداولة	3000 جنيهاً	300 جنيهاً
الالتزامات المتداولة	2000 جنيهاً	150 جنيهاً
نسبة التداول	2 : 3	1 : 2

من الملاحظ أن نسبة التداول للشركة (أ) أقل من الشركة (ب) ولكن صافي رأس المال العامل للشركة (أ) أكبر بكثير من صافي رأس المال العامل للشركة (ب). فلو تقدمت كل من الشركتين بطلب قرض بمقدار 500 جنيهاً من نفس المقرض وبفرض أن المقرض لا يستطيع إقراض الشركتين معاً ففي هذه الحالة غالباً سيفضل المقرض الشركة (أ) على الشركة (ب) بالرغم من أن نسبة التداول للشركة (ب) أعلى منها للشركة (أ) لأن رأس المال العامل للشركة (ب) قليل نسبياً ولا يغطي مبلغ القرض المطلوب. وهذا الاستنتاج فيما يتعلق بقرار المقرض بتفضيل الشركة (أ) على الشركة (ب) مبني على افتراض تساوي جميع العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الإقراض[1].

لذلك استخدام نسبة التداول لوحدها أو صافي رأس المال العامل لوحده كأساس لتقييم قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير أيضاً قد يؤدي إلى نتائج مضللة في بعض الأحيان، لذلك وبشكل عام استخدام كلا المقياسين (نسبة التداول وصافي رأس المال العامل) بالتحليل يعطي نتائج أفضل من الاعتماد على أي منهما بمفرده.

4- نسبة التداول مؤشر ساكن (ثابت) وليس ديناميكي على مركز السيولة:

فنسبة التداول تعبر عن العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة في نقطة زمنية معينة وهي تاريخ إعداد القوائم المالية وقد تكون النسبة الجارية خلال السنة المالية مختلفة عن هذه النسبة لاعتبارات متعددة، وخاصة أن معظم الشركات تعد قوائمها المالية في نهاية موسم أعمالها، أي في فترة يكون فيها نشاطها متدني (فترة الركود) وليس في ذروة نشاطاتها التشغيلية، وقد تكون النسبة الجارية خلال السنة أقل منها في نهاية الفترة المالية.

(1) د. محمود الخلابة – التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية – بدون ناشر – 1998 ص 65 وما بعدها.



5- نسبة التداول عرضة للتلاعب من قبل الإدارة:

كون هذه النسبة مؤشر ساكن وليس ديناميكي على مركز السيولة، وكونها مستخدمة من قبل المقرضين لتقييم درجة السيولة في المنشأة قد يدفع ذلك الإدارة إلى التلاعب بهذه النسبة عند اقتراب نهاية العام، بحيث لا تعكس مركز السيولة الحقيقي للمنشأة. فقد تلجأ بعض الشركات وخاصة إذا كانت تخطط للاقتراض إلى تحسين نسبة التداول عند اقتراب نهاية الفترة المالية لتحسين صورة المنشأة من حيث قدرتها علي السداد في الأجل القصير، وذلك لتسهيل عملية الحصول على القروض. ووسائل تحسين نسبة التداول متعددة وبعضها غير مكلف، وفيما يلي بعض هذه الوسائل:

أ- التغيير في طرق تقييم المخزون من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في حالة اتجاه الأسعار إلى الارتفاع. وهذا يؤدي إلى زيادة الأصول المتداولة دون ان يؤثر على الالتزامات المتداولة وبالتالي تحسين نسبة التداول.

ب- التقليل من حجم الديون المشكوك فيها المقدرة.

6- نسبة التداول لا تكس دلالة واضحة على تركيبة وطبيعة الأصول المتداولة:

درجة السيولة للأصول المتداولة تختلف من أصل إلى آخر وأحياناً بشكل كبير فبينما تتمتع النقدية والأوراق المالية بدرجة عالية من السيولة يتصف المخزون بدرجة سيولة متدنية نسبياً.

فالأوراق المالية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع عن طريق بيعها في السوق المالي والأوراق التجارية يمكن تحويلها إلى نقدية عن طريق خصمها لدى البنك والذم المدينة تتحول إلى نقدية خلال الفترة المالية ويمكن تحويلها إلى نقدية قبل تاريخ الاستحقاق عن طريق إعطاء خصم تعجيل الدفع أو بيعها لمؤسسة متخصصة في تحصيل الديون. بينما تحويل المخزون إلى نقدية يتطلب من المنشأة خلق طلب على البضاعة وهذا ليس بالأمر السهل وإن كان ممكناً أحياناً فهو مكلف. فمثلاً تستطيع الشركة تصفية المخزون أي تحويله إلى نقدي بشكل سريع عن طريق تخفيض سعر البيع بشكل ملموس وبشكل قد يلحق خسائر بالمنشأة.



ولذلك اختلاف الأوزان النسبية للأصول المتداولة يؤثر على مركز السيولة للشركة ونسبة التداول لا تكشف عن الوزن النسبي لكل أصل من الأصول المتداولة والمثال التالي يوضح أهمية تركيبة الأصول المتداولة والأوزان النسبية لها في تقييم مركز السيولة.

مثال: فيما يلي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركتين أ، ب:

	شركة أ (جنيه)	شركة ب (جنيه)
النقدية	10	7
استثمارات أ مالية	5	3
الذمم المينة	20	15
المخزون	25	35
مجموع الأصول المتداولة	60	60
مجموع الالتزامات المتداولة	30	30
صافي رأس المال العامل	30	30
نسبة التداول	2	2

من الملاحظ أن الشركتين لهما نفس المستوى من الأصول المتداولة وصافي رأس العامل ونفس نسبة التداول. وقد يبدو للمحلل أن الشركتين في نفس المستوى من حيث قدرتها على السداد في الأجل القصير بناء على صافي رأس المال العامل ونسبة التداول. ولكن فحص مكونات الأصول المتداولة وأوزانها النسبية قد يجعل المقرض يفضل الشركة (أ) على الشركة (ب) لأنها تتمتع بمركز سيولة أفضل من الشركة (ب)، وذلك لأنه بالرغم من تساوي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركتين إلا أن الوزن النسبي للأصول سهلة التحويل إلى نقدية للشركة (أ) أكثر من الشركة (ب).

وهذه المشكلة بالذات يمكن التغلب عليها عن طريق إيجاد نسبة السيولة السريعة والتي من خلالها يتم مقارنة الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية فقط بالالتزامات المتداولة.

7- لا تفصح نسبة التداول عن درجة سيولة كل أصل من الأصول المتداولة بشكل فرادي:

أن الأصول المتداولة تختلف من حيث سهولة تحويلها إلى نقدية، فمثلاً المخزون يعتبر أقل سيولة من الذمم المدينة والأوراق المالية، لكن الأصل المتداول نفسه قد يختلف من حيث سهولة



تحويله إلى نقدية من منشأة لأخرى. فسهولة وسرعة تصريف المخزون تختلف من صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى في نفس الصناعة، ويمكن قول الشئ نفسه عن الذمم المدينة. ولذلك لإعطاء صورة متكاملة عن مركز السيولة للمنشأة يجب أن نفحص كل أصل من الأصول المتداولة، وهذا ممكن تحقيقه من خلال قياس معدلات الدوران للمخزون وللذمم المدينة.

ب- نسبة السرعة:

وفي هذه النسبة يستبعد قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول المتداولة ويقسم الناتج الباقي على مجموع الخصوم المتداولة. أي أن هذه النسبة تعبر عن نسبة النقدية وما في حكمها مضافاً إليها أوراق القبض إلى الخصوم المتداولة وذلك بالشكل الآتي:

$$\text{نسبة أو معدل السرعة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{قيمة المخزون السلعي}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

وتكون نسبة السرعة عادة أصغر من نسبة التداول في جميع الحالات فيما عدا الحالات النادرة التي لا تحتفظ فيها المنشآت بأي مخزون سلعي لديها وذلك إذا كانت المنشأة تبيع السلع على أساس عينات بأن تتلقى المنشأة أوامر التوريد من عملائها وتعهد بتنفيذ هذه الأوامر مباشرة إلى مورديها وتطلب التوريد رأساً إلى العملاء على عناوينهم.

وفي مثل هذه الحالة تتكون الأصول المتداولة بالمنشأة غالباً من النقدية وأوراق القبض ولا تختلف نسبة السرعة في هذه الحالة بالذات عن نسبة التداول.

وإذا كانت نسب السرعة في أي منشأة 1 إلى 1 مثلاً أو أزيد فإن ذلك يوضح أن مثل هذه المنشأة ستكون قادرة على مقابلة التزاماتها الجارية دون أن تضطر إلى الالتجاء إلى إجراء بيع عاجل لجزء من مخزونها السلعي كما أنه إذا قلت نسبة السرعة بالمنشأة عن 1 إلى 1 كان في ذلك تعبيراً عن أن المنشأة يجب أن تكون على استعداد عند الضرورة إلى العمل على تسويق مخزونها السلعي للحصول على النقدية اللازمة لمواجهة التزاماتها إلا إذا كان في مقدورها وإمكانها الحصول على موافقة الدائنين على تأجيل تواريخ استحقاق ديونهم أو الحصول على قروض من المؤسسات المالية لمواجهة هذه الالتزامات.

وعلى ذلك يمكن القول بأن معدل أو نسبة السرعة يعتبر مقياس لمدى اعتماد المنشأة على مخزونها بهدف توفير السيولة وتحتل سيولة المخزون السلعي دوراً هاماً في مجالات الأنشطة التي تخضع لتغيرات الموسمية حيث أنه في الأسواق الموسمية يجب على المدير المالي أن يواجه

التساؤل عن درجة السيولة أو عدم السيولة في المخزون السلعي أو بمعنى آخر مدى ثبات سعر السوق بالنسبة الأصناف المخزون السلعي فيما لو دعت الحاجة إلى بيع جزء من هذا المخزون أو معظمه خلال أيام أو أسابيع. وربما صادفنا مثل هذا الوضع في الصيف بالنسبة للمخزون من الملابس الشتوية وعندئذ سيكون من الصعوبة تصريف الجزء المطلوب بيعه من الملابس الشتوية في مثل هذا الوقت ما لم تضحى المنشأة بخصم كبير من الثمن بينما قد لا تتعرض المنشأة إلى ذلك إذا اضطرت إلى مثل هذا الإجراء خلال فصل الشتاء حيث سيقتصر الأمر على التضحية بخصم بسيط لتسهيل تصريف مثل هذه الملابس.

ج- نسبة المركز النقدي:

يتوصل إلى هذه النسبة باستبعاد المخزون السلعي وأوراق القبض من قيمة الأصول المتداولة وقسمة الباقي بعد ذلك على الخصوم المتداولة على النحو الآتي:

$$\text{نسبة المركز النقدي} = \frac{\text{قيمة الأصول المتداولة} - (\text{أوراق القبض} + \text{المخزون السلعي})}{\text{قيمة الخصوم المتداولة}}$$

ويمكن تصوير هذه النسبة بالشكل الآتي أيضاً باعتبار أن الباقي من الأصول المتداولة بعد استبعاد أوراق القبض والمخزون السلعي يتضمن النقدية والسندات المالية الحكومية وما في حكمها من أوراق مالية سهلة التداول.

$$\text{نسبة المركز النقدي} = \frac{\text{النقدية} + \text{السندات المالية للتداول}}{\text{قيمة الخصوم المتداولة}}$$

وإذا بلغت نسبة المركز النقدي في المنشأة 1 إلى 1 فإن ذلك معناه أن مثل هذه المنشأة تتوفر تحت يدها النقدية الكافية لمواجهة جميع التزاماتها الجارية وهو ما يعني به عدد قليل من المنشآت.

وتعتمد نسبة المركز النقدي سواء كانت عالية أو منخفضة في دلالتها على الطبيعة الموسمية للمشتريات والمبيعات بدرجة كبيرة.

وإذا كانت نسبة المركز النقدي في منشأة ما خلال السنة الماضية مثلاً 1 إلى 1 أو أزيد كان ذلك دالاً على أو المنشأة كان يتوفر لديها في جميع فترات هذه السنة النقدية الكافية لمواجهة الالتزامات المستحقة، كما أن في هذه النسبة المرتفعة أيضاً دلالة على أن هذه المنشأة لا ترغب في زيادة حجم الائتمان المقدم لها من الموردين أو البنوك أو منهما معاً.



وتختلف الصورة إذا كانت نسبة المركز النقدي في حدود 1 إلى 1 أو أزيد خلال فترة محددة قد تكون أسابيع أو شهور قليلة خلال السنة كما يوجد غالباً في كثير من الصناعات وخاصة في مجال تلك الصناعات التي تتعرض لتغيرات موسمية قوية. فمثلاً تقوم المنشآت خلال الربع الأول من السنة بالشراء بدرجة كبيرة من مورديها استعداد للربع الثاني من السنة الذي تبلغ فيه مبيعات المنشأة أقصى حد ثم تأتي بعد ذلك فترة الربح الثالث من السنة التي يتخللها هبوط موسمي في البيع ومن ثم هبوط رقم أعمال المنشأة في الربع الأخير من السنة إلى رقم ضئيل ويمكن أن تختلف نسبة المركز النقدي في مثل هذه المنشأة ما بين الفترات الأربع من السنة حسب التدفق الخارجي والداخلي للنقود خلال كل فترة فيها. وتوضح الاختلافات بين النسب المركز النقدي على مدار السنة حقيقة هامة في مجال التحليل المالي وهي أن أي نسبة مالية بمفردها لا تعتبر عن سيولة المنشأة تعبيراً مناسباً حيث لا يمكن ذلك إلا في ضوء التحليل المالي لكل نسبة على حدة ثم تجميع نتائج التحليل للنسب جميعاً في إطار نظرة متكاملة.

د- نسبة المدفوعات النقدية اليومية:

يمكن التوصل إلى هذه النسبة بإجراء المقارنة بين مستوى النقدية الحالي والنقدية المنتظرة الحصول عليها قريباً (المستندات السهلة التداول) والمتوسط اليومية للمدفوعات النقدية وذلك على النحو الآتي:

$$\text{نسبة المدفوعات النقدية اليومية} = \frac{\text{النقدية + الأوراق المالية والسندات سهلة التداول}}{\text{المتوسط اليومي للمدفوعات النقدية}}$$

ويمكن التوصل إلى مثل هذه النسبة بمعرفة المحللين الماليين الخارجيين لأن الأرقام الخاصة بالمدفوعات النقدية اليومية لا يسمح بتسر بها للخارج.

ويلاحظ أن المنشآت التي لدها قدرة ائتمانية كبيرة لدى البنوك والموردين تستطيع أن تزاول نشاطها في حدود سيولة نقدية أقل من تلك المنشآت التي ليس لديها مثل هذه القدرة الائتمانية وعادة وتعطي التغيرات في نسبة المدفوعات النقدية اليومية للمدير المالي دلالة على أن هناك ضرورة لتدعيم قدرة المنشأة الائتمانية أو العمل على تحقيق مزيد من السيولة.

هـ- نسبة رأس المال العامل الصافي:

بطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة تحصل على رأس المال العامل الصافي ويمثل هذا الناتج الأموال التي تقوم المنشأة بتشغيلها في عملياتها الجارية. ولا يعني في هذا المجال إذا كانت هذه الأموال مقدمة من أصحاب المشروع أو إذا كانت نسبة منها أو كلها تم



تدبيرها في الشكل قروض طويلة المدى على اختلاف أشكالها لأنه في أي حالة فإن القيمة المتمثلة في رأس المال العامل يمكن استخدامها في العمليات الجارية للمنشأة دون خلق التزام قصير الأجل ويمكن التعبير عن هذه النسبة من المعادلة الآتية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

$$\text{نسبة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{رأس المال العامل الصافي}}$$

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى استخدام رأس المال العامل الصافي في تمويل البضاعة المخزونة التي تمثل أصلاً متداولاً ذا درجة أقل من السيولة وعلى ذلك فإن نسبة المخزون السلعي إذا قلت عن 1 تعبر عن أن رأس المال العامل بالمنشأة أكبر من المخزون السلعي وفي هذه الحالة فإن الباقي من الأصول المتداولة (النقدية + أوراق القبض) بما فيها زيادة رأس المال الصافي على المخزون السلعي يكفي لمقابلة الخصوم المتداولة.

أما إذا كانت نسبة المخزون السلعي أكبر من 1 فإنه يترتب على ذلك:

1- أن جانباً من رأس المال العامل يظل معطلاً في المخزون السلعي.

2- كما أن الزيادة في المخزون السلعي عن راس المال العامل الصافي يتم تمويلها بواسطة مصادر خارجية.

ويمكن تصوير نسبة المخزون السلعي أيضاً بالشكل الآتي:

$$\text{نسبة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}}$$

وتستخدم أيضاً نسبة دوران المخزون للدلالة على درجة سيولة المخزون السلعي على النحو الآتي:

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

وعادة تؤخذ رقم تكلفة البضاعة المباعة عن فترة سنة أما متوسط المخزون لعادة يكون متوسط رقمي الجرد في أول وآخر المدة أي السنة. وتوضح نسبة دوران المخزون سرعة دوران المخزون في شكل مقبوضات ناتجة عن البيع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معالجة المحلل المالي



لهذه النسبة ينبغي أن تتم مع النسب السابقة والمستقبلة وكذلك مع النسب النقدية بالشركات المتماثلة ومتوسط المعدلات السائدة في نفس النشاط أو كليهما معاً.

وعادة فإنه كلما كانت نسبة دوران المخزون مرتفعة دل ذلك على ارتفاع مستوى كفاءة إدارة المنشأة ولكن ينبغي الحرص في تفسير هذه النسبة لأن ارتفاعها قد يكون راجعاً إلى انخفاض معدل المخزون السلعي وقد يكون مرجعه استعاضة المخزون بطلبات صغيرة نسبياً.

ثانياً: نسب تكوين رأس المال(*):

ويعبر عنها أيضاً بنسب المديونية وذلك باعتبار أن تمويل المشروع عادة يتم من المصدرين: أما من أصحاب المشروع أو من الدائنين الخارجين في أشكال مختلفة وتستهدف هذه النسب قياس مساهمة أصحاب المشروع في تمويله بالمقارنة بمساهمة دائني المشروع في تمويله أيضاً. أي مقارنة قيمة الأموال المقدمة من أصحاب المشروع بقيمة الأموال المقدمة من الغير من الدائنين فإذا كانت نسبة تمويل المشروع من أصحابه تكون نسبة صغيرة من إجمالي رأس ماله فإن المشروع يضطر إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على الدائنين الخارجيين وقد يضطر إلى قبول شروطهم التي قد تكون في غير صالح المشروع، وأن كان مثل هذا الوضع يحقق لأصحاب المشروع إدارتهم ورقابتهم على المنشأة من خلال قدر صغير من الاستثمارات ساهموا بها في التمويل وقد يؤدي ذلك إلى تشجيع الشعور بعدم المسئولية من جانبهم أو تشجيع المغامرة غير المرغوب فيها نتيجة للأحساس بأن الخسارة مهما كانت ستكون محددة بالنسبة لهم فضلاً عن توقعهم لتحقيق ربح من استخدام أموال الغير نتيجة لزيادة عائد هذه الأموال عن الفائدة والمصاريف الثابتة التي تدفع للدائنين مقابل استخدامها، ويمثل هذا الفرق دخلاً إضافياً لأصحاب المشروع.

وتوضح نسب تكوين رأس المال أو نسب المديونية مدى اعتماد المنشأة في تمويلها على الأموال المقترضة ولذلك فإن تحليل مثل هذه النسب له أثره على ربحية المنشأة وخاصة لأنه عادة يترتب على الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل بواسطة الديون تحميل المشروع أعباء مالية ثابتة متمثلة في تكاليف استخدام هذه الأموال.

(*) بصفة عامة تستخدم هذه النسبة في التحليل لأغراض الإقراض طويل الأجل.



ومن أهم النسب الشائعة في هذا المجال ما يلي:

1- نسبة الديون إلى الأصول:

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = \frac{\text{الخصوم المتداولة + الخصوم الأخرى}}{\text{قيمة الأصول الكلية (في آخر السنة)}}$$

ويفضل في بعض الصناعات الخاصة ومن أمثلتها صناعات المرافق العامة استخدام نسبة مالية توضح نسبة المديونية إلى إجمالي التمويل الكلي المشروع بعد استبعاد الخصوم المتداولة من كل منهما على النحو الآتي:

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = \frac{\text{قيمة الدين أو الالتزامات الكلية - الخصوم المتداولة}}{\text{قيمة الأصول الكلية - الخصوم المتداولة}}$$

ويميل الدائنون الخارجيون عموماً إلى أن تكون نسبة المديونية إلى مجموع الأصول منخفضة بقدر الإمكان فمثلاً إذا بلغت نسبة الديون في منشأة ما إلى مجموع أصولها 10% فإنها تكون أقدر على مواجهة أي خسائر جسيمة قد تتعرض لها على مدار السنة كما يمكن لمثل هذه المنشأة أن توجه بعض أصولها لتدبير السيولة المطلوبة منها وتكون مثل هذه المنشأة أقدر على ذلك من منشأة أخرى تبلغ فيها هذه النسبة 75% مثلاً وعادة ينظر الدائنون الخارجيون إلى أصول المنشأة باعتبارها وقاية وحماية ضد الخسائر.

2- نسبة المديونية (أموال الغير) إلى صافي أموال أصحاب المشروع:

$$\text{نسبة المديونية (أموال الغير) إلى صافي أموال أصحاب المشروع} = \frac{\text{أموال الغير (الديون الكلية)}}{\text{صافي أموال أصحاب المشروع}}$$

وقد يستخدم مقلوب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة المديونية (أموال الغير) إلى صافي أموال أصحاب المشروع} = \frac{\text{صافي أموال أصحاب المشروع}}{\text{أموال الغير (الديون الكلية)}}$$

ويلاحظ أنه إذا كانت الأصول غير الملموسة (الوهمية) ذات قيمة تذكر فإن قيمتها عادة تخصم من قيمة صافي أموال المشروع وقد يرى احتساب قيمة الأسهم الممتازة في بعض الأحيان ضمن قيمة الديون الكلية وليس ضمن قيمة أموال أصحاب المشروع ويتوقف ذلك على الهدف الذي تستخدم فيه تحليل هذه النسبة المالية ويعتمد مثل ذلك الرأي على أن الأسهم الممتازة تمثل



مطالبة لها أولويتها أو أسبقيتها على مطالبة أصحاب الأسهم العادية وعلى ذلك فإنها تأتي قلبها فهي تمثل التزاماً على المشروع له أولويته.

وتختلف نسبة أموال الغير إلى أموال أصحاب المشروع تبعاً لطبيعة المشروع وسرعة ومدى استقرار وثبات تدفق الأموال به وتعطينا مقارنة هذه النسبة بين شركة معينة وشركات أخرى متشابهة مؤشرات عامة دالة على قيمة المديونية والخطر المالي بالشركة ويفضل دائنو المشروع أن تكون هذه النسبة معتدلة أو متوسطة لأن في ذلك حماية لأموالهم من أي خسارة كما أنهم سيكونون أكثر اطمئناناً لو كانت استثمارات أصحاب المشروع به بقدر استثمارات الدائنين الخارجين وعلى العكس من ذلك نجد أن أصحاب المشروع يفضلون أن تكون هذه النسبة كبيرة ما أمكن لرغبتهم في الاعتماد في تمويل مشروعهم على أموال الغير بدرجة كبيرة ويلاحظ أنه إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإنه يترتب على ذلك مخاطر نتيجة لإقدام بعض أصحاب المشروعات على التصرف دون إحساس كبير بالمسئولية يدفعهم على ذلك رغبة في المغامرة غير المرغوب فيها اعتماداً على أن مثل هذه المغامرة أو نجحت ستعود بالربح على أصحاب المشروع أما إذا فشلت فإن الخسارة التي تعينهم ستكون محدودة كنتيجة لأن الأموال المقدمة منهم محدودة بينما معظم الأموال مقدمة من الدائنون الخارجين.

3- نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال الكلي:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المالي الكلي} = \frac{\text{الديون والالتزامات طويلة الأجل}}{\text{رأس المال الكلي}}$$

وتدل هذه النسبة على الأهمية النسبية للديون طويلة الأجل في البيان المالي للمنشأة ويكون من المفيد في بعض الأحيان احتساب هذه النسبة على أساس القيمة السوقية. ومن الأهمية مقارنة هذه النسبة في نفس المنشأة في فترات زمنية مختلفة وكذا مقارنة النسبة المالية للمنشأة مع غيرها في المنشآت المتشابهة.

4- نسبة الخصوم المتداولة إلى صافي أموال أصحاب المشروع:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى صافي أموال أصحاب المشروع} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{صافي أموال أصحاب المشروع}}$$

وتستخدم هذه النسبة لمعرفة نسبة الأموال المقدمة من أصحاب المشروع بالمقارنة مع الأموال المقدمة للمشروع من أصحاب الديون الجارية ويحدث عادة في حالة عدم تقديم أصحاب المشروع لرؤوس أموال كبيرة من جانبهم لتمويل المشروع أن يحجم الدائنون عن تقديم ديون



طويلة الأجل ومن ثم الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل قصير المدى من الدائنين وتكون هذه النسبة كبيرة في مثل هذه الحالة ونتيجة لذلك فإن حركة سداد المنشأة للكمبيالات المستحقة عليها تكون بطيئة ويفضل عادة أن تكون هذه النسبة في حدود 35%.

5- نسبة الأصول الثابتة إلى صافي أموال أصحاب المشروع:

نسبة الأصول الثابتة إلى صافي أموال أصحاب المشروع = الأصول الثابتة / صافي أموال أصحاب المشروع

وتوضح هذه النسبة القدر المستثمر من أموال المشروع في أصول ثابتة غير سهلة التداول. وعادة تكون النسبة السائدة في الشركات الصناعية 65% تقريباً وقد تؤدي زيادة النسبة عن ذلك أن يصعب على المدير المالي مواجهة تمويل الالتزامات الجارية إلا باللجوء إلى إصدار أسهم جديدة.

ثالثاً: نسب الربحية:

إذا كانت الحسابات الختامية تصور لنا إجمالي الربح ثم صافي الربح بالمنشأة فإن أرقام الربح لها معاني مختلفة من وجهة نظر المجموعات المختلفة من الأفراد.

* فأصحاب الأسهم ينظرون إلى رقم الربح كمصدر لتوزيع الأرباح عليهم وكمقياس لربحية استثماراتهم في المنشأة.

* أما الدائنون فينظرون إلى هذا الرقم كمؤشر لها إذا كانت المنشأة تحقق أرباحاً أكبر مما تدفعه لهم كفائدة مقابل استخدامها لأموالهم وبالتالي يمكنهم الحكم على مدى معقولية الفائدة التي يحصلون عليها.

* أما الموردون فينظرون إلى رقم الربح كمقياس لنجاح المنشأة في بيع المنتجات والسلع بسعر يزيد عن تكلفتها حيث أن في ذلك ضمان لاستمرار تعاملهم.

أما أصحاب الديون طويلة الأجل فإن نظرتهم تختلف لأن زيادة الأرباح التي تحققها المنشأة عما تدفعه لهم من فائدة يعبر بالنسبة لهم عن مقدرة المنشأة على الاستمرار في تحمل معدل الفائدة المتفق عليها طوال مدة الدين. ونستخلص من ذلك أن نسب الربحية نوعان:

النوع الأول: يوضح الربحية بالنسبة للمبيعات.

النوع الثاني: يوضح الربحية بالنسبة للاستثمارات.

النوعان معاً يعطيان دلالة على كفاءة المنشأة في عملياتها.

وفيما يلي أهم النسب المستخدمة في هذا المجال.



النوع الأول نسب الربحية بالنسبة للمبيعات:

1- نسبة الربحية:

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

وتصور هذه النسبة أيضاً بالشكل الآتي:

$$\text{نسبة مجمل الربحية} = \frac{\text{المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المبيعات}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة عمليات الإنتاج والمتاجرة بالمنشأة وكفاءة سياسة تسعير المنتجات والسلع بها. كما تعبر هذه النسبة أيضاً عن مدى نجاح المنشأة في الحصول على أسعار لمنتجاتها يفوق تكلفتها ويمكن أيضاً أن تعبر هذه النسبة إذا قورنت بمثيلاتها في منشآت أخرى متشابهة في نفس الفترة الزمنية عن نقط القوة والضعف في مراكز المنشأة في السوق.

2- نسبة صافي الربح:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح الذي استطاعت المنشأة تحقيقه بعد خصم جميع المصروفات المتعلقة بالمنشأة عن نفس الفترة الزمنية ورقم المبيعات التي تمت خلال هذه الفترة ويمكن أن تفيد هذه النسبة في مجال الإدارة المالية حيث تعتبر مؤشراً هاماً يوضح مقدرة المنشأة على استخدام الأموال التي حصلت عليها من مصادر خارجية بكفاءة وعادة يكون الدائنون الخارجيون أكثر استعداداً لمد المنشأة بمزيد من الائتمان إذا تبين لهم تحقيقها لنسبة ربح عالية منسوبة إلى المبيعات.

3- نسبة صافي الربح بعد خصم الضرائب:

$$\text{نسبة صافي الربح بعد خصم الضرائب} = \frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة المنشآت ومدى ربحيتها بعد الأخذ في الاعتبار جميع النفقات والضرائب المستحقة العادية. ويمكن أن تكون النسب الثلاث السابقة أفيد للمحلل المالي إذا تمت دراستها معاً فمثلاً إذا لاحظ المحلل المالي من مقارنة نسبة إجمالي الربح خلال فترات



زمنية ثبوت النسبة مع انخفاض في نفس الوقت في نسبة صافي الربح كان يعني ذلك أن المصاريف الإدارية للمنشأة قد زادت وترتب عليها انخفاض نسبة صافي الربح ويتعين في مثل هذه الحالة دراسة أسابب زيادة هذه المصروفات والعمل على تلافيها وقد يكون سبب انخفاض نسبة صافي الربح بعد الضرائب راجعة إلى زيادة معدلات الضريبة الأمر الذي قد يحتاج إعادة دراسة تسعير المنتجات والسلع لبحث إمكانية زيادة طفيفة لتعويض الزيادة في معدلات الضريبة.

وقد يوضح ارتفاع نسبة إجمالي الربح أن تسعير المنتجات والسلع من جانب المنشأة مرتفع نسبياً ويعطي هذا مؤشراً ودلالة على أنه يمكن إعادة النظر في التسعير وتخفيض الأسعار ما يقوي مركز المنشأة التنافسي.

النوع الثاني: نسب الربحية بالنسبة للاستثمارات:

1- نسبة بيع الأصول:

$$\text{نسبية بيع الأصول} = \frac{\text{مجمل الربح قبل خصم الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول الملموسة}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى ربحية الأصول بعيداً عن كيفية تمويل هذه الأصول بمعنى أنها تعبر عن الربحية التي يستطيع المشروع أن يحصل عليها من استخدام الأصول بغض النظر إن كانت هذه الأصول قد تم تمويلها من أصحاب المشروع أو من الغير وذلك دون تحميل هذا العائد أي أعباء أو تكاليف.

2- نسبة مجمل الربح الأصول:

$$\text{نسبة مجمل الربح الأصول} = \frac{\text{مجمل الربح بعد خصم الضرائب}}{\text{مجموع الأصول الملموسة}}$$

وفي هذه الحالة يؤخذ في الاعتبار قيمة الضرائب المفروض خصمها وتعطي النسبة صورة لعائد الأصول بعد خصم الضرائب بغض النظر عن مصدر تمويلها.

3- نسبة صافي ربح رأس المال:

$$\text{نسبة صافي ربح رأس المال} = \frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضرائب}}{\text{رأس مال أصحاب المشروع}}$$

وتوضح هذه النسبة صافي عائد رأس مال أصحاب المشروع بعد خصم الضرائب.



4- نسبة صافي ربح رأس المال العادي:

نسبة صافي ربح رأس المال العادي = (صافي الربح بعد خصم الضرائب وخصم ربح الأسهم الممتازة) / (رأس مال أصحاب المشروع – قيمة الأسهم الممتازة)

وتختلف هذه النسبة عن النسب السابقة في أنها تقتصر على توضيح صافي ربح أصحاب الأسهم العادية وتستخدم عادة في مجال المقارنة بين منشأتين أو أكثر في مجال النشاط الواحد.

رابعاً: نسب النشاط: أو نسب قياس استخدام الأصول:

وتستخدم هذه النسب لقياس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج بالمشروع التي تم تدبير الأموال اللازمة لتمويلها. ومن النسب الشائعة في هذا المجال.

1- نسبة سرعة دوران المخزون السلعي:

نسبة سرعة دوران المخزون السلعي = (المبيعات خلال السنة) / (متوسط المخزون السلعي)

ويجب أن تحتسب قيمة المخزون السلعي في (المقام) بأسعار البيع لأن المبيعات (في البسط) محتسبة على أساس سعر البيع ويمكن إذا احتسب المخزون السلعي على أساس سعر التكلفة مراعاة احتساب المبيعات بسعر التكلفة أيضا حتى تجئ المقارنة سليمة. ويفضل استخدام متوسط المخزون السلعي على النحو التالي:

(المخزون السلعي أو المدة + المخزون السلعي آخر المدة) / 2

وتعتمد نسبة سرعة دوران المخزون السلعي على طبيعة الصناعة أو النشاط وعلى سياسات البيع المتبعة بمعرفة المنشأة.

2- نسبة سرعة دوران رأس المال العامل:

نسبة سرعة دوران رأس المال العامل = (المبيعات خلال السنة) / (صافي رأس المال العامل)

ويعطي هذا المعدل دلالة على سرعة دوران صافي رأس المال العامل بالمنشأة وكفاءة المنشأة في تحقيق ذلك.



3- نسبة سرعة دوران الأصول الثابتة:

$$\text{نسبة سرعة دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات خلال السنة}}{\text{قيمة الأصول الثابتة}}$$

وتستخدم هذه النسبة لقياس دوران الأصول الرأسمالية ويفيد استخدام هذه النسبة في مجال المقارنة وينبغي ألا تزيد هذه النسبة عن (2) في مجال الصناعة وإذا زادت عن ذلك كان مع ناه أن المنشأة تستغل أصولها بدرجة أكبر من اللازم أما إذا قلت النسبة عن (2) كان في ذلك دلالة على أن المنشأة تستثمر قدراً أكبر من اللازم في أصولها الثابتة.

4- نسبة متوسط فترة التحصيل:

وتوضح هذه النسبة متوسط عدد الأيام المنحصرة بين تاريخ استلام العميل للفاتورة وتاريخ سداده الفعلي لها وبقياس هذه المدة مع مدة الائتمان التي تم الحصول عليها من الموردين فإن متوسط مدة التحصيل توضح طوال الوقت الذي تقوم المنشأة خلاله بتمويل الحسابات المستحقة لها من أموالها الخاصة أو من الأموال المفترضة.

ويمر احتساب هذه النسبة بخطوتين:

الخطوة الأولى: يقسم فيها المبيعات الآجلة السنوية على 365 يوماً ويستخرج بذلك المتوسط اليومي للمبيعات الآجلة.

$$\text{المتوسط اليومي للمبيعات الآجلة} = \frac{\text{المبيعات السنوية الآجلة}}{365}$$

أما الخطوة الثانية: فتقسم فيها مجموع الحسابات المدينة وأوراق القبض على متوسط المبيعات الآجلة اليومية وذلك على النحو التالي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الحسابات المدينة وأوراق القبض}}{\text{المتوسط اليومي للمبيعات الآجلة}}$$

ويصول الناتج متوسط عدد الأيام المنحصرة في حالة البيع الأجل ما بين استلام الفواتير وسدادها بواسطة العملاء.

خامساً: نسب التغطية:

توضح هذه النسب العلاقة بين النفقات المالية للشركة ومقدرتها على الوفاء بهذه النفقات.



ولعل أكثر نسب التغطية الشائعة هو معدل تغطية الفائدة وهي تمثل نسبة الأرباح عن مدة معينة قبل خصم الفائدة والضرائب إلى قيمة الفوائد المستحقة عن هذه المدة ومن المهم تمييز نفقات الفوائد التي يتضمنها المقام ويتركز أسلوب التغطية الشاملة على أهمية مقابلة الشركة للفوائد الثابتة بغض النظر عن قدم الدين أو حداثته. فإذا فرضنا مثلاً أن متوسط أرباح الشركة هو 2 مليون جنيه ،أن الفوائد المستحقة على السندات القديمة 400000 جنيه وأن الفوائد المستحقة على السندات الجديدة 160000 جنيه فإن مجموع الفوائد المستحقة على السندات القديمة والجديدة 560000 جنيه وبذلك تكون نسبة التغطية الكلية للفوائد هي:

$$3.57 = \frac{2000000}{560000}$$

وتوضح تلك الطريقة أن استحقاق الفوائد على السندات القديمة يمكن كفالته طالما أن الشركة قادرة على مواجهة جميع نفقات التزامات الفوائد.

ومن نسب التغطية غير المرغوب فيها نسبة الاستقطاعات المسبقة وباستعمال هذه النسبة فإننا نستقطع (نخصم) فائدة السندات القديمة من متوسط الأرباح ثم نقسم الباقي على فائدة السندات الجديدة وإذا استعملنا أرقام المثال السابق فإننا نجد النسب كالآتي:

$$10 = \frac{1600000}{60000}$$

وتعطينا مثل هذه النسبة صورة خادعة عن أن الالتزامات المالية الجديدة مضمونة ومؤمنة بدرجة أكبر من الالتزامات المالية القديمة وواضح أن مثل هذه النسبة غير ملائمة.

وتعتبر نسبة الاستقطاعات المجمعة من أكثر النسب المستخدمة انتشاراً في مجال حساب مدى مقدرة المشروع على تغطية الفوائد وبمقتضى هذه الطريقة فإن تغطية السندات القديمة والجديدة معاً يساوي 3.57 كما سبق أن أوضحنا.

ومن نقط الضعف الرئيسية من معدل تغطية الفوائد أن قدرة الشركة على الوفاء بالدين ترتبط بكل من الفائدة والنفقات الرئيسية وعلى ذلك فإنه يكون أكثر مناسبة استخدام معدل تغطية شاملة على النحو الآتي:

$$\frac{\text{الأرباح الصافية قبل خصم الفائدة والضرائب}}{\text{الفائدة + المدفوعات الرئيسية}}$$



ويمكن أن يساعد التحليل على نمط أوسع في تقييم مقدرة المنشأة على تغطية كل النفقات ذات الطبيعة الثابتة بالنسبة لتدفق الأموال بها وبالإضافة إلى الفائدة والمدفوعات الرئيسية التي تتضمنها التزامات الديون فإننا يجب أن نضمن الحساب أيضاً توزيعات الأسهم الممتازة والتزامات عقود الإيجار وبعض النفقات الرأسمالية الأساسية.

نسبة التغطية لخدمة الديون:

وتستخدم هذه النسبة في تحليل الائتمان فهي توضع مدى قدرة الشركة المقترضة على تسديد أقساط القرض وفوائده وهي تحدد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغطية لخدمة الديون} = \frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة}}{\text{مصروفات الفائدة} + \frac{\text{قسط تسديد الدين}}{1 - \text{ض}}}$$

حيث:

ض = المعدل الضريبي

هذا ويلاحظ أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من هامش الأمان للمقرضين.

سادساً: نسب السوق المالي[1]:

تستخدم هذه المجموعة من النسب المتعاملين في أسواق المال وغالباً ما تصدرها البورصات العالمية في صورة مقارنة وذلك في نشرات دورية تصدر عنها ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1- عائد السهم العائدي:

وتقيس هذه النسبة ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم المنظمة وتحدد هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية}}$$

(1) د. محمد مطر – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – مرجع سبق ذكره، ص 69-73



2- توزيعات السهم العادي:

وتوضح هذه النسبة ما يحصل عليه حامل السهم العادي من الأرباح الموزعة في نهاية العام وهي تحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{توزيعات السهم العادي} = \frac{\text{بعد الضريبة – رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية العام}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية خلال العام}}$$

3- نسبة التوزيعات:

وهي تستخدم في تقييم السياسات التي تتبعها إدارة المنظمة في توزيع الأرباح على المساهمين أي أنها توضح السياسات التمويلية للمنظمة واتجاهاتها في الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية وتحدد بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوزيعات} = \frac{\text{التوزيعات النقدية المعلن عنها}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}$$

4- نسبة النمو المتاح:

ويعبر عن هذه النسبة من المعادلة التالية:

نسبة النمو المتاح = العائد على حقوق المساهمين × (1 – نسبة التوزيعات)

5- ربح السهم العادي:

وهذه النسبة تفيد في معرفة مدى جدوى استمرار استثمار الأسهم في المنظمة ذاتها ويتم الحصول عليها من المعادلة الآتية:

$$\text{ربح السهم العادي} = \frac{\text{الأرباح الموزعة للسهم العادي}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

6- مضاعف سعر السهم العادي:

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً عند اتخاذ قرار شراء أو بيع الأسهم في الأسواق وهي تحسب من المعادلة الآتية:

$$\text{مضاعف سعر السهم العادي} = \frac{\text{السعر السوق للسهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

7- القيم الدفترية للسهم العادي:

وتقيس هذه النسبة مدى النمو المحقق في حقوق مساهمي المنظمة فكلما ارتفعت قيمتها كان ذلك دليلاً على صحة أداء المنظمة ويعبر عن هذه النسبة من المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم العادي} = \frac{\text{جملة حقوق حملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

محددات استخدام النسب المالية:

1- تضفي الأسس والمبادئ والفروض التي تعد بموجبها البيانات المحاسبية ما يعرف بسمة التحكمية على الأرقام الظاهرة في تلك البيانات وهذا ما يفقد النسب المالية التي تشتق من تلك البيانات خاصية الموضوعية.

2- تشتق النسب المالية من بيانات محاسبية يعبر الكثير عنها عن أداء المنظمة في لحظة معينة لذا يصبح من الصعب الركون على هذه النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

3- أن اعتماد النسب المالية في قياسها على الأرقام الإجمالية تجعل نتائجها مضللة في كثير من الأحيان.

4- أن اختلاف المعالجة المحاسبية لبنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من منظمة لأخرى يؤثر سلباً على صحة النسب المالية واستخدامها في عملية المقارنة.



تدريبات عملية محلولة

مثال محلول[1]:

1- فيما يلي الميزانية العمومية المقارنة وقائمة الدخل المقارن لكل من شركتي الإسكندرية للأدوية والقاهرة للأدوية والمطلوب حساب النسب المالية لكلا الشركتين ثم المقارنة بين مركزهما المالي وفقاً للنسب التي تم حسابها.

أولاً: شركة الإسكندرية للأدوية:

فيما يلي الحسابات الختامية لشركة الإسكندرية للأدوية يليها جدول يلخص النسب المالية المتعلقة بهذه الشركة خلال سنتي 1997، 1998.

ميزانية شركة الإسكندرية للأدوية

(بالمليون جنيه مصري)

	1998	1997
الأصول	4.6	6.7
النقدية	2.4	2.4
محفظة الأوراق المالية	28.2	16.6
حسابات أوراق القبض	65.9	59.3
المخزون	-	13.6
أصول متداولة أخرى	101.1	98.6
مجموع الأصول المتداولة	68	62
أصول ثابتة (إجمالي)	36	30.5
مجمع الإهلاك	32	31.1
صافي الأصول الثابتة	2.3	1.2
مشروع تحت التنفيذ	-	-
مجموع الأصول	135.3	130.9

(1) هذا التدريب مقتبس من د. عبد العاطي لاشين – الإدارة المالية والاستثمار – مرجع سبق ذكره، ص 55 وما بعدها.



	1998	1997
الالتزامات	44.5	
قروض مصرفية قصيرة		11.9
حسابات وأوراق دفع		32.1
توزيعات مستحقة	44.5	7.2
التزامات متداولة أخرى	1.6	51.2
مجموع الالتزامات المتداولة		2.1
قروض طويلة الأجل	31.9	3.3
مخصصات ضرائب تحت التسوية	78	25.6
مخصصات أخرى	20	82.2
مجموع الالتزامات		20
رأس المال المدفوع	36.6	6
احتياطي قانوني	0.6	22.1
احتياطيات عامة أو أخرى	57.2	0.6
أرباح محتجزة		48.7
مجموع حق الملكية	135.3	130.9

قائمة الدخل

البيـــان	1998	1997
إيرادات المبيعات	142.1	138.3
تكلفة البضاعة المباعة	99.9	80.6
مصروفات إدارية وعمومية	7.4	18.7
مجمل ربح التشغيل	34.8	39
الإهلاك		5.3
الاحتياطي المستخدم		1
دخل التشغيل	34.8	32.7
إيرادات أخرى	0.6	0.5
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	35.4	33.2
الفوائد المدفوعة	0.01	0.2
صافي الربح قبل الضرائب	35.39	33
الضرائب	7.7	7.5
صافي الربح بعد الضرائب	27.69	25.5
بنود غير عادية	0.1	0.3
صافي الدخل	27.79	25.2
أموال غير مخصصة	3.9	2.9
الدخل القابل للتوزيع	23.89	22.3



ثانياً: شركة القاهرة للأدوية

ميزانية شركة القاهرة للأدوية

(بالمليون جنيه مصري)

	1998	1997
الأصول		
النقدية	105.1	80.1
محفظة الأوراق المالية	1.5	2.2
حسابات أوراق القبض	47.9	48.2
المخزون	61.1	62.1
أصول متداولة أخرى	6.5	5.8
مجموع الأصول المتداولة	222.1	198.4
أصول ثابتة (إجمالي)	57	48.0
مجمع الإهلاك	0.2	31.0
صافي الأصول الثابتة	56.8	17.0
مشروعات تحت التنفيذ	36.1	38.9
أصول أخرى	0.2	-
مجمع الأصول	315.2	254.3
الالتزامات		
قروض مصرفية قصيرة		
حسابات أوراق دفع	3.6	8.3
توزيعات مستحقة	22.4	29.8
التزامات متداولة أخرى	19.6	11.6
مجموع الالتزامات المتداولة	55.6	49.7
قروض طويلة الأجل	12.2	11.9
مخصصات ضرائب تحت التسوية	5.0	5.0
مخصصات أخرى	52.5	15.5
مجموع الالتزامات	125.3	82.1

	1998	1997
رأس المال المدفوع	35.4	35.4
احتياطي قانوني	6.2	4.9
احتياطيات عامة أو أخرى	145.6	128.8
أرباح محتجزة	2.9	2.9
مجموع حق الملكية	190.1	172
مجموع الالتزامات وحق الملكية	315.5	254.10

قائمة الدخل

البيـــان	1998	1997
إيرادات المبيعات	168.1	153.3
تكلفة البضاعة المباعة	106.7	95.7
مصروفات إدارية وعمومية	31.8	26.0
مجمل ربح التشغيل	29.6	31.6
الإهلاك	5.7	5.2
الاحتياطي المستخدم	2.2	3.5
دخل التشغيل	21.7	22.9
إيرادات أخرى	11.5	6.7
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	24.2	29.6
الفوائد المدفوعة	0.2	0.2
صافي الربح قبل الضرائب	34	29.4
الضرائب	6.2	7.7
صافي الربح بعد الضرائب	27.8	21.7
بنود غير عادية	0.2	1.6
صافي الدخل	27.6	23.3
أموال غير مخصصة	4.8	2.9
الدخل القابل للتوزيع	22.8	20.4



ملخص النسب المالية

شركة الإسكندرية للأدوية

	1998	1997	
العائد على السهم	11.9	11.22	جنيه
العائد الموزع على السهم	8.57	7.85	جنيه
القيمة السوقية للسهم في تاريخ الميزانية	106.16	147.43	جنيه
عدد الأسهم في تاريخ الميزانية	2	2	مليون سهم
النسب المالية			
نسب السيولة			
نسبة التداول	2.2719	1.92580	مرة
نسبة السيولة السريعة	0.791	0.7676	مرة
نسب النشاط			
متوسط المخزون	62.6	# # #	مليون جنيه
متوسط فترة التخزين	225.59	# # #	يوم
معدل دوران المخزون	1.5958	# # #	مرة
فترة التحصيل			يوم
معدل دوران الأصول الثابتة	4.155	4.2817	مرة
معدل دوران إجمالي الأصول	1.0503	1.0565	مرة
نسب المديونية			
نسبة الديون لإجمال الأصول	%34.07	%16.20	
نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول	%65.93	%83.80	
معدل تغطية الفوائد	3540	166	مرة
معدل تغطية الأعباء الثابتة			
نسب الربحية			
معدل العائد على حق الملكية	%48.41	%52.36	
معدل العائد على إجمالي الأصول	%20.47	%19.48	
هامش الربح للمبيعات	%29.70	%41.72	
معدل العائد على السهم	%11.21	%7.61	
معدل العائد الموزع على السهم	%8.07	%5.32	
القيمة الدفترية للسهم	28.6	24.35	جنيه
نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم	0.2694	0.1652	مرة
القيمة المضافة للشركة	155.12	246.16	مليون جنيه



ملخص النسب المالية

شركة القاهرة للأدوية

	1998	1997	
العائد على السهم	6.5	5.77	جنيه
العائد الموزع على السهم	5.38	4.53	جنيه
القيمة السوقية للسهم في تاريخ الميزانية	42.07	44.88	جنيه
عدد الأسهم في تاريخ الميزانية	3.5	3.5	مليون سهم
النسب المالية			
نسب السيولة			
نسبة التداول	3.9946	3.992	مرة
نسبة السيولة السريعة	2.8957	2.7425	مرة
نسب النشاط			
متوسط المخزون	61.6	# # #	مليون جنيه
متوسط فترة التخزين	207.84	# # #	يوم
معدل دوران المخزون	1.7321	# # #	مرة
فترة التحصيل			يوم
معدل دوران الأصول الثابتة	1.8095	2.7424	مرة
معدل دوران إجمالي الأصول	0.5333	0.6028	مرة
نسب المديونية			
نسبة الديون لإجمال الأصول	11.23	12.50	
نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول	88.77	87.50	
معدل تغطية الفوائد	171	148	مرة
معدل تغطية الأعباء الثابتة			
نسب الربحية			
معدل العائد على حق الملكية	14.62	12.62	
معدل العائد على إجمالي الأصول	8.8	8.54	
هامش الربح للمبيعات	36.53	37.57	
معدل العائد على السهم	15.45	12.86	
معدل العائد الموزع على السهم	12.79	10.09	
القيمة الدفترية للسهم	54.314	49.143	جنيه
نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم	1.291	1.095	مرة
القيمة المضافة للشركة	42.855-	14.92-	مليون جنيه



مقارنة الأداء المالي بشركتي الإسكندرية والقاهرة للأدوية

الميزانية

(بالمليون جنيه مصري)

	إسكندرية 1998	القاهرة 1998
الأصول		
النقدية	4.6	105.1
محفظة الأوراق المالية	2.4	1.5
حسابات أوراق القبض	28.2	47.9
المخزون	65.9	61.1
أصول متداولة أخرى	-	6.5
مجموع الأصول المتداولة	101.1	222.1
أصول ثابتة (إجمالي)	68	57
مجمع الإهلاك	36	0.2
صافي الأصول الثابتة	32	56.8
مشروعات تحت التنفيذ	2.3	36.1
أصول أخرى	-	0.2
مجمع الأصول	135.3	315.2
الالتزامات		
قروض مصرفية قصيرة	44.5	
حسابات أوراق دفع		3.6
توزيعات مستحقة		22.4
التزامات متداولة أخرى	44.5	19.6
مجموع الالتزامات المتداولة	1.6	55.6
قروض طويلة الأجل		12.2
مخصصات ضرائب تحت التسوية	31.9	5.0
مخصصات أخرى	78	52.5
مجموع الالتزامات	20	125.3
رأس المال المدفوع		35.4
احتياطي قانوني	36.6	6.2
احتياطيات عامة أو أخرى	0.6	145.6
أرباح محتجزة	57.2	2.9
مجموع حق الملكية	135.3	190.1
مجموع الالتزامات وحق الملكية		315.5



مقارنة الأداء المالي بشركتي الإسكندرية والقاهرة للأدوية

قائمة الدخل

البيـــان	إسكندرية 1998	القاهرة 1998
إيرادات المبيعات	142.1	168.1
تكلفة البضاعة المباعة	99.9	106.7
مصروفات إدارية وعمومية	7.4	31.8
مجمل ربح التشغيل	34.8	29.6
الإهلاك		5.7
الاحتياطي المستخدم		2.2
دخل التشغيل	34.8	21.7
إيرادات أخرى	0.6	11.5
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	35.4	24.2
الفوائد المدفوعة	0.01	0.2
صافي الربح قبل الضرائب	35.39	34
الضرائب	7.7	6.2
صافي الربح بعد الضرائب	27.69	27.8
بنود غير عادية	0.1	0.2
صافي الدخل	27.79	27.6
أموال غير مخصصة	3.9	4.8
الدخل القابل للتوزيع	23.89	22.8



مقارنة الأداء المالي بشركتي الإسكندرية والقاهرة

	إسكندرية 1998	القاهرة 1998	
العائد على السهم	11.9	6.5	جنيه
العائد الموزع على السهم	8.57	5.38	جنيه
القيمة السوقية للسهم في تاريخ الميزانية	106.16	42.07	جنيه
عدد الأسهم في تاريخ الميزانية	2	3.5	مليون سهم
النسب المالية			
نسب السيولة			
نسبة التداول	2.2719	3.9946	مرة
نسبة السيولة السريعة	0.791	2.8957	مرة
نسب النشاط			
متوسط المخزون	62.6	61.6	مليون جنيه
متوسط فترة التخزين	225.59	207.84	يوم
معدل دوران المخزون	1.5958	1.7321	مرة
فترة التحصيل			يوم
معدل دوران الأصول الثابتة	4.155	1.8095	مرة
معدل دوران إجمالي الأصول	1.0503	0.5333	مرة
نسب المديونية			
نسبة الديون لإجمال الأصول	%34.07	11.23	
نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول	%65.93	88.77	
معدل تغطية الفوائد	3540	171	مرة
معدل تغطية الأعباء الثابتة			
نسب الربحية			
معدل العائد على حق الملكية	%48.41	14.62	
معدل العائد على إجمالي الأصول	%20.47	8.8	
هامش الربح للمبيعات	%29.70	36.53	
معدل العائد على السهم	%11.21	15.45	
معدل العائد الموزع على السهم	%8.07	12.79	
القيمة الدفترية للسهم	28.6	54.314	جنيه
نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم	0.2694	1.291	مرة
القيمة المضافة للشركة	155.12	42.855-	مليون جنيه



ملاحظات على النسب المالية والأداء المالي لشركتي الإسكندرية والقاهرة للأدوية:

- على الرغم من ارتفاع العائد الموزع على سهمي شركتي الإسكندرية والقاهرة للأدوية إلا أنه يلاحظ انخفاض القيمة السوقية للشركتين على الرغم أنه من المفروض أن تحسن الأداء المالي وبصفة خاصة عند زيادة العائد الموزع على السهم أن يرتفع سعر السهم في السوق.

- السبب الرئيسي لانخفاض القيمة السوقية لكلا السهمين ترجع إلى ظروف بورصة الأوراق المالية وليس إلى الأداء المالي لهما.

- وبالرغم من ذلك ولا أنه يلاحظ تحسن الأداء المالي للشركتين إلا أن الأداء المالي لشركة الإسكندرية للأدوية أفضل من الأداء المالي لشركة القاهرة للأدوية لما يلي:

- العائد على السهم والعائد الموزع على السهم في شركة الإسكندرية أعلى من شركة القاهرة ولكنه لا يبرر هذا الفارق الكبير بين سعري سوق السهمين.

- ترتفع نسبة التداول لدى شركة القاهرة للأدوية أكبر مما يجب فيما يعني وجود أصول عاطفة في هذه الشركة فمثلاً هناك نقدية 105 مليون جنيه في شركة القاهرة فبينما نسب السيولة في شركة الإسكندرية في الحدود المناسب (1 : 2) بالنسبة لنسبة التداول (1 : 1) بالنسبة للسيولة السريعة.

- قد يتضح الفارق الأساسي بين الشركتين في معدل دوران الأصول الثابتة فشركة الإسكندرية استطاعت توظيف إحداها بشكل أفضل من شركة القاهرة بمعنى آخر بالرغم من أن الأصول الثابتة في شركة القاهرة (56.8% مليون جنيه) أكبر من الأصول الثابتة في شركة القاهرة فأنها لا تزيد عن شركة الإسكندرية بنفس النسبة كما إن الحصول على نفس الحجم من المبيعات عند حجم أقل من الأصول يعني أن هناك ارتفاع في كفاءة استخدام الأصول تنعكس مباشرة على الربحية حيث نجد أن معدل العائد على حق الملكية في شركة الإسكندرية 48.41% بينما معدل العائد على حق الملكية في شركة القاهرة 14.62% وبالرغم من تساوي صافي الربح بعد الضرائب في الشركتين تقريباً إلا أن كبر حجم ميزانية وحق الملكية الدفترية لشركة القاهرة جعل معدل العائد على حق الملكية فيها أقل.



ملحوظة إيضاحية:

1- نموذج لقائمة المركز المالي المبوبة:

منشأة.......

قائمة المركز المالي في 30/12/....

الأصول — الخصوم وحقوق الملكية

الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
النقدية بالصندوق والبنك	xxxxx		الدائنون	xxx	
الاستثمارات قصيرة الأجل	xxx		أوراق الدفع	xxx	
المدينون	xxx		المصروفات المستحقة	xxx	
أوراق القبض	xxx		الإيرادات المحصلة مقدماً	xxx	
المصروفات المقدمة	xxx		القروض قصيرة الأجل	xxxx	
الإيرادات المستحقة	xxxx				
مخزون المواد والمهمات	xxx				
مجموع الأصول المتداولة		xxxx	مجموع الخصوم المتداولة		xxxxx
الأصول الثابتة:			الخصوم طويلة الأجل:		
الأراضي والمباني	xxx		أوراق الدفع طويلة الأجل	xxx	
الآلات والمعدات	xxx		قروض طويلة الأجل	xxx	
السيارات	xxx		السندات	xxx	
الأثاث	xxx				
مجموع الأصول الثابتة		xxxx	مجموع الخصوم طويلة الأجل		xxxx
الأصول غير الملموسة:			حقوق الملكية:		
			رأس المال	xxxx	
شهرة المحل	xxx		أرباح العام	xxxx	
براءة الاختراع	xxx		مجموع حقوق الملكية		xxxx
العلامات التجارية	xxx				
مجموع الأصول الغير ملموسة		xxxx			
الإجمالي		xxxx	الإجمالي		xxxx



2- أنموذج لقائمة المركز المالي في شكل تقرير

منشأة .....

قائمة المركز لمالي في 0000/12/30

الأصول المتداولة:		
النقدية في الصندوق والبنك	xxx	
الاستثمارات قصيرة الأجل	xxx	
المدينون	xxx	
أوراق القبض	xxx	
المصروفات المقدمة	xxx	
الإيرادات المستحقة	xxx	
مخزون المواد والمهات	xxx	
مجموع الأصول المتداولة		xxxx
يطرح		
الخصوم المتداولة:		
الدائنون	xxx	
أوراق الدفع	xxx	
المصروفات المستحقة	xxx	
الإيرادات المحصلة مقدماً	xxx	
القروض قصيرة الأجل	xxx	
مجموع الخصوم المتداولة		(xxxx)
رأس المال العامل		xxxx
يضاف إليه:		
الأصول الثابتة:		
الأراضي والمباني	xxx	
الآلات والمعدات	xxx	
السيارات	xxx	
الأثاث	xxx	
الأصول غير الملموسة		
شهرة المحل	xxx	
براءة الاختراع	xxx	
العلامات التجارية	xxx	
مجموع الأصول الثابتة وغير الملموسة		xxxxx
		xxxxxx



تدريبات عملية على التحليل باستخدام

النسب المالية

تمرين (1): المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة:

قائمة المركز المالي كما هي في 12/31 بالجنيه المصري

	2009	2010	2011
الأصول المتداولة			
نقدية	30	25	12
ذمم مدينة	60	100	50
مخزون	100	160	150
مصروفات مدفوعة مقدماً	5	10	11
مجموع الأصول المتداولة	195	295	223
الأصول الثابتة	65	140	135
مجموع الأصول	260	435	358
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة	60	110	50
أوراق دفع	25	115	144
مستحقات أخرى	5	15	6
المجموع	90	240	200
حقوق الملكية			
رأس المال الأسهم	150	150	150
الأرباح المحتجزة	20	45	8
مجموع حقوق الملكية	170	195	158
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	260	435	358



قائمة الدخل عن السنوات المنتهية في 12/31 بالجنيه المصري

	2009	2010	2011
المبيعات (50% أجله)	900	2000	1800
تكلفة المبيعات	1450	1500	1370
مجموع الربح	450	500	430
الاهلاكات	(5)	(5)	(5)
مصاريف إدارية وعمومية	(156)	(165)	(160)
مصاريف بيع وتوزيع	(160)	(170)	(160)
مصروفات أخرى	(9)	(10)	(15)
مجموع المصاريف	(330)	(350)	(340)
صافي الربح قبل الضرائب	120	150	90
معدل الضريبة (40%)	(48)	(60)	(36)
صافي الربح بعد الضريبة	72	90	54

المطلوب:

أ- احسب كل من النسب والمؤشرات المالية لسنة 2010، 2011:

1- نسبة التداول

2- نسبة السيولة السريعة

3- معدل دوران الذمم المدينة

4- متوسط فترة التحصيل

5- معدل دوران المخزون

6- متوسط فترة التخزين

7- متوسط طول الدورة التشغيلية



تمرين رقم (2)

المعلومات التالية تتعلق بالشركة الصناعية الحديثة وشركة الصناعات العصرية (بالجنيه المصري):

السنة	الشركة الحديثة		الشركة العصرية	
	المبيعات	متوسط أرصدة الذمم	المبيعات	متوسط أرصدة الذمم
2009	55700	6390	53000	4310
2010	61300	6850	54500	4740
2011	69000	7500	54360	4980

المطلوب:

1- حساب معدل دوران الذمم المدينة لكل شركة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

2- كيف تقم سلوك معدل دوران الذمم المدينة لكل من الشركتين، وما هي برأيك أسباب الاختلاف في معدل دوران الذمم بين الشركتين.

3- تشكل الديون المشكوك في تحصيلها 4% من الذمم المدينة في الشركة الحديثة بينما تشكل الديون المشكوك في تحصيلها 5% من أرصدة الذمم المدينة للشركة العصرية، هل هذا برأيك يفسر كلياً اختلاف معدل دوران الذمم بين الشركتين.



تمرين (3):

المعلومات التالية مستخرجة من شركة الصناعة الحديثة (بالجنيه المصري)

	2009	2010	2011
الالتزامات المتداولة	70	90	89
الديون طويلة الأجل	60	64	112
حقوق المساهمين	80	90	69
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	210	244	270
مجموع الأصول	210	244	270

وفي ما يلي قائمة الدخل لسنة 2010 وسنة 2011 (بالجنيه المصري)

	2010	2011
المبيعات	540	560
تكلفة المبيعات	216	224
مجموع الربح	324	336
مصاريف إدارية وعمومية	74	70
مصاريف بيع وتوزيع	83	84
مصروفات فوائد	7	12
الدخل قبل الضريبة	160	170
ضرائب	(64)	(68)
صافي الدخل بعد الضريبة	96	102

المطلوب:

أولاً: أحسب كل من النسب التالية:

1-إجمالي الديون إلى الأصول لسنة 2010، 2011

2-إجمالي الديون إلى حقوق الملكية لسنة 2010، 2011

3-ديون طويلة الأجل أي الأصول لسنة 2010، 2011

4-ديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية لسنة 2010، 2011

5-عدد مرات تغطية الفوائد لسنة 2010، 2011

ثانياً: كي تقيم قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل وهل طرأ تحسن على قدرتها على السداد وخدمة الدين في الأجل الطويل في السنة الأخيرة؟



تمرين رقم (4)

المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة لسنة 2011

	2011
حقوق الملكية في 2011/12/31	25000 جنيهاً
صافي الربح بعد الضريبة	9000 جنيهاً
معدل الضريبة	%50
عدد مرات تغطية الفوائد	13 مرة
نسبة ديون طويلة الأجل/ لحقوق الملكية	%60
نسبة إجمالي الديون/ للأصول	%50
نسبة إجمالي الديون/ لحقوق الملكية	%100

معدل الفائدة على ديون طويلة الأجل 10% ولم يطرأ تغير على ديون طويلة الأجل خلال السنة والديون الأخرى في هيكل رأس المال بدون فوائد.

والمطلوب: إيجاد ما يلي:

1-مصروفات الفوائد لسنة 2011

2-إجمالي الديون



تمرين (5):

فيما يلي القوائم المالية لكل من الشركة المتحدة والشركة الأهلية

قائمة المركز المالي كما هي في 2009/12/31 (المبالغ بالألف جنيه)

	الشركة المتحدة	الشركة الأهلية
النقدية	2500	1000
الذمم	1000	2500
المخزون	1600	4500
مصروفات مدفوعة نقداً	1500	2000
المعدات (بالصافي)	2500	5500
المباني (بالصافي)	3200	10500
مجموع الأصول	12300	26000
الذمم الدائنة	2000	2200
أوراق الدفع	1800	1900
سندات	2000	10000
أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء	1500	-
أسهم عادية	3500	9800
الأرباح المحتجزة	1500	2100
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	12300	26000

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2010/12/31

	الشركة المتحدة	الشركة الأهلية
المبيعات (بالصافي)	3200	8500
تكلفة البضاعة المباعة	(2250)	(6150)
المصروفات البيعية والإدارية	(721)	(1905)
مصروفات الفوائد	(290)	(95)
ضرائب	(80)	(140)
صافي الدخل بعد الضرائب	141	210



المطلوب:

1- أحسب كل من النسب التالية لكل من الشركتين:

أ- نسبة الديون للأصول.

ب- نسبة الديون طويلة الأجل للأصول.

ج- نسبة الديون لحقوق الملكية.

د- عدد مرات تغطية الفوائد.

2- قارن بين الشركتين من حيث قدرة كل منها على السداد في الأجل الطويل ...

استخدم أدوات التحليل الملائمة.

تمرين (6):

المعلومات التالية مستخرجة من القوائم المالية لشركة التجارة العامة

	2009	2010
المبيعات (بالصافي)	200.000	215000
تكلفة المبيعات	119000	124500
مجمل الربح	81000	89500
مصروفات بيع وتوزيع	32400	32750
مصروفات إدارية وعمومية	37600	36250
الربح من العمليات	11000	20500
فوائد	-	1000
الربح قبل الضريبة	11000	19500
ضريبة 50%	(5500)	(975)
صافي الدخل بعد الضريبة	5500	9750



	2008/12/31	2009/12/31	2010/12/31
إجمالي الأصول	51000	50000	60000
سندات (10%)	-	-	10000
حقوق الملكية			
رأس مال الأسهم العادية	27000	27000	27000
رأس المال الإضافي	3000	3000	3000
الأرباح المحتجزة	-	1000	2000
إجمالي حقوق الملكية	30000	31000	32000

المطلوب احسب كل مما يلي:

1-معدل دوران الأصول لسنة 2010/2009

2-العائد على المبيعات لسنة 2010/2009

3-معدل العائد على حقوق الملكية 2011/2009

4-ما هي أسباب تحسن الربحية من سنة 2010/2009؟ استخدم أدوات التحليل الملائمة.

تمرين (7): المعلومات التالية مستخرجة من دفتر الشركة الدولية

	جنيه مصري
الأصول في 2009/1/1	490000
الأصول في 2009/12/31	510000
قروض طويلة الأجل في 2009/12/31	80000
إجمالي حقوق الملكية في 2009/1/1	297000
إجمالي حقوق الملكية في 2009/12/31	303000
المبيعات لسنة 2009	2500000
صافي الربح بعد الضريبة لسنة 2009	50000
معدل الضريبة 40%	
مصروفات الفوائد لسنة 2009	9000



المطلوب: أوجد كل مما يلي:

1-معدل العائد على المبيعات (هامش الربح)

2-معدل دوران الأصول

3-معدل العائد على الأصول

4-معدل العائد على حقوق الملكية

5-بفرض أن معدل الضريبة على هذه الشركة انخفض إلى 30% بدلاً من 40% أعد احتساب النسب المالية السابقة وحدد من منها يتأثر بتغيير معدل الضريبة؟ علل لماذا بعض هذه المؤشرات المالية لا تتأثر بتغيير معدل الضريبة؟



حالة تطبيقية مختصرة

في التحليل المالي

وهي حالة موجزة، تستهدف إلقاء الضوء سريعاً على كيفية استخدام البيانات المتاحة من خلال القوائم المالية في عمل التحليل المالي خاصة أهم مؤشراته الخاصة بالنسب المالية الرئيسية، وهي تفيد كثيراً غير المتخصصين أو الذين لم يسبق لهم التعامل مع النسب المالية كذلك حديثي الخبرة في أعمال التمويل والائتمان، وفيما يلي أهم البيانات الخاصة بأحد الشركات مع عرض مقارن للميزانية العمومية لعامي 2009، 2010، كذلك قائمة مصادر واستخدامات الأموال عن نفس الفترة والتعقيب العام على الحالة.

بالألف جنيه مصري

	2009	2010
المبيعات السنوية	100	110
تكلفة البضاعة المباعة	75	80
صافي الربح بعد الضرائب	20	25
مخزون أول الفترة	19	15
مخزون آخر الفترة	15	10
المبيعات الآجلة 60% من المبيعات	60	66
متوسط أوراق القبض	30	22
الفوائد السنوية بمعدل 12%	5	4

أهلاك الآلات يتم بطريقة القسط الثابت على 10 سنوات

أ. م = أصول متداولة

خ. م = خصوم متداولة

أ. ق = أوراق القبض

أ. ث = أصول ثابتة

أ. م = أصول متداولة



الميزانية العمومية المقارنة لعامي 2009، 2010 بالألف جنيه

الأصول

البيان	%	التغيير	%	٢٠١٠	%	٢٠٠٩
الاصول الثابتة	...		xx		xx	
الآلات (بعد الإهلاك)		٢٠		١٢٠		١٠٠
مجموع الأصول الثابتة	٢٠	٢٠	٤٥	١٢٠	٤٠	١٠٠
الاصول المتداولة						
النقدية	(٦٠)	(١٥)	٤	١٠	١٠	٢٥
أوراق القبض	١٩	١٥	٣٦	٩٥	٣٢	٨٠
المخزون	٦٨	١٠	٩	٢٥	٦	١٥
أوراق مالية	(٥٠)	(١٥)	٦	١٥	١٢	٣٠
مجموع الأصول المتداولة	(٣)	٥		١٤٥		١٥٠
إجمالي الأصول	٦	١٥	%١٠٠	٢٦٥	%١٠٠	٢٥٠

الخصوم

البيان	%	التغيير	%	٢٠١٠	%	٢٠٠٩
حقوق الملكية	...		xx		xx	
رأس المال	-	-	٣٤	٩٠	٣٦	٩٠
احتياطيات	٢٥	٢	٤	١٠	٣	٨
أرباح محتجزة	١٥٠	٣	٢	٥	١	٢
مجموع حقوق الملكية	٥	٥		١٠٥		١٠٠
حقوق الغير						
خصوم متداولة						
موردون	٤٠	٢٠	٢٦	٧٠	٢٠	٥٠
ضرائب مستحقة	٦٠	٣	٣	٨	٢	٥
بنك سحب على المكشوف	(٤٠)	(١٠)	٦	١٥	١٠	٢٥
مجموع الخصوم المتداولة	١٦	١٣		٩٣		٨٠
خصوم طويلة الأجل						
قرض متوسط الأجل	(٤)	(٣)	٢٥	٦٧	١٨	٧٠
مجموع الخصوم طويلة الأجل	(٤)	(٣)		٦٧		٧٠
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	٦	١٥	%١٠٠	٢٦٥	%١٠٠	٢٥٠



قائمة المصادر والاستخدامات عن عام 2009، 2010

بالألف جنيه

البيـــان	القيمة	الإجمالي	الوزن النسبي
أ- مصادر الأموال			
- النقص في الأصول			
أوراق مالية	15		
مجموع النقص في الأصول		15	35
- الزيادة في الخصوم			
موردون	20		
ضرائب مستحقة	3		
مجمع الزيادات في الخصوم		23	53
- الزيادة في حقوق الملكية			
الاحتياطيات	2		
أرباح محتجزة	3		
مجموع الزيادة في حقوق الملكية		5	12
مجموع مصادر الأموال		43	%100
ب- استخدامات الأموال			
- الزيادة في الأصول			
الآلات	20		
أوراق القبض	15		
المخزون	10		
		45	78
- النقص في الخصوم			
بنك – سحب على المكشوف	10		
قرض متوسط الأجل	3		
		13	22
- النقص في حقوق الملكية	-	-	-
مجموع استخدامات الأموال		58	%100
النقدية		15	

يتضح من قائمة المصادر والاستخدامات، أنه بالنسبة لمصادر الأموال فإن الشركة اعتمدت، أساساً على استخدام جانب من النقدية المتاحة لديها، كما قامت بتسييل جانب من



الأوراق المالية بالبيع حيث انخفضت إلى 50% من حجم الاستثمارات في هذا البند ويمثل النقص في الأصول كمصدر للأموال 35% من إجمالي المصادر التي أتيحت لها، كما اعتمدت الشركة بنسبة 53% على الزيادة في الخصوم وأهم عناصرها الموردون وتمثل 87% من إجمالي الزيادة في الخصوم بينما مثلت الضرائب المستحقة 13%، ويمثل بند الموردون نحو 47% من إجمالي مصادر الأموال وهو يعني اعتماد الشركة بدرجة كبيرة على الائتمان الذي يمنح لها من مورديها وتمتعها بثقة هؤلاء الموردين وهذا المصدر غير مكلف بصفة عامة لهذا فإن تزايد الاعتماد عله يمثل ميزة بالنسبة للشركة. وبالنسبة لحقوق الملكية فقد مثلت 12% من إجمالي مصادر الأموال وقد تمثلت في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، بينما لم يتم زيادة رأس المال. وبالنسبة لاستخدامات الأموال فقد تمثلت أساساً (78%) في الزيادة في الأصول ما بين أصول ثابتة وأخرى متداولة وقد مثلت الزيادة في الآلات 44% من الزيادة في الأصول ومثلت الأصول المتداولة (مخزون وأوراق قبض) 56%.

وتمثلت استخدامات الأموال الأخرى في الخصوم (22%) حيث قامت الشركة بتخفيض التزاماتها لدى البنوك سواء بالنسبة للقرض متوسط الأجل أو الالتزامات قصيرة الأجل، وهو ما يؤكد اعتماد الشركة في مصادر التمويل على ائتمان الموردين أكثر من مصادر الإقراض الأخرى وكما سبق فإن ذلك يمثل ميزة للشركة لأن القروض المصرفية مكلفة نظراً للفوائد التي تحصل عنها.

ويلاحظ أن بند النقدية قد تراجع بمبلغ 15 ألف جنيه مصري وهو يعني زيادة الاستخدامات عن الموارد حيث بلغت الأولى 58 ألف جم والثانية 43 ألف جم والفرق بينهما 15 ألف جم هو ذاته قيمة النقص في رصيد النقدية بالشركة. والقاعدة العامة هي أن الفرق بين المصادر والاستخدامات يجب أن يتساوى مع الغير الذي طرأ على رصيد النقدية خلال الفترة محل التحليل وسواء كان التغير بالزيادة أو بالنقص. وقراءة قائمة المصادر والاستخدامات تفصح عن حقائق ومؤشرات كثيرة، فبشكل عام كانت الاستخدامات أكثر من المصادر وقد انعكس ذلك في النهاية في النقص في النقدية، كما اتضح أن الشركة تستثمر جانب من أموالها في أوراق مالية أمكن تسييل 50% منها وهو يعين أنها ذات قابلية للتسوق جيدة (بافتراض عدم تحقيق خسائر نتيجة البيع)، كما أن أداء الشركة يسير بصورة طيبة بدليل دعم الاحتياطيات وترحيل جانب من الفائض في بند الأرباح المحتجزة.



كما قامت الشركة بإضافة أصول إنتاجية بها تمثلت في شراء آلات جديدة، وإن كان واقع الحال من خلال القائمة يكشف استخدام الشركة لعناصر متداولة (أصول أو خصوم) وهي بطبيعتها قصيرة الأجل في تدبير شراء أصل إنتاجي ثابت وهو قرار مالي غير سليم إذ ينبغي استخدام مصادر الأموال قصيرة الأجل في استخدامات قصيرة الأجل، ومصادر أموال متوسطة أو طويلة الأجل في استخدامات متوسطة وطويلة الأجل أو قصيرة الأجل لها صفة الثبات والدوام مما يحولها إلى شبه أصول ثابتة مثلما هو الحال في تمويل الجزء الثابت من رأس المال العامل والذي ينبغي توافره بالشركة بصفة مستمرة. كما يتضح زيادة الاستثمار في المخزون وقد يكون ذلك انعكاساً لقرارات خاطئة داخل الشركة وهو ما قد يؤثر في السنوات المقبلة على كفاءة استخدام الشركة لأصولها ومستوى ربحيتها العامة في النهاية. كما أن زيادة الاستثمار في أوراق القبض قد يعكس تغير في السياسة الائتمانية داخل الشركة من حيث شروط الدفع والخصم ومتوسط فترة التحصيل وآجل منح الائتمان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها وغير ذلك وهي أمور ينبغي التعامل معها بحظر لأنها قد تهدد المسيرة الناجحة للشركة في السنوات المقبلة وذلك إذا لم يكن قد تم دراستها بشكل تفصيلي ودقيق والقراءة السابقة يمكن التوصل إليها من الميزانية العمومية، ألا أن تحليلها من خلال قائمة مصادر واستخدامات الأموال يبدو أكثر دقة وسهولة وفاعلية.

وهكذا يستطيع رجل الائتمان توظيف هذه القائمة في خدمة قراراته بالتمويل أو منح الائتمان وذلك بتقييم سلامة القرارات والتوجهات داخل الشركة، وإذا تم التوسع في المساحة الزمنية للتحليل عن سنوات أكثر، فإنه يستطيع رصد الاتجاهات العامة في السنوات السابقة وهو ما يساعده في بناء تنبؤاته بالنسبة للمستقبل ومن ثم يستطيع التوصل إلى قرار تمويلي وائتماني أكثر دقة وعلمية وواقعية، خاصة إذا ما دعم تحليلاته باستخدام الأدوات والمؤشرات المالية الأخرى حتى تساعده في استكشاف نقاط القوة في مركز الشركة وتدعيمها أو الوقوف على نقاط الضعف ومحاولة دعمها أو التقليل من آثارها السلبية من خلال تصوره العام للقرار الائتمان بما يحتويه من شروط ومحددات.

وسوف يتم تناول النسب المالية وفقاً لما يلي:

* نسب السيولة:

النسبة	القانون	2009	2010
نسبة التداول	أصول متداولة / خصوم متداولة	150 / 80 = 1.9	145 / 90 = 1.6
نسبة السيولة العادية	أ.م المخزون / خ. م	15-150 / 80	25-145 / 93
		135 / 80 = 1.7	120 / 93 = 1.3
نسبة السيولة السريعة	النقدية / خ. م	25 / 80 = 0.3	10 / 93 = 0.11
دوران النقدية	المبيعات السنوية / النقدية	100 / 25 = 4مرة	110 / 10 =11مرة

* نسب المديونية:

النسبة		2009	2010
نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الاستثمارات		150 / 80 %60=	160 / 265 %60=
نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الاستثمارات بالميزانية		100 / 250 %40=	105 / 265 %40 =
حقوق الملكية/ إجمالي القروض		100 / 150 14.7=	105 / 160 14.7



* نسب النشاط:

		2009		2010	
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط المخزون	75 / 2/(15+19)		10 + 15 / 2/(10+15)	
		75 / 17	= 4.4مرة	80 / 12.5	=6.4مرة
معدل دوران أوراق القبض	المبيعات الآجلة / متوسط أوراق القبض	60 / 30	=2مرة	66 / 22	=3مرة
متوسط فترة التحصيل	360 / معدل دوران أ.ق	360 / 2	= 180يوم	360 / 3	=120يوم
أو	أ.ق / المبيعات الآجلة/360	30 / 0.167	=180 يوم	22 / 0.183	=120 يوم
معـــــــدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات / مجموع الأصول	100 / 250	=0.4مرة	110 / 265	=0.42مرة
معـــــــدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات / صافي أ. ث	100 / 100	= 1 مرة	110 / 120	= 0.9مرة
معدل وران الأصول المتداولة	المبيعات / الأصول المتداولة	100 / 150	=0.67مرة	110 / 145	=0.67مرة



* نسبة الربحية:

			2009		2010	
مجمل الربح (المبيعات - تكلفة المبيعات)	مجمل الربح / المبيعات		25 / 100	=25%	30 / 110	=27%
صافي الربح/المبيعات			20 / 100	=20%	25 / 110	=23%
صافي الربح/حقوق الملكية			20 / 100	= 20%	25 / 105	= 24%
صافي الربح+فوائد القروض/مجموع الاستثمارات			50+20 / 250	=10%	4+25 / 265	=11%

القوة الإيرادية للشركة = معدل دوران الأصول العاملة × صافي ربح العمليات

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول العاملة}} \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

** صافي ربح العملات يعني استبعاد أية إيرادات أو أرباح لم تتحقق بشكل مباشر من النشاط المتكرر للشركة، وذلك عند احتساب هذه النسبة وحتى لا تعطي نتائج مضللة.

* صافي الأصول العامة، يعني استبعاد الأصول التي قد تتوافر للشركة ولكنها لا تسهم بشكل مباشر في النشاط الجاري المتكرر للشركة، وذلك مثل قيام الشركة بتأجير قطعة أرض أو مباني تمتلكها للغير دون استخدامها في نشاطها الرئيسي وعليه تستبعد هذه الأصول، كما أن الإيرادات التي تتولد منها تستبعد عند احتساب صافي ربح العمليات ونفس الأمر بالنسب لاستثمار الشركة جانب من أموالها في ودائع لآجل لدى أحد البنوك وتظهر ضمن جانب الأصول بميزانية الشركة.

وفي هذه الحالة لا توجد أصول غير عاملة أو إيرادات من أنشطة أخرى إلا الأوراق المالية ولهذا تستخدم نفس نسب التحليل المالي السابق التوصل إليها.

سنة 2009 = $\frac{100}{250} \times \frac{20}{100}$ = 0.20 × 0.45 = 9%

سنة 2010 = $\frac{110}{250} \times \frac{25}{110}$ = 0.23 × 0.44 = 10%



تعليق عام:

نشير بشكل سريع هنا إلى ما سبق أن قررناه بشأن محدودية استخدام نتائج التحليل المالي وارتباطها بمتغيرات كثيرة ولعل أهمها هو ضرورة توافر نسب أو معايير نمطية للنشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة وذلك حتى يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي الخاص بها بمثل هذه النسب أو المعايير، كذلك ضرورة توافر متوسطات للصناعة أو النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة، أيضاً أن تكون هذه النسب النمطية متوافرة من وجهة النظر المالية ومستقرة في العرف المالي والمحاسبي وحتى يمكن المقارنة بها، كما أن توافر نتائج تاريخية لتشغيل الشركة ذاتها في سنوات سابقة قد يساعد في رصد وتحليل موقف الشركة. وسبق أن أكدنا على صعوبة توافر مثل هذه المعايير وورود تحفظات كثيرة على مؤشر متوسطات الصناعة رغم شيوعه ومن هذه التحفظات أن تكون المشروعات أو الشركات من ذات الحجم وتقدم نفس تشكيلة المنتجات، وتمر بنفس المرحلة من عمر المشروع، وتقارب التكاليف الاستثمارية ونظم التشغيل وغير ذلك وهي اعتبارات يصعب توافرها على المستوى العملي، ومع ذلك يبقى للتحلل المالي في حالتنا هذه دلالته حتى في ظل التعامل معه بشكل مجرد ومع المقارنة بين أرقام العامين محل التحليل وهو ما سوف نعرض له في إيجاز سريع خلال السطور القادمة.

** نسبة السيولة:

تم استخدام أربعة مؤشرات رئيسية أسفر ثلاثة منها عن نتائج طيبة ومقبولة وإن كان هناك تراجع محدود خلال عام 2010م بالمقارنة بعام 2009م، عدا مؤشر دوران النقدية والذي حقق تقدمًا كبيراً، أما المؤشر الرابع وهو نسبة السيولة السريعة والذي أظهر نتائج سلبية إلى حد كبير يتعين مراجعتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأن تصحيح الموقف داخل الشركة، والموقف العام للسيولة في حاجة لمراجعة وتصحيح وهو ما ينبغي أن يركز عليه رجل الائتمان عند دراسة موقف الشركة وأي طلبات للاقتراض تقدم منها.

** نسب المديونية:

تتمتع الشركة بهيكل تمويلي مقبول وثابت تقريباً وإن كان يفضل تحسين نسبة المديونية/ حقوق الملكية لتصل إلى 1:1، ويتعين أن تتم مقارنة دقيقة بين تكلفة مصادر الأموال المختلفة (حقوق الملكية) أسهم عادية أو ممتازة، وائتمان تجاري، ائتمان مصرفي، إصدار سندات حتى يمكن تحقق أفض مزيج تمويلي بالشركة بما يخفض أعباء القروض ويحسن من هيكل التمويل ويدعمه أمام الدائنين والمساهمين وباقي الأطراف المعنية بمركز الشركة المالي، وينعكس ذلك

إيجابياً على موقف الربحية وقيمة أسهم الشركة توزيعات العائد وبشكل نهائي القيمة السوقية للشركة. وعلى رجل الائتمان هنا أن يتدارس البدائل المختلفة الممكن طرحها لتحسين الهيكل التمويلي خاصة، وإن أية قروض جديدة تطلبها الشركة سوف تحدث اختلالاً في المؤشرات القائمة وعليه أن يعيد تصوير مركز الشركة المالي في حالة حصولها على القروض التي قد تطلبها.

** نسب النشاط:

من خلال المقارنة، يتضح حدوث نمو نسبي في خمس مؤشرات من إجمالي ستة مؤشرات تم استخدامها في هذه الجزئية من التحليل ومع هذا فإن المؤشرات الثلاثة الأخيرة تعكس نتائج سلبية واضحة تؤكد عدم كفاءة الشركة في استخدام الأصول المملكة لها، وهو ما يعني أهمية مراجعة قرارات الاستثمار في هذه الأصول ووزنها النسبي إلى مجموع الأصول وأهمية تشغيلها بكفاءة أعلى أو التخلص من بعضها لتحسين الموقف التشغيلي بالشركة. فمعدلات دوران إجمالي الأصول وكل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة أقل من الواحد الصحيح وهو يعني عدم فاعلية استخدام هذه الأصول في توليد الإيرادات، حتى مع استبعاد قيمة الأوراق المالية عند احتساب هذه المعدلات الثلاثة انطلاقاً من وجهة النظر التي تصنفها باعتبارها أصل غير عامل هنا، حتى مع هذا تبقى هذه المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة سلبية للغاية رغم التحسن الكبير في خفض متوسط فترة تحصيل أوراق القبض إذا تراجعت من 180 إلى 120 يوم بتحسن نحو 33% مما يعكس ارتفاعاً في كفاءة سياسات التحصيل المالي بالشركة وإن كان يصعب الحكم على ذلك في ظل غياب تكلفة مصاريف التحصيل وحجم الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى ضرورة تحليل أوراق القبض من حيث توزيع هيكل استحقاقها ومدى انتشارها أو تركزها سوء على مستوى العملاء أو الفترات الزمنية الواحدة، أو المنطقة الجغرافية للنشاط.

فهذا فإن رجل الائتمان عليه أن يراعي هذه المؤشرات ولا يمكن أن يقرر بسهولة منح الشركة أي ائتمان إضافي تطلبه في ظل هذه المؤشرات بينما تتوافر لديها أصول لا تعمل بكفاءة، وقد ينصح هنا بتسييل بعض المخزون أو بيع الأوراق المالية لتحسين الموقف العام للسيولة وخفض الاستثمار وسداد بعض الالتزامات الخارجية للموردين أو البنوك وهو ما سوف يحسن أيضاً من الهيكل التمويلي، كما قد يوصي بتعديل السياسة الائتمانية للشركة وعدم التوسع في البيع الآجل وخفض فترات الائتمان وغير ذلك مع مراعاة الموقف التنافسي والحصة السوقية للشركة



وهي أمور كثيرة متداخلة ولكن على رجل الائتمان الواعي أن يتعامل معها وأن يتعمق في تحليلها فقد تقوده إلى قرارات رشيدة للتعامل مع الموقف.

** نسب الربحية:

تم استخدام خمس مؤشرات رئيسية وشائعة الاستخدام وقد أظهر ثلاثة منها نتائج طيبة ومقبولة، ألا أن صافي الربح/ مجموع الاستثمارات خلال سنوات الدراسة جاء 10%، 11% على التوالي وهي أرقام متواضعة وهي تقترب من معدلات الفائدة السائدة في أسواق المال بدلالة أسعار الاقتراض (12%)، ومن ثم فهي لا تحمل لأصحاب الشركة تعويضاً مقبولاً عن مخاطر الاستثمار في الشركة بالمقارنة مع العائد البنكي المضمون لهذه الأموال إذا ما أودعت بإحدى البنوك، ويصدق نفس الكلام بالنسبة للقوة الإيرادية للمنشأة والتي تظهر أيضاً مؤشرات متواضعة إذ بلغت 9%، 10% على التوالي.

وعند هذه الجزئية يكون رجل الائتمان قد شكل صورة شبه كاملة عن موقف الشركة وتوقف عند أهم نقاط الضعف والتي تتمثل في عدم سلامة هيكل التمويل وقراراته، بالشركة حيث استخدمت مصادر تمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول المتداولة وهو ما سوف نعرض له بشكل أكثر تفصيلاً في الصفحات القادمة، كما أن موقف السيولة والنشاط بالشركة في حاجة لدعم ومراجعة وقد أثر ذلك كله بالطبع على مؤشرات الربحية العامة للشركة. لهذا كله يتعين تصويب الموقف والسعي للحصول على مصادر تمويل قصيرة الآجل لاستثمارها في الأصول المتداولة وسداد مصادر التمويل طويلة الآجل وقد يأتي ذلك بتقديم أصحاب الشركة قروض معاونة من مواردهم الذاتية أو زيادة رأس المال حتى لو اقتضى الأمر تقييم الشركة وطلب دخول شركاء أو مساهمين جدد في ضوء نتائج التصويب الإيجابية المتوقعة. وعلى الجانب الآخر ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في عناصر الأصول المتداولة مثل النقدية والمخزون وأوراق القبض والأوراق المالية ومحاولة الوصول بها إلى الأحجام الاقتصادية والمثلى لها، كما ينبغي مراجعة سلامة قرارات شراء الآلات وإذا ما كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة أ، فائضة غير مستغلة وينبغي استخدامها لتحسين معدلات الإنتاج والمبيعات، حتى ولو بالتشغيل لحساب الغير لاستغلال كامل طاقة هذه الآلات، ومراجعة الحالة الفنية لهذه الآلات وما تتكلفه من صيانة وقطع غيار وأية أعطال إن وجدت ومدى إمكان التخلص من بعضها بالبيع لخفض تكاليفها وتدبير مصادر مالية إضافية للشركة واحتمالات تحقيق أرباح رأسمالية ولا يغيب في هذه الحالة أهمية دراسة الموقف



السوقي والتنافسي للشركة كما تقدم. ويبدو منطقياً في هذه المرحلة دراسة موقف مقدرة الشركة على سداد التزاماتها وموقف صافي رأس المال العامل بها.

$$\text{المقدرة على السداد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب + الإهلاك + الفوائد}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل + الجزء المستحق من الالتزامات متوسطة و/أو طويلة الأجل}}$$

* البنك 25، 50 موردون، 7 أقسط القرض السنوي = 82 ألف)

$$\text{سنة 2009} = \frac{5 + 12 + 20}{50 + 7 + 25} = \frac{37}{82} \text{ 0.45 مرة}$$

وهي نسبة سلبية جداً وخطيرة وتعكس عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

$$\text{سنة 2010} = \frac{4 + 12 + 25}{70 + 7 + 15} = \frac{41}{92} = \text{0.45 مرة}$$

** بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل أخذ في الاعتبار بند الموردين فقط:

وهي أيضاً نسبة سلبية جداً وخطيرة، يضاف إليها أن الشركة لم تسدد سوى 3 آلاف من قسط القرض المتوسط بينما قيمة القسط 7 آلاف جم وذلك نتيجة طبيعية لعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل.

أما صافي رأس المال العامل وهو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فقد كان خلال سنوات الدراسة كما يلي:

2009م = 150 ألف جم - 87 ألف جم = 63 ألف جم

2010م = 145 ألف جم - 100 ألف جم = 45 ألف جم

ويلاحظ هنا تراجع صافي قيمة رأس المال العامل بمبلغ 18 ألف جم يمثل نحو 29%

نسبة المخزون/ صافي رأس المال العامل:

وهي تعبر عن الحلاقة بين المخزون وصافي رأس المال العامل واحتمالات تأثر هذه العلاقة بتقلبات المخزون خاصة إذا ما انخفضت قيمته، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المشروع.



2010		2009	
%55.6 =	$\frac{25}{45}$	%23.8 =	$\frac{15}{63}$

ويلاحظ تزايد النسبة بشكل واضح جداً وهو ما يعكس تزايد الاستثمار في المخزون في المنشأة وأهمية مراجعة ذلك حتى لا يعكس نتائج سلبية على نشاط الشركة، إذا ما تعرضت قيمة المخزون للانخفاض وحتى لا يتأثر صافي رأس المال العامل المتاح للشركة بارتفاع الوزن النبي لقيمة المخزون ضمن مكوناته.

نأتي الآن إلى تحليل الميزانية العمومية المقارنة للشركة تحليلاً أفقياً ورأسياً، لأن ذلك التحليل يفيد في إلقاء أضواء كثيرة عن طبيعة القرارات التي تتخذ داخل الشركة واتجاهاتها وإبراز النقاط السلبية والإيجابية في هذا الشأن.

التحليل الرأسي (جانب الأصول):

بالنسبة لعام 2009م فإن الأصول الثابتة مثلت 40% من مجمل عناصر الأصول المختلفة وهي نسبة يتعين النظر إليها في ضوء طبيعة المشروع إذ تتفاوت من كونه مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي، إذ تميل الأصول الثابتة عادة وبشكل أساس الآلات إلى الانخفاض في المشروعات التجارية والخدمية، بينما لا تبدو كذلك في المشروعات الصناعية والتي تستهدف أساساً إنتاج سلع وتقدمها للأسواق وهو ما يستلزم توافر الآلات وارتفاع قيمتها النسبية إلى مجموع عناصر جانب الأصول بالميزانية، وفي عام 2010م ارتفع الوزن النسبي لهذا البند إلى 45% رغم نمو مجموع الأصول بنسبة 6%، وهو ما يعني تزايد الاتجاه داخل الشركة إلى الاستثمار في الآلات وقد يكون ذلك راجعاً إلى عمليات توسع في خطوط الإنتاج أو أحلال وتجديد أصول قائمة. بالنسبة لبند النقدية كان يمثل 10% من مجموع الأصول و16.7% من مجموع الأصول المتداولة، وفي عام 2010م أصبح يمثل 4% من مجموع الأصول و6.9% من مجموع الأصول المتداولة وهو ما يعين تراجعاً واضحاً في موقف الاستثمارات في بند النقدية وهو الأمر الذي انعكس في مؤشرات التحليل المالي السابقة، إذ تأثر موقف السيولة بالشركة بينما ارتفع معدل دوران النقدي نتيجة لذلك.

بالنسبة لبند أوراق القبض عام 2009م كان يمثل 32% من مجموع الأصول و53.3% من مجموع الأصول المتداولة، وهي نسبة عالية يجب التوقف عندها بالبحث والتحليل لأنها قد

تؤثر على صافي رأس المال العامل المتاح بالشركة وقرارات الاستثمار في عناصره المختلفة، وفي عام 2010م بلغت نسبتها 36% من مجموع الأصول و65.5% من مجموع الأصول المتداولة وهو ما يعكس تزايد قرارات الاستثمار في هذا البند ويؤكد أهمية مراجعة السياسة الائتمانية للشركة كما تقدم.

بالنسبة لبند المخزون كان يمثل عام 2009م 6% من مجموع الأصول، و10% من مجمع الأصول المتداولة، وفي عام 2010م ارتفع الوزن النسبي لهذا البند بحيث مثل 9% من مجموع الأصول و17.2% من مجموع الأصول المتداولة وهي زيادة ملموسة ينبغي التوقف عنها بالدراسة أيضاً للتحقق من سلامة قرارات الاستثمار في المخزون وطبيعته وإمكانية تصريفه بسهولة وطرق تقييمه داخل الشركة. أما بند الأوراق المالية فقد شكل عام 2009م 12% من مجموع الأصول (يلاحظ هنا أنه أعلى من النقدية والمخزون)، وشكل 20% من مجموع الأصول المتداولة، وينبغي التساؤل عن مدى تمشي ذلك مع طبيعة نشاط الشركة ومدى جودة الأوراق المالية المستثمر فيها ومخصص هبوطها وعوائدها وجدوى الاستثمار فيها وإمكانية التخلص منها بالبيع في أسرع وقت عند الحاجة لذلك ودون خسائر ثم دراسة البدائل الممكنة لاستثمار قيمتها في أصول أخرى تدر عوائد أعلى للشركة تدعم من موقفي السيولة والربحية بها، وفي عام 2010م بلغت نسبتها إلى إجمالي الأصول 6% وإلى مجموع الأصول المتداولة 10.3%، ويأتي هذا التراجع نتيجة تخلص الشركة بالبيع لبعض هذه الأوراق.

أما جانب الخصوم:

بالنسبة لرأس المال كان يمثل عام 2009م 36% من مجموع جانب الخصوم و90% من مجموع حقوق الملكية، وفي عام 2010م تراجعت نسبته إلى مجمع الخصوم إلى 34% وإلى 85.7% من مجموع حقوق الملكية. وبالنسبة للاحتياطيات كانت تمثل عام 90، 3% من إجمالي الخصوم و8% من مجمع حقوق الملكية وقد ارتفعت نسبتها إلى 4% عام 2010م إلى مجموع الخصوم وإلى 9.5% إلى مجموع حقوق الملكية وهو مؤشر جيد إذا قامت الشركة بدعم احتياطياتها، وبالنسبة لبند الأرباح المحتجزة كانت تمثل 1% من مجموع الخصوم، 2% من مجموع حقوق الملكية، وفي عام 2010م أصبحت تمثل 2% من مجموع الخصوم و4.8% من مجموع حقوق الملكية وهو مؤشر طيب أيضاً.



أما الخصوم المتداولة فقد شكلت في مجموعها عام 2009م 32% من مجموع الخصوم ويعكس ذلك ارتفاع الوزن النسبي لهذا البند في تمويل استثمارات الشركة، وشكلت الضرائب المستحقة 2% من مجموع الخصوم و6.3% من مجموع الخصوم المتداولة، بينما تسهيلات البنوك للسحب على المكشوف فقد مثلت 10% من مجموع الخصوم وهي تأتي في المرتبة الثانية ضمن بنود الخصوم المتداولة وتشكل 31.25% من مجموعه.

وبالنسبة لعام 2010م، فقد شكلت الخصوم المتداولة في مجمعها 35% من مجموع الخصوم بنمو قدره 3% عن عام 2009م، وبتحلي لمكونات الخصوم المتداولة، فقد شكل بند الموردون 75.3% من مجموع الخصوم المتداولة بنمو واضح في هذا البند يعكس تزايد الاعتماد عليه كمصدر للتمويل ومثلت الضرائب المستحقة 3% من مجموع الخصوم و8.6% نم مجموع الخصوم المتداولة وقد حقق هذا البند نمو أيضاً عن العام السابق، وبالنسبة لبند البنك سحب على المكشوف فقد تراجع وزنه النسبي إلى 6% من مجموع الخصوم وإلى 16.1% من مجموع الخصوم المتداولة، ويأتي هذا التراجع نتيجة قيام الشركة بتخفيض التزاماتها لدى البنك.

أما الخصوم طويلة الأجل فقد شكلت عام 2009م 28% من مجموع الخصوم وفي عام 2010 25.3% ويأتي هذا التراجع نتيجة سداد الشركة لجانب من التزاماتها.

التحليل الأفقي:

جانب الأصول:

بالنسبة للأصول الثابتة فقد حققت نمو قدره 20% وبالنسبة لبند الأصول المتداولة فقد تراجع بند النقدية بنسبة 60% كما تراجع بند الأوراق المالية بنسبة 50%، بينما حقق بندي أوراق القبض والمخزون نمواً قدره 19، 68% على التوالي، وبلغ حجم التراجع في مجموع بنود الأصول المتداولة 3%، بينما حقق إجمال الأصول نمو قدره 6%.

جانب الخصوم:

لم يحدث نمو لبند رأس المال، بينما حقق بندي الاحتياطيات والأرباح المحتجزة نمواً قدره 25، 150% على التوالي وبشكل عام حقق الملكية نمو قدره5%.

وبالنسبة لبند الخصوم المتداولة فقد تحقق نمو في بنود الموردين والضرائب المستحقة قدره 40، 60% على التوالي، بينما تراجع بند بنك – سحب على المكشوف بنسبة 40%، وقد بلغ النمو العام في مجموع بنود الخصوم المتداولة 16%. وفيما يتعلق بالخصوم طويلة الأجل فقد تراجعت بمعدل 4%.



الفصل التاسع

نقد وتحليل الميزانية





الفصل التاسع

نقد وتحليل الميزانية

يتم النقد والتحليل للأغراض التالية:

1- معرفة المركز المالي للمؤسسة.

2- تحديد القيمة الحقيقية للأسهم في الشركات المساهمة.

3- شراء المؤسسة أو إدماجها في مؤسسة أخرى.

وقبل أن نتناول بالبحث كل من النقط السابقة سنقوم بدراسة تفصيلية للبيانات التي يمكن الوصول إليها من دراسة الميزانية العمومية والحسابات الختامية.

ويمكننا حصر طرق دراسة الميزانية العمومية والحسابات الختامية في النقاط الآتية:

1- استخراج المعدلات أو النسب.

2- دراسة المتوسطات.

3- دراسة الاتجاهات.

ونورد فيما يلي الميزانية العمومية والحسابات الختامية لإحدى شركات المساهمة التي سنجعلها مجال دراستنا.

الشركة المصرية للتجارة

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر

جنيه	جنيه	
		الأصول المتداولة
	18000	نقدية بالبنوك وبالصندوق
	75000	ذمم "ناقص مخصص الديون المشكوك فيها"
	39000	أوراق قبض
	160000	بضاعة
	292000	مجموع الأصول المتداولة
		الخصوم المتداولة
		76500 دائنون
		31000 أوراق دفع



الأصول المتداولة	جنيه	جنيه
17500 مستحقات	125000	
رأس المال العامل	167000	
مصروفات	1500	168500
الأصول الثابتة "ناقصاً الاستهلاك"		
أراضي	96500	
مباني	110000	
تركيبات	46000	
مجموع الأصول الثابتة	22500	
ناقص – قرض برهن الأصول الحرة	212000	
الأصول الثابتة الحرة		40500

ما قبله		40500
رأس المال والاحتياطات		
رأس المال 31250 سهماً قيمة السهم 4 جنيهات	125000	
مدفوعة بالكامل		
حساب التوزيع	71500	
احتياطي قانوني	12500	
	20900	20900

الشركة المصرية للتجارة

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر

صافي المبيعات		جنيه	جنيه
صافي المبيعات			1200000
بضاعة تامة أول المدة		95000	
مشتريات		812000	
نقل للداخل		15000	
		922000	
بضاعة تامة آخر المدة		160000	
ثم تكلفة المبيعات			762000
مجمل الأرباح			438000
مصروفات إدارية			
مهايا إدرارية	4000		
إضاءة	8200		
أدوات كتابية ومطبوعات	14000		
تليفونات وتلغراف	700		
مصروفات قضائية	2400		
استهلاك	6000	71300	
مصروفات بيعية			
مهايا وعمولة وكلاء البيع	128000		
مصاريف السفر	75000		
إعلان	13000		
نقل للخارج	10500		
مهايا أخرى	13000		
مصروفات أخرى	6200	245700	



مصروفات مالية			
فوائد	11500		
ديون معدومة	9300		
خصم مسموح به	7150	27950	344950
صافي الربح قبل احتساب مخصص الضرائب			93050
مخصص الضرائب			17500
صافي الربح			75550

وسوف تكون دراستنا للمعدلات والمتوسطات والاتجاهات مبنية على الأرقام في الميزانية والحساب الختامي السابق.

أولاً: المعدلات:

يمكننا تقسيم الأنواع المختلفة للمعدلات إلى الأقسام الآتية:

1- معدلات الميزانية وتتضمن:

أ- النسبة بين الأصول المتداولة وجملة الأصول.

ب- النسبية بين الخصوم ومجموع رأس المال والاحتياطيات الحرة والأرباح غير الموزعة.

ج- النسبية بين الذمم وكل من المبيعات والبضاعة.

د- النسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

2- معدلات الحسابات الختامية:

أ- النسبية بين مجمل الربح والمبيعات.

ب- النسبية بين صافي الربح والمبيعات.

ج- النسبية بين المصروفات والمبيعات.

د- النسبية بين الأنواع المختلفة للمصروفات.

3- معدلات حركة المبيعات:

أ- النسبية بين البضاعة وثمن التكلفة للمبيعات.

ب- نسب أخرى.



وسوف نناقش فيما يلي أهمية كل من هذه المعدلات والطريقة التي يمكن إتباعها لتحديد كل منها مستخدمين كأساس الميزانية العمومية والحسابات الختامية للشركات المصرية للتجارة السابق الإشارة إليها.

1- معدلات الميزانية:

أ- النسبية بين الأصول المتداولة وجملة الأصول:

الغرض من هذه النسبة هو معرفة مدى سيولة أصول المنشأة. وفي هذا المجال يجب أن نفرق بين الأنواع المختلفة للمنشآت. ففي بعضها يستحين أن تكون نسبة كبيرة من أصول المنشأة ممثلة في أصول متداولة بينما تعتبر تلك النسبة الكبيرة عيباً يجب معالجته في البعض الآخر.

وكثيراً ما نلجأ إلى هذه النسبية عند دراسة الميزانية العمومية لمنشأة ترغب في تصفية أعمالها أو في تغيير مجال ونوع نشاطها.

وفي حالة الميزانية العمومية للشركة المصرية للتجارة نجد أن نسبة الأصول المتداولة إلى جملة الأصول هي 54%.

ب- النسبية بين الخصوم ومجموع رأس المال والاحتياطيات الحرة والأرباح غير الموزعة:

لمجموع رأس المال والاحتياطيات الحرة والأرباح غير الموزعة أهمية كبرى في دراسة وتحليل الميزانيات العمومية وخاصة في حالة شركات المساهمة حيث يطلق على مجموع هذه البنود "حقوق أصحاب الشركة" أو "حقوق المساهمين". وسوف نرى أهمية هذه النقط عند دراسة الميزانية العمومية لغرض تحديد القيمة الحقيقية للأسهم. ويمكن القول بصفة عامة أن كبر النسبة بين حقوق المساهمين وجملة الخصوم تعني متانة المركز المالي للمؤسسة ووجود ضمان كاف للمساهمين من حيث ضمان حصولهم على عائد كبير لرأس المال.

وفي حالة الميزانية السابقة نجد أن جلسة حقوق المساهمين تبلغ 209000 جنيه في حين أن مجموع الخصوم الأخرى تبلغ 337000 جنيه أي أن حقوق حملة الأسهم تمثل 62% من مجموع الخصوم.

ج- النسبة بين الذمم والبضاعة:

ترجع أهمية هذه النسبية إلى أن عمليات البيع والشراء تتم عادة بالأجل وترمي الأبحاث الخاصة بهذه النسب إلى معرفة مدى كفاية المخزون من البضائع (أو المواد الأولية). ويجب أن



نلاحظ أن فترة الأجل التي تمنحها المنشأة لعملائها تقل "غالباً" على فترة الأجل التـي تحصل عليها من الموردين كما أن النسبة الصحيحة بين الذمم والمبيعات تتوقف على عوامل منها:

1- شروط البيع والشراء.

2- المدة اللازمة لشراء البضاعة "أو صنعها".

فلو فرضنا مثلاً أن شروط البيع تقضي بالـدفع خـلال شـهرين أو بخصـم 2% إذا تـم الدفع خلال عشرة أيام لوجدنا أن رقم الذمم يمثل مبلغاً لا يقل عـن مبيعـات عشرة أيـام ولا يزيد عن مبيعات 60 يوماً.

وفي حالة الميزانية العمومية للشركة المصرية للتجارة والحساب الختامي لهـا نجـد أن جملة المبيعات 1200000 جنيه وعـلى هـذا الأسـاس فـإن مبيعـات شـهرين (بفـرض تسـاوي مبيعات كل شهر) تبلغ 200000 جنيه. ومن ناحية أخرى نجد أن رقم الـذمم في 31 ديسـمبر سنة 1958 يبلغ 75000 جنيه ويمثل هذا المبلغ مبيعات 23 يوماً[1].

فلو فرضنا مثلاً أن شروط البيع تقضي بالـدفع خـلال شـهرين أو بخصـم 2% إذا تـم الدفع خلال عشرة أيام لوجدنا أن رقم الذمم يمثل مبلغاً لا يقل عـن مبيعـات عشرة أيـام ولا يزيد على مبيعات 60 يوماً.

ويرجع السبب في انخفاض رقم الـذمم عـن المسـتوى سـابق الإشـارة إليـه إلى عـدة عوامل منها:

1- استفادة العملاء من خصم تعجيل الدفع.

2- انخفاض رقم المبيعات في الأشهر الأخيرة من السنة.

ويمكننا بسهولة – اكتشاف هذه العوامل بمراجعة يومية المبيعات ويومية الصـندوق والبنك.

وبعد أن حددنا النسبية بين الذمم والمبيعات وعالجنا العوامل التي تسبب التذبذب في هذه النسب نعالج الآن النسبية بين الذمم والبضاعة.

ففي حالة الميزانية العمومية السابقة نرى مثلاً أن رقم البضـاعة في آخـر المـدة هـو 160000 جنيه وإذا ما قارنا هذا الرقم برقم ثمن تكلفـة المبيعـات عـن السـنة المنتهيـة في 31 ديسمبر لوجدنا أن بضاعة آخر المدة تمثل حوالي خمس ثمـن التكلفـة للمبيعـات خـلال تلـك السنة. أي أن بضاعة آخر المدة تمثل مبيعات 70 يوماً تقريباً.

---

(1) 1200000 ÷ 7500 = 16

365 ÷ 16 = 22.8 يوماً أي حوالي 23 يوماً.



وبتلخيص البيانات السابقة نجد ما يأتي:

1- أن الشركة لديها في آخر السنة ذمم تمثل ما يوازي مبيعات 23 يوماً.

2- أن الشركة لديها في آخر السنة بضاعة تمثل ما يوازي مبيعات 70 يوماً.

وقد يبدو – لأول وهلة – أن هناك فروقاً كبيرة بين الرقمين. ولكن لا يجب الحكم على هذه النسبة إلا بعد دراسة النقاط الآتية:

1-توزيع رقم المبيعات على أشهر السنة إذ يؤدي زيادة رقم المبيعات في الأشهر الأخيرة من السنة إلى خفض رقم بضاعة آخر المدة.

2-احتمال وجود ظروف استثنائية دعت العملاء إلى الاستفادة من خصم تعجيل الدفع، مما يؤدي إلى نقص رقم الذمم.

3-المقارنة بين فترة الأجل التي تمنحها المنشأة والعملاء والفترة التي تحصل عليها من الموردين.

4-احتمال وجود سياسة معينة للشراء تهدف إلى وجوب وجود كمية كبيرة من البضائع في تاريخ الميزانية لمقابلة زيادة متوقعة في المبيعات خلال الأشهر الأولى من السنة التالية أو وجود عوامل أخرى أدت إلى زيادة رقم المخزون من البضائع.

د- النسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة:

من أهم البيانات التي يمكن الحصول عليها من دراسة الميزانيات، البيانات الخاصة بالعلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

فمثلاً نجد أن زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تبين لنا بوضوح قدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من التزامات ويطلق على هذه الزيادة "رأس المال العامل"، في حين يطلق عليها البعض صافي رأس المال العامل، ويطلق اسم رأس المال العامل على مجمعو الأصول المتداولة.

ونحن نرى أن النسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة أكثر فائدة من مجرد تحديد قيمة زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

وفي حالة الميزانية العمومية السابقة نجد أن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة هي 1.34 : 1، وقد كثر الجدل حول إمكان تحديد النسبة المثالية في هذا الصدد. ويرى كثير من الكتاب الأمريكيين تحديد هذه النسبة بـ 2 : 1 باعتبار أن وجود هذه النسبة في منشأة ما يدل على ضمان تام لقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها.



ويبدو لنا أن تحديد نسبة مثالية يتوقف على نوع المنشأة وظروفها. فمثلاً في حالة المؤسسات التي تقوم ببيع الأدوات الكهربائية بالتقسيط نجد أنه من المرغوب فيه زيادة النسبة على 2 : 1. في حين لأننا إذا رجعنا إلى الميزانية العمومية لإحدى شركات توليد الكهرباء لوجدنا أن متوسط النسبية لعدة سنوات هي 1.5 : 1 وهي نسبة تعتبر كافية في هذا النوع من المنشآت.

يتفرع من هذه النسبة نسبة أخرى هي تلك التي بين النقدية والأصول الحاضرة من جهة وبين الخصوم القصيرة الأجل من جهة أخرى. وفي حالة الميزانية السابقة نجد أن النسبية هي 132000 : 125000 أي 1.05 : 1 وهذه النسبة هي في الواقع ضئيلة ولكن قبل الحكم على مدى كفايتها يجب أن ندرس بعض العوامل الخاصة التي قد تؤثر عليها مثل فترة الأجل بالنسبة لكل من الذمم والدائنين وحجم المبيعات في الأشهر التالية.

ومن المفيد في هذا الصدد أيضاً أن نأخذ في الحسبان عند دراسة نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ودراسة نسبة النقدية والأصول الحاضرة إلى الخصوم قصيرة الأجل أن ندرس - في حالة الشركات المساهمة - أثر توزيع الأرباح على كل من تلك النسب. ذلك لأن عملية توزيع الأرباح وإن كانت تتم بعد فترة من تاريخ الميزانية إلا أنه لا يمكن إهمالها بل يجب إحداها في الحسبان مع دراسة العوامل المحيطة بهذا الموضوع والتي يتوقع حدوثها عند حلول ميعاد دفع الأرباح.

2- معدلات الحسابات الختامية:

أ- النسبة بين مجمل الربح والمبيعات:

تعتبر "نسبة مجمل الربح" من أ÷م النسب التي يمكن الحصول عليها من دراسة الحسابات الختامية. فنحن نعلم أن مجمل الربح هو عبارة عن زيادة رقم المبيعات على رقم ثمن تكلفة المبيعات. ومن هذا نرى أن مجمل الربح عن الوحدة هو عبارة عن المبلغ الذي تصفيه المنشأة إلى ثمن تكلفتها للوصل إلى ثمن بيعها، وعلى هذه الأساس يمكن القول أن نسب مجمل الربح تتساوى في حالة المنشآت التي تتجر في صنف معين بالرغم من تفاوت مبيعات كل منها (وهذا طبعاً في حدود معينة).

وقد يرى البعض ضآلة أهمية نسبة مجمل الربح في حالة المنشآت). ولكن يرد على ذلك بأنه من السهولة بمكان أن نصل إلى مجمل ربحنا من كل صنف أو من كل مجموعة من أصناف متشابهة وبهذا يمكن الوصول إلى نسبة مجمل الربح لكل منشأة من هذه المنشآت.



وفي حالة الحسابات الختامية للشركة محل البحث نجد أن نسبة مجمل الربح تبلغ 37% وبمقارنة هذه النسبة بالنسبة التي تضيفها المنشأة على ثم تكلفة المبيعات وبالنسب التي حققتها المنشأة في السنوات السابقة يمكن الحكم على مدى صحة الأرقام الخاصة بالمبيعات وثمن التكلفة للمبيعات (وذلك في حدود معينة). وعلى الاتجاه العام لنسبة مجمل الربح في نوع النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.

ب- النسبة بين صافي الربح والمبيعات:

تدلنا هذه النسبة على مقدار صافي الربح الذي يعود على المنشأة عن كل جنيه من المبيعات. وفي حالة الشركة السابقة نجد أن تلك النسبة هي 6% أي أن كل جنيه مبيعات يعود على المنشأة بربح صافي قدره 6 قروش. وهذه النسبة لها أهمية كبرى عند دراسة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها المنشأة لسيادة أرباحها إذ يمكنها (بالاستعانة بالنسبة التي سترد فيما بعد) أن تحدد موقفها والسياسة التي تتبعها عند دراسة الاقتراحات التي ترمي إلى زيادة الأرباح.

ج- النسبة بين المصروفات والمبيعات:

المقصود بالمصروفات في هذا المجال المصروفات اللازمة لعملية البيع وهي إذن تشمل المصروفات الإدارية والبيعية. وتبين لنا هذه النسبة نصيب كل جنيه من المبيعات من تلك المصروفات. وهنا أيضاً تلاحظ أهمية هذه النسبة عند دراسة الاقتراحات الخاصة بتنشيط المبيعات إذ أن لعملية تنشيط المبيعات علاقة بما ستيبع ذلك من زيادة في المصروفات.

ويمكننا أن نتوسع في إيجاد النسبة بين كل نوع من أنواع المصروفات والمبيعات ويمكننا بعد ذلك أن نصل إلى كيفية توزيع كل جنيه من المبيعات على الأوجه الآتية:

1- ثمن تكلفة المبيعات.
2- مصروفات.
3- أرباح صافية.
4- مصروفات أخرى (ضرائب وفوائد ...)

وفي حالة الشركات السابقة نجد أن نسبة المصروفات إلى صافي الربح هي 28.9% وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول أن كل جنيه مبيعات يتضمن العناصر الآتية:



	ملیم / جنیه
ثمن تكلفة المبيعات	0.635
مصروفات (إدارية وبيعية)	0.289
مصروفات أخرى (ضرائب وفوائد)	0.016
صافي الربح	0.060
	1.000

د- النسبة بين الأنواع المختلفة للمصروفات:

لكي تكون الدراسة سابق الإشارة إليها واضحة ومفيدة في تحديد الاتجاهات الصحيحة لضغط المصروفات أو لاحتمال زيادتها عند تنشيط المبيعات يستحسن أن تعمل نسب مئوية للأنواع المختلفة من المصروفات ومنسوبة إلى جملتها. فنجد مثلاً النسب الآتية في حالة إحدى المنشآت:

نوع المصروفات	المبلغ	النسبة (إلى المجموع)
مصروفات الشراء	12000	%3
مصروفات بيعية	233700	%68
مصروفات مالية	29800	%8
مصروفات إدارية	71300	%21
	34680	%100

ووجود مثل هذه النسب يسهل - إلى حد كبير - الأبحاث التي ترغب المؤسسة في القيام بها والتي سبق الإشارة إليها.

3- معدلات حركة المبيعات:

سوف نناقش في هذا المجال نسبة من أهم النسب التي يعتمد عليها إلى حد كبير عند دراسة الحسابات الختامية والميزانية العمومية. وهذه هي نسبة دوران البضاعة والمقصود من هذا هو النسبة بين تكلفة المبيعات خلال مدة معينة وبين متوسط البضاعة الموجودة خلال تلك المدة. وتمكننا هذه النسبة من معرفة كفاية البضاعة منسوبة إلى عدد أيام البيع. ومن السهولة معرفة رقم ثمن تكلفة المبيعات خلال مدة معينة. غير أن النقطة التي تحتاج إلى بعض دراسة هي الوصول



إلى متوسط البضاعة الموجودة خلال تلك المدة. ولا تكون هناك صعوبة في حالة المؤسسات التي لا تخضع لتقلبات موسمية في نشاطها. إذ يمكننا في هذه الحالة اعتبار متوسط مجموع البضاعة أول وآخر المدة ممثلاً لمتوسط البضاعة الموجودة في خلال المدة. أما إذا كانت المنشأة خاضعة لتقلبات موسمية فيمكننا الوصول إلى متوسط البضاعة الموجودة عن طريق المتوسط المرجع دالاً من المتوسط البسيط.

وفي حالة الشركات تحت البحث نجد أن نسبة دوران البضاعة هي كالآتي:

	جنيه	جنيه
ثم تكلفة المبيعات		762000
بضاعة أول المدة	95000	
بضاعة آخر المدة	160000	
	255000	
متوسط البضاعة		127500

$$\text{نسبة دوران البضاعة} = \frac{762000}{1275000} = 5.97$$

أي أن نسبة دوران البضاعة هي تقريباً 6 : 1 ويمكننا القول إذن أن متوسط ثمن تكلفة البضاعة الموجودة في أي وقت هي عبارة عن سدس ثمن تكلفة المبيعات خلال المدة محل البحث - أي أن البضاعة تدور 6 مرات سنوياً وتحتاج كل مرة إلى 61 يوماً (365 ÷ 6) وبمعنى آخر لا تحتاج المنشأة إلى الاحتفاظ بكمية من البضاعة تزيد على الكمية اللازمة لمبيعات 61 يوماً.

<u>ثانياً: المتوسطات:</u>

لقد كانت دراستنا للنسب مبنية - إلى حد ما - على أساس نظري بحت ففي مجال تلك الدراسة فرضنا عدة احتمالات منها:

1- توزيع المبيعات بالتساوي على مر السنة.
2- ما يتبع ذلك من الاحتفاظ بمقدار معين من البضاعة في أي وقت من الأوقات.
3- التقيد بنسبة معينة لمجمل الربح لكل صنف من الأصناف أو لكل مجموعة من الأصناف.

ومثل هذه الاحتمالات لا نقابلها دائماً في الحياة العملية. ومن أجل ذلك وجب أن تكون دراستنا مبنية على أساس علمي وعملي. ولا يتأتى ذلك إلا إذا أخذنا في الحسبان النواحي العملية التي تؤثر على البيانات التي نريد الوصول إليها.



فمثلاً رأينا في دراستنا السابقة أننا اعتبرنا رقم المبيعات موزعاً بالتساوي على مدى السنة وهذا الافتراض لا يتفق مع الواقع في بعض المنشآت. ولهذا وجب علينا قبل أن نعتمد على رقم "المبيعات" أن نصل إلى متوسط المبيعات آخذين في الحسبان تذبذب المبيعات من شهر لآخر ويتأتى هذا عن طريق المتوسط المرجح.

وينطبق نفس المبدأ على المخزون من البضاعة. فنلجأ إلى الوصول إلى متوسط مرجح يمكننا من تحديد متوسط المخزون من البضاعة في السنة.

ولما كان الغرض الأساسي من دراستنا هذه هو دراسة الميزانيات والحسابات الختامية لأغراض معينة فلن نتعمق في التفاصيل الخاصة بالمتوسطات ونكتفي بما أشرنا إليه لأن هذا الموضوع يتوقف على ظروف كل حالة.

وسنرى كيفية معالجة هذه النقطة عند دراسة هذا الموضوع دراسة تطبيقية.

ثالثاً: الاتجاهات:

لمعالجة الاتجاهات أهمية كبرى عند اتخاذ بيانات حالية أساساً للحكم على بيانات مستقبلة. فكثيراً ما نرى المشتري لمنشأة ما يتخذ الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشأة أساساً للحكم على مدى صلاحية المنشأة. وهنا يجب أن نتذكر أن البيانات التي أظهرتها الحسابات الختامية ما هي إلا البيانات الخاصة بالمدة (السنة مثلاً). فإذا أظهرت الحسابات الختامية لمنشأة ما رقماً للمبيعات قدره 25000 فلا يجب أن نتخذ هذا أساساً للأرقام المتوقعة مستقبلاً بل يجب أن يقارن هذا الرقم بأرقام المبيعات للسنوات السابقة فلو ظهرت تلك الأرقام على النحو التالي:

السنة	جنيه
1950	43000
1951	36000
1952	37200
1953	29700
1954	25000

ففي هذه دلالة على أن المبيعات تتجه إلى الهبوط وعلى ذلك فإن "مشتري" المنشأة يجب ألا يتوقع أرباحاً في المستقبل تزيد على 25000 جنيه إذ أن الاتجاه العام للمبيعات يتجه نحو الهبوط المستمر.

أما إذا أظهرت مبيعات إحدى المنشآت لعدد من السنين على النحو الآتي:

أولاً: دراسة الميزانية العمومية بقصد معرفة المركز المالي للمؤسسة:

من أهم الأغراض التي من أجلها تفحص الميزانية العمومية معرفة المركز المالي الحقيقي لمؤسسة في تاريخ معين، وللوصول إلى هذا الغرض نقوم بدراسة النقط الآتية:

1- دراسات خاصة برأس المال:

أ- كيفية تمثيل رأس المال المستثمر في أصول ثابتة ومتداولة.

ب- مقارنة راس المال المملوك برأس المال المقترض.

ج- دراسة رأس المال العامل.

2- دراسات خاصة بمفردات الأصول والخصوم:

أ- مقارنة الأرباح بالنقدية.

ب- مقارنة بعض مفردات الأصول بمجموع الأصول وبعض مفردات الخصوم بمجموع الخصوم.

ج- مقارنة بعض مفردات الأصول ببعض مفردات الخصوم.

3- دراسة خاصة بالتقويم:

أ- مدى كفاية الاستهلاكات.

ب- مدى كفاية المخصصات.

ج- مدى صحة تقويم الأصول.

4- دراسة التقارير:

أ- تقرير المراجع.

ب- تقرير مجلس الإدارة (في حالة – شركات الأموال)

وسنتخذ أساساً لدراستنا ميزانية شركة مصر للغزل والنسيج (شركة مساهمة مصرية في 30 سبتمبر 1955.

1- دراسات خاصة برأس المال:

مقدمة

نبدأ الدراسة بتحديد كل من:

أ- رأس المال المدفوع.



ب- رأس المال والاحتياطيات الحرة والأرباح غير الموزعة (حقوق المساهمين).

ج- راس المال المقترض.

د- رأس المال العامل (أو صافي رأس المال العامل).

أ- رأس المال المدفوع:

رأس المال المدفوع عبارة عن 500.000 سهم اسمي قيمة السهم أربعة جنيهات مدفوعة بالكامل أي 2.000.000 جنيه.

ب- رأس المال والاحتياطيات الحرة والأرباح غير الموزعة (حقوق المساهمين):

	جنيه
رأس المال المدفوع	2.000.000
الاحتياطي القانوني	674.800
فروق بيع أسهم ومصاريف إصدار	13.585
احتياطيات	6.520.491
أرباح غير موزعة	899.698
	10.108.574

ج- رأس المال المقترض:

لا يظهر بالميزانية رأس مال مقترض.

د- رأس المال العامل:

	جنيه	جنيه
إجمالي الأصول المتداولة		11.964.283
إجمالي الخصوم المتداولة		
دائنون	1.196.034	
مخصصات	1.198.297	
		2.394.231
		9.569.952



الدراسات:

أ- كيفية تمثيل رأس المال المستثمر في أصول ثابتة ومتداولة:

من الشرح السابق يتبين لنا أن رأس المال المستثمر ممثل فيما يلي:

538.622		أصول ثابتة
	11.964.283	أصول متداولة
	2.394.331	خصوم متداولة
9.569.952		
10.108.574		

ويتضح من ذلك أنه قد يبدو لأول وهلة أن رأس المال المستثمر غير مستثمر استثماراً صحيحاً خاصة وأن الشركة تحت البحث شركة صناعية. ويبدو ذلك إذا ما لاحظنا أن رأس المال المستثمر ممثل في 538.622 جنيه أصول ثابتة و9.569.952 جنيه أصول متداولة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى أن نسبة الأصول الثابتة إلى جملة الأصول نسبة ضئيلة (4.3%).

وفي الظروف العادية قد يعتبر هذا عيباً في شركة صناعية إذا أن الأصول الثابتة يجب أن تمثل نسبة معقولة من رأس المال المستثمر في شركة من هذا النوع.

إلا أن الموقف في شركة مصر للغزل والنسيج يختلف. فالبيانات السابقة لا تؤدي إلى إعطاء صحيحة لتمثيل رأس المال المستثمر. ويرجع هذا إلى الأسباب الآتية:

1- إتباع الشركة لسياسة الاستهلاكات الاستثنائية (على الأقل في الماضي) مما أدى إلى ظهور الأصول الثابتة بقيمة دفترية منخفضة.

2- إتباع الشركة لسياسة التخفيضات للأصول الثابتة، ويبدو ذلك واضحاً من الحقيقتين الآتيتين:

الأولى: ظهور رصيد حساب احتياطي للاستهلاكات الاستثنائية والتخفيضات وقدره: 2.327.769 جنيه

الثانية: يبلغ ثمن تكلفة الأصول الثابتة (من إنتاجية وخدمات) 18.682.034 جنيه

وإجمالي الاستهلاكات والتخفيضات حتى سبتمبر 2012	18.143.412 جنيه
الرصيد في 2012/9/30	538.622 جنيه

ومـن الواضـح بـأن الشركـة قامـت بـإجراء اسـتهلاكات اسـتثنائية ضـخمة وأجـرت تخفيضات كبـيرة في قيمـة أصـولها الثابتـة مـما أدى إلى ظهـور رصـيد للأصـول الثابتـة قـدره 538.622 جنيهاً مع ثبات الكفاية الإنتاجية لتلك الأصول الثابتة بل مع زيادتها.

وعلى هذا الأساس فبالرغم من أنه يبدو لأول وهلة أن رأس المال المستثمر غير ممثل تمثيلاً صحيحاً إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأنه ممثل تمثيلاً يتفق وطبيعة الشركة بعد أن نأخذ في الحسبان الأسباب التي عرضنا لها.

ب- مقارنة الأرباح برأس المال:

في هذا الصدد يجب أن نقارن الأرباح برأس المال المستثمر وليس برأس المال المصدر ونجد أن نسبة الأرباح إلى رأس المال المستثمر كالآتي:

رأس المال المستثمر (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة من العام الماضي): 9.227.644 جنيه.

أرباح السنة المنتهية في 2012/9/30 : 880.930 جنيه.

فتكون نسبة الأرباح المحققة إلى رأس المال المستثمر حوالي 9.5% وهـذه النسـبة في الواقع نسبة غير كبيرة في مثل هذا النوع من الشركات ولا يمكن أن يرد على ذلـك بمـا جـاء في تقرير مجلس الإدارة من ارتفاع أسعار القطن الأشموني وزيادة عنـاصر التكلفـة إذ أن الشركـة حققت في العام الماضي نفس النسبة تقريباً ولكن يمكن أن يكون السبب الرئيسي هـو سياسـة الشركة في تثبيت الأرباح.

ج- دراسة رأس المال العامل:

	جنيه
من التحليل السابق وجدنا أن الأصول المتداولة	11.964.283
ووجدنا أن الخصوم المتداولة	2.394.331
أي أن رأس المال العامل	9.569.952

والنتيجة الحتمية لهذه الظاهرة أن الشركة في مركز ممتاز من ناحية توافر رأس المال العامل، وبتحليل عناصر الأصول المتداولة نجد ما يلي:



1- زيادة النقدية وخاصة بالحسابات الجارية بالبنوك زيادة كبيرة فقد كان مجموع النقدية بالبنوك والصندوق في ميزانية العام الماضي: 2.516.312 جنيه. في حين أنها في الميزانية تحت البحث بلغت 3.746.221 جنيه أي بزيادة قدرها 1.329.909 جنيهاً. وقد جاء بتقرير مجلس الإدارة أن السبب في هذه الزيادة يرجع إلى زيادة التحصيلات ونقص المخزون من الصوف والمواد. وكنا نتوقع من مجلس الإدارة إذا سمحت الظروف ألا يبرز لنا مجرد الزيادة في الأرصدة النقدية بل الأسباب التي أدت في الاحتفاظ برصيد نقدي ضخم (حوالي 30% من مجموع الأصول). وفي غياب أي معلومات في هذا الصدد نميل إلى الاعتقاد بأن السبب الرئيسي في ذلك هو مقابلة برنامج التجديدات التي أشار إليها تقرير مجلس الإدارة.

2- زيادة مخزون آخر المدة من الأقمشة الخام والبضاعة تحت التشغيل والبضائع الجاهزة.

	جنيه
ففي حالة البضاعة الجاهزة نجد أن المخزون	2.218.637
في حين أن رقم 2011/9/30 هو	1.899.032
أي بزيادة قدرها	319.605

وزاد كذلك المخزون من الأقمشة والبضائع تحت التشغيل في حين ثبت تقريباً المخزون من القطن الخام والخامات الأخرى.

ونقطة البحث في هذا الصدد هي نسبة المخزون من البضائع الجاهزة إلى المخزون من القطن الخام والأقمشة الخام والبضائع تحت التشغيل. ونجد أن هذه النسبة هي حوالي 60% وهي نسبة تدعونا إلى الشك في سرعة دوران البضاعة الخاصة وقد جاء في تقرير مجلس الإدارة من ضعف السوق المحلية والصعوبات في الأسواق الخارجية ولا يمكن الرد على هذه النقطة بالقول بأن أرباح الشركة زادت هذا العام عن العام الماضي ونقول في هذا الصدد:

1- أن الزيادة في مجمل الربح لا تزيد على 9% في حين أن الزيادة في المخزون من البضاعة التامة تزيد على 17%.

2- أن زيادة صافي الربح لا ترجع في الواقع إلى زيادة في أعمال الشركة بمقدار ما ترجع إلى نقص المخصصات المكونة في هذه السنة إذا بلغت 200000 جنيه في حين أن المخصصات المحجوزة من أرباح السنة المنتهية في 30 سبتمبر سنة 1954 بلغت 424.915 جنيه.



ثانياً: دراسات خاصة ببعض مفردات الأصول والخصوم:

أ- مقارنة الأرباح المقترح توزيعها بالنقدية:

	جنيه
المقترح توزيعه على المساهمين	675.000
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	40.000
	7150.000
الأرصدة النقدية (الحرة)	3.639.184

ومن هذا يتضح أن هناك نسبة كافية جداً لهذا الغرض...

ب- مقارنة مفردات الأصول بمجموع الأصول ومفردات الخصوم بمجموع الخصوم:

لقد سبق لنا معالجة جزء من هذا الموضوع عند بحثنا للموضوعات السابقة وفي هذا المجال سوف نجري المقارنات الآتية:

1- مقارنة رأس المال المدفوع بمجموع الخصوم.

2- مقارنة الاحتياطيات بمجموع الخصوم.

أما عن النقطة الأولى فنجد أن رأس المال يمثل 16% من مجموع الخصوم وهي نسبة ضئيلة. وتظهر أهمية هذه النتيجة إذا ما نسبنا أرباح الشركة إلى كل من رأس المال المدفوع ورأس المال المستثمر فنجد أن النسب هي 44% و9.5% على التوالي.

وأما عن النقطة الثانية، فنجد أن الاحتياطيات تمثل حوالي 59% من مجموع الخصوم وهذه نسبة مرتفعة تؤدي إلى ثبات المركز المالي للمنشأة وتمكنها من تحقيق الأهداف المختلفة.

ج- مقارنة بعض مفردات الأصول ببعض مفردات الخصوم:

في هذا المجال سوف نناقش:

1- مقارنة النقدية بالخصوم المتداولة.

2- مقارنة المدينين بالدائنين.

فبخصوص النقطة الأولى نجد أن الخصوم المتداولة 2.394.331 جنيه في حين أن النقدية 3.746.221 جنيه وهذا يبين أن الشركة في مركز قوي لمقابلة التزاماتها خاصة وأن هناك جزءاً من الخصوم المتداولة غير قابل الأداء فوراً مثل مخصص تعويضات العمال والموظفين وأن المتحصلات من العملاء تساعد في تسديد ما على المنشأة للموردين.



وأما عن المقارنة بين المدينين والدائنين فنجد أن الميزانية تظهر ما يلي:

أصول		خصوم	
جنيه		جنيه	
1.377.234	عملاء	479.596	موردين
446.145	موردين	108.489	عملاء

والمعروف أن رقم الموردين الظاهر بالأصول ورقم العملاء الظاهر بالخصوم مثل العرابين المدفوعة للموردين والمستلمة من العملاء على التوالي (أرصدة شاذة في أستاذ العملاء والموردين) وعند مقارنة مفردة العملاء بجانب الأصول والتي يبلغ رصيدهم 1.377.234 جنيه بمفردة الموردين في جانب الخصوم والتي يبلغ رصيدهم 479.596 جنيه فإننا نخلص إلى أن الشركة ف مركز قوي بالنسبة للموردين.

<u>ثالثاً: دراسات خاصة بالتقويم:</u>

مقدمة:

قبل أن نبدأ دراسة هذا الجزء يجدر بنا أن نستعرض الأنواع المختلفة للميزانيات من حيث تقييم أصولها وخصومها وفي هذا الصدد يمكننا أن نميز بين الأنواع الآتية:

أ- ميزانية الاستغلال:

والمقصود بها الميزانية المبينة للمركز المالي لمؤسسة مستمرة في أعمالها وهذا هو النوع المعتاد من الميزانيات والغرض منها هو بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ عملها. وتقوم مفرداتها على النحو الآتي:

1- الأصول الثابتة بسعر الشراء "أو التكلفة" ناقصاً الاستهلاك.
2- البضاعة "بأنواعها المختلفة" بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.
3- الذمم بقيمتها الدفترية مع تكوين المخصص اللازم للديون المشكوك فيها وللخصوم المسموح بها.

ب- ميزانية البيع:

وفي هذه الحالة تقوم الأصول والخصوم على أساس القيمة المالية في يوم عملها وينطبق ذلك على جميع الأصول "ثابتة ومتداولة" والغرض منها إظهار جميع أصول وخصوم المنشأة بقيمتها الحقيقية مما يترتب عليه ظهور الاحتياطيات السرية ومعرفة الربح الذي قد يتحقق نتيجة

لبيع هذه الأصول. وتعد هذه الميزانية بمناسبة بعض المنشأة أو انضمام شريك أو الاندماج في شركة أخرى... إلخ.

ج- ميزانية التصفية:

وتقوم الأصول فيها بالسعر الذي ينتظر الحصول عليه في حالة البيع "نتيجة للتصفية" كما تقوم الخصوم على أساس المبالغ المستحقة السداد في تاريخ التصفية ونتيجة لذلك يظهر بها ما ينتج عن هذا التغيير من ربح أو خسارة.

ولما كان الآن في صدد دراسة المركز المالي للمنشأة لهذا يكون بحثنا منصباً على ميزانيات الاستغلال التي تقوم الأصول فيها بالطريقة السابق بينها وتحقيقاً لذلك الغرض سنقوم بدراسة النقاط الآتية:

1- مدى كفاية الاستهلاكات.

2- مدى كفاية المخصصات.

3- مدى صحة تقويم الأصول.

ونناقش كلاً من هذه النقاط فيما يلي:

1- مدى كفاية الاستهلاكات:

بالرجوع إلى الميزانية تحت البحث نجد أن إجمالي ثمن تكلفة الأصول الثابتة 18.682.034 جنيهاً وأن إجمالي الاستهلاكات والتخفيضات حتى تاريخ عمل الميزانية 18.143.412 جنيهاً ومن ذلك يتضح أن الشركة قد قامت بعمل استهلاكات كبيرة لأصولها الثابتة مما أدى إلى تكون احتياطي سري، وقد كان السبب في هذه الزيادة الكبيرة في الاستهلاكات عن السنة المنتهية في 30 سبتمبر سنة 1955 بلغ 1.628.640 جنيهاً في حين أن القيمة الدفترية للأصول في 30 سبتمبر سنة 1955 تبلغ 538.632 جنيهاً وهذه النقطة جديرة بالبحث سوف نتمكن من تعقب آثارها والوصول إلى نتائج قيمة عند دراسة ميزانية الشركة في السنوات التالية.

2- مدى كفاية المخصصات:

يجب أن نفرق بين نوعين من الاحتياطات:

أولاً: هو عبارة عن مبالغ تحجز من أرباح المنشأة لمقابلة خسائر متوقعة كالاحتياطيات الخاصة بالديون المشكوك فيها والضرائب... إلخ.



ثانياً: هو عبارة عن جزء من الأرباح يجنب دورياً ويخصص من أجل غرض معين وذلك مثل الاحتياطي القانوني واحتياطي التجديدات والمباني... إلخ.

وتبعاً لقرار وزير التجارة والصناعة رقم 467 لسنة 2011 يجب أن نفرق بين نوعين من الاحتياطيات:

أ- الاحتياطيات التحميلية وهي التي (يتحمل) بها حساب الأرباح و الخسائر ويكون الغرض منها مقابلة خسائر متوقعة. ويطلق عليها (مخصصات).

ب- الاحتياطيات التي تجنب من الأرباح لمقابلة خسارة محتملة ولكن لتدعيم المركز المالي للمنشأة ويطلق عليها (احتياطيات).

ومن هذا يتبين لنا أن المخصصات تحميل لأرباح المنشأة في حين أن الاحتياطيات (بخلاف الاحتياطيات الرأسمالية) توزيع من الأرباح.

وقد أغفل المشروع المصري نقطة هامة وردت في قانون الشركات الإنجليزية في هذا الشأن وكان ينبغي ألا يغفلها وهي أن القانون الإنجليزي يوجب ظهور أي مخصصات تزيد "في رأس مجلس الإدارة" عن المبالغ اللازمة لمقابلة الخسائر تحت عنوان "احتياطيات".

وفي صدد الميزانية تحت البحث نجد أن الشركة خصصت مبالغ كافية للمخصصات لخاصة بالضرائب والطوارئ 200.000 جنيه في حين أنها لم تخصص هذا العام أي مخصصات للديون المشكوك فيها. ولكن ذلك لا يضعف مركز الشركة إذ أن لديها مخصصات للديون المشكوك فيها بلغت 435.750 جنيهاً في تاريخ الميزانية في حين أن ذلك الرقم في 30 سبتمبر 2011 كان 430.000 جنيهاً أي أن الديون التي أعدمت خلال السنة تحت البحث قدرها 4.250 جنيهاً وهذا يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن جزءاً كبيراً من المخصص للديون المشكوك بها يزيد عن الخسارة المتوقعة في هذا الصدد مما يكسبه صفة الاحتياطي وهو ما يزيد - بدوره - من متانة المركز المالي للمنشأة لأن في ظهور ذلك المبلغ على هيئة مخصصات تكوين لاحتياطي سري.

أما عن الاحتياطيات بالشركة محل الدراسة لديه الاحتياطيات الآتية:

جنيه	
674.800	احتياطي قانوني
13.585	فروق بيع أسهم ورصيد مصروفات الإصدار (احتياطي رأسمالي)
1.950.000	احتياطي تجديدات



3.327.769	احتياطي استهلاكات استثنائية وتخفيضات
125.000	احتياطي مباني جديدة
1.117.722	احتياطي هبوط أسعار
7.208.876	

ومن هذا البيان يتضح أن الشركة بحجز جزء كبير من أرباحها في السنوات السابقة وذلك لتدعيم مركزها المالي ولكي تأخذ هذا الإجراء وسيلة لموازنة الأرباح السنوية والموزعة.

والنقطة الجديرة بالبحث في هذا الصدد هو طبيعة المخصصات الظاهرة بحساب الأرباح والخسائر إذ أن يحتمل أن تكون أقرب إلى الاحتياطيات منها إلى المخصصات. والذي دفعنا إلى ذلك ما لاحظناه من أن الشركة (في العام الماضي) خصصت مبلغ 424.915 جنيه في حين أن المخصصات هذا العام بلغت 200.000 جنيهاً أي بنقص قدره 224.915 جنيه والذي دعا الشركة إلى ذلك هو اتجاهها إلى زيادة التوزيعات هذا العام وسوف تكون هذه الظاهرة أكثر وضوحاً عند دراسة الميزانية في 30 سبتمبر سنة 2013 إذ أن المتوقع:

أ- انخفاض المبالغ المخصصة للاستهلاكات (راجع القيمة الدفترية للأصول الثابتة في 2012/9/30).

ب- زيادة المخصصات الأخرى.

والغرض من ذلك (كما نرى) هو موازنة الأرباح تبعاً للسياسة التي تنتهجها الشركة.

ج- مدى صحة تقويم الأصول:

النقطة الجديرة بالبحث في هذا الصدد هي الخاصة بتقويم بضاعة آخر المدة. و نرى أن الميزانية تشير إلى أنها مقدرة بثمن التكلفة أو أقل كما يشير تقرير المراقب إلى أن الجرد تم وفقاً للأصول المرعية والتي اتبعت في السنة الماضية.

وهذا يجعلنا نطمئن إلى صحة تقويم البضاعة وخاصة من ناحية عدم المغالاة في تقويمها.

<u>رابعاً: دراسة التقارير:</u>

وفي هذا الصدد سوف نناقش:

أ- تقرير المراجعين.

ب- تقرير مجلس الإدارة.



وسوف نتناول كلا منهما بالبحث بالبحث بما يلي:

أ- تقرير المراجع:

ويطلق البعض خطأ شهادة المراجع على تقرير المراجع وهذا بالطبع غير صحيح فهناك فرق بين الشهادة والتقرير. فالمراجع في تقريره يبدي رأسه ولا يشهد. ونلاحظ أن التقرير تحت البحث لا يشمل أي تحفظات مما يدعو إلى الاطمئنان على المركز المالي للشركة.

ب- تقرير مجلس الإدارة:

بفحص تقرير مجلس الإدارة يتبين:

1- زيادة الإنتاج في السنة قيد البحث عنه في السنة الماضية ودللت الشركة على ذلك بزيادة إنتاج الغزل وإن لم تعط بيانات فيما يتعلق بأوجه النشاط الأخرى.

2- أشار التقرير إلى أن الشركة استطاعت تحقيق أرباح زادت عن أرباح العام الماضي وذلك نتيجة للجهود التي بذلت لتصريف معظم الإنتاج في الداخل والخارج وأظن أننا وقد بلغنا هذه المرحلة من دراستنا للمركز المالي للشركة – وصلنا إلى أن الشركة تمكنت من زيادة أرباحها لا لذلك السبب ولكن لأسباب أخرى منها نقص المخصصات بمبلغ 224.915 جنيهاً.

3- كما أشار التقرير إلى التعاقد على شراء باقي آلات النسيج... إلخ. مما يدعم المركز المالي للمنشأة ويزيد من إنتاجها وأن كان المأمول أن يتبع الزيادة في الإنتاج زيادة مماثلة في التصريف في الداخل والخارج. ومما يدعو إلى الاهتمام بهذه النقطة ما أشار إليه التقرير من ضعف السوق المحلية وصعوبة التصريف في الأسواق الخارجية ولكن بالرغم من كل هذا فالشركة في مركز يسمح لها بالتغلب على هذه الصعوبات بفضل جهودها. وبفضل التسهيلات الحكومية مثل الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة.

ومن الدراسات السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن الشركة في مركز مالي قوي ومما يزيد في قوته وجود احتياطيات سرية كبيرة.

ثانياً: <u>دراسة وفحص الميزانيات بقصد تحديد القيمة الحقيقية للأسهم في شركات المساهمة:</u>

من أهم الأسباب التي تدعو إلى فحص ميزانيات شركات المساهمة تحديد قيمة السهم الحقيقية. والدوافع إلى ذلك متعددة منها:



1-معرفة القيمة الحقيقية للأسهم في حالة الشركات التي لا تتداول أسهماً في البورصة أو التي يقل تداول أسهمها بالبورصة.

2-تحديد القيمة الحقيقية للأسهم بعيداً عن المؤثرات غير الطبيعية كالمضاربة والمؤثرات الأخرى.

والنظرية العامة التي ينبني عليها تحديد القيمة الحقيقية للسهم تتلخص في تحديد حقوق المساهمين ومقارنة هذه الحقوق بالقيمة الأسمية للأسهم.

وفي هذا المجال قد نتساءل - أيهما أصلح أساساً لتحديد القيمة الحقيقية للسهم أي حقوق المساهمين أم هي الأرباح التي تقوم الشركة فعلاً بتوزيعها؟

نبادر أول الأمر إلى القول بأن هاتين المسألتين ليستا متعارضتين بل هما في الواقع مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. فالأرباح التي تحققها الشركات ما هي إلا عائد رأس المال المستثمر فيها. ورأس المال المستثمر هذا ما هو إلا رأس المال المدفوع زائداً الاحتياطيات وهذه بدورها تساوي حقوق المساهمين والأصل أن رأس المال المستثمر في صناعة معينة يحقق نسبة معينة من الأرباح.

ومعلوم أن نظرة المساهمين إلى (السهم) ليست واحدة فالبعض كل ما يهمه في الأمر هو (عائد) السهم مع الاطمئنان على سلامة المركز المالي للشركة. في حين أن البعض الآخر يربط بين القيمة الحقيقية للسهم وبين (الحقوق) الممثلة في هذا السهم.

وفي الظروف العادية نجد أن النتيجة التي نصل إليها من هذين الاتجاهين تكون متساوية. ويمكن تلخيص أسس تحديد القيمة للسهم فيما يلي:

1- بالنسبة للمساهم الذي ينظر فقط إلى (عائد) السهم تتحدد قيمة السهم بالنظر إلى ما يغله السهم وما تغله الأسهم المماثلة الأخرى.

فإذا ما أخذنا حالة شركة مصر لنسيج الحرير فمثل هذا المساهم يهمه ما يلي:

أ- التأكد من (غطاء) رأس المال.

ب- وتبعاً لذلك يحدد العائد الطبيعي الذي يمكن توقعه نتيجة لذلك ونتيجة للظروف الاقتصادية في وقت التحديد. ولنقل مثلاً أن الغطاء كان كافياً وأن العائد المنتظر في مثل هذه الحالات هو مثلاً 6% (يقارن بعائد السندات في ذلك التاريخ وهو حوالي 4%).



ج- يحدد عائد السهم في الشركة ونجده في حالة الشركة المذكورة 15%.

د- وبناء على ذلك يكون تقدير مثل هذا السهم للقيمة الحقيقية للسهم هي:

4 × (15 ÷ 6) = 10 جنيه.

هذه هي نظرة مثل هذا المساهم للسهم ويلاحظ أن العائد للسهم هو الأساس الرئيسي لتحديد قيمته

2- أما بالنسبة للآخرين الذين لا يعتبرون العائد وحده هو الأساس الرئيسي لتحديد قيمة السهم فنجدهم يهتمون بموضوع (حقوق المساهمين) ويتخذونه أساساً لذلك التحديد. ونجد هذه الحالة واضحة في حالة شراء شركة مساهمة. فالمشترون في هذه الحالة يهمهم أن يكون ما يدفعونه مقابل الأسهم مساوياً لصافي الأصول والتي يحصلون عليها.

ولتحديد حقوق المساهمين في الشركات المساهمة لهذا الغرض يجب علينا اتخاذ الخطوات الآتية:

1-تقويم الأصول الثابتة على أساس ثمن التكلفة ناقصاً الاستهلاكات الكافية.

2-تقويم الأصول المتناولة على أساس ثمن التكلفة أو السوق أيهما أقل.

3-تقويم شهرة المحل على أسس سليمة.

4-التأكد من إدخال جميع الخصوم الخاصة بالمدة التجارية والتأكد من عمل جميع المخصصات اللازمة.

وفي هذا المقام سوف نحاول تحديد القيمة الحقيقية للسهم في شركة مصر لنسج الحرير وذلك على أساس ميزانية الشركة في 31 ديسمبر سنة 2012.

وهنا يجب أن نقرر الحقائق التالية:

1- ليست لدينا أي بيانات إضافية خلاف البيانات التي تظهرها الميزانية المنشورة للشركة.

2- سوف نعتمد على عنصر التقدير عند معالجتنا لبعض المسائل المتعلقة بفحص الميزانية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا سلوكه في غياب المعلومات الإضافية التي نحتاج إليها.

3- سوف نقوم بتحدي القيمة الحقيقية للسهم قبل إجراء التوزيعات المقترحة، وسيكون أساس بحثنا كما يلي:

أ- تحديد الأصول الثابتة للشركة ثم تعديل رقمها بحيث نصل إلى ثمن تكلفة الأصول الثابتة ناقصاً الاستهلاكات اللازمة. وفي الحياة العملية يمكن الوصول إلى ذلك بدرجة



كبيرة من الدقة إذ يمكن الرجوع إلى الدفاتر والحسابات. أما في حالتنا هذه فلا مفر من الالتجاء إلى عنصر التقدير خاصة ونحن نعلم مغالاة الشركات المساهمة (وخاصة في مصر) في استهلاك الأصول الثابتة.

ب- تحديد رأس المال العامل: وبالرجوع إلى تقرير المراجع لا نجد فيه أي تحفظات بخصوص عدم كفاية المخصصات.... إلخ. مما يدعونا إلى الاطمئنان إلى تحديد رأس المال العامل بالرجوع إلى الأرقام المنشورة.

شركة مصر لنسج الحرير

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2012

	جنيه	جنيه	جنيه
مجموع الأصول الثابتة (حسب الأرقام بالميزانية المنشورة وسوف تقوم بالتعديل التقديري بعد تحديد حقوق المساهمين)		334.567	
ناقصاً – السندات 5%		250.000	48.567
الأصول المتداولة			
مواد أولية... إلخ	748.883		
مدينون... إلخ	833.152		
استثمارات... إلخ	7.358		
بنك وصندوق	18.663		
مدفوعات مقدمة	4.605		
مجموع الأصول المتداولة		1.612.661	
الخصوم المتداولة			
بنك	611.638		
دائنون	158.900		
أرصدة دائنة	105.984	876.252	736.409
			820.976



جنيه	جنيه	جنيه
		حقوق المساهمين (غطاء رأس المال)
	443696	رأس المال
	331473	الاحتياطيات
	45807	حساب الأرباح والخسائر
	820976	

ومن ذلك يتضح لنا أن حقوق المساهمين هي 820.976 جنيه وهذه تسمى كذلك (غطاء رأس المال) وبطبيعة الحال اعتمدنا حتى الآن على الأرقام الظاهرة بالميزانية المنشورة. ويجب أن يعدل هذا الرقم حتى نصل إلى القيمة الحقيقية لحقوق المساهمين.

ولما كانت حقوق المساهمين تتكون من العناصر الآتية:

1- أصول ثابتة.

2- رأس مال العامل (وهو زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة).

ولما كانت الأرقام الخاصة بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة يمكن الاعتماد عليها بقى علينا أن نعالج الرقم الخاص بالأصول الثابتة حتى يصبح ممثلاً لحقيقة ثم تكلفة هذه الأصول ناقصاً الاستهلاكات الكافية.

وفي غياب المعلومات اللازمة للوصول إلى هذه الأرقام فلا مفر من الالتجاء إلى عنصر التقدير (مع اعترافنا بأن الطريق الطبيعي هو البيانات الحقيقة من واقع الدفاتر والحسابات وعلى أية حال سيكون تقديرنا مبنياً على بعض الأسس التي نأمل أن تعطينا نتيجة سليمة).

ونحن نعلم أن شركات المساهمة تغالي في هذه الأيام (وخاصة في سنين الحرب) في استهلاك أصولها والأسباب التي دعتنا وتدعونا إلى هذه الإجراء معروفة فشركات المساهمة بمغالاتها في استهلاك أصولها الثابتة ترمي إلى:

1- تكوين احتياطيات سرية.

2- اتخاذ هذه الطريقة سبيلاً إلى إظهار رقم صافي أرباح وفقاً للتوزيعات التي تعتزم الشركة اقتراحها.

وفي حالتنا هذه نرى أن الشركة غلت في استهلاك أصولها الثابتة. ويمكن تأييد هذه الحقيقة بمقارنة ثمن تكلفة الأصول الثابتة (وقدرها 1.450.630 جنيه) بمجموع الاستهلاكات حتى 31 ديسمبر سنة 2012 (وقدرها 1.116.063 جنيه).



كما أن هناك دلائل أخرى فرعية تؤيد هذه الحقيقة منها أن القيمة الدفترية للأصول الثابتة لا تعتبر غطاء كافياً للسندات إذ أن تلك القيمة الدفترية تغطي السندات حوالي 1.3 مرة في حين أن الواجب يقضي بأن تغطي الأصول الثابتة للسندات مرتين إن لم يكن أكثر.

وعلى هذا الأساس أرى إضافة 40% من القيمة الدفترية للأصول الثابتة إلى تلك القيمة حتى يمكن إظهار الأصول الثابتة بقيتها الحقيقية والقيام بذلك يعدل غطاء السندات إلى حد ما.

وبناء على ذلك يمكن تعديل (حقوق المساهمين) أو (غطاء رأس المال) على النحو التالي:

	جنيه
حقوق المساهمين من واقع الميزانية	820976
40% من القيمة الدفترية للأصول الثابتة	133826
	854802

وهذه تمثل حقوق 110924 سهماً، أي أن القيمة الحقيقية للسهم بناء على ذلك (954802 ÷ 110924) أي حوالي 9 جنيهات مع التقريب.

ثالثاً: دراسة وفحص الميزانية والحسابات الختامية بقصد إدماج المنشآت:

هناك أسباب عدة تدعو إلى اندماج المنشآت، منها التوفير في رأس المال وتكلفة الإنتاج، والمصروفات، والتعاون في شأن توحيد الجهود نحو الرقي بالتجارة والصناعة.

وتأخذ عملية الاندماج هذه صورة عديدة. سوف نناقش منها الطرق الآتية:

1- إدماج منشأة في منشأة أخرى.
2- تكوين منشأة جديدة تقو بشراء المنشآت المراد إدماجها.
3- نظام الشركات القابضة.

وتقضي الطريقة الثانية بتصفية جميع المنشآت المراد إدماجها، ويقوم أصحابها بتسليم نصيبهم في الشركة المنحلة إما نقداً أو أسهماً أو حقوق أخرى. وغالباً ما تكون المنشأة الجديدة عبارة عن شركة مساهمة تقوم بشراء المنشآت المراد إدماجها، سواء كانت هذه المنشأة شركات مساهمة أو مشروعات فردية.

أما نظام الشركة القابضة فيمكن تحقيقه بإتباع أحد الطريقتين الآتيتين:

الأولى: تقوم إحدى الشركات المساهمة القائمة بالحصول على أسهم مسيطرة في الشركات المساهمة الأخرى.

الثانية: تكوين شركة مساهمة، تقوم بشرا أسهم مسيطرة في الشركات المساهمة الأخرى.



ويتحدد اختيار أحد الطرق على عوامل شتى... من أهمها:

1- طريقة تكوين رأس المال في الشركات الحالية:

فمثلاً إذا كان الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر لإحدى الشركات يتكون من سندات طويلة الأجل ذات معدل فائدة منخفض فمن غير المستحب تصفية هذه الشركة، إذا أن هذا الإجراء يضيع على الشركة (وبالتالي على مجموع الشركات المراد إدماجها) فرصة الحصول على ذلك الجزء من رأس المال بذلك المعدل المنخفض.

وبالعكس إذا كان رأس المال لإحدى الشركات المراد إدماجها مكون من أسهم ممتازة تحمل نسبة مرتفعة من الربح. فطالما أن حملة هذه الأسهم يستحقون علاوة عند التصفية فمن صالح (المجموعة) تصفية هذه الشركة.

2- مسائل خاصة بسياسات الشركات:

فقد يتم الاتفاق على إدماج الشركات مع احتفاظ كل منها بشخصيتها وأسمها. لذلك نجد في هذه الحالة أن الطريقة الثالثة الخاصة بتكوين شركة مساهمة جديدة تحصل على أسهم مسيطرة في لشركات الموجودة يحقق تلك الرغبة.

الإجراءات الواجب القيام بها لتنفيذ الإدماج:

سوف نناقش فيما يلي الإجراءات الواجب القيام بها لتنفيذ إدماج الشركات بأي من الطرق السابق الإشارة إليها:

1- توحيد تاريخ الميزانيات التي سوف تتم عملية الإدماج على أساسها، وهذا التاريخ قد يكون تاريخاً سابقاً (ويتم هذا إذا كانت المجموعة تقوم بتصوير ميزانياتها في تاريخ واحد). أما إذا اختلف هذا التاريخ فقد نجد من المستحسن تحديد (تاريخ الإدماج) حيث تقوم كل شركة بتصوير ميزانياتها في ذلك التاريخ، وهذا التاريخ يكون بطبيعة الحال تاريخاً مستقبلاً. وتفضل هذه الطريقة الثانية إذا أنها تمكن المنشآت من تصوير ميزانيتها على أسس واحدة. وسوف نناقش هذه الأسس مستقبلاً.

2- فحص حسابات الأرباح والخسائر عن السنوات السابقة تمهيداً للوصول إلى أرباح الشركة السنوية، وغالباً تعتبر مدة ثلاثة إلى خمس سنوات مدة كافية لعمليات الفحص هذه. وهذا الإجراء سوف يساعدنا على تقدير شركة المحل.



3- بيان حقوق أصحاب الأسهم المختلفة والسندات من حيث الأرباح والفوائد واسترداد رأس المال عند التصفية.

4- إذا كانت طريقة الإدماج تقتضي بإدماج شركة في شركة أخرى قائمة، ففي هذه الحالة تواجهنا الاحتمالات الآتية:

أ- إذا كان أصحاب الشركة المندمجة سوف يحصلون على حقوقهم نقداً لاحتجنا في هذه الحالة إلى تقدير حقوق أصحاب تلك الشركة فقط.

ب- إذا كان أصحاب الشركة المندمجة سوف يحصلون على حقوقهم كأسهم في الشركة الأخرى، لكن من الضروري إعادة تقدير كل من الشركتين لنتمكن من الوصول إلى حقوق الشركة المندمجة ممثلة في أسهم الشركة الأخرى.

وسوف نقوم الآن ببحث الأسس الواجب إتباعها لتقدير الأصول والخصوم، تمهيداً للقيام بعملية الاندماج.

وفي هذا المجال نجد أمامنا طريقتين للقيام بذلك:

الطريقة الأولى:

تقدير قيمة كل الأصول الثابتة، والأصول المتداولة، والخصوم لكي نصل إلى حقوق أصحاب الشركة. والمقصود بالقيمة في هذه الحالة هي القيمة في تاريخ الاندماج، وهذه أيضاً بدورها تحتاج إلى إيضاح. فهل المقصود بهذه القيمة، القيمة الدفترية، أم القيمة الاستبدالية، أم القيمة الإنتاجية.

وفي الواقع أن هذا الخلاف لا ينصب إلا على الأصول الثابتة، إذ أن كلا من الأصول المتداولة والخصوم يمكن تقويمها بإتباع الأسس المرعية في ذلك الشأن.

أما في حالة الأصول الثابتة فالأمر يختلف، فالقيمة الدفترية لا يصح أن تستخدم أساساً صحيحاً لعملية تقويم الأصول. أما القيمة الاستبدالية فقد يرى البعض أنها تصلح أساساً لعملية التقويم. ولكن هذا الكلام مردود عليه والسبب في ذلك أننا يجب أن ننظر إلى المسألة من وجهة نظر "المجموعة". مدى استفادتها من الأصول المنتقلة. فلو تكونت شركة مساهمة لشراء شركتي ترام القاهرة وشركة أتوبيس القاهرة وذلك لتسيير عربات "الترول باس" بدلاً من الترام، ففي هذه الحالة إذا أخذنا عربات الترام كمثال (وهي من ضمن الأصول الثابتة بشركة الترام)، وحاولنا



تقويمها تمهيداً لعملية الاندماج لما وجدنا القيمة الدفترية، ولا القيمة الاستبدالية يصلحان أساساً لذلك. إنما نجد أن الأساس الصحيح هو تقويم هذه الأحوال تبعاً لقيمتها الإنتاجية.

وعلى هذا الأساس يمكننا القيام بتقويم كل من:

1- الأصول الثابتة.

2- الأصول المتداولة.

3- الخصوم.

وبعد ذلك نقوم بتقدير شهرة المحل، متبعين في ذلك الخطوات التي سنشير إليها فيما بعد:

ومن مجموع هذه الدراسات يمكننا الوصول إلى حقوق أصحاب المنشأة (المساهمين في حالة الشركات المساهمة) على النحو التالي:

الأصل الثابتة	....
+ شهرة المحل	....
+ الأصول المتداولة	....
	....
الخصوم	....
حقوق أصحاب المشروع	....

وبتحديدنا لرقم حقق أصحاب المشروع نتمكن من الوصول إلى:

1- المبلغ النقدي الواجب دفعه لهم.

2- أو قيمة السهم في المنشأة المراد إدماجها، تمهيداً لاستبدال تلك الأسهم إما بأسهم في شركة أخرى قائمة، أو باسهم في شركة جديدة مكونة لغرض شراء الشركات المراد إدماجها.

الطريقة الثانية:

رأينا أن الطريقة السابقة تمت على أساس:

1- تقويم كل من الأصول والخصوم.

2- تقدير شهرة المحل.

3- الوصول من ذلك إلى حقوق أصحاب المشروع.



أما في هذه الطريقة الثانية فنتبع في شأنها الإجراءات التالية:

1- تحديد العائد الذي يتوقع الحصول عليه من هذا النوع من المشروعات. ثم الوصول من واقع ذلك إلى المبلغ الواجب استثماره للحصول على رقم الربح الذي يحققه ذلك المشروع. فلو كان العائد الطبيعي 10% وكان الربح 7000 جنيه، لكان رأس المال الواجب استثماره للحصول على ذلك الربح هو 70000 جنيه.

2- الرقم الذي نحصل عليه في هذه الحالة يمثل صافي الأصول (بما فيها شهرة المحل) وهو في الوقت ذاته يمثل حقوق أصحاب المنشأة.

ويتخذ ذلك الرقم - في حالة شركات المساهمة - أساساً لتحديد قيمة السهم الذي يحصل عليه المساهم أما من الشركة القائمة (التي ستقوم هذه الشركات بالاندماج فيها) أو من الشركة الجديدة (التي ستتكون بغرض شراء الشركات المساهمة المراد إدماجها).

والمثال الآتي يوضح الحقائق السابقة:

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة " أ " شركة مساهمة مصرية في 31 ديسمبر 2011:

أصول ثابتة				رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل
	50.000	أراضي ومباني	200.000	50.000 سهماً قيمة السهم 4 جنيه
	110.000	آلات	13.000	احتياطي قانوني
160.000			33.000	دائنون ومخصصات
90.000		أصول متداولة	4.000	حساب الأرباح والخسائر
250.000			250.000	

وقد تم الاتفاق على أن تندمج الشركة " أ " في الشركة "ب" ابتداء من أول يناير 2012 وقد أعطيت لك المعلومات الآتية:

1- متوسط الأرباح السنوية للشركة " أ " 25.000 جنيهاً سنوياً

2- تم تقويم الأصول الثابتة كالآتي 40.000 أراضي ومباني
100.000 آلات

3- ستقوم الشركة "ب" بزيادة رأس مالها بالقدر المطلوب لكي يحصل مساهمو الشركة " أ " على حقوقهم أسهماً في الشركة "ب".

والمطلوب:

الوصول من البيانات السابقة إلى قيمة السهم في الشركة " أ " نتيجة لاتفاق الاندماج.



وبدراسة الميزانية وبنود الاتفاق تتضح لنا الحقائق الآتية:

جنيه	جنيه	
25.000		متوسط الأرباح
		الأصول الثابتة
	40.000	أراضي ومباني
	100.000	آلات
	140000	مجموع الأصول الثابتة
	90.000	الأصول المتداولة
	230.000	دائنون ومخصصات
	197.000	رأس المال المستثمر
19.700		العائد الطبيعي في مثل هذه المنشآت (وليكن 10%)
5.300		الأرباح الغير عادية
53.000		شهرة المحل (على أساس 10 سنوات شراء)
	197.000	رأس المال المستثمر
	53.000	+ شهرة المحل
	250.000	حقوق المساهمين

ويمثل هذا المبلغ حقوق 50.000 سهماً أي أن قيمة السهم الواحد 5 جنيه.

ولما كانت الشركة "ب" ستدفع هذه الحقوق بإصدار أسهم من أسهمها، فيتعين تقدير قيمة السهم في الشركة "ب" بطريقة مماثلة. وإذا فرضنا أن قيمة السهم في الشركة "ب" 4.0 جنيه، وهي القيمة الأسمية فمعنى ذلك أن كل مساهم في الشركة " أ " يملك 4 أسهم يأخذ بدلاً منها 5 أسهم في الشركة "ب".

ويمكن الوصول إلى حقوق المساهمين رأساً بالطريقة الآتية:

* متوسط الأرباح في الشركة " أ " 25.000 جنيه سنوياً.
* العائد الطبيعي في مثل هذه المنشآت 10%.

رأس المال الواجب استثماره بمعدل 10% للحصول على 25.000 جنيهاً سنوياً - 250.000 جنيهاً، وهذا يمثل حقوق المساهمين.



مثال عام

فيما يلي الميزانيتين العموميتين لشركتي " أ " ، "ب"

المساهمتين في 31 يوليو 2011

شركة " أ "

270.000	أراضي ومباني		رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل
60.000	آلات (بسعر التكلفة ناقصاً الاستهلاك)	250.000	السهم الواحد جنيه واحد سندات 4%
90.000	بضاعة	180.000	دائنون ومخصصات
80.000	مدينون	50.000	حساب الأرباحوالخسائر
30.000	استثمارات (سندات قرض الإنتاج 4%)		
10.000	بنك	60.000	
540.000		540.000	

شركة " ب "

30.000	شهرة المحل		رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل
160.000	أراضي ومباني	150.000	150.000 سهماً ممتازاً 8% قيمة السهم 1 جنيه
60.000	عدد وآلات بثمن التكلفة	200.000	200.000 سهماً عادياً قيمة السهم 1 جنيه
120.000	ناقصاً الاستهلاك	40.000	دائنون ومخصصات
60.000	بضاعة	70.000	حساب الأرباح والخسائر
30.000	مدينون متنوعون		
	بنك		
460.000		460.000	

هذا وقد أعطيت لك البيانات الآتية:

شركة " أ ":

1- التوزيعات عن السنتين السابقتين 10%، 12% على التوالي، وستقوم الشركة بتوزيع 10% عن السنة الحالية.

2- قومت الأصول الثابتة في 31 يوليو 2011 كما يلي:

295.000 أراضي ومباني

75.000 آلات

3- الأرباح المعدلة عن السنوات الثلاثة الأخيرة كما يلي:

42000 جنيه، 45000 جنيه، 48000 جنيه.



شركة "ب":

1- التوزيعات عن السنتين السابقتين والتوزيع المقترح عن السنة الحالية 10%

2- قومت الأصول الثابتة في 31 يوليو 2011 كما يلي:

190.000 أراضي ومباني

60.000 آلات

3- الأرباح المعدلة عن السنوات الثلاثة الأخيرة كما يلي:

40000 جنيه، 37000 جنيه، 34000 جنيه.

وبدراسة الميزانيتين لغرض الوصول إلى أسس الاندماج وطريقته يتعين علنيا تحديد:

أ- شهرة المحل لكل من الشركتين المذكورتين.

ب- حقوق المساهمين بكل منهما.

أولاً: شهرة المحل

	الشركة (أ)		الشركة (ب)	
مجموع الأصول حسب الميزانية				
(بعد استبعاد الشهرة والاستثمارات		510000		430000
تضاف إلى الزيادة في تقويم الأصول)				
أراضي ومباني	25000		3000	
آلات	15000			
		40000		30000
يطرح		550000		460000
الخصوم (دائنون ومخصصات)	50000		40000	
توزيعات (10% للأسهم العادية)	25000		20000	
8% للأسهم الممتازة		75000	12000	72000
رأس المال المستثمر		475000		388000
متوسط الأرباح	46000		36000	
يطرح فوائد السندات	1200			
	44800		36000	
الأرباح المتوقعة من هذا النوع من المنشآت وليكن 8% من رأس المال المستثمر	38000		31040	
الأرباح السنوية غير العادية	6800		4960	



شهرة المحل على أساس 7 سنوات شراء للشركة (أ) (47600 جنيهاً) و8 سنوات شراء للشركة (ب) (39680 جنيهاً).

متوسط الأرباح السنوية:

أربـاح الشركـة (أ) تميـل إلى الارتفـاع، في حـين أن أربـاح الشركـة (ب) تميـل إلى الانخفاض.

وعلى هذا الأساس فإن أخذ المتوسط البسيط لهذه الأرباح لا يمثل الواقع، فلهذا يستحسن استخراج متوسط الأرباح السنوية بطريقة المتوسط المرجح كما يلي:

أرباح الشركة (أ)	أرباح الشركة (ب)
42000 = 1 × 42000	40000 = 1 × 40000
9000 = 2 × 45000	74000 = 2 × 37000
144000 = 3 × 48000	102000 = 3 × 32000
6 ÷ 276000	6 ÷ 216000
متوسط الأرباح 46000	36000

ثانياً: حقوق المساهمين

	الشركة (أ)	الشركة (ب)
صافي رأس المال المستثمر	475000	388000
- شهرة المحل	47600	39680
	522600	427680
الاستثمارات	30000	-
	552600	427680
ولـتكن القيمـة (لتسـهيل العمليـة العمليـات الحسابية)	550000	425000

فـإذا أخـذنا حالـة الشركـة (أ) لوجـدنا أن مبلـغ الـ 550000 جنيهاً يمثـل حقـوق 250000 سهماً عادياً، 180000 سندات 4%.

وإذا فرضنا أن القيمة الحقيقية للسندات هي نفس القيمة الأسـمية لكانـت حقـوق الأسهم العادية 550000 – 180000 = 370000 جنيهاً، وهذه تمثل حقوق 250000 سهماً، أي أن قيمة السهم 150 قرشاً (تقريباً).



وفي حالة الشركة (ب) نجد أن مبلغ الـ 425000 جنيه يمثل حقوق 150000 سهماً ممتازاً 8%، 200000 سهماً عادياً.

فلو فرضنا أن العائد العادي للسهم الممتاز هو 6% لكانت قيمة السهم الممتاز بالشركة (ب) 150000 × (6/8) = 200000 جنيهاً، ولأصبحت حقوق المساهمين العاديين 425000 - 200000 = 225000 جنيهاً، وهذه تمثل حقوق 200000 سهماً عادياً أي أن قيمة السهم 112.5 قرشاً.

وبعد الوصول إلى هذه الحقائق يمكننا الآن بحث الطرق المختلفة التي يمكن اللجوء إليها لإدماج الشركتين.

الطريقة الأولى: قيام إحدى الشركتين بإدماج الثانية فيها:

إذا رؤى إتباع هذه الطريقة، فمن المستحسن أن تقوم الشركة (أ) بشراء الشركة (ب) بالشروط الآتية:

1- تتعهد الشركة (أ) بمطلوبات الشركة (ب).

2- تخصص الشركة (أ) 200000 سهماً ممتازاً 6% قيمة السهم جنيه واحد لحملة الأسهم الممتازة 8% بالشركة (ب) وذلك بنسبة 4 أسهم جديدة لحملة كل 3 أسهم قديمة.

3- تخصيص الشركة (أ) أسهماً للمساهمين العاديين بالشركة (ب) وذلك بنسبة 3 أسهم جديدة من أسهم الشركة (أ) لحملة كل 4 أسهم من أسهم الشركة (ب) أي بنسبة قيمة الأسهم في كل من الشركتين (150 إلى 112.5).

الطريقة الثانية: تكوين شركات جديدة تقم بشراء الشركتين (أ) ، (ب):

إذا رؤى إتباع هذه الطريقة فيكون رأس مال الشركة الجديدة 80000 جنيهاً وتقوم الشركة الجديدة بشراء الشركتين (أ) ، (ب) بالشروط الآتية:

1- تتعهد الشركة الجديدة بمطلوبات الشركتين (أ) ، (ب).

2- تصدر الشركة الجديدة سندات 4% لملة السندات في الشركة (أ).

3- تخصص الشركة الجديدة 200000 سهماً ممتازاً 6% لحملة الأسهم الممتازة 8% بالشركة (ب) وذلك بنسبة 4 أسهم جديدة 6% لحملة كل 3 أسهم ممتازة 8% من أسهم الشركة (ب).



4- تخصص الشركة الجديدة 600000 سهماً عادياً قيمة السهم اجنيهاً واحداً، توزع على مساهمي الشركتين (أ) ، (ب) على النحو الآتي:

أ- الشركة (أ) 375000 سهماً بنسبة 3 أسهم في الشركة الجديدة لحملة كل سهمين من أسهم الشركة (أ).

ب- الشركة (ب) 225000 سهماً بنسبة 9 أسهم في الشركة الجديدة لحملة كل 8 أسهم في الشركة (ب).

الطريقة الثالثة: الشركة القابضة:

إذا اتبعت هذه الطريقة فإنها تتطلب تكوين شركة مساهمة براس مال 600000 جني عبارة عن 600000 سهماً عادياً قيمة السهم 1 جنيه وتقوم الشركة الجديدة بشراء الأسهم العادية بأكملها من الشركتين (أ) ، (ب) على النحو التالي:

1- تدفع 375000 جنيهاً لحملة الأسهم العادية بالشركة (أ).

2- تدفع 225000 جنيهاً لحملة الأسهم العادية بالشركة (ب).

ولا دخل للشركة الجديدة في الأسهم الممتازة للشركة (ب) أو سندات الشركة (أ).

واختيار أحد هذه الطرق للقيام بعملية الإدماج يتوقف إلى حد كبير على ظروف كل من الشركتين (أ) ، (ب).

فاختيار الطريقة الأولى يتوقف على مدى استعداد الشركة (ب) للاندماج في الشركة (أ) غير أن من الملاحظ أن هذا الطريق لا يتبع في حالة رغبة كل شركة في الاحتفاظ بشخصيتها.

وهذا الكلام ينطبق إلى حد كبير كذلك على الطريقة الثانية، إذ أنها ستؤدي إلى تصفية كل من الشركتين (أ) ، (ب).

وقد يبدو من ذلك أن من المستحسن إتباع الطريقة الثالثة وهي طريقة الشركة القابضة. ففي هذه الحالة تحتفظ كل من الشركتين بشخصيتهما، ويأتي الاندماج عن طريق سيطرة الشركة القابضة على الشركة (أ)، والشركة (ب).

الميزانية العمومية لشركة مصر للغزل والنسيج

في 30 سبتمبر 2011

الرصيد	الاستهلاكات والتخفيضات	التكلفة	البيـــان	2010/9/30 جنيه
			الأصول الثابتة	
			المصانع	
جنيه	جنيه	جنيه		
63082	85521	148603	أراضي	
158099	4325192	4483291	المباني	
160967	7390022	7550989	العدد والآلات	
1	189975	189976	السيارات	
1	219269	219270	الأثاث	
382150				
			مســاكن العــمال والمــوظفين والمرافق الاجتماعية	
156471	5681288	5837759	الأراضي والمباني	
1	252145	252146	المهمات والسيارات والأثاث	
538622	18143412	18682034		710825



أصول: (تابع الميزانية العمومية لشركة مصر للغزل والنسيج في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١)

		الأصول المتداولة	١٩٥٤/٩/٣٠
		البضائع: جردها وصدق على صحة جردها عض مجلس الإدارة بثمن التكلفة أو أقل	
	٢٥٦٦٤١٥	القطن الخام والخامات الأخرى	٢٥٢٢٠٢٠
	٢١٧٢١١٤	الأقمشة الخام والبضائع تحت التشغيل	٧٩٧٤٨٣
	٢٢١٨٦٣٧	البضائع الجاهزة	١٨٩٩٠٣٢
	٢٢٠٦٢٤	مواد الصناعة وقطع الغيار (ناقصاً الاحتياطي)	٥٤٧٤٣١
٦١٧٧٧٩٠			٥٧٦٥٩٦٦
		المدينون	
	١٣٧٧٢٤	العملاء	١٢٥١٥٥٨
	٤٤٦١٤٥	الموردون	٣٤١٣٣٤
	٢٧١٢٢٣	المدينون المختلفون (بما في ذلك المصروفات المدفوعة مقدماً والتأمينات)	٢٣٤٥٥٣
	٢٠٩٤٦٠٢		١٨٢٧٤٤٥
	٤٢٥٧٥٠	ناقصاً: مخصص الديون المشكوك فيها	٤٣٠٠٠٠
١٦٦٨٨٥٢			١٣٩٧٤٤٥



أصول: (تابع الميزانية العمومية لشركة مصر للغزل والنسيج في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١)

الاستثمارات بثمن الشراء				
استثمارات مدرجة بالبورصة	١١٠٠٠٠			
٢٥٠٠٠ سهم شركة الحديد والصلب المصرية				
و٢٥٠٠ سهم شركة مصر للتأمين				
استثمارات أخرى	٣١١٤٢٠			
		٣٧١٤٢٠		٣٥٤٧٣٦
البنوك والصندوق				
البنوك – الحسابات الجارية	٣٦٠٥٦٨٣			٢٤٠٠٦٩٣
البنوك – المخصص للاعتمادات	١٠٧٠٣٧			٨٢٠١٣
الصندوق	٣٣٥٠١			٣٣٦٠٦
		٣٧٤٦٢٢١	١١٩٦٤٢٨٣	٢٥١٦٣١٢
			١٢٥٠٢٩٠٥	١٠٧٤٥٢٨٤



(تابع الميزانية العمومية لشركة مصر للغزل والنسيج في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١)

جنيه	جنيه	رأس المال	جنيه
٢٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠ سهم اسمي قيمة السهم ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل	٢٠٠٠٠٠٠
٦٧٤٨٠٠		الاحتياطي القانوني	٦١٤٣٥٦
١٣٥٨٥		فروق بيع أسهم ورصيد مصروفات إصدار الأسهم	١٣٥٨٥
		الاحتياطات	
	١٩٥٠٠٠٠	التجديدات	١٩٥٠٠٠٠
	٣٣٢٧٧٦٩	الاستهلاكات الاستثنائية والتخفيضات للأصول الثابتة والبضائع المحمولة من السنوات السابقة	٢٤٠٠٢٩٤
	١٢٥٠٠٠	المباني الجديدة	١٢٥٠٠٠
	١١١٧٧٢٢	هبوط الأسعار	١١١٧٧٢٢
٦٥٢٠٤٩١			٥٥٩٣٠١٦
		الدائنون	
	٤٧٩٥٩٦	الموردون (مما في ذلك عقود الأقطان)	٥٩٠٨٩٣
	١٠٨٤٨٩	العملاء	١٠٣٥٨٤
	٦٠٢٢٨١	الدائنون المختلفون (مما في ذلك المستحقات)	٣٣٢١٤٧
	٥٦٦٨	الكوبونات والسندات التي لم تقدم للدفع	٨١٧١
١١٩٦٠٣٤			١٠٣٤٧٩٥

(تابع الميزانية العمومية لشركة مصر للغزل والنسيج في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١)

		المخصصات	
	٨١٧٤٨٣	الضرائب والطوارئ	٦٣٦٩٧٧
	١٥٤٠٦٦	تعويضات العمال والموظفين (١٩٥٤/١٩٥٥)	
	٢٢٦٧٤٨	الخدمات والترفيه وخلافه (الجزء غير المستثمر)	٣٤٥٣٤٣
١١٩٨٢٩٧			٨٨٢٣٢٠
		حساب الأرباح والخسائر	
	١٨٧٦٨	المرحل من العام السابق	٢٧٧٢
	٨٨٠٩٣٠	أرباح العام طبقاً للحساب المرفق	٦٠٤٤٤٠
٨٩٩٦٩٨			٦٠٧٢١٢
		التوزيعات المقترحة (طبقاً للمادة ٥٧ من نظام الشركة)	
	٨٨٠٩٣	للاحتياطي القانوني	
	٦٧٥٠٠٠٠	للتوزيع على المساهمين	
	٦٩٢٨٤	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (وقد رأى المجلس قصرها هذا العام علـى مبلـغ ٤٠٠٠٠ جنيه وإضافة الباقي للمرحل العام المقبل)	
	٦٥٠٠٠	مخصص لإنشاء مساكن العمال والموظفين	
	٢٣٢١	مرحل للعام المقبل	
	٨٩٩٦٩٨		
١٢٥٠٢٩٠٥			١٠٧٤٥٢٨٤





حساب الأرباح والخسائر والتوزيع عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١

جنيه	جنيه		١٩٥٤/٩/٣٠ جنيه	جنيه		٢٠١٠/٩/٣٠ جنيه
٨٦٠٣٤		المصروفات الإدارية	٦١٤٤٣	٢٧٦٤٧٧٦	مجمل الربح قبل خصم المصروفات الإدارية والاستهلاكات والمخصصات	٢٥٤٦٢٥١
		الاستهلاكات		١١٤٦٨	المبينة في الجانب المقابل	٩١٤٨
				١٥٠٩١	إيرادات الاستثمار	٢٢٣٩
	٦٦٠٥٨٨	المباني	٤٩١٩٨٩	٤٢٦٩	أرباح بيع أصول ثابتة	١١٦٦
	٨٦٩٧٩١	العدد والآلات والمهات	٩٠٧٣٨٦		إيرادات متنوعة	
	٣٨١٣٨	السيارات	٣٦٠٥٥			
	٦٠١٢٣	الأثاث	٣٢٥٧٦			
١٦٢٨٦٤٠			١٤٦٨٠٠٦			
١٠٨٠٩٣٠		الرصيد	١٠٢٩٣٥٥			
٢٧٩٥٦٠٤			٢٥٥٨٨٠٤	٢٧٩٥٦٠٤		٢٥٥٨٨٠٤
٢٠٠٠٠٠		مخصص الضرائب الطوارئ	٧٥٠٠٠	١٠٨٠٩٣٠	الرصيد	١٠٢٩٣٥٥



تابع حساب الأرباح والخسائر والتوزيع

	مخصص المباني الجديدة	١٢٥٠٠٠			
	مخصص الديون المشكوك فيها	١٠٠٣١٧			
	مخصصات أخرى	١٢٤٥٩٨			
٨٨٠٩٣٠	صافي الأرباح	٦٠٤٤٠			
١٠٨٠٩٣٠		١٠٢٩٣٥٥	١٠٨٠٩٣٠		١٠٢٩٣٥٥
	التوزيعات المقترحة طبقا للمادة ٥٧ من نظام الشركة)		٨٨٠٩٣٠	صافي أرباح العام الحالي	
٨٨٠٩٣	الاحتياطي القانوني		١٨٧٦٨	المرحل من أرباح العام السابق	
٦٧٥٠٠٠	للتوزيع على المساهمين				
٦٩٢٨٤	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (وقد رأى المجلس قصرها هذا العام على مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وإضافة الباقي للمرحل للعام المقبل)				
٦٥٠٠٠	مخصص لإنشاء مساكن للعمال والموظفين				
٢٣٢١	المرحل للعام المقبل				
٨٩٩٦٩٨			٨٩٩٦٩٨		

تطبيقات عملية

1- المطلوب حساب النسب المالية لكل من شركتي السويس والإسكندرية للأسمنت ثم مقارنة بين النسب المالية للشركتين باستخدام بيانات سنة 1997 فقط.

ميزانية شركة السويس للأسمنت

(بالمليون جنيه)

	1997	1996
الأصول		
النقدية	362	407.8
محفظة الأوراق المالية	35.3	24.1
حسابات أوراق القبض	18.3	13.1
المخزون	181.6	173.2
أصول متداولة أخرى	-	3
مجموع الأصول المتداولة	597.2	621.2
أصول ثابتة (إجمالي)	545	524
مجمع الإهلاك	299.8	268.1
صافي الأصول الثابتة	.245	255.9
مشروعات تحت التنفيذ	385.4	109.3
أصول أخرى	-	-
مجموع الأصول	1227.8	986.4
الالتزامات		
قروض مصرفية قصيرة	162.4	
حسابات وأوراق دفع	25.4	131.6
توزيعات مستحقة	239.1	235.9
التزامات متداولة أخرى	181.2	54.5
مجمع الالتزامات المتداولة	608.1	422
قروض طويلة الأجل	107.3	51.7
مخصصات ضرائب تحت التسوية		-
مخصصات أخرى	112.2	106.9
مجموع الالتزامات	827.6	580.6
رأس المال المدفوع	196	196
احتياطي قانوني	192.9	170.8
احتياطيات عامة أو أخرى	-	22.7
أرباح محتجزة	12.1	17
مجموع حق الملكية	401	405.9
مجموع الالتزامات وحق الملكية	1228.7	986.5

ميزانية شركة السويس للأسمنت

(بالمليون جنيه)

	1997	1996
إيرادات المبيعات	519.3	493.6
تكلفة البضاعة المباعة	239.6	202.8
مصروفات إدارية وعمومية	15.8	14.3
مجمل ربح التشغيل	263.9	276.5
الإهلاك		28.4
الاحتياطي المستخدم		-
دخل التشغيل	263.9	248.1
إيرادات أخرى	41.8	55.2
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	305.7	303.3
الفوائد المدفوعة	4.7	6.1
صافي الربح قبل الضرائب	301	297.2
الضرائب	69.3	65
صافي الربح بعد الضرائب	321.7	232.2
بنود غير عادية	3	7.9
صافي الدخل	232	240.1
أموال غير مخصصة	16.4	15.4
الدخل القابل للتوزيع	215.6	224.7



شركة السويس للأسمنت

	1997	1996	
العائد على السهم	4.4	4.58	جنيه
العائد الموزع على السهم	4.5	4.5	جنيه
القيمة السوقية للسهم في تاريخ الميزانية	50.56	65	جنيه
عدد الأسهم في تاريخ الميزانية	49	49	مليون سهم
النسبة المالية			
نسب السيولة			
نسبة التداول			مرة
نسبة السيولة السريعة			مرة
نسب النشاط			
متوسط المخزون			مليون جنيه
متوسط فترة التخزين			يوم
معدل دوران المخزون			مرة
فترة التحصيل			يوم
معدل دوران الأصول الثابتة			مرة
معدل دوران إجمالي الأصول			مرة
نسب المديونية			
نسبة الديون لإجمالي الأصول			
نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول			
معدل تغطية الفوائد			مرة
معدل تغطية الأعباء الثابتة			
نسب الربحية			
معدل العائد على حق الملكية			
معدل العائد على إجمالي الأصول			
هامش الربح للمبيعات			
معدل العائد على السهم			
معدل العائد الموزع على السهم			
القيمة الدفترية للسهم			جنيه
نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم			مرة
القيمة المضافة للشركة			مليون جنيه



ميزانية شركة الإسكندرية للأسمنت

(بالمليون جنيه مصري)

	1997	1996
الأصول		
النقدية	131.7	80.1
محفظة الأوراق المالية	19.7	2.2
حسابات أوراق القبض	35.5	48.2
المخزون	64.2	62.1
أصول متداولة أخرى	-	5.8
مجموع الأصول المتداولة	251.1	198.4
أصول ثابتة (إجمالي)	142	48
مجمع الإهلاك	85.3	31
صافي الأصول الثابتة	56.7	17
مشروعات تحت التنفيذ	67.9	38.9
أصول أخرى	-	-
مجموع الأصول	375.7	254.3
الالتزامات		
قروض مصرفية قصيرة		
حسابات وأوراق دفع	133.3	7.4
توزيعات مستحقة	-	87.3
التزامات متداولة أخرى	42.6	103.5
مجمع الالتزامات المتداولة	175.9	189.2
قروض طويلة الأجل	9.7	-
مخصصات ضرائب تحت التسوية	-	3.5
مخصصات أخرى	23.9	17
مجموع الالتزامات	209.5	209.7
رأس المال المدفوع	100	100
احتياطي قانوني	-	11.7
احتياطيات عامة أو أخرى	66.1	28.5
أرباح محتجزة	-	4.8
مجموع حق الملكية	166.1	145
مجموع الالتزامات وحق الملكية	375.7	354.7

قائمة الدخل لشركة الإسكندرية للأسمنت

(بالمليون جنيه)

	1997	1996
إيرادات المبيعات	165.8	161.1
تكلفة البضاعة المباعة	97.7	97.7
مصروفات إدارية وعمومية	11.8	8.7
مجمل ربح التشغيل	56.2	54.7
الإهلاك	11.2	10.9
الاحتياطي المستخدم	4	5.9
دخل التشغيل	41.1	37.9
إيرادات أخرى	31.9	27.5
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	73	75.4
الفوائد المدفوعة	-	6.0
صافي الربح قبل الضرائب	73	70.1
الضرائب	12.3	13.3
صافي الربح بعد الضرائب	60.7	56.8
بنود غير عادية	-	0.8
صافي الدخل	60.7	56
أموال غير مخصصة	7.5	7
الدخل القابل للتوزيع	53.2	49



شركة الإسكندرية للأسمنت

	1997	1996	
العائد على السهم	5.31	4.90	جنيه
العائد الموزع على السهم	4.35	4.65	جنيه
القيمة السوقية للسهم في تاريخ الميزانية	50.48	60	جنيه
عدد الأسهم في تاريخ الميزانية	10	10	مليون سهم
النسبة المالية			
نسب السيولة			
نسبة التداول			مرة
نسبة السيولة السريعة			مرة
نسب النشاط			
متوسط المخزون			مليون جنيه
متوسط فترة التخزين			يوم
معدل دوران المخزون			مرة
فترة التحصيل			يوم
معدل دوران الأصول الثابتة			مرة
معدل دوران إجمالي الأصول			مرة
نسب المديونية			
نسبة الديون لإجمالي الأصول			
نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول			
معدل تغطية الفوائد			مرة
معدل تغطية الأعباء الثابتة			
نسب الربحية			
معدل العائد على حق الملكية			
معدل العائد على إجمالي الأصول			
هامش الربح للمبيعات			
معدل العائد على السهم			
معدل العائد الموزع على السهم			
القيمة الدفترية للسهم			جنيه
نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم			مرة
القيمة المضافة للشركة			مليون جنيه

مقارنة الأداء المالي بشركتي السويس والإسكندرية للأسمنت الميزانية

	السويس 1997	إسكندرية 1997
الأصول		
النقدية		
محفظة الأوراق المالية		
حسابات أوراق القبض		
المخزون		
أصول متداولة أخرى		
مجموع الأصول المتداولة		
أصول ثابتة (إجمالي)		
مجمع الإهلاك		
صافي الأصول الثابتة		
مشروعات تحت التنفيذ		
أصول أخرى		
مجموع الأصول		
الالتزامات		
قروض مصرفية قصيرة		
حسابات وأوراق دفع		
توزيعات مستحقة		
التزامات متداولة أخرى		
مجمع الالتزامات المتداولة		
قروض طويلة الأجل		
مخصصات ضرائب تحت التسوية		
مخصصات أخرى		
مجموع الالتزامات		
رأس المال المدفوع		
احتياطي قانوني		
احتياطيات عامة أو أخرى		
أرباح محتجزة		
مجموع حق الملكية		
مجموع الالتزامات وحق الملكية		



قائمة الدخل

	السويس 1997	إسكندرية 1997
إيرادات المبيعات تكلفة البضاعة المباعة مصروفات إدارية وعمومية مجمل ربح التشغيل الإهلاك الاحتياطي المستخدم دخل التشغيل إيرادات أخرى صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الفوائد المدفوعة صافي الربح قبل الضرائب الضرائب		
صافي الربح بعد الضرائب		
بنود غير عادية صافي الدخل أموال غير مخصصة		
الدخل القابل للتوزيع		



مقارنة الأداء المالي بشركتي السويس والإسكندرية للأسمنت

	السويس 1997	إسكندرية 1997	
العائد على السهم			جنيه
العائد الموزع على السهم			جنيه
القيمة السوقية للسهم في تاريخ الميزانية			جنيه
عدد الأسهم في تاريخ الميزانية			مليون سهم
النسبة المالية			
نسب السيولة			
نسبة التداول			مرة
نسبة السيولة السريعة			مرة
نسب النشاط			
متوسط المخزون			مليون جنيه
متوسط فترة التخزين			يوم
معدل دوران المخزون			مرة
فترة التحصيل			يوم
معدل دوران الأصول الثابتة			مرة
معدل دوران إجمالي الأصول			مرة
نسب المديونية			
نسبة الديون لإجمالي الأصول			
نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول			
معدل تغطية الفوائد			مرة
معدل تغطية الأعباء الثابتة			
نسب الربحية			
معدل العائد على حق الملكية			
معدل العائد على إجمالي الأصول			
هامش الربح للمبيعات			
معدل العائد على السهم			
معدل العائد الموزع على السهم			
القيمة الدفترية للسهم			جنيه
نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم			مرة
القيمة المضافة للشركة			مليون جنيه



2- في ضوء القوائم المالية التالية لشركة السعد للاستثمار المطلوب:

1- إجراء التحليل الأفقي للميزانية وقائمة الدخل.

2- إجراء التحليل الرأسي للميزانية قائمة الدخل.

3- حساب معدل دوران المخزون لكل عام مع المقارنة بينهم.

4- استخراج نسبة التداول لجميع السنوات.

5- استخراج معدل العائد على حقوق الملكية.

6- استخراج معدل العائد على الاستثمار الكلي.

7- نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الديون لجميع السنوات الميزانية العمومية المقارنة لشركة السعد في الفترة ما بين 2001/12/31 – 2003/12/31.

2001	2002	2003	الأصول	2001	2002	2003	الأصول
100000	120000	130000	نقدية	220000	260000	300000	دائنون
300000	270000	430000	مدينون	-	180000	280000	أ. دفع
200000	40000	400000	مخزون آخر المدة	690000	690000	690000	أسهم عادية
500000	550000	575000	أصول ثابتة إضافية	190000	210000	265000	أرباح محتجزة
1100000	1440000	1535000	إجمالي الأصول	1100000	1440000	1535000	


المنهل
ALMANHAL



الفصل العاشر

تحليل التعادل





الفصل العاشر

تحليل التعادل

يعتبر الربح من أفضل مقاييس الأداء التي اعتمدتها اقتصاديات السوق أساساً للحكم على كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة، وقد استعانت هذه الاقتصاديات بأدوات التحليل المالي المختلفة للحكم على ربحية مؤسسات الأعمال وسلامة أوضاعها، لكن أخذ على هذه الأدوات عجزها عن التحديد الدقيق لمواطن ضعف المؤسسات، مما أوجد الحاجة لأدوات أكثر دقة في هذا التحديد، فكان استعمال تحليل التعادل الذي يتميز عن غيره من الأدوات بالبساطة ودقة التعبير، لقيامه على أساس العلاقة القائمة بين قيمة التكاليف وحجم الإنتاج والربح.

تعرف نقطة التعادل بأنها نقطة الإنتاج بالوحدات أو حجم المبيعات بالجنيه التي تؤدي إلى ربح، قبل الفائدة والضريبة (*EBIT*)، مساوٍ لصفر. لذا تعتبر المشاريع التي لا تصل إلى نقطة التعادل مشاريع مرفوضة، أما تلك التي تكون فوق مستوى التعادل فهي مجال منافسة بين المستثمرين[1].

<u>أهداف تحليل التعادل واستعمالاته:</u>

تواجه بعض المؤسسات مشكلات التوسع في المبيعات وإدخال منتجات جديدة، كما تواجه بعض المؤسسات الأخرى مشكلات تقليص مبيعاتها، ويستطيع تحليل التعادل أن يساعد هذه المؤسسات للوصول إلى:

1-تحديد كمية الإنتاج الواجب بيعها لتغطية مصروفات التشغيل دون ان يشمل ذلك المصروفات المالية.

2-احتساب صافي الربح المتوقع تحقيقه قبل الفوائد والضرائب عند مستويات الإنتاج المختلفة.

3-تعرف عدد الوحدات أو حجم المبيعات الواجب الوصول إليها لتحقيق حجم معين من الأرباح.

---

(1) مفلح محمد عقل – مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي – مرجع سبق ذكره، ص 429 وما بعدها.



<u>أما الاستعمالات العامة لهذه الأداة فهي:</u>

1-تحليل الاستثمار الرأسمالية كأداة مكملة (وليس كأداة بديلة) لأدوات التقييم الاستثماري- مثل صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، لأن تحليل التعادل يحدد حجم المبيعات اللازمة لجعل المشروع مجدياً.

2-تقييم برامج تغيير أساليب الإنتاج خاصة عندما يتطلب الأمر الانتقال إلى تكنولوجيا تتضمن تكاليف ثابتة أعلى وتكاليف متغيرة أقل، أو العكس.

3-تسعير المنتجات، إذ يمكن تحديد سعر المنتج لتحقق هدف محدد في الربح قبل الفوائد والضرائب، كم يمكن بواسطته تحديد أفضل الأسعار لدخول السوق.

4-تحديد أجور العمال وزيادتهم من خلل دراسة أثر التغير في التكلفة الناتجة عن هذه الزيادة.

5-تحديد هيكل الكلفة بين ثابتة ومتغيرة وأثر تغير إحداها في الأخرى، وفي ربحية المشروع.

6-تقييم أثر تخفيض الكلفة المتغيرة وبيان الكلفة الثابتة في حالة اتخاذ الإدارة القرار بالتركيز على الكثافة الرأسمالية بدلاً من الكثافة العمالية.

7-اتخاذ القرارات الخاصة بالتصنيع أو الشراء (*Make or Buy*).

8-اتخاذ القرارات بخصوص عقود البيع.

9-اتخاذ القرارات الخاصة بإنتاج أصناف جديدة أو التوقف عن إنتاجها.

10- التوسع في حجم العمليات، خاصة عندما يتطلب هذا التوسع زيادة الاستثمار في الموجودات الثابتة، ويكون دور تحليل التعادل هنا هو الحكم على مناسبة هذه الاستثمارات.

11- إعداد قوائم الدخل التقديرية.

12- إعداد كشوف التدفق النقدي.

<u>عناصر تحليل التعادل:</u>

ينطلق تحليل التعادل من تصنيف كلفة الإنتاج إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، وتعرف الهامش الربحي المحقق. هذا ومن المناسب الإشارة إلى أنه لو كانت جميع تكاليف الإنتاج تكاليف متغيرة لما ثارت مشكل نقطة التعادل.



1- التكاليف الثابتة:

وتعرف بأنها التكلفة التي لا تتغير في مجموعها بتغير كمية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة وضمن حد إنتاجي معقول، وتتحمل المؤسسة هذه التكاليف سواء عمل المشروع بطاقته الإنتاجية أو ببعضها أو توقف عن الإنتاج.

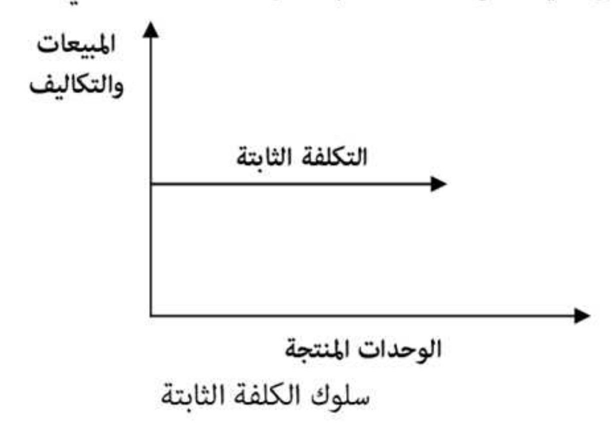
ولا يتعارض كون هذه الكلفة ثابتة في مجموعها مهما تغيرت كمية الإنتاج خلال الفترة المعقولة مع تغير الكلفة الثابتة الخاصة بوحدة الإنتاج، إذ من الطبيعي أن يرتفع ما يخص وحدة الإنتاج من الكلفة الثابتة بانخفاض حجم الوحدات المنتجة، والعكس صحيح.

ويمكن تمثيل التكلفة الثابتة بيانياً بخط مستقيم مواز للمحور الأفقي.

ومن أهم الأمثلة على الكلفة الثابتة في المشروعات الصناعية:

1- المصروفات الإدارية.
2- الاستهلاك.
3- التأمين.
4- الإعلان (عندما يتحدد كمبلغ ثابت سنوياً).
5- ضرائب المسقفات والممتلكات.
6- أجور الأبنية المستأجرة.
7- رواتب العاملين في الإدارة.

هذا ويمكن تمثيل سلوك الكلفة الثابتة من خلال الشكل التالي:



سلوك الكلفة الثابتة



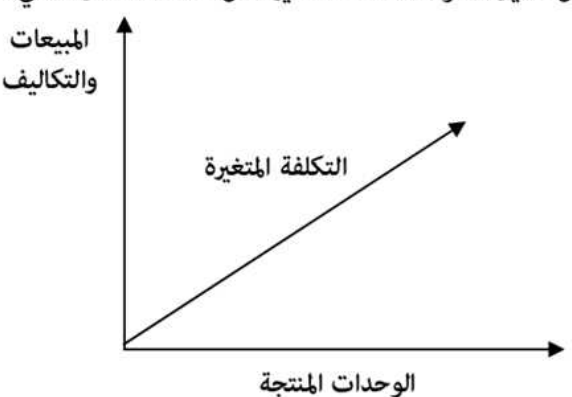
2- التكاليف المتغيرة:

تعرف بأنها لتكلفة التي تتغير في مجموعها مع التغير في عدد الوحدات المنتجة أو حجم المبيعات، لكن الكلفة المتغيرة الخاصة بالوحدة تبقى ثابتة.

تحسب التكلفة المتغيرة بحاصل ضرب عدد الوحدات المنتجة في الكلفة المتغيرة الخاصة بالوحدة الواحدة. هذا ويفترض تحليل التعادل وجود علاقة طردية بين إ<مالي التكاليف المتغيرة والمبيعات، إذا تزداد كل منهما بزيادة الأخرى وتنخفض بانخفاضها، كما تكون التكلفة المتغيرة صفراً لو كان عدد الوحدات المنتجة أو حجم المبيعات يساوي الصفر أيضاً.

ومن الأمثلة البارزة على هذه النفقة، المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، وثمن كلفة الطاقة المستخدمة في التشغيل، والنقل وأحياناً أجور العمال ضمن شروط معينة.

هذا ويمكن تمثيل سلوك الكلفة المتغيرة من خلال الشكل التالي:



سلوك الكلفة المتغيرة

3- هامش الربح المشارك:

إذا كان سعر بيع الوحدة المنتجة أو سعر بيع السلعة أعلى من تكلفتها المتغيرة، فإن المؤسسة تحقق هامشاً ربحياً يكون مساوياً لمقدار هذا الفرق، ويساهم هذا الفرق في تغطية جزء من التكاليف الثابتة. لذا فكلما كان عدد الوحدات المباعة أكثر، كان مجموع الهامش الربحي المحقق أعلى وكانت تغطية المصروفات الثابتة أفضل ويستمر الوضع حتى تغطية جميع المصروفات الثابتة فتكون المؤسسة قد وصلت إلى نقطة التعادل، ويعتبر الفائض المحقق بعد ذلك ربحاً متراكماً.



محددات تحليل التعادل:

يتصف تحليل التعادل بالبساطة، ومع ذلك يقدم معلومات مفيدة عن العلاقة بين التكاليف والحجم والربح. لذا لا شك في جدوى المزايا العديدة التي يقدمها، ولا شك في أهمية العديد من استعمالاته في مجال العلاقة بين حجم الإنتاج والأسعار والتكاليف، وفي سياسات التسعير والرقابة على التكاليف وقرارات التوسع في الإنتاج أو تغيير أساليبه. لكن هذه المزايا وهذه الأهمية لا تمنعنا من الإشارة إلى بعض عيوبه، علماً بأن أي من هذه العيوب لا يرقى إلى درجة التقليل من أهمية هذه الأداة، لكن ذكرها هنا يأتي لأجل أن تكون واضحة في ذهن المحلل عندما يستعملها في التحليل والتخطيط.

ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

1-قيامه على أساس علاقات خطية، ومثل هذه العلاقات تصلح لفترة زمنية قصيرة، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات باستعمال علاقات غير خطية.

2-افتراضه أن الوحدات المنتجة ستباع بنفس السعر بغض النظر عن حجم الإنتاج، علماً بأن الأمر ليس كذلك، ومن الأفضل الأخذ بعين الاعتبار احتمالات تغير الأسعار خاصة في حالة الاضطرار لتخفيض السعر بسبب زيادة المبيعات أو المنافسة، ومثل هذه التغيرات إن حدثت تقلل من أهمية تحليل التعادل.

3-افتراضه قيام علاقة خطية بين التكاليف والحجم، علماً بأن هذا الافتراض قد يصح على المدى القصير، لأنه توسعاً جديداً فوق حجم الطاقة الإنتاجي المتاحة قد يتطلب إنفاقاً كبيراً الأمر الذي يؤدي إلى تغير في علاقات الكلفة والحجم.

4-افتراضه مزيجاً إنتاجياً وبيعياً ثابتاً، وهذا افتراض غير دقيق خاصة في حالة الشركات التي تنتج وتبيع عدة منتجات، لأنها إذا قررت زيادة إنتاج أحد الأصناف وتخفيض إنتاج آخر، فإن نقطة تعادل جديدة ستنشأ.

5-انطلاقه في الاحتساب من نقطة السكون، لذا فإن أي تغير في كلفة المؤسسة أو سعر البيع لديها يتطلبان احتساب نقطة التعادل من جديد. ولذلك فإن هذه الأداة تعتبر مناسبة في حالة الصناعات التي تتصف بالاستقرار أكثر منها في الصناعات التي تتصف بالديناميكية.



6-قيامه على افتراض اقتصار التغير على أحد عناصر المعادلة فقط دون العناصر الأخرى، في حين لا وجود لمثل هذا الافتراض في دنيا الواقع.

7-لا يعير هذا التحليل اهتماماً لمواعيد خروج الأموال من المؤسسة ودخولها إليها، لأن التباعد بينها يؤدي إلى زيادة الكلفة بمقدار الفوائد التي ستدفع للأموال المقترضة المستعملة لأجل جسر الفجوة بين التدفقين.

وأخيراً، نقول بأنه إذا ما اهتم المحلل بهذه المحددات وتعامل مع آثارها بشكل مناسب، فإن تحليل التعادل سيبقى أداة تحليل ذات فعالية جيدة.

فوائد تحليل التعادل[1]:

يستفاد من تحليل نقطة التعادل في العديد من القرارات الإدارة ولكنه أكثر فائدة في اتخاذ القرارات التالية:

1- قرار إدخال منتج جديد:

عندما تواجه الإدارة مشكلة إدخال منتج فإنها تريد معرفة حجم الإنتاج والمبيعات اللازم لتغطية التكاليف بعد تحقيق الأرباح. وتحديد هذا الحجم مسبقاً يساعد كثيراً في اتخاذ القرار ويحمي الإدارة من الوقوع في أخطاء تكلف الكثير.

2- قرار التوسع في عمليات الشركة:

تواجه الإدارة أيضاً من حين لآخر مشكلة التوسع في عمليات الشركة الإنتاجية والبيعية والتوسع يجعل التكاليف الثابتة والمتغيرة تزيد بمقادير ونسب محددة كما أنه يزيد المبيعات وعليه يستفاد من تحليل نقطة التعادل في دراسة مدى تأثير التوسع على التكاليف والمبيعات التأثير على الربح والخسارة.

3- قرار تحديث وسائل الإنتاج:

مع التطور المستمر في تكنولوجيا وسائل الإنتاج تواجه الإدارة قرار تبديل وتحديث وسائل الإنتاج الحالية بأخرى أحدث وأجود التحديث يزيد من التكاليف الثابتة ولكنه يوفر في الكلفة المتغيرة وربما أثر على حجم الإنتاج أيضاً ويستفاد من تحليل نقطة التعادل في التعرف على نتائج مثل هذا القرار أن اتخذ.

---

(1) خلدون إبراهيم الشديفات - إدارة وتحليل مالي - دار وائل للنشر - عمان - الأردن - 2000، ص5



4- قرارات التسعير:

تواجه الإدارة دوماً قرارات التسعير أو إعادة التسعير في ظل التنافس المستمر ويستفاد من تحليل نقطة التعادل في اتخاذ هذا القرار من حيث تأثير زيادة أو نقصان للسعر البيع على الربح أو الخسارة.

5- قرار اختيار الموقع:

تحاول الشركات اختيار مواقع المصانع ومراكز التوزيع بالاعتماد على عدة عوامل منها دراسة التكاليف المصاحبة لكل موقع واختيار أنسبها بناء على تحليل التعادل لكل موقع.

5- عيوب تحليل التعادل:

يقوم تحليل التعادل على العديد من الفرضيات اقتضاها الوضع غير مستقر في الشركات أو عدم التأكد بسبب التغير المستمر في بيئة العمل واحتمال الترابط غير الخطي في سلوك التكاليف وعليه يجب تقييم هذه الفرضيات بعناية للتأكد من أنها واقعية للحالات العملية قيد التحليل والدراسة وعلى كل حال فإن هذه الفرضيات ضرورية لأن نموذج تحليل التعادل ليس متطوراً للحد الذي يمكنه من معالجة كل التعقيدات والتدخلات في بيئة العمل.

إن تحليل التعادل يمثل نموذج ساكناً (*Static Model*) رغم أن الحالات في الواقع العملي متغيرة (*Dynamic*) ولهذا السبب ينبغي على الإدارة مراجعة النموذج من وقت لآخر لتتناسب مع التغير المستمر في بيئة العمل. أما الفرضيات التي يقوم عليها النموذج والمحددات التي نتجت عن هذه الفرضيات فهي ما يلي:

1- يفترض نموذج تحليل التعادل أن سعر البيع ثابت رغم الزيادة المضطردة في كمية المبيعات أن فحصنا هذه الفرضية بعناية نجد أنها غير واقعية في كثير من الحالات حيث أن الإدارة تضطر لتخفيض سعر البيع أن قل الطلب على السلعة بهدف تخفيض كمية المبيعات المخططة كما أن الإدارة تزيد سعر البيع لتحقق هامش ربح أكبر أن زاد الطلب على السلعة.

2- يفترض نموذج تحليل التعادل أن الكلفة المتغيرة للوحدة تظل ثابتة عند كل مستويات الإنتاج وهذا الافتراض غير واقعي في كثير من الحالات فعند مستوى منخفض من الإنتاج ربما زادت الكلفة المتغيرة للوحدة بسبب فقدان الشركة للخصم الممنوح لشراء كميات كبيرة من



المواد الخام أو بسبب عدم الكفاءة عند العمال المرتبطة بالتعلم من الإنتاج بكميات أكبر. أما عند مستويات الإنتاج العليا فإنه من المحتمل أن تعمل الإدارة على إدخال نظام العمل الإضافي (*Overtime*) للعمال أو أن تعمل الإدارة على تشغيل بعض الماكينات ذات الكفاءة الدنيا وفي كلتا الحالتين ترتفع الكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة.

3- يفترض النموذج ثبات التكاليف الثابتة عند كل مستويات الإنتاج أن عدم واقعية هذا الافتراض تكمن في وجود طاقة إنتاجية قصوى للماكينات والمعدات المستخدمة وعليه يمكن القول أن التكاليف الثابتة تظل ثابتة داخل مدى ملائم (*Relevant Range*) للإنتاج تزيد بعده زيادة كبيرة.

إن المحددات المذكورة أعلاه تجعل الاستفادة من تحليل نقطة التعادل محدودة رغم أن النموذج يوفر معلومات هامة ومفيدة ونتيجة للتطور الكبير والمتسارع في إمكانيات تكنولوجيا الحاسوب يمكن المحللون من التغلب على هذه المحددات بإدخال دالات (*Functions*) معقدة لنموذج نقطة التعادل يعالج المحددات أو العيوب الثلاثة المذكورة.

<u>تحديد نقطة التعادل:</u>

تحدد نقطة التعادل أما لتمثيل حجم أو كمية المنتجات التي تحقق التعادل النظري أو لتمثل قيمة المبيعات التي تحقق هذا التعادل.

بالنسبة لكمية أو حجم مبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

$$\text{كمية مبيعات التعادل (بالوحدات)} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة}}{\text{عائد المساهمة أو المساهمة الحدية للوحدة المنتجة}}$$

أما قيمة مبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

$$\text{كمية مبيعات التعادل (بالجنيه)} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط}}{\text{هامش عائد مساهمة الوحدة المنتجة}}$$

وهنا يجب مراعاة الفرق بين عائد مساهمة الوحدة المنتجة من جهة وهامش عائد مساهمة الوحدة من جهة أخرى. فعائد مساهمة الوحدة أو المساهمة الحدية للوحدة يتمثل بالفرق بين سعر بيع الوحدة وتكلفتها المتغيرة، في حين يمثل هامش عائد مساهمة الوحدة المساهمة الحدية منسوبة إلى سعر البيع.



فإذا كان سعر بيع الوحدة مثلاً 10 جنيهات وتكلفتها المتغيرة 6 جنيهات. فإن عائد مساهمة الوحدة = 10 – 6 = 4 جنيهات. في حين أن هاشم مساهمة الوحدة = 4 / 10 = 40%

من جانب آخر يراعى أخذ الفوائد المدينة بعين الاعتبار في حال وجودها إذ تحدد نقطة التعادل في هذه الحالة على النحو التالي:

$$\text{كمية مبيعات التعادل} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط + الفوائد المدينة}}{\text{عائد مساهمة الوحدة المنتجة}}$$

وبالمثل فإن:

$$\text{كمية مبيعات التعادل} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط + الفوائد المدينة}}{\text{هامش عائد مساهمة الوحدة المنتجة}}$$

ويمكن استخدام تحديد المعادلات السابقة لتحليل التعادل في تخطيط المبيعات والأرباح.

فبالرجوع للمعادلة أعلاه مثلاً يمكن تمثيل كمية المبيعات المستهدفة لتحقيق مقدار معين من صافي الربح قبل الضريبة بالمعادلة التالية:

$$\text{كمية المبيعات المستهدفة} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط + الفوائد المدينة + الربح قبل الضريبة}}{\text{عائد مساهمة الوحدة المنتجة}}$$

$$= \frac{\text{ث + ف + ر}}{\text{ع}}$$

كما يمكن أيضاً استخدام نفس المعادلة لتحديد الكمية المستهدفة من المبيعات اللازمة لتحقق مقدار معين من صافي الربح بعد الضريبة، حيث يمكن تمثيل المعادلة كما يلي:

$$\text{ك} = \frac{\text{ث + ف + ر/(1 – ض)}}{\text{ع}}$$ [1]

(1) د. محمد مطر – التحليل المالي والائتماني – مرجع سبق ذكره ص119 وما بعدها.



مثال (1):

ما يلي قائمة الدخل الملخص للشركة س للسنة المالية المنتهية في 2000/12/31

البيـــان	بالآلاف	
صافي المبيعات		120
تكاليف متغيرة	60	
تكاليف ثابتة	30	(90)
ربح التشغيل *EBIT*		30
مصروف الفائدة		(8)
صافي الربح قبل الضريبة *EBT*		32
ضريبة الدخل 20%		(4.4)
صافي الربح بعد الضريبة		17.8

وما يلي بيانات مستخرجة من الميزانية العمومية للشركة في 2000/12/31

	بالآلاف
جملة الأصول	150
جملة الديون	100
جملة حقوق المساهمين	50

مع ملاحظة أن:

-1	سعر بيع الوحدة	12 جنيهاً
-2	التكلفة المتغيرة	6 جنيهات
-3	متوسط الفائدة المدفوعة عن الديون	%8
-4	القيمة الأسمية للسهم العادي	1 جنيهاً

المطلوب:

1- تحديد نقطة التعادل بالكمية والقيمة.

2- تحديد كمية المبيعات التي تحقق عندها الشركة صافي ربح قبل الضريبة *EBT* قدره 28 ألف جنيهاً.

3- تحديد كمية المبيعات التي تحقق للشركة صافي ربح بعد الضريبة قدره 32 ألف جنيه بافتراض ثبات معدل الضريبة 20%.



الحـــل

1- كمية مبيعات التعادل = $\frac{30 + 8}{12 - 6}$ = 6.333 وحدة

قيمة مبيعات التعادل = $\frac{30 + 8}{50\%}$ = 76 ألف جنيه

2- كمية المبيعات التي تحقق عندها الشركة صافي ربح قبل الضريبة قدره 22 ألف جنيه تحدد بالمعادلة التالية:

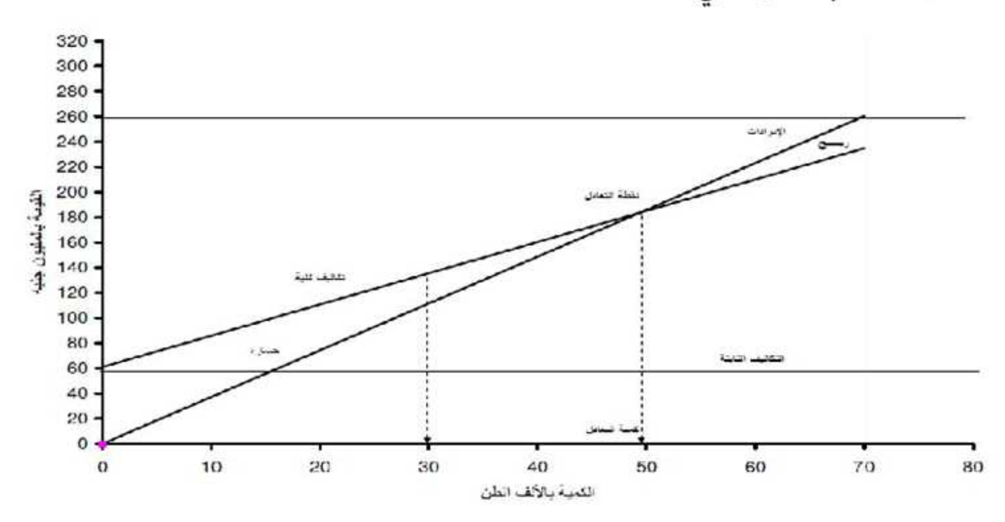
ك = $\frac{30 + 8 + 28}{12 - 3}$ = 11 ألف وحدة

3- قيمة المبيعات التي تحقق عندها الشركة صافي ربح بعد الضريبة قدرها 32 ألف جنيه.

$\frac{30 + 8 + (32 \div (1-0.20))}{12 - 6} = \frac{30 + 8 + 40}{12 - 6} = \frac{87}{6}$ = 13 ألف وحدة

هذا ويمكن حل المثال السابق باستخدام الرسم البياني على النحو الموضح في الأشكال التالية:

فمثلاً لتحديد نقطة التعادل بالكمية وبالقيمة يتطلب الأمر رسم ما يعرف بخريطة التعادل الممثلة بالشكل التالي:

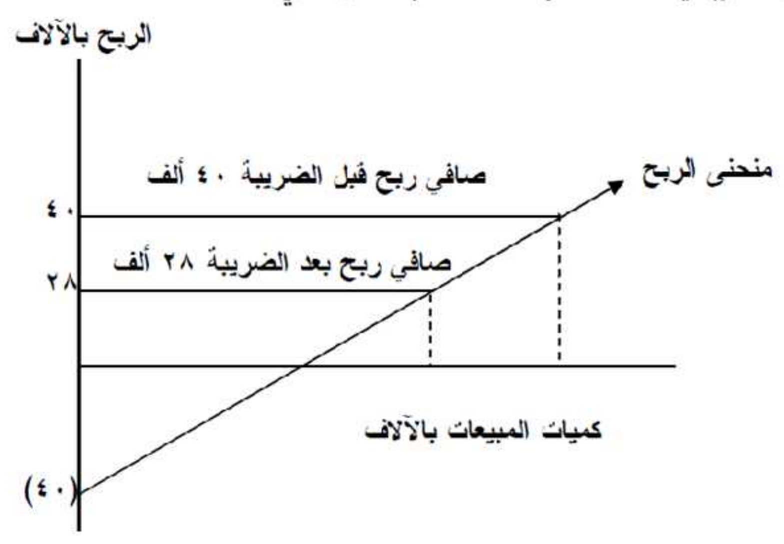


خريطة تعادل الشركة

هنا ويلاحظ أن:

تم رسم منحنى التكاليف الثابتة (أ، ب) والممثل بخط مواز للمنحنى الأفقي عند نقطة 38 على المحور الرأسي. وتم رسم منحنى الإيراد الكلي (ج، د) عند نقطتي صفر، 60 مثلاً لتمثل النقطة (ج) الإيراد الكلي عند حجم مبيعات (صفر)، والنقطة (د) لتمثل الإيراد الكلي عند حجم المبيعات 5 آلاف وحدة. كما تم رسم منحنى التكلفة الكية (أ هـ) بحيث تمثل النقطة (أ) التكلفة الكلية عند حجم مبيعات صفر، والنقطة (هـ) التكلفة الكلية عند حجم مبيعات 2 ألف وحدة وقد حددت نقطة التعادل في نقطة تقاطع المنحيين (و).

أما لتحديد كمية المبيعات التي تحقق للشركة صافي ربح قبل الضريبة *EBT* قدره 28 ألف جنيه، وصافي ربح بعد الضريبة قدره 32 ألف جنيه على التوالي، فيتطلب رسم ما يعرف بخريطة الربحية *Profit Chart* الممثلة بالشكل التالي:



خريطة الربحية

هذا ويلاحظ أن:

تم رسم منحنى الربح (س ص) بتحديد النقطتين (س) التي تمثل صافي الخسارة وقدرها (38) ألف جنيه عند حجم مبيعات (صفر). والنقطة (ص) التي تمثل صافي الخسارة وقدرها (20) ألف جنيه عند حجم مبيعات 3 آلاف وحدة.



<u>تحليل التعادل في حال تعدد المنتجات:</u>

في معالجتنا السابقة لاستخدامات تحليل التعادل افترضنا أن المنشأة محل الدراسة تتعامل في صنف واحد فقط من المنتجات. لكن ماذا سيكون عليه الحال لو كانت المنشأة تتعامل في مزيج من المنتجات *Product Mix*؟

من وجهة نظر عامة يقوم تحليل التعادل في ظل تعدد المنتجات على الأسس والمفاهيم نفسها التي يقوم عليها في حال المنتج الواحد، ولكن مع مراعاة افتراض أن المبيعات الفعلية للمنشأة وكذلك مبيعات التعادل ف يحال تعدد الأصناف ستتكون من توليفة معيارية يتم بناء عليها تحديد المساهمة الحدية المرجحة *Weighted Marginal Contribution* للوحدة الواحدة من المزيج ومن ثم تحديد نقطة التعادل سواء بالكمية أو بالقيمة.

تحديد المساهمة الحدية المرجحة للوحدة الواحدة من المزيج:

يقصد بالمساهمة الحدية المرجحة للوحدة الواحدة من المزيج ذلك المقدار من التكلفة الثابتة الإجمالية للمنشأة المعطى من خلال بيع وحدة واحدة من المزيج يتم اختيارها بطريقة عشوائية من سلة من المبيعات شكلت بموجب التوليفة المعيارية.

فمثلاً إذا كانت المبيعات الفعلية لمنشأة ومقدارها 1000 وحدة مشكلة من 200 وحدة من الصنف (أ)، 300 من الصنف (ب)، 500 من الصنف (جـ) فإن التوليفة المعيارية لمبيعات هذه المنشأة هي:

200 : 300 : 500

أو

2 : 3 : 5

كذلك ومن جانب آخر لو كانت منشأة أخرى قد بنت استراتيجيتها البيعية على توليفة معيارية هي مثلاً 3 : 4 : 2 من الأصناف س، ص، ع على التوالي فهذا يعني أنها لو بنت موازنة مبيعاتها للعام القادم على أساس تحقيق 4500 وحدة، فإن مبيعاتها من الأصناف الثلاثة ستكون:

من المنتج (أ) = 4500 × (9/3) = 1500 وحدة

من المنتج (ب) = 4500 × (9/4) = 2000 وحدة

من المنتج (ج) = 4500 × (9/2) = 1000 وحدة



بناء لما تقدم لو افترضنا أن أسعار بيع الوحدة الواحدة من المنتجات س، ص، ع كانت على التوالي 10 ، 8 ، 15 جنيهاً على التوالي في حين كانت التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة على التوالي 6، 5، 10. تحدد حينئذ المساهمة الحديثة المرجحة للوحدة الواحدة من المزيج على النحو التالي:

1- عائد المساهمة الحدية لكل وحدة من الأصناف الثلاثة هي:

من المنتج (أ) = 10 – 6 = 4 جنيه

من المنتج (ب) = 8 – 5 = 3جنيه

من المنتج (ج) = 15 – 10 = 5 جنيه

2- ثم يحدد عائد المساهمة المرجح أو المساهمة الحدية المرجحة للوحدة من المزيج كما يلي:

$$\frac{(5 \times 2) + (3 \times 4) + (4 \times 3)}{2 + 4 + 3} =$$

$$\frac{10 + 12 + 12}{9} = \frac{34}{9} = 3.777$$ جنيه/وحدة



مثال (2):

تنتج شركة صناعية ثلاثة منتجات (أ، ب، ج) وفق المعلومات التالية:

المنتج	كمية المبيعات (وحدة)	سعر بيع الوحدة (جنيه)	التكلفة المتغيرة للوحدة (جنيه)
أ	500	5	2
ب	700	8	4
ج	200	9	6

فإذا بلغت التكلفة الثابتة الإجمالية للشركة 9800 جنيهاً

المطلوب:

1- تحديد نقطة التعادل للشركة بالكمية وبالقيمة ولكل صنف من الأصناف الثلاثة.

2- تحقق من صحة إجابتك بإعداد قائمة دل مفصلة للشركة عند نقطة التعادل.

الحـــل

1- يحدد عائد المساهمة أو المساهمة الحدية المرجحة للوحدة الواحدة من المزيج على النحو التالي:

$$\bar{ع} = \frac{(3 \times 200) + (4 \times 700) + (3 \times 500)}{200 + 700 + 500}$$

$$\frac{600 + 2800 + 1500}{1400} = \frac{4900}{1400} = 3.5 \text{ جنيه/وحدة}$$

2- وتحدد نقطة تعادل الشركة بالكمية كما يلي:

$ك = ث \div \bar{ع}$

$= 9800 \div 3.5 = 2800$ وحدة

3- ثم توزع كمية مبيعات التعادل الإجمالية على المنتجات الثلاثة لتحديد كمية مبيعات كل منتج على حدة بالمعادلة التالية:

من المنتج (أ) $= 2800 \times (1400/500) = 1000$ وحدة



من المنتج (ب) = 2800 × (1400/700) = 1400 وحدة

من المنتج (ج) = 2800 × (1400/200) = 400 وحدة

الشركة = 2800 وحدة

4- وتحدد قيمة مبيعات التعادل للشركة موزعة على المنتجات الثلاثة كما يلي:

المنتج (أ) = 1000 × 5 = 5000 جنيه

المنتج (ب) = 1400 × 8 = 11200 جنيه

المنتج (ج) = 400 × 9 = 3600 جنيه

الشركة = 19800 جنيه

5- ويتم التحقق مما سبق عن طريق إعداد قائمة الدخل المفصلة للشركة عن نقطة التعادل كما يلي:

الشركة (س)

قائمة الدخل المفصلة

بيـــان	المنتج (أ)	المنتج (ب)	المنتج (ج)	الإجمالي
مبيعات	5000	11200	3600	19800
التكلفة المتغيرة للمبيعات	2000	5600	1400	10000
المساهمة الحدية	3000	5600	1200	9800
التكلفة الثابتة الإجمالية				9800
الربح التشغيلي *EBIT*				صفر



العوامل المؤثرة في مستوى تعادل المؤسسة:

يتغير مستوى تعادل المنشأة أو نقطة التعادل تبعاً لتغيرات كثيرة تحصل ف بيئة المنشأة وهذه التغيرات تدفع بنقطة التعادل أما للأعلى أو للأسفل وسيتم في هذا الفصل مناقشة ما يأتي:

1- العوامل التي تؤثر في مستوى تعادل المنشأة.

2- أشكال التغير في مستوى تعادل المنشأة.

3- خصائص نقطة التعادل الجيدة.

أولاً: العوامل التي تؤثر في مستوى تعادل المنشأة:

تتحدد نقطة التعادل بالمنشأة من خلال مزيج من العوامل منها ما يتعلق بالتكاليف ومنها ما يتعلق بالإيرادات إذا أنها عند مستوى معين وعندما تتساوى التكاليف مع الإيرادات تنتجي نقطة التعادل، ولكن إذا تغير واحد على الأقل من العوامل الآتية، أدى ذلك إلى تغير في مستوى التعادل[1].

1- أسعار بيع الوحدة السائدة في السوق:

رأينا من خلال الشرح أن الإيرادات الكلية تعتمد على عدد الوحدات المنتجة وعلى سعر بيع الوحدة الواحدة في السوق.

والإيرادات الكلية عنصر رئيس في تحديد نقطة التعادل، فلو أن الأسعار السائدة في السوق تغيرت ارتفاعاً أو انخفاضاً فإن هذا سوف يؤدي إلى تغيير الإيرادات الكلي وبالتالي ينتقل مستوى التعادل أما لأعلى أو لأسفل، وتكون المنشأة مضطرة لمراقبة أسعار السوق لتتمكن وبشكل مستمر من البقاء ضمن دائرة المنافسة والحفاظ على حصة المبيعات مناسبة، إذ أن المنشأة لا تستطيع أن تتجاهل انخفاض أسعار البيع، وتستمر في طرح منتجاتها بسعر أعلى، فإن هذا سوف يفقد المنشأة كثيراً من مبيعاتها لذلك فهي مجبرة على تغير أسعارها بما يتلاءم مع السوق.

---

(1) هيثم محمد الزغبي – الإدارة والتحليل المالي – دار الفكر للطباعة والنشر – عمان – الأردن 2000، ص 259.



مثال:

سجلت شركة جودي التكاليف المتغيرة الآتية عند مستويات الإنتاج المختلفة مع العلم أن التكاليف الثابتة 30.000 جنيه وسعر بيع الوحدة جنيهاً واحداً، حدد نقطة التعادل. وإذا فرض أن مستوى السعر قد تغير من جنيهاً إلى جنيهاً ونصف فما أثر ذلك على نقطة التعادل.

المبيعات ألف وحدة	10	20	30	40	50	60	70	80	90	100
التكاليف المتغيرة بالألف جنيه	5	10	15	20	25	30	35	40	45	50

الحل

نقطة التعادل = $\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر البيع – التكلفة المتغيرة للوحدة}}$

التكلفة المتغيرة للوحدة = 5 ÷ 10 = 0.5 جنيه

∴ نقطة التعادل = 30.000 ÷ 0.5 = 60.000 وحدة

الهامش الإيرادي للوحدة = سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

= 1.5 – 0.5 = 1 جنيه

نقطة التعادل = $\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش الإيرادي للوحدة}}$ = $\frac{30}{1}$ = 30 ألف وحدة

∴ مستوى تعادل المنشأة عند مبيعات 30 ألف وحدة.

ولتحقق من هذه النقطة نطبق شروط التعادل عليها.

أ- الإيرادات الكلية = 30 × 1.5 = 45 ألف جنيه

ب- التكاليف الكلية = 30 + (30 × 0.5) = 45 ألف جنيه

ج- الربح = الإيرادات الكلية – التكاليف الكلية = صفر

نلاحظ من هذا المثال: أن نقطة التعادل انخفضت من مستوى مبيعات 60 ألفاً إلى مستوى مبيعات 45 ألفاً نظراً لارتفاع سعر بيع الوحدة الواحدة.

2- التكاليف الثابتة:

تعرف التكاليف الثابتة بأنها جميع المصروفات والنفقات التي تدفعها المنشأة ولمرة واحدة وعند بداية أعمال ونشاطات المنشأة، وليس لهذه التكاليف علاقة بكمية الإنتاج أو البيع لأنها لا تزيد ولا تنقص، فإذا زاد الإنتاج أو نقص أو حتى توقف الإنتاج نهائياً فلن تتغير التكاليف الثابتة. وكون التكاليف الثابتة جزء من التكاليف الكلية التي هي عنصر رئيس في تحديد مستوى التعادل للمنشأة فإن زيادة التكاليف الثابتة تعني بشكل مباشر زيادة التكاليف الكلية وتؤدي إلى ارتفاع التعادل.

مثال:

فرض أن التكاليف الثابتة في المثال السابق كانت 40 ألف جنيهاً بدلاً من 39 ألف جنيه، أوجد نقطة التعادل.

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش الإيرادي للوحدة}} = \frac{40}{0.5} = 80 \text{ ألف وحدة}$$

∴ مستوى تعادل المنشأة عند مبيعات 80 ألف وحدة، ونترك لك تطبق شروط التعادل.

نلاحظ أن نقطة التعادل ارتفعت من مستوى مبيعات 60 ألف وحدة إلى مستوى مبيعات 80 ألف وحدة نظراً لارتفاع التكاليف الثابتة.

3- التكاليف المتغيرة:

وسميت هذه التكاليف متغيرة لأنها تتغير بحسب تغير الوحدات المنتجة، فتزيد كلما زادت كمية الإنتاج وتنقص كلما نقصت كمية الإنتاج، وتغير التكاليف المتغيرة يرجع إلى عوامل كثيرة منها أسعار المواد الأولية وأجور التشغيل وغيرها، وبالتالي فإن زيادة التكاليف المتغيرة تعني زيادة التكاليف الكلية التي تؤدي إلى ارتفاع نقطة التعادل، والعكس صحيح.

مثال:

افرض أن التكلفة المتغيرة للوحدة في المثال السابقة انخفضت للوحدة من 0.5 جنيه إلى 0.4 جنيه. أوجد نقطة التعادل.

الهامش الإيرادي للوحدة = 1 − 0.4 = 0.6 جنيه

نقطة التعادل = 30 ÷ 0.6 = 50 ألف وحدة



∴ مستوى التعادل للمنشأة يكون عند مبيعات 50 ألف وحدة، ونترك لك تطبيق شروط التعادل عليها.

نلاحظ أن نقطة التعادل انخفضت من مستوى مبيعات 60 ألف وحدة إلى 50 ألف وحدة نظراً لانخفاض التكاليف المتغيرة.

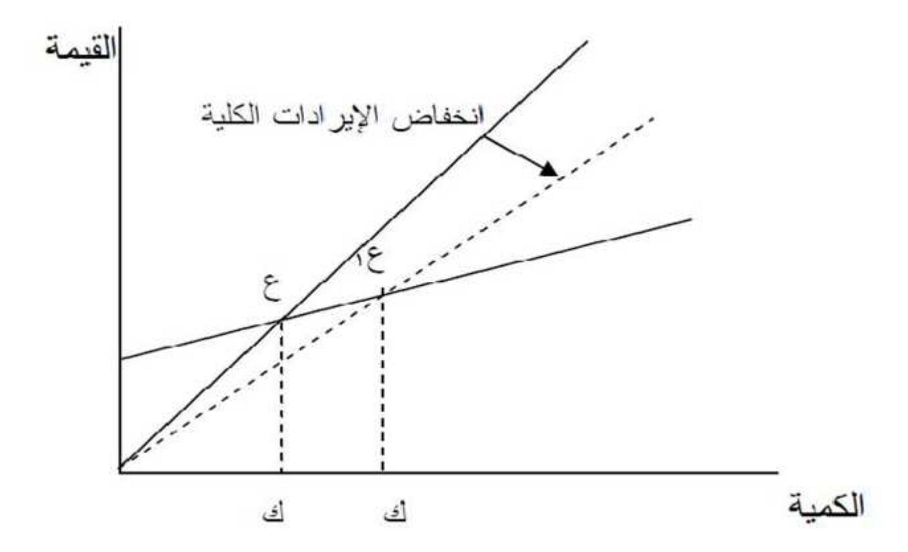
ثانياً: أشكال التغير في مستوى تعادل المنشأة:

يمكن أن يتغير مستوى تعادل المنشأة نتيجة واحد أو أكثر من العوامل السابقة ويتخذ هذا التغير أحد الأشكال الآتية:

1- ارتفاع مستوى التعادل:

وهو عبارة عن ارتفاع نقطة التعادل عما كانت عليه وينتج هذا الارتفاع نتيجة لواحد من الأسباب الآتية:

أ- انخفاض الإيرادات الكلية مع ثبات التكاليف ويحصل نتيجة انخفاض سعر بيع الوحدة الواحدة في السوق كما في الشكل التالي:

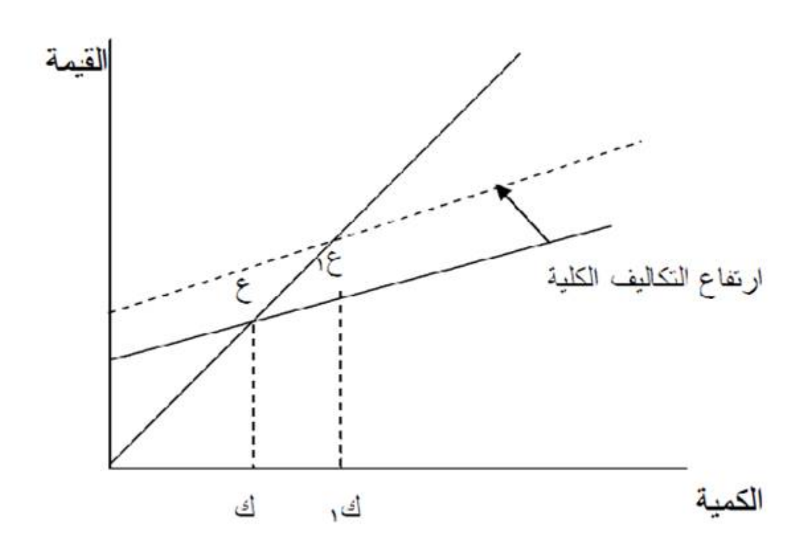




نلاحظ من خلال الشكل ما يأتي:

- انخفاض الإيرادات الكلية وثبات التكاليف الكلية.
- ارتفاع مستوى التعادل من (ك – $ك_1$)
- ارتفاع نقطة التعادل من (ع – $ع_1$)

ب- ارتفاع التكاليف الكلية مع ثبات الإيرادات الكليـة ويحصـل نتيجـة ارتفـاع التكاليف الثابتة أو المتغيرة أو كليهما كما بالشكل التالي:

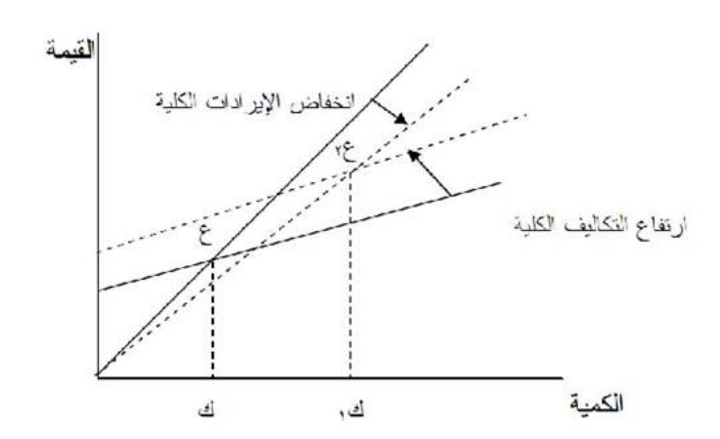


نلاحظ من الشكل ما يأتي:

- ارتفاع التكاليف الكلية وثبات الإيرادات الكلية.
- ارتفاع مستوى التعادل من (ك – $ك_1$)
- ارتفاع نقطة التعادل من (ع – $ع_1$)



ج- ارتفاع التكاليف الكلية وانخفاض الإيرادات الكلية معاً كما في الشكل التالي:



نلاحظ من خلال الشكل ما يأتي:

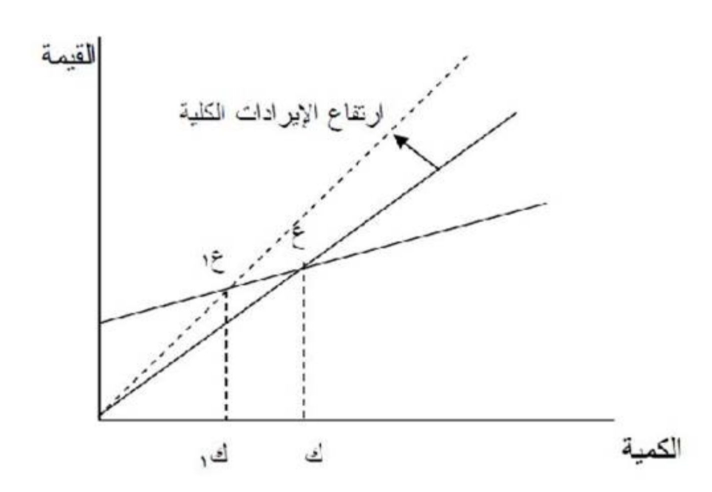
- ارتفاع التكاليف الكلية وانخفاض الإيرادات الكلية معاً.
- ارتفاع مستوى التعادل من (ك – ك$_1$)
- ارتفاع نقطة التعادل من (ع – ع$_1$)

2- انخفاض مستوى التعادل:

وهو عبارة عن انخفاض نقطة التعادل عما كانت عليه نتيجة واحد من الأسباب الآتية:

أ- ارتفاع الإيرادات الكلية مع ثبات التكاليف ويحصل نتيجة ارتفاع سعر بيع الوحدة الواحدة في السوق كما في الشكل التالي:

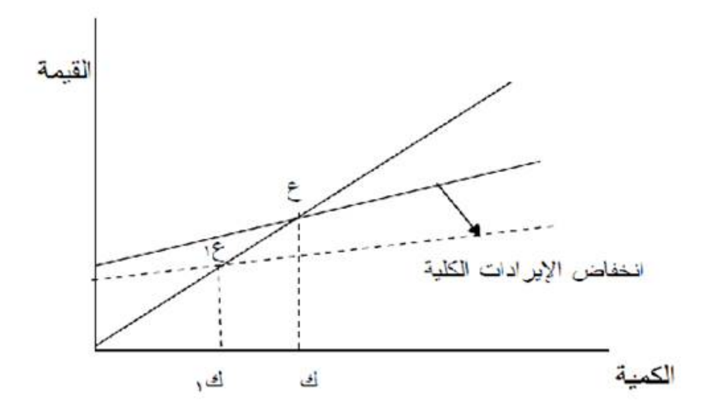




نلاحظ من خلال الشكل ما يأتي:

- ارتفاع الإيرادات الكلية وثبات التكاليف الكلية.
- انخفاض مستوى التعادل من (ك – $ك_1$)
- انخفاض نقطة التعادل من (ع – $ع_1$)

ب- انخفاض التكاليف الكلية مع ثبات الإيرادات ويحصل نتيجة انخفاض التكاليف الثابتة أو المتغيرة أو كليهما كما في الشكل التالي:

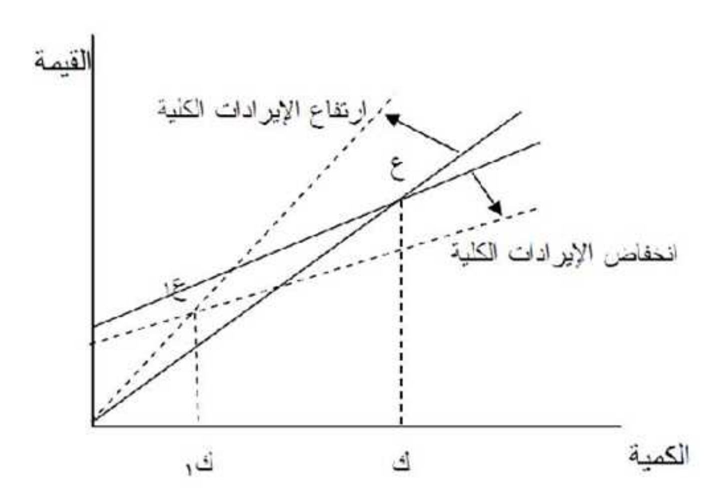




نلاحظ من خلال الشكل ما يأتي:

- انخفاض التكاليف الكلية وثبات الإيرادات الكلية.
- انخفاض مستوى التعادل من (ك – $ك_1$)
- انخفاض نقطة التعادل من (ع – $ع_1$)

ج- ارتفاع الإيرادات الكلية وانخفاض التكاليف الكلية معاً كما في الشكل التالي:



نلاحظ من خلال الشكل ما يأتي:

- ارتفاع الإيرادات الكلية وانخفاض التكاليف الكلية معاً.
- انخفاض مستوى التعادل من (ك – $ك_1$).
- انخفاض نقطة التعادل من (ع – $ع_1$).

ثالثاً: خصائص نقطة التعادل الجيدة:

1- انخفاض نسبة المخاطرة:

ونعني هنا بالمخاطرة احتمالية خسارة المنشأة فكلما انخفضت نقطة التعادل دل ذلك على انخفاض مستوى مبيعات التعادل، أي أن المنشأة تستطيع تحقيق التعادل جراء بيع كميات قليلة والإفلات من الخسارة ويعبر عن ذلك بنسبة مخاطرة قليلة، أما إذا كانت نقطة التعادل مرتفعة



فهذا يعني أن المنشأة تحتاج لبيع كميات كبيرة حتى تحقق التعادل وتواجه صعوبة لتتمكن من الإفلات من الخسارة وهذا يعبر عنه بنسبة مخاطرة عالية.

2- ارتفاع هامش الأمان:

ونعني هنا بهامش الأمان الوحدات التي لـوم لم تستطيع المنشاة بيعها فإنها لن تتعرض للخسارة، ويتم استخراج هامش الأمان كما يأتي:

$$\text{هامش الأمان} = \frac{\text{مجموع المبيعات} - \text{كمية التعادل}}{\text{مجموع المبيعات}} \times 100\%$$

مثال: استخرج هامش الأمان للمثال الوارد في الفصل الأول.

$$\text{هامش الأمان} = \frac{110 - 60}{100} = 40\%$$

وهذا يعني أن مبيعات المنشأة المبينة يمكن أن تنخفض بنسبة (40%) عما هو مقدر لها قبل أن تلحق بالمنشأة أية خسارة تذكر.





الفصل الحادي عشر

تحليل الروافع المالية





الفصل الحادي عشر

تحليل الروافع المالية

إن إدخال هذا المفهوم في الإدارة المالية يهدف إلى زيادة وتعظيم أرباح الشركة بناء على نقاط ارتكاز ثلاث تحدد نوع الرافعة المالية وهي[1]:

1- التكاليف الثابتة: وهي نقطة الارتكاز في الرافعة التشغيلية.

2- الفوائد وأرباح الأسهم الممتازة: وهي نقطة الارتكاز في الرافعة المالية

3- التكاليف الثابتة والفوائد وأرباح الأسهم الممتازة: وهي نقطة ارتكاز الرافعة الكلية أو المشتركة.

ومن هنا نجد أن الروافع المالية على ثلاث أشكال:

1- الرافعة التشغيلية.

2- الرافعة المالية.

3- الرافعة الكلية أو المشتركة.

ومقابل تعظيم الأرباح نجد أن الشركات سوف تتعرض لمخاطر مختلفة وعالية نتيجة استخدام هذه الروافع وتشمل:

1- خطر الأعمال ويرتبط باستخدام الرافعة التشغيلية.

2- خطر التمويل ويرتبط باستخدام الرافعة التمويلية.

3- الخطر المشترك ويرتبط بالرافعتين معاً.

أي أن دراسة الروافع تحدد لنا ثلاث هياكل بالنسبة للشركة هي:

1- هيكل التكاليف ويحدد نسبة التكاليف الثابتة إلى المتغيرة.

2- الهيكل التمويلي ويحدد نسبة الاعتماد على الدين أو الملكية.

3- الهيكل المشترك ويحدد درجة الاعتماد على النسب السابقة معاً.

هذا وسوف نتناول الحديث عن تلك الروافع على النحو التالي:

(1) خلدون إبراهيم الدشيقات - إدارة وتحليل مالي - مرجع سبق ذكره - ص 161 وما بعدها.



أولاً: الرافعة التشغيلية:

تتعلق الرافعة التشغيلية بموضوع نسبة التكاليف الثابتة بهيكل التكاليف في الشركة فإذا كانت التكاليف الثابتة نسبتها عالية فإن هذا الوضع يعني أن الشركة تعتمد على الأصول الرأسمالية بشكل كبير (الأصول الثابتة) ويقود إلى درجة عالية من الرفع التشغيلي ويسود هذا الوضع في شركات الطيران ومصانع الأسمنت والفوسفات ومصافي البترول.

ويقصد بالرافعة التشغيلية التغير النسبي في صافي الأرباح قبل الفائدة والضريبة نتيجة التغير النسبي في المبيعات.

قياس الرافعة التشغيلية:

أ- المفهوم العام:

تقاس الرافعة التشغيلية بدرجات الرافعة التشغيلية ويرمز لها بالرمز *DOL* وحسب هذه الطريقة فإن التغير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى التغير النسبي في المبيعات أي تقيس مرونة الأرباح إلى المبيعات.

$$\text{أي أن الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{نسبية التغير في المبيعات}}$$

فلو فرض أن شركة المحمدي تحقق ربح 10000 جنيه قبل الفائدة والضريبة عندا تبيع 5000 وحدة وتحقق أرباح قبل الضريبة 8000 جنيهاً عندما تبيع 2000 وحدة.

المطلوب: استخراج درجات الرافعة التشغيلية لهذه الشركة.

$$\text{التغير النسبي في الأرباح} = \qquad \Delta\%EBIT = \frac{EBIT_{(2)} - EBIT_{(1)}}{Ebit_{(1)}}$$

$$\Delta\%EBIT = \frac{8000 - 10000}{10000} \qquad \frac{10.000 - 8000}{10.000}$$

$$\frac{2000}{10000} = -0.2 \quad 0.2- = \frac{2000}{10.000}$$

$$\text{التغير النسبي في المبيعات} = \qquad \Delta\%Q \; \frac{Q_2 - Q_1}{Q}$$



$$= \frac{5000 - 2000}{5000} \quad \frac{2000 - 5000}{5000} \quad \Delta\%Q$$

$$= \frac{2000}{10.000} = - \%60 = - 60\% \quad \frac{2000}{3000}$$

$$\therefore \text{الرافعة} = \frac{0.2-}{0.6-} = \%33 \text{ مرة } 33\% \quad \frac{-20\%}{-60\%} \quad DOL$$

أي أن زيادة بمقدار 1% في حجم المبيعات يؤدي إلى زيادة بمقدار 33% في الأرباح قبل الفائدة والضريبة فإذا كانت الزيادة في المبيعات بمقدار جنيه واحد فإن الأرباح قبل الفائدة والضريبة ستزداد بمقدار 33 قرش أما إذا انخفضت بمقدار جنيه (المبيعات) فإن الأرباح سوف تنخفض بمقدار 33 قرش.

ب- قياس الرافعة عند مستوى إنتاج معين:

عندما نقوم بتطوير النموذج العام واشتقاق النموذج الخاص عند حجم إ،تاج معين فإننا ندخل مفهوم الأرباح قبل الفائدة والضريبة التي تساوي الإيرادات ناقصاً التكاليف:

$$EBIT = Q(P - VC) - FC$$

Q: جم الإنتاج

P: سعر البيع

VC: التكلفة المتغيرة

FC: التكاليف الثابتة

وعند إدخال التغير على الدالة السابقة نجد أن التغير في التكاليف الثابتة صفر وتصبح المعادلة كما يلي:

$$DOL = \frac{\Delta\%[Q(P - VC) - FC]}{\Delta\%Q} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$DOL = \frac{\Delta Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC} \times \frac{Q}{\Delta Q} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وباختصار ΔQ مع القيمة المقابلة في المعادلة (2) نجد أن:

$$DOL = \frac{Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC}$$

وتكون هذه المعادلة صحيحة لجميع مستويات الإنتاج ما عدا حجم الإنتاج عند نقطة التعادل حيث عند نقطة التعادل تكون الأرباح تساوي صفر أي الإيرادات الكلية تساوي التكاليف الكلية.

$$TC = TR$$
$$Q * VC + FC = Q * P$$
$$Q * P - Q * VC - FC = Zero$$
$$Q(P - VC) - TC = Zero$$

وعندما تكون القيمة في المقام تساوي صفر فإن درجات الرافعة التشغيلية لا يمكن حسابها.

مثال: إذا كان أسعار بيع السلع في الشركة العربية 10 جنيه والتكلفة المتغيرة للوحدة 5 جنيه والتكاليف الثابتة 10.000 جنيه.

المطلوب: درجات الرافعة التشغيلية عند حجم إنتاج 5000 وحدة.

الحــــل

$$DOL = \frac{5000\ (10 - 5)}{5000(10\text{-}5) - 10.000}$$

$$DOL = \frac{25000}{15000}\ X\ \frac{25}{15} = 1.67 \text{ مرة}$$

أي أنه إذا زادت المبيعات بمقدار 1% فإن الأرباح قبل الفائدة والضريبة ستزداد بمقدار 1.67%.

ج- قياس الرافعة التشغيلية عند معرفة نقطة التعادل:

$$DOL = \frac{Q}{Q - n}$$

Q: حجم الإنتاج

n: نقطة التعادل بالوحدة

مثال: بالرجوع إلى المثال السابق المطول حساب درجات الرافعة عند حجم إنتاج 5000 وحدة بعد حساب نقطة التعادل بالوحدة.

$$n^{*} = \frac{10000}{10 - 5} = 2000 \text{ وحدة}$$

$$DOL = \frac{5000}{5000 - 2000} = \frac{5000}{3000} = 1.67 \text{ مرة}$$



د- قياس درجات الرافعة التشغيلية من قائمة الدخل:

عند الرجوع على المعادلة التالية

$$DOL = \frac{Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC}$$

نجد أنه بعد توزيع Q على الأقواس تصبح المعادلة

$$DOL = \frac{QP - OVC}{QP - QVC - FC}$$

نلاحظ أن OP = صافي المبيعات

OVC = التكاليف المتغيرة

$OP - OVC$ = مجمل الربح التشغيلي *Gross Profit*

$OP - OVC - FC$ = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة

تصبح المعادلة كما يلي:

$$DOL = \frac{\text{مجمل الربح التشغيلي}}{\text{صافي الربح قبل ف. ض}}$$

مثال: إذا كانت قائمة الدخل للشركة العصرية كما يلي:

	جنيه	
صافي المبيعات	10000	
التكاليف المتغيرة	(5000)	
مجمع الربح التشغيلي	5000	← (1)
التكاليف الثابتة	(2000)	
صافي الربح قبل ف. ض	3000	← (2)

$$DOL = \frac{\text{مجمل الربح التشغيلي}}{\text{صافي الربح قبل ف. ض}} = \frac{5000}{3000} = 1.67$$ مرة

الرافعة التشغيلية وهيكل التكاليف:

إن هيكل التكاليف يقصد به نسبة التكاليف الثابتة إلى المتغيرة وهذا له ارتباط كبير بدرجات الرافعة التشغيلية حيث كلما كانت التكاليف الثابتة عالية كلما كانت درجات الرافعة التشغيلية عالية أي هناك علاقة طردية.

مثال: إذا كانت هناك ثلاث شركات تعمل في نفس القطاع لكن تختلف إدارتها في اختيار هيكل التكاليف وهو اختلاف استراتيجي شركة السعد اعتمدت على العنصر البشري في عملياتها الإنتاجية ولهذا السبب تحتفظ بنسبة قليلة من التكاليف الثابتة ونسبة عالية من التكاليف المتغيرة. أما شركة الوعد فهي على نقيض من ذلك حيث أنها اعتمدت على الآليات في عملياتها الإنتاجية ولهذا السبب فإن نسبة التكاليف الثابتة فيها عالية مقارنة مع التكاليف المتغيرة. أما شركة العهد والتي اختارت استراتيجية معتدلة بين النقيضين الأول والثاني فوازنت بين نسبة التكاليف الثابتة والمتغيرة والبيانات التالية توضح ذلك.

شركة السعد

سعر البيع للوحدة 8 جنيهات

الكلفة الثابتة 40000 جنيهاً

الكلفة المتغيرة للوحدة 6 جنيهات

Q الوحدات المنتجة	Q x P المبيعات	TC التكاليف الكلية	صافي الربح قبل ف. ض EBIT
10000	80000	100000	(20000)
20000	160000	160000	0
30000	240000	220000	20000
40000	320000	280000	40000
50000	400000	340000	60000
60000	480000	400000	80000
70000	560000	460000	100000
80000	640000	520000	120000
90000	720000	580000	140000
100000	800000	640000	160000



شركة الوعد

سعر البيع للوحدة 8 جنيهات

الكلفة الثابتة 150000 جنيهاً

الكلفة المتغيرة للوحدة 5 جنيهات

صافي الربح قبل ف. ض *EBIT*	*TC* التكاليف الكلية	*Q x P* المبيعات	*Q* الوحدات المنتجة
(120000)	200000	80000	10000
(90000)	250000	160000	20000
(60000)	300000	240000	30000
(30000)	350000	320000	40000
0	400000	400000	50000
30000)	450000	480000	60000
60000	500000	560000	70000
90000	550000	640000	80000
120000	600000	720000	90000
150000	650000	800000	100000



شركة الفهد

سعر البيع للوحدة 8 جنيهات

الكلفة الثابتة 320000 جنيهاً

الكلفة المتغيرة للوحدة 4 جنيهات

Q الوحدات المنتجة	Q x P المبيعات	TC التكاليف الكلية	صافي الربح قبل ف. ض EBIT
10000	80000	360000	280000
20000	160000	400000	240000
30000	240000	440000	200000
40000	320000	480000	160000
50000	400000	520000	120000
60000	480000	560000	80000
70000	560000	600000	40000
80000	640000	640000	0
90000	720000	680000	40000
100000	800000	720000	80000

بمقارنة الأرقام أعلاه يمكن استخلاص عدة نتائج على النحو التالي:

أولاً: شركة السعد والتي تستخدم القليل من التكاليف الثابتة وبالتالي لها درجة متدنية للرافعة التشغيلية تحقق التعادل مبكراً (عند حجم إنتاج 20000 وحدة) شركة الفهد الصناعية ذات الرافعة التشغيلية العالية (نسبة كبيرة للتكاليف الثابتة) تحقق نقطة التعادل متأخرة (عند حجم إنتاج 8000 وحدة) عكس شركة السعد أما شركة الوعد فهي وسط بين النقطتين أعلاه.

ثانياً: بعد تحقيق التعادل نجد أن الزيادة في الأرباح الناتجة عن بيع كل ألف وحدة تختلف من شركة لأخرى بينما تزداد أرباح شركة الفهد بمبلغ 40000 جنيهاً لكل ألف وحدة تزداد أرباح شركة السعد 20000 جنيهاً أما الزيادة في أرباح شركة الوعيد فهي 30000 جنيهاً وسطاً بين الشركتين الأولى والثالثة.

متوسط كلفة الوحدة المنتجة

	50000 وحدة	20000 وحدة
شركة العرب	6.8 جنيهاً	6.2 جنيهاً
شركة الشرق	8 جنيهاً	5.75 جنيهاً
شركة الأردن	10.4 جنيهاً	5.6 جنيهاً

عند مستوى إنتاج متدني 50.000 وحدة متوسط الكلفة أعلى لشركة العهد ذات الرفع التشغيلي الأعلى تليها شركة الوعد ثم شركة السعد ذات الرفع التشغيلي الأدنى. ولكن تنعكس الصورة تماماً عند مستوى إنتاج أعلى تجد شركة الفهد ذات الدرجة الأعلى للرافعة التشغيلية هي الأفضل فقد تدنت الكلفة المتوسطة للوحدة بسبب الاستغلال الأمثل للرافعة.

إن لهذه النتيجة تأثير هام على القرارات الإدارية والموقف التنافسي للشركة فعند مستوى إنتاج عالي يمكن للشركة ذات الرافعة التشغيلية العالية (شركة العهد) تخفيض سعر البيع لأدنى مستوى ممكن وتحقق أرباح في وقت يصعب على الشركات الأخرى منافستها. فإن حددت شركة العهد سعر البيع على أساس 5.75 جنيهاً تكون قد حققت أرباحاً تساوي 0.15 جنيهاً للوحدة وهو سعر لا نستطيع الشركات المنافسة العمل به لأنها سوف تحقق خسائر كبيرة.

ولكن العكس صحيح عند مستوى إنتاج متدني مثلاً 50.000 وحدة فعند هذا المستوى نجد شركة العهد تخسر (2.4) جنيهاً عن كل وحدة وشركة الوعد لا تربح ولا تخسر لأنها تبيع بمتوسط كلفة الوحدة.

التنبؤ باستخدام الرافعة التشغيلية:

عندما نقول أن درجات الرافعة التشغيلية 2 درجة فهذا عني أن تغير 1% في صافي المبيعات يرافقه تغير 2% في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ويمكن التنبؤ بها في الأرباح قبل الفائدة والضريبة من خلال المعادلة التالية:

$$EBIT_{\text{المتوقع}} = [1 + (DOL \times \Delta\%S) \times EBIT_{\text{الفعلي}}$$

حيث:

$\Delta\%S$: التغير النسبي في صافي المبيعات

DOL: درجات الرافعة التشغيلية

$EBIT$: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة.



مثال: إذا كانت درجات الرافعة التشغيلية 6 درجات وتغيرت المبيعات زيادة بنسبة 10% وكان صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الفعلي 1000 جنيه.

المطلوب: التنبؤ بصافي الأرباح قبل الفائدة الضريبية

المتوقع $EBIT = [1 + (6 \times 0.10)] \times 1000$

$1600 = 1.6 \times 1000$ جنيهاً

$= 1600$ جنيهاً

وهذا يعني أن زيادة بمقدار 10% في صافي المبيعات سيؤدي إلى زيادة في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة بمقدار 600 جنيهاً.

$$\Delta\%EBIT = \frac{1600 - 1000}{1000} = 60\ \%$$

أي أن الأرباح ستتضاعف بمقدار 6 مرات وتصبح 1600 دينار

مثال: إذا انخفضت المبيعات بقيمة 10% في المثال السابق فإن الربح المتوقع قبل الفائدة والضريبة يساوي:

المتوقع $EBIT = [1 + (6 \times -0.10)] \times 1000$

$= 0.4 \times 1000 = 400$ جنيهاً

مقدار الانخفاض النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة يساوي

$$\Delta\%EBIT = \frac{400 - 1000}{1000} = -60\ \%$$

أي أن الأرباح سوف تنخفض بمقدار 6 مرات وتصبح 400 جنيهاً بدلاً من 1000 جنيهاً.

نستنتج أن الرافعة التشغيلية سلاح ذو حدين فإذا استطاعت الشركة تحقيق مبيعات تغطي التكاليف الكلية فإنها ستحقق أرباح مضاعفة عدة مرات أما إذا لم تستطيع تحقيق هذا المستوى من المبيعات فإنها ستحقق خسائر مضاعفة عدة مرات وهذه المخاطرة يطلق عليها مخاطرة الأعمال تزداد هذه المخاطرة مع زيادة درجات الرافعة التشغيلية أي زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف العام للشركة.



ثانياً: الرافعة المالية *Financial Leverage*:

ارتفعت نسبة الديون في الهياكل الرأسمالية لمعظم الشركات في الوقت الحاضر وذلك لارتفاع تكاليف أموال الملكية ومن هذا المنطلق نجد أن معظم الهياكل التمويلية تحتوي على نسبة دين أعلى من نسبة الملكية وأموال الدين تحتوي على عدة تكاليف تختلف حسب نوع الدين.

أ- القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

ب- السندات.

ج- الأسهم الممتازة

عندما نعتمد القروض كمصدر خارجي للتمويل فإن هذا المصدر يصاحبه تكلفة تتمثل بالفوائد وعندما نستخدم السندات كمصدر للتمويل الخارجي فإننا سندفع تكاليف تتمثل بالفائدة الكوبونية وعند استخدام الأسهم الممتازة فإننا سندفع تكاليف تتمثل بالأرباح الثابتة السنوية.

كلما زادت نسبة الدين إلى الملكية في هيكل التمويل كلما زادت قدرة الشركة على تحقيق أرباح صافية بعد الفائدة والضريبة عند تحقق مستوى من المبيعات يغطي الفائدة على الديون أما إذا لم تستطيع الشركة تحقيق مستوى من المبيعات يغطي العائد على الديون فإن هذا الوضع سيضاعف خسائر الشركة أي أن الرفع المالي سلاح ذو حدين.

قياس الرفع المالي:

يمكن قياس تأثير الزيادة في نسبة التمويل بالدين في هيكل التمويل على الأرباح المتاحة للمساهمين من خلال درجات الرفع المالي *DFL*.

المفهوم العام للقياس:

تقيس درجات الرافعة المالية التغير النسبي للسهم من الأرباح الناتج عن التغير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة.

$$DFL = \frac{\Delta\%EPS}{\Delta\%EBIT}$$

حيث:

$\Delta\%EPS$: التغير النسبي في نصيب السهم من الأرباح (*Earning per Share*)

$\Delta\%EBIT$: التغير النسبي في الأرباح قبل الفائدة

DFL: درجات الرافعة المالية

ويمكن تعريف نصيب السهم من الأرباح بالأرباح قبل الفائدة والضريبة ناقص الفائدة ناقص الضريبة والنتيجة تقسم على عدد الأسهم كما يلي:

$$EPS = \frac{(EBIT - 1)(1 - T)}{N} = \frac{EAT}{N}$$

حيث:

EAT: الأرباح بعد الضريبة Earning After Taxes

N: عدد الأسهم

$$\Delta EPS = \frac{\Delta EBIT(1 - T)}{N}$$

عندما ندخل التغير على الفائدة الثابتة فإن النتيجة تكون صفر ويصبح تغير نصيب السهم من الأرباح كما في المعادلة السابقة.

$$\Delta\%EPS = \frac{\Delta EPS}{EPS} = \frac{(\Delta EBIT)(1 - T)/N}{(EBIT\text{-}1)(1 - T)N}$$

بعد الاختصار تصبح المعادلة

$$\Delta\%EPS = \frac{\Delta EBIT}{EBIT\text{-}1}$$

وبتعويض هذه القيمة بتعريف درجات رافعة التمويل يتم الحصول على التالي:

$$DFL = \frac{\Delta\%EPS}{\Delta\%EBIT} = \frac{\Delta EBIT/(EBIT\text{-}1)}{\Delta EBIT/EBIT}$$

$$= \frac{\Delta EBIT}{EBIT\text{-}1} \quad X \quad \frac{EBIT}{\Delta EBIT}$$

وبالاختصار تصبح درجات الرافعة المالية:

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT\text{-}1}$$

أي أن رجات الرافعة المالية عند مستوى أرباح معين = $\frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة - مبلغ الفوائدة}}$

وعند تعويض قيمة $EBIT$ تصبح المعادلة كما يلي:

$$DFL = \frac{Q(P - VC) - FC}{Q(P - VC) - FC - 1}$$

حيث عوضنا: $EBIT = Q(P - VC) - FC$



مثال: إذا كانت الأرباح قبل الفائدة والضريبة لشركة الاتحاد العربي 2000 جنيه وقامت الشركة باقتراض 60000 جنيها بفائدة 10%.

المطلوب: درجات الرافعة المالية عند مستوى أرباح قبل الفائدة والضريبة 20000 جنيه.

الحــــل

$$DFL_{20000} = \frac{20000}{6000 - 20000} = 1.43 \text{ مرة}$$

$$I = 60000 \; x \; \frac{10}{100} = 6000 \; J.D$$

يعني أنه إذا زادت الأرباح قبل الفوائد والضرائب 1% فإن الأرباح بعد الفوائد سوف تزداد بمقدار 1.43%

مثال: إذا كان سعر بيع الستاليت الواحد في شركة عباس 300 جنيه والتكلفة المتغيرة لإنتاجه 200 جنيه والتكاليف الثابتة التي تتحملها الشركة 10000 جنيهاً وكان على الشركة قرض بقيمة 100.000 جنيه بفائدة 10%.

المطلوب: درجات الرافعة المالية عند إ،تاج وبيع 1000 ستاليت.

الحــــل

$$DFL_{Q} = \frac{Q(P - VC) - FC}{Q(P - VC) - FC - 1}$$

الفائدة يمكن حسابها كما يلي:

$$I = 100.000 \; x \; \frac{10}{100} = 10.000 \; J.D$$

$$DFL_{1000} = \frac{1000(300 - 200) - 10000}{1000(300 - 200) - 10.000 - 10.000}$$

$$= \frac{90000}{80000} = 1.125$$

أي أن كلما زادت الأرباح قبل الفائدة والضريبة في شركة عباس بمقدار 1% كلما زادت الأرباح بعد الفائدة بمقدار 1.125%.



التنبؤ باستخدام الرافعة المالية:

عندما نستطيع حساب درجات الرافعة المالية فإننا نستطيع توقع نوعين من الأرباح.

أ- التنبؤ بالأرباح بعد الفائدة وقبل الضريبة وتحسب بالمعادلة التالية:

EBT المتوقع = [1 + (DFL X %EBIT)] X EBT الفعلي

حيث:

EBT: صافي الربح قبل الضريبة وبعد الفائدة

EBT: Earning Before Taxes

مثال: إذا تغيرت الأرباح قبل الفائدة والضريبة لشركة عباس في المثال السابق 20% وكانت الأرباح قبل الضريبة 100000 جنيهاً وحسبت DFL درجات الرافعة المالية وكانت 1.125 مرة.

المطلوب: التنبؤ باستخدام الرافعة المالية بالأرباح قبل الضريبة.

الحـــل

EBT المتوقع = [1 + (1.125 X 0.20)] X 100000

= 1.225 X 100000

= 122.500 J.D

ب- التنبؤ بالأرباح بعد الضريبة وتحسب بالمعادلة التالية:

EAT المتوقع = [1 + (DFL X Δ%EBIT)] X EAT الفعلي

مثال: إذا كانت الأرباح بعد الضريبة لشركة عباس 2000 جنيه وتغيرت الأرباح قبل الضريبة 20% ودرجات الرافعة المالية 1.125 مرة.

المطلوب: التنبؤ بالأرباح بعد الضريبة باستخدام الرافعة المالية:

EAT المتوقع = [1 + (1.125 X -0.20)] X 2000

= 0.775 X 2000

= 1550 J.D

نلاحظ انخفاض صافي الربح قبل الفائدة والضريبة بنسبة 20% أدى إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة بمقدار 450 جنيهاً.



<u>الرافعة المالية والهيكل التمويلي:</u>

إن الفوائد هي نقطة الارتكاز في الروافع المالية فكلما كانت الفوائد مرتفعة كلما كانت درجات الرفع المالي مرتفعة وبالتالي تزداد مخاطر الشركة في عدم القدرة على تسديد الفوائد في التاريخ المحدد للسداد وتسمى هذه المخاطرة بمخاطر التمويل *Financial Risk* وهذا الوضع يجعل نقطة التعادل مرتفعة وهذا يحتاج جهد أكبر من الشركة لزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح قبل الفائدة والضريبة للوصول إلى نقطة التعادل الجديدة وتعديها لتحقيق أرباح صافية بعد الفوائد وقبل الضريبة.

إن الرافعة المالية تحدد لنا هيكل التمويل المناسب للشركة وهذا يتناسب مع درجة هياب الشركة من مخاطر التمويل.

مثال: إذا كان أمام شركة محمود ثلاث بدائل لتمويل عملية التوسع والتي تبلغ 10000 جنيه.

	الهيكل التمويلي (1)	الهيكل التمويلي (2)	الهيكل التمويلي (3)
القروض	%20	0	%90
الملكية	%80	%100	%10

الحــــل

* مبلغ القرض في الهيكل الأول = $\frac{20}{100} \times 10000 = 2000$ جنيه

* مبلغ الفائدة في الهيكل الأول = $\frac{10}{100} \times 2000 = 200$ جنيه

* مبلغ القرض في الهيكل الثاني = صفر

* مبلغ الفائدة على القرض في الهيكل الثاني = صفر

* مبلغ القرض في الهيكل الثالث = $\frac{90}{100} \times 10000 = 9000$ جنيه

* مبلغ الفائدة في الهيكل الأول = $\frac{10}{100} \times 9000 = 900$ جنيه



$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - 1}$$

$$DFL_{(1)} = \frac{100000}{100000 - 200} = 1.002$$ درجة

$$DFL_{(2)} = \frac{100000}{100000} = 1$$ درجة

$$DFL_{(3)} = \frac{100000}{100000 - 900} = 1.009$$ درجة

نلاحظ أن الرافعة المالية في الهيكل الثاني تساوي واحد وهذا يعني الزيادة في الأرباح قبل الفائدة والضريبة وهنا تكون المخاطر التمويلية معدومة، نتيجة عدم استخدام القروض في التمويل وفي الهيكل الثالث نجد أن درجات الرافعة المالية أعلى من الهيكل الأول وذلك بسبب اعتماد الهيكل التمويلي الثالث على القروض بنسبة عالية أي أن درجة المخاطرة في الهيكل الثالث عالية جداً، وعند اتخاذ قرار اختيار الهيكل المناسب للتمويل لابد من معرفة درجة هياب الشركة من المخاطر فإذا كانت متحملة للمخاطر فإنها سوف تختار الهيكل التمويلي الثالث وإذا كانت متجنبة المخاطرة التمويلية فإنها ستختار الهيكل التمولي الثاني.

ثالثاً: الرافعة المشتركة:

وتقيس هذه الرافعة درجة التغير النسبي في الأرباح بعد الضريبة نتيجة التغير النسبي في المبيعات، وبمعنى آخر هي محصلة الرافعة التشغيلية والرافعة المالية.

1- قياسي الرافعة المشتركة:

تقاس الرافعة المشتركة بدرجات الرافعة مشتركة *Degree DCL Combined Leverage*

$$DCL = DOL \times DFL$$

$$= \frac{Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC} \times \frac{Q(P - VC) - FC}{Q(P - VC) - FC - I}$$

وبالاختصار نجد أن:

$$DCL = \frac{Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC - I}$$



مثال: إذا كانت الشركة المصرية للبويات تنتج بتكلفة متغيرة 80 جنيهاً لكل علبة وكانت تبيع في السوق المصري بسعر 100 جنيه وكانت التكاليف الثابتة لها 1000 جنيهاً وقامت باقتراض 1000 جنيهاً بفائدة 10% تستحق بعد شهرين

المطلوب:

1- درجات الرافعة التشغيلية عند حجم إنتاج 100 علبة.
2- درجات الرافعة المالية عند حجم إنتاج 100 علبة.
3- درجات الرافعة الكلية عند حجم إنتاج 100 علبة.

$$DOL = \frac{Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC}$$

$$= \frac{100\ (100 - 80)}{100\ (100 - 80)} = \frac{2000}{1000} = 2 \text{ درجة}$$

$$DFL = \frac{Q(P - VC) - FC}{Q(P - VC) - FC - 1}$$

يمكن حساب مبلغ الفائدة كما يلي:

$$I = 1000\ X\ (10/100) = 100\ J.D$$

$$DFL = \frac{100\ (100 - 80) - 1000}{100\ (100 - 80) - 1000 - 100} = \frac{1000}{900}$$

$$= 1.11 \text{ درجة}$$

$$DCL = \frac{Q(P - VC)}{Q(P - VC) - FC - I}$$

$$= \frac{100\ (100 - 80)}{100(100 - 80) - 1000 - 100} = \frac{2000}{900} = 2.22 \text{ درجة}$$

نلاحظ أن درجات الرافعة المشتركة تساوي حاصل ضرب درجات الرافعة التشغيلية والمالية كما يلي:

$$DCL = DOL\ X\ DFL$$

$$= 2\ X\ 1.11 = 2.22 \text{ درجة}$$

هذا ويلاحظ أنه:

1-درجات الرافعة التشغيلية 2 درجة تعن أنه إذا تغيرت المبيعات 1% فإن صافي الأرباح قبل الفائدة والضريبة ستتغير بنفس الاتجاه وبمقدار 2%.



2-درجات الرافعة المالية 1.11 درجة يعني تغير 1% في صافي الربح قبل الفائدة أو الضريبة سيؤدي إلى تغير بنفس الاتجاه في صافي الربح بعد الفائدة وقبل الضريبة وبمقدار 1.11%.

3-درجات الرافعة المشتركة 2.22 درجة يعني تغير 1% في صافي المبيعات سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه في صافي الربح بعد الفائدة وقبل الضريبة وبمقدار 2.22%.

أي أن المخاطرة المرتبطة بالرافعة الكلية المشتركة تكون حصيلة مخاطر الأعمال من الرافعة والتشغيلية ومخاطر التمويل في الرافعة المالية وهي تكون مرتفعة جداً عن سواها.

التنبؤ باستخدام الرافعة المشتركة:

تساعدنا الرافعة الكلية في التنبؤ بنوعين من الأرباح:

أ- التنبؤ بصافي الأرباح بعد الفوائد (قبل الضريبة):

EBT المتوقع $= [1 + (DCL \times \Delta\%S)] \times$ EBT الفعلي

مثال: بالرجوع للمثال السابق تنبأ بالأرباح قبل الضريبة إذا تغيرت المبيعات 20% وكانت الأرباح قبل الضريبة 1000 جنيهاً.

EBT المتوقع $= [1 + (2.22 \times 0.20)] \times 1000$

$= 1.444 \times 1000 = 1444\ J.D$

ب- التنبؤ بنصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS):

EPS المتوقع $= [1 + (DCL \times \Delta\%S)] \times$ EPS الفعلي

مثال: إذا علمت أن:

1- التغير في صافي المبيعات 20%.

2- EPS الفعلي 5 جنيه.

3- DCL درجات الرافعة الكلية 2 درجة

4- معدل الضريبة ثابت.

5- عدد الأسهم ثابت



المطلوب: التنبؤ بنصيب السهم من الأرباح المتحققة EPS.

الحـــــل

المقدر EPS $= [1 + (2 X 0.20)] X 5$

$= 1.4 X 5$

$= 7 J.D$





قائمة المراجع





قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، غير مبين سنة النشر.

2- خلدون إبراهيم الشريفات – إدارة وتحليل مالي – دار وائل للنشر – عمان 2001.

3- د. توفيق حسونة – الإدارة المالية – المطبعة الحديثة دمشق، 2009.

4- د. جميل أحمد توفيق – أساسيات الإدارة المالية – دار النهضة العربية.

5- د. جورج رياض سليمان – التمويل والإدارة المالية – منهج ترشيد القرارات – غير مبين الناشر – غير مبين سنة النشر.

6- د. حسن كمال – الحاسبة الإدارية – مكتبة عين شمس – بدون نشر – القاهرة.

7- د. حسن كمال – المحاسبة الإدارية – مكتبة عين شمس – بدون نشر – القاهرة.

8- د. حمدي فؤاد على – التنظيم والإدارة الحديثة – الأصول العلمية والعملية – دار النهضة العربية – بيروت – 2003.

9- د. خيرت ضيف – الميزانيات التقديرية – دار النهضة العربية – 2002 بيروت.

10- د. رضوان وليد العمار – أساسيات الإدارة المالية – مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل – دار المسيرة – عمان 2005.

11- د. رضوان وليد العمار – أساسيات لإدارة المالية – مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل – دار المسيرة – عمان 2005.

12- د. زكي محمود هاشم – التنظيم وطرق العمل – دار السلاسل – الكويت 2002.

13- د. زياد رمضان وآخرون – الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل للنشر والتوزيع – عمان 2000.

14- د. زياد سليم رمضان – أساسيات في الإدارة المالية دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان 2003.

15- د. سعيد محمد جاد الرب – أساسيات الإدارة المالية – غير مبين الناشر – غير مبين سنة النشر.

16- د. سيد الهواري – الإدارة المالية – منهج اتخاذ القرارات – مكتبة عين شمس – القاهرة 1999.



17- د. سيد الهواري – التنظيم والهياكل والسلوكيات والنظم – مكتبة عين شمس – القاهرة 2000.

18- د. سيد الهواري – الإدارة المالية – مكتبة عين شمس – القاهرة 1998.

19- د. شوقي حسين عبد الله – التمويل والإدارة المالية – دار النهضة العربية – القاهرة – غير مبين سنة النشر.

20- د. عبد العاطي لاشين – الإدارة المالية والاستثمار – غير مبين الناشر ولا سنة النشر.

21- د. عدنان هاشم رحيم السامرائي – الإدارة المالية – منهج تحليل شامل منشورات الجامعة المفتوحة – طرابلس – ليبيا 2002.

22- د. علي الشرقاوي – إدارة الأعمال – العملية الإدارية – الدار الجامعية – الإسكندرية 2002.

23- د. عمر وصف عقيلي وآخرون – وظائف منظمات الأعمال – دار زهران للطباعة والنشر عمان 2000.

24- د. محمد العربي أحمد – الإدارة المالية في منظمات الأعمال – غير مبين الناشر/ غير مبين سنة النشر.

25- د. مفلح محمد عقل – مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي – دار المستقبل والتوزيع – عمان 2001.

26- د. منير صالح هندي – الإدارة المالية – مدخل تحليل معاصر – المكتبة العربية الحديثة 2002 – الإسكندرية.

27- د. نائل عواد – تطوير المنظمات – المفاهيم والهياكل والأساليب وغير مبين الناشر 2003.

28- د. نائل عواد – تطوير المنظمات – المفاهيم والهياكل والأساليب وغير مبين الناشر 2004.

29- د. محمد مطر – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – دار وائل للطباعة والنشر عمان – 2003.

30- د. هيثم محمد الزغبي – الإدارة والتحليل المالي – دار الفكر للطباعة والنشر عمان 2000.

31- شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.



32- محمد شاكر عصفور – أصول التنظيم والأساليب – دار المسيرة – عمان.

33- محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.

34- مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي – دار المستقبل للنشر والتوزيع – عمان 2001.

35- مفيد لويبرسوم – محاضرات في الإدارة المالية – غير مبين الناشر – سنة النشر.

36- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

37- هيثم محمد الزغبي – الإدارة والتحليل المالي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان 2000.

38- وابل بن علي الوابل وآخرون، أصول المحاسبة المالية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الرياض، 1998.



ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bion Howardand Miller up ton introduction to Business Finance New York, McGraw-hill book co inc 2001 4th ed. PP. 3-9

2- Glenn A. Welshc. Bugeting: Profit Planning control, prentice hall inc Englewood eliffs N. H. 2003.

3- Herman G. Heiser, Budgeting: Principles and practice the Ronald press company. N.Y. 2005.

4- Herman G. Heiser, Budgeting: Principles and practice the Ronald press company. N.Y. 2003.

5- James C. Van Horne, Financial Management and policy, New Jersey Prentice Hall international 2000.

6- R. Tammen Baum, Rwesler and F. Massarik, Leadership and Organization A Behavoral.

7- Robert Johnson, Financial Management New York Allyn and Bacon Inc., 1999.



هــذا الكتـــــــاب

هو كتاب علمى حيث نستعرض بشئ من البساطة أسس عملية التحليل المالى من وجهة النظر المالية والمحاسبية حيث نخصص جزء للحديث عن دور المحاسبة فى التحليل المالى ومدى العلاقة التشابكية بينها وبين الادارة فى عملية التحليل ثم نستعرض مفهوم التدفقات المالية والنسب المالية وتحليل التعادل والروافع المالية .

ونحن في هذا المرجع نحاول تقديم فكرة مبسطة عن الحسابات الختامية والكيفية التي يتم من خلالها تحليل الميزانية وذلك حتى يمكن لغير المتخصصين من استيعاب تلك العمليات المحاسبية.

والله ولى التوفيق،،

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

دار الفجر للنشر والتوزيع

٤ شارع هاشم الأشقر- النزهة الجديدة - القاهرة تليفون : ٢٦٢٤٦٢٥٢ فاكس : ٢٦٢٤٦٢٦٥

info@daralfajr.com www.daralfajr.com

ISBN 978-977-358-303-3